الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشـــعبية

وزارة التّعلـــــــيم والبحـــــــث العلـــــــميّ

جامعـــة عـــين تموشـــنت بلحـــاج بوشـــعيب

كليـــة العلـــوم الاقتصـــادية والتجاريـــة وعلـــوم التســـيير

قســـــم العلـــــوم الاقتصـــــادية

التخصّـص اقتصـاد وتسـيير المؤسسـات

أطروحـــة مُقدَّمـــة لنيـــل درجـــة دكتـــوراه في العلـــوم الاقتصـــادية

تخصّـــــص اقتصـــــاد وتســـــيير المؤسســـــات

بـعنوان:

السياحة آلية لتحقيق التنويع الاقتصادي وبلوغ النمو المستدام – دراسة حالة الجزائر-

من إعداد الطالبة:

- طاري نسرين

تحت إشراف الأستاذ:

- د. وهراني عبد الكريم

أمام اللّجنة المكوّنة من السَّادة:

الرقم	اللّقـــب والإســـم	الجامعـــــــــــــــة	الصّـــــفة
01	د. صباح فاطمة	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب	رئـــيســـا
02	د. وهراني عبد الكريم	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب	مشـــرفـــا
03	د. العربي مليكة	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب	مشرفا مساعدا
04	د. عبد الباقي حياة	جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب	مـمـتـحـنـا
05	أ د. بونوة شعيب	جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان	مـمـتـحـنـا
06	أ د . بلعربي عبد القادر	جامعة مولاي الطاهر سعيدة	مـمـتـحـنـا

السنة الجامعية: 2025 -2026

شكر وتقدير

أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف "**د. وهراني عبد الكريم**" على ما قدّمه لي من توجيهات علمية بنّاءة ونصائح قيمة طوال مساري في إعداد هذه الأطروحة.

كما أتوجّه بجزيل الشكر إلى الأستاذتين الفاضلتين "**د. العربي مليكة** و**د. بن حدو أمينة**" على توجيهاتهما المنهجية الدقيقة وإشرافهما العلمي الذي كان له بالغ الأثر في ضبط مسار البحث واستكمال هذا العمل الأكاديمي، فلهنّ مني كل التقدير والاحترام.

وأعبّر عن خالص امتناني لأعضاء لجنة المناقشة لتفضّلهم بقبول دراسة هذا العمل، وعن تقديري للملاحظات العلمية التي سيقدّمونها، والتي ستشكّل بدون شك قيمة مضافة لتطوير البحث والارتقاء بجودته.

كما لا يفوتني أن أتقدّم بالشكر لكل من ساندني ووقف إلى جانبي، علميًا أو معنويًا، من زملاء وأصدقاء وأفراد العائلة.

جزيل الشكر والامتنان لكم جميعًا.

إهداء

إلى من ربَّياني صغيرةً والدِّيا حفظهما اللّه

وأمدهما بالصِّحَّة والعافية إلى إخوتي الأعزَّاء وكلّ

أفراد عائلتي كل من قدَّم لي يد العون لإتمام هذه

الدِّراسة أهدي هذا العمل المتواضع.

قائمة المحتويات	الصفحة
الشكر والتقدير	
الإهداء	
قائمة المحتويات	*I*
قائمة الجداول	*III*
قائمة الأشكال	*V*
قائمة الملاحق	*VI*
مقدمة عامة	ب
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي	
التمهيد	*2*
المبحث الأول: السياحة والتنويع الاقتصادي	*3*
- المطلب الأول: السياحة	*3*
- المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي	*70*
- المطلب الثالث: السياحة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي	*86*
المبحث الثاني: السياحة والنمو المستدام	*95*
- المطلب الأول: النمو الاقتصادي	*95*
- المطلب الثاني: النمو المستدام	*122*
- المطلب الثالث: علاقة السياحة بالنمو المستدام	*135*
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	*149*
- المطلب الأول: الدراسات العربية	*149*
- المطلب الثاني: دراسات أجنبية	*164*
- المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية في سياق الأدبيات السابقة	*138*
خلاصة الفصل الأول	*190*
الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية	
التمهيد	*192*
المبحث الأول: الوضع الاقتصاد الجزائري الحالي وتحديات التنويع والنمو المستدام	*193*
- المطلب الأول: تحليل هيكل الاقتصاد الجزائري	*193*

- المطلب الثاني: تنويع الاقتصـــاد الجزائري: من هيمنة المحروقات إلى آفاق النمو المستدام	*214*
- المطلب الثالث: العوامل المعيقة للتنويع الاقتصـــادي وتحقيق النمو المستدام في الجزائر	*220*
المبحث الثاني: السياحة المستدامة في الجزائر	*228*
- المطلب الأول: مقومات صناعة السياحة في الجزائر	*228*
- المطلب الثاني: استراتيجية تطوير وتنمية السياحة في الجزائر	*237*
- المطلب الثالث: تقييم اســـتراتيجية الجزائر في ترقية النشـــاط الســـياحي خلال الفترة *(1995-2022)*	*240*
المبحث الثالث: دراسة قياسية	*252*
- المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة	*253*
- المطلب الثاني: تحليل قياسي لأثر السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي	*254*
- المطلب الثالث: تحليل قياسي لأثر السياحة والتنويع الاقتصادي على النمو المستدام	*271*
خلاصة الفصل الثاني	*278*
خاتمة عامة	*279*
قائمة المصادر والمراجع	*288*
الملاحق	*332*
الملخص	

الرقم	الجدول	الصفحة
	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي	
1	دوافع السياحة حسب (شاربلي *Sharpley*)	20
2	تأثير الأنفاق السياحي	63
3	الاختلافات الرئيسية بين النمو المستدام والتنمية المستدامة	126
4	الدراسات العربية السابقة	159
5	الدراسات الأجنبية السابقة	178
	الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية	
6	تطور الناتج المحلي الإجمالي وخارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)	194
7	معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (*1995-2022*)	198
8	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)	200
9	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)	203
10	تطور القطاعات الاقتصادية في الجزائر (*1995-2022*)	212
11	معامل هيرفندال – هيرشـــمان للتنويع الاقتصـــادي في الجزائر خلال الفترة (*1995- 2022*)	218
12	توزيع طاقات الإيواء حســـب درجة التصـــنيف خلال الفترة (*2015-2023*)	233
13	توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج خلال الفترة (*2015-2023*)	235
14	حصـــة الســـياحة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)	241
15	مساهمة السياحة في التوظيف خلال الفترة (*1995-2022*)	242
16	تطور الإنفاق السياحي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)	244

17	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (1995-2022)	247
18	تطور الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة (1995-2022)	249
19	تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2022)	251
20	المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية	256
21	نتائج اختبار (*ADF*) لمتغير الإنفاق السياحي (*TE*)	259
22	اختبار (*ADF*) لمتغير الاستثمار السياحي (*TI*)	259
23	اختبار (*ADF*) لمتغير الإيرادات السياحية (*TR*)	260
24	نتائج اختبار (*ADF*) لمتغير التنويع الاقتصادي (*HHI*)	261
25	نتائج اختبار (*ADF*) لمتغير النمو المستدام (*SGI*)	261
26	نتائج اختبار الحدود (*Bounds Test*) للنموذج الأول	264
27	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة للنموذج الأول	265
28	نتائج اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء العشـــوائية *Breusch- Godfrey* للنموذج الأول	267
29	نتائج اختبار *Breusch–Pagan–Godfrey* للنموذج الأول	268
30	اختبار *ARCH* للنموذج الأول	268
31	نتائج اختبار الحدود (*Bounds Test*) للنموذج الثاني	271
32	تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة للنموذج الثاني	272
33	نتائج اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء العشـــوائية *Breusch- Godfrey* للنموذج الثاني	274
34	نتائج اختبار *Breusch–Pagan–Godfrey* للنموذج الثاني	274
35	اختبار *ARCH* للنموذج الثاني	275

الرقم	الشكل	الصفحة
	الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي	
1	مكونات السياحة	13
2	دوافع السياحة	23
3	مساهمة السياحة في توفير فرص العمل (العمالة)	32
4	مرونة الطلب السياحي	50
5	مرونة العرض السياحي	54
6	نموذج تنافسية التنمية المستدامة للوجهات السياحية	69
7	تقدير مؤشر جيني للتنويع الاقتصادي	85
8	أبعاد النمو المستدام	128
	الفصل الثاني: دراسة تحليلية قياسية	
9	تطور الناتج المحلي الإجمالي وخارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة - (1995-2022)	195
10	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة - (1995-2022)	201
11	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة - (1995-2022)	204
12	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لسنة 2022	205
13	حصة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1995-2022)	241
14	مساهمة السياحة في التوظيف خلال الفترة (1995-2022)	243
15	تطور الإنفاق السياحي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (1995-2022)	245
16	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (1995-2022)	247
17	تطور الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة (1995-2022)	249
18	تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2022)	251
19	العلاقات الديناميكية بين المتغيرات	253
20	اختبار (Jarque–Bera) للاعتدالية النموذج الأول	269
21	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM) و(CUSUMSQ) للنموذج الأول	270
22	اختبار (Jarque–Bera) للاعتدالية النموذج الثاني	276

23	نتائج اختبار الاســتقرار الهيكلي *(CUSUM)* و*(CUSUMSQ)* للنموذج الثاني	276

الرقم	الملحق	الصفحة
1	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون(CO2) ، ومؤشر التنمية البشرية(HDI)	332
2	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوىTE	333
3	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأولTE	333
4	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوىTI	334
5	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأولTI	335
6	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوىTR	336
7	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأولTR	337
8	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوىHHI	337
9	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند المستوىSGI	338
10	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) عند الفرق الأولSGI	339
11	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للنموذج الأول	340
12	نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة (ARDL) للنموذج الأول	340
13	اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء العشـــوائية Breusch- Godfrey للنموذج الأول	341
14	اختبار Breusch–Pagan–Godfrey للنموذج الأول	341
15	اختبار ARCH للنموذج الأول	341
16	اختبار(Jarque–Bera Test – J.B Test) للاعتدالية للنموذج الأول	342
17	اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM) و(CUSUMSQ) للنموذج الأول	342
18	اختبار الحدود (Bounds Test) للنموذج الثاني	342
19	نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة ARDL للنموذج الثاني	343
20	اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء العشـــوائية Breusch- Godfrey للنموذج الثاني	343
21	اختبار Breusch–Pagan–Godfrey للنموذج الثاني	344
22	اختبار ARCH للنموذج الثاني	344
23	اختبار(Jarque–Bera Test – J.B Test) للاعتدالية للنموذج الثاني	344
24	اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM) و (CUSUMSQ) للنموذج الثاني	345

مقدمة عامة

في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها السياحة العالمية، برز هذا القطاع كأحد أكثر الأنشطة الاقتصادية ديناميكية وتأثيرًا، منتقلاً من كونه نشاطًا إنسانيًا تقليديًا إلى صناعة متكاملة تُسهم بفاعلية في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي المستدام. فقد أصبحت السياحة أداة استراتيجية محورية في خطط التنمية المعتمدة في مختلف دول العالم، لما لها من قدرة على خلق القيمة المضافة، تنشيط الاقتصاد المحلي، توفير فرص العمل، وتحقيق التكامل الاجتماعي والبيئي.

في السياق العالمي الراهن، تُظهر المؤشرات الاقتصادية نموًا متسارعًا للحركة السياحية، متجاوزةً معدلات نمو العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى. هذا النمو المتسارع يجعل من السياحة أداة استراتيجية فاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا يتوزع هذا النمو بالتساوي عبر الأقاليم والبلدان؛ فهو يتأثر بعوامل متعددة تشمل المقومات السياحية المتاحة، مدى الاهتمام الحكومي بتطوير هذا القطاع، إلى جانب الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة.

في المقابل، تُعد الجزائر من الدول التي تزخر بإمكانيات ومقومات سياحية متنوعة وفريدة، تشمل الموارد الطبيعية والثقافية والدينية، إلا أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال محدودة وغير متناسبة مع هذه المؤهلات. ويُعزى ذلك إلى اختلالات بنيوية ومؤسساتية، بالإضافة إلى التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، مما جعل الاقتصاد الوطني هشًا في مواجهة الصدمات الخارجية وتذبذبات السوق العالمية.

ورغم الجهود الرسمية التي تجسدت في إطلاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية *(SDAT)* بأفق *2030*، لم يتم بعد إدماج السياحة في المنظومة الاقتصادية على نحو فعّال، بحيث تبقى مساهمتها في التنويع الاقتصادي ضعيفة وغير مُفعّلة بالشكل المطلوب. حيث ظل النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبطًا بشكل وثيق ومهيمن بقطاع المحروقات، مما أورث الاقتصاد الوطني هشاشة كبيرة وجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. هذا الاعتماد المفرط أفرز ضرورة حتمية لتفعيل سياسات تنويع اقتصادي شاملة، يكون من شأنها دمج السياحة

ضمن أولوياتها الوطنية. لا ينبغي النظر إلى السياحة في هذا السياق كمجرد مصدر للإيرادات، بل كقطاع إنتاجي استراتيجي قادر على تعزيز توازن الهيكل الاقتصادي الوطني وتقليل الاعتماد على الموارد الريعية.

ولتحقيق هذا التحول، لا بد من توجيه الاستثمارات نحو تطوير البنية التحتية السياحية، وتحسين الخدمات الفندقية، وتنويع المنتجات السياحية، إلى جانب العمل على التكامل بين السياحة والقطاعات الإنتاجية الأخرى، كالصناعة التقليدية والفلاحة والتكنولوجيات الحديثة. بذلك، يمكن للسياحة أن تتحول من قطاع هامشي إلى محرك فعلي للنمو المستدام، يدعم الاستقرار الاقتصادي، ويُقلص من هشاشة الاقتصاد الجزائري، ويفتح آفاقًا جديدة نحو اقتصاد أكثر تنوعًا ومرونة.

- **إشكالية الدراسة:**

في ظل ما سبق، وما يعانيه الاقتصاد الجزائري من هشاشة هيكلية نتيجة الاعتماد المفرط على المحروقات، تبرز الإشكالية الجوهرية لهذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي وبلوغ النمو المستدام في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)؟

وانطلاقا من هذا السؤال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية الموالية:

- ما هو واقع تطور الصناعة السياحية في الجزائر وما مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (*1995-2022*)؟

- هل يمكن للسياحة أن تكون بديلاً فعليًا لدعم الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات؟

- ما هو واقع تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)؟

- ما هو أثر تطور السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)؟

- **الفرضيات:**

للإجابة على هذه الإشكالية، تفترض الدراسة ما يلي:

- **الفرضية الأولى:** " يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لقطاع السياحة على تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة *(1995-2022)*".

- **الفرضية الثانية:** "يساهم الاستثمار السياحي بشكل إيجابي ومعنوي في تحقيق النمو المستدام في الجزائر خلال الفترة *(1995-2022)*".

- **الفرضية الثالثة:** "يعمل التنويع الاقتصادي كوسيط جوهري يدعم العلاقة بين قطاع السياحة والنمو المستدام في الجزائر خلال الفترة *(1995-2022)*".

- **أهمية الدراسة:**

تكتسب هذه الدراسة أهمية علمية بالغة وقيمة مضافة كبيرة لعدة أسباب:

- تُسهم بشكل مباشر في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة المتشابكة بين السياحة، التنويع الاقتصادي، والنمو المستدام، مع التركيز على سياق الاقتصادات الريعية، وهو مجال لا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث المعمق.

- تُعالج هذه الدراسة موضوعًا بالغ الأهمية ضمن حقل الاقتصاديات الحديثة، وتحديدًا الاقتصاد السياحي .تتناول الدراسة قطاعًا حيويًا يضطلع بدور محوري في الاقتصادات المعاصرة. تقدم الدراسة تحليلًا شاملًا لنمو وتطور الظاهرة السياحية، مع التركيز على دورها الفعال في دعم قضايا التنمية الاقتصادية .يُقدم هذا التحليل من منظور يجمع بين الأبعاد الدولية والوطنية.

- توفر هذه الدراسة تحليلًا علميًا للسياسات والاستراتيجيات الحالية والمستقبلية لتطوير القطاع السياحي في الجزائر. كما تُقدم تشخيصًا دقيقًا لتطور معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، مما يمنح القارئ والباحث رؤية شاملة للمشهد الاقتصادي والسياحي.

- تُقدم الدراسة تحليلًا قياسيًا دقيقًا للوضع الاقتصادي الجزائري. تُسهم هذه الرؤى المستندة إلى الأدلة في مساعدة صانعي السياسات على صياغة استراتيجيات تنموية أكثر فعالية وملاءمة للواقع.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تحليل الأسس المفاهيمية والنظرية للعلاقة بين السياحة، التنويع الاقتصادي، والنمو المستدام.

- تقييم الوضع الراهن لهيكل الاقتصاد الجزائري وتحدياته، مع التركيز على أهمية التنويع.

- دراسة واقع القطاع السياحي في الجزائر، مقوماته، واستراتيجيات تطويره، وتقييم مساهمته الفعلية في الاقتصاد.

- تقدير الأثر المباشر للسياحة على النمو المستدام في الجزائر خلال الفترة *(1995-2022)* باستخدام النماذج القياسية.

- تحليل الأثر التراكمي للسياحة والتنويع الاقتصادي على النمو المستدام في الجزائر خلال الفترة *(1995-2022)*.

- تحديد اتجاه العلاقات السببية بين السياحة، التنويع الاقتصادي، والنمو المستدام في الجزائر خلال الفترة *(1995-2022)*.

- تقديم توصيات عملية لصانعي القرار تهدف إلى تفعيل دور السياحة كآلية للتنويع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام.

- **منهجية الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية بحثية متكاملة، جمعت بين المناهج الوصفية، التحليلية، والكمية بهدف تقديم قراءة شاملة للعلاقة بين السياحة، التنويع الاقتصادي، والنمو المستدام في الجزائر.

تم توظيف المنهج الوصفي لتسليط الضوء على خصائص القطاع السياحي وتحليل موقعه ضمن الهيكل الاقتصادي الوطني، مع التركيز على مفاهيم التنويع والنمو المستدام، وذلك عبر مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة.

أما المنهج التحليلي فقد استُخدم لتشخيص واقع السياحة في الجزائر، واستقراء التحديات الهيكلية والمؤسساتية التي تعيق مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحليل أداء الاقتصاد الوطني ومدى تنوعه القطاعي.

وفي الجانب التطبيقي، تم اعتماد المنهج الكمي القياسي من خلال استخدام نموذج نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة *(ARDL)* لقياس العلاقة بين المتغيرات الأساسية للدراسة، بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية للفترة *1995–2022*. وقد تم تنفيذ التحليل باستخدام برنامج*EViews 10* ، ما أتاح اختبار الفرضيات، قياس حجم التأثيرات. وقد مكّن هذا التحليل من الوقوف على حقيقة الدور الذي يمكن أن تشكله السياحة ضمن استراتيجية أوسع للتنويع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام.

- **أدوات الدراسة**

لإنجاز هذه الدراسة، تم الاعتماد على أحد أدوات القياس الاقتصادي في الجانب التطبيقي، وهو برنامج *EViews 10* ، الذي يُعد من أهم الأنظمة الإحصائية المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية الاقتصادية والبيانات الإحصائية. يتيح هذا النظام تصنيف وتنظيم المعطيات في شكل بيانات رقمية ومعادلات دقيقة، ويُستخدم بشكل واسع في قياس العلاقات

بين المتغيرات الاقتصادية، إضافة إلى إجراء التنبؤات المستقبلية حول الظواهر الاقتصادية المختلفة.

من جانب آخر، استندت الدراسة إلى مجموعة متنوعة من مصادر البيانات الموثوقة. فقد تم جمع البيانات اللازمة من الديوان الوطني للإحصاء (*ONS*) في الجزائر، بالإضافة إلى البيانات المتاحة من منظمة السياحة العالمية *(UNWTO)* والبنك الدولي (*World Bank*)، وغيرها، لضمان الشمولية والدقة في التحليل.

- **حدود الدراسة**

تحدد هذه الدراسة نطاقها بوضوح من خلال:

- **الحدود المكانية**: تركز هذه الدراسة، خاصة في جانبها التطبيقي، على الجزائر دون غيرها من البلدان. يتمثل الهدف في تحليل وتشخيص واقع وآفاق تطوير القطاع السياحي الجزائري ومساهمته في تحقيق التنويع الاقتصادي وبلوغ النمو المستدام على المستوى الوطني.

- **الحدود الزمانية:** تغطي فترة الدراسة البيانات والتحليلات للسنوات الممتدة من *1995* إلى *2022*.

- **صعوبات الدراسة**

واجهت هذه الدراسة بعض التحديات الجوهرية أثناء إعدادها، أبرزها:

- **غياب تحديث البيانات:** تمثلت إحدى الصعوبات الرئيسية في صعوبة الحصول على المعطيات والبيانات الإحصائية المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

- **تضارب البيانات الإحصائية:** لوحظ تضارب كبير واختلاف ملحوظ في البيانات الإحصائية المتعلقة بكل من السياحة والنمو الاقتصادي بين الهيئات الرسمية المحلية ومصادر دولية موثوقة مثل البنك الدولي.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي

التمهيد

تُعد السياحة أحد القطاعات الحيوية التي تساهم بشكل رئيسي في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. فقد أصبحت السياحة، بمكوناتها المتنوعة وآثارها المتعددة، وسيلة فعّالة لتنويع الاقتصاد وتخفيف الاعتماد على القطاعات التقليدية، مما يسهم في تحسين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول. في هذا السياق، تسعى العديد من الدول النامية والناشئة إلى تعزيز السياحة كآلية رئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي وبلوغ النمو المستدام، مع التركيز على استراتيجيات تضمن الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والثقافية.

يستعرض هذا الفصل الأسس النظرية المرتبطة بالسياحة وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي والنمو المستدام، حيث يتم التركيز على المفاهيم الأساسية للسياحة والسوق السياحي والخدمات المرتبطة به. كما يناقش الفصل مفهوم التنويع الاقتصادي، أنماطه ومحدداته، ودوافعه، مع إبراز دور السياحة كآلية فعّالة لتحقيق هذا التنويع. بالإضافة إلى ذلك، يتناول الفصل العلاقة بين السياحة والنمو المستدام من خلال استعراض مفاهيم النمو الاقتصادي والاستدامة، وأبعادها المختلفة.

يهدف هذا الفصل إلى بناء إطار نظري شامل يوضح أهمية السياحة في دعم الاقتصاد، ويبرز التحديات والاستراتيجيات المتعلقة بتفعيل دورها لتحقيق التنويع الاقتصادي والنمو المستدام، مع تسليط الضوء على الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

المبحث الأول: السياحة والتنويع الاقتصادي

تُشكل السياحة قطاعًا اقتصاديًا حيويًا يحظى بأهمية متزايدة لدى العديد من الدول، لا سيما تلك الطامحة إلى تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية نحو مسار أكثر استدامة. يهدف هذا المبحث إلى إبراز الترابط الوثيق بين السياحة والتنويع الاقتصادي، وذلك من خلال تسليط الضوء على المفاهيم والمكونات المرتبطة بكل من السياحة والاقتصاد. وقد تم تنظيم هذا المبحث في أربعة مطالب رئيسية، حيث تناول المطلب الأول المفهوم العام للسياحة من حيث ماهيتها، خصائصها، وأنواعها المختلفة، باعتبارها قطاعًا متعدد الأبعاد. ثم استعرض المطلب الثاني مكونات السوق السياحي، وأبرز الخدمات المرتبطة به، والتي تُعد من العوامل الحاسمة في تحديد جاذبية الوجهات السياحية ومدى قدرتها التنافسية.

أما المطلب الثالث فقد خُصص لتوضيح مفهوم التنويع الاقتصادي، وأهدافه، ومؤشراته، مع التركيز على أهميته في تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والحد من الاعتماد على قطاع واحد، لا سيما في الدول الريعية. وأخيرًا، ناقش المطلب الرابع السياحة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال تحليل دورها المحتمل في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وبيان سبل تفعيل مساهمتها ضمن رؤية شاملة تدمجها في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

المطلب الأول: السياحة

يُعد فهم السياحة من الجوانب الأساسية التي تُمكّن الباحث من استيعاب دورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، خاصة عند تناولها كآلية للتنويع الاقتصادي. وسيتناول هذا المطلب الإطار النظري لمفهوم السياحة من خلال عرض ماهيتها ومكوناتها الأساسية، بما يسمح ببناء تصور واضح عن طبيعة هذا القطاع متعدد الأبعاد.

أولا. ماهية السياحة

السياحة قطاع حيوي متعدد الأبعاد (اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، بيئي) يساهم في تنمية الدول والمجتمعات. يستلزم فهمها تحديد مفاهيمها، تحليل مكوناتها، استعراض أنماطها، وتقييم آثارها المتنوعة.

1. تعريف السياحة

لتحديد تعريف واضح للسياحة أمر بالغ الأهمية، إذ يُسهم في تقليل التداخلات بين الهيئات المعنية ويوضح الاختصاصات، فوجوده يسمح للجهات العلمية والمهنية والإدارية الاستفادة منه في إجراء البحوث والدراسات التخطيطية وتجميع البيانات الإحصائية. لذلك، نستعرض فيما يلي جملة من التعريفات المهمة التي جاء بها باحثون ومختصون في هذا المجال، فقد تباينت تعريفاتها حسب كل جهة، ومن أبرزها:

في العام *1905*م، أوضح العالم الألماني جوبر فرويلر (***Goeber Froiler***) السياحة على أنها ظاهرة من ظواهر عصرنا، تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وإلى تغيير الهواء وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس وإلى الشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا إلى نمو الاتصالات على الأخص بين شعوب مختلفة عن الجماعة الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة والصناعة، سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، وثمرة تقدم وسائل النقل (المدان، *2001*، صفحة *57*).

ثم جاء بعده الاقتصادي النمساوي شولين شراتنهوس (***Schöllern Schrattenhaus***) عام *1910*، فعرف السياحة بأنها الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصاً العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوجود، وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة، أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشراً (عبوي، *2016*، صفحة *15*).

كما عرّف بيكار (***Picard***) السياحة في نفس العام (*1910*) بأنها "مجموع الأجهزة ونظام عملها لا من وجهة نظر الشخص الذي ينتقل من مكان إلى آخر أي المسافر نفسه، ولكن

بصفة رئيسة من وجهة نظر أولئك الذين يلتقي بهم في البلاد التي ينتقل إليها حاملا حافظة نقوده الممتلئة، فيستفيدون مباشرة كالفنادق بالدرجة الأولى أو بطريق غير مباشر، مما ينفقه لإشباع حاجته سواء كانت لطلب العلم أو المتعة" (عبوي، *2016*، صفحة *15*).

وفي عام *1955*، أكد ريان (***Ryan***) أن "السياحة تشير إلى التجارب الحية في أماكن مختلفة والتفاعل الذي يحدث في هذه الوجهات" *(Bowen, 2001, p. 33)*.

بينما عرف جعفري (***Jafari***) السياحة عام *1977* السياحة بأنها "السياحة هي دراسة الإنسان بعيدا عن موطنه المعتاد، والصناعة التي تستجيب لاحتياجاته، والآثار التي يحدثها هو والصناعة على البيئات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمادية للمضيف" *(Jafari, 1977, p. 33)*.

وقد رأى ليبر (***Leiper****) في عام *1979* أن السياحة تمثل "نموذجًا يتكون من أفراد وشركات ومنظمات وأماكن تتكامل لتقديم تجربة سفر" *(Leiper, 1979, p. 400)*.

أما منظمة السياحة العالمية (***World Tourism Organization****) فقد قدمت تعريفًا للسياحة وذلك في المؤتمر الدولي لإحصاءات السياحة والسفر الذي عقد في أوتاوا (كندا) عام *1991*، والذي تم اعتماده لاحقًا من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة عام *1993* كمرجع مهم

---

* الباحث نيل ليبر *(Neil Leiper)* نيل ليبر هو محاضر في قسم السفر والسياحة بكلية إدارة الأعمال والدراسات الإدارية في الكلية التقنية بسيدني. بعد حصوله على درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة نيو ساوث ويلز، عمل في قطاع الصناعة والاستشارات الإدارية قبل أن يتخصص في دراسات السياحة. وتتركز اهتماماته البحثية الرئيسية حول النظريات العامة للسياحة ودور الحكومة في قطاع السياحة. أنظر:

Tourism Teacher, Leiper's Tourism System: A simple explanation, https://tourismteacher.com/leipers-tourism-system /

* منظمة السياحة العالمية (*UNWTO*)هي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تُعنى بشؤون السياحة على المستوى الدولي، وتعمل كمركز رائد لجمع وتحليل ونشر البيانات السياحية من أكثر من *180* دولة ومنطقة حول العالم. تأسست المنظمة في عام *1975* ويقع مقرها الرئيسي في مدريد، ولها مكاتب إقليمية في عدة مناطق مثل آسيا والمحيط الهادي، تتمثل أهداف منظمة السياحة العالمية في دعم وتنمية السياحة بشكل مستدام مع التركيز على مصالح الدول النامية والمتقدمة، وتحفيز التقدم الاقتصادي، كما تضع المنظمة معايير عالمية لقياس السياحة وتصدر منشورات دورية لأعضائها ولصناعة السياحة، وتراقب التوجهات السياحية العالمية باستمرار. وتسعى لتشجيع التعليم الجيد وتسريع العمل المناخي في قطاع السياحة، بما يتماشى مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام *2030*. انظر : *UN Tourism | UN Tourism Regional Support Office for Asia and the Pacific/ https://www.unwto.org/* و منظمة السياحة العالمية- *(UNWTO)*

لمصطلح السياحة. وينص هذا التعريف على أن "السياحة تشمل أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن خارج موطنهم المعتاد، ويقيمون فيها لمدة لا تزيد على سنة، وذلك بغرض الترفيه أو الأعمال التجارية أو كليهما" *(lexley & Richanl, 2005, p. 05)*.

كذلك عرف الباحث هونزكيز (***Hunziker****)، السياحة بأنها مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي*(lanquar, 1993, p. 10)* .

من جانبه، اعتبر كريبندورف (***Krippendorf****) السياحة "صناعة تشمل وكالات السفر وشركات النقل وشركات التموين وإدارة الأحداث ومصنعي المنازل الثانية ومصنعي معدات

---

* يُعد والتر هونزكيز*(Walter Hunziker)* ، الأستاذ السويسري، أحد الرواد المؤسسين للبحث السياحي العلمي الحديث .ولد هونزكيز في *27* مارس *1899* في مدينة زيورخ، سويسرا، وحصل على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة زيورخ عام *1923* .شغل منصب سكرتير للجمعية السويسرية للسياحة عام *1936*، ثم تولى منصب المدير عام *1937*. وفي عام *1941*، بدأ مسيرته الأكاديمية في تدريس الدراسات العليا في مجال السياحة بجامعة سانت غالن. بالتزامن مع ذلك، أسس معهدًا متخصصًا للبحث السياحي بالتعاون مع كورت كراف في جامعة برن.

من أبرز إسهامات هونزكيز تطوير تعريف علمي شامل للسياحة. كما كان له دور محوري في دمج البحث السياحي في مختلف فروع المعرفة، مثل الاقتصاد، علم الاجتماع، علم النفس، التاريخ، الجغرافيا، التسويق، والقانون.

شغل هونزكيز منصب رئيس سابق للجمعية الدولية لخبراء البحث العلمي في السياحة*(AIEST)* ، وشارك في إرساء مفهوم السياحة الاجتماعية الذي يهدف إلى تمكين الأفراد من ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من الأنشطة السياحية. ولدعم هذا المفهوم، قام بتأسيس صندوق توفير السفر السويسري*.(Reka)* كما كان من دعاة السياحة المستدامة، مشددًا على ضرورة احترام القيم الثقافية والطبيعية لكل من الوجهات السياحية والمسافرين. ظل هونزكيز شخصية مؤثرة ومحورية في تطوير وتعزيز البحث العلمي في قطاع السياحة على الصعيد الدولي حتى وفاته في عام *1974*. أنظر:

Economic Theorists, Management Theorists, Walter Hunziker: https://sciencetheory.net/walter-hunziker/ , Posted on 06/07/2023 by HKT

* الباحث كلاوس كريبندورف *(Krippendorf)* حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد عام *1963* من جامعة برن في سويسرا، حيث درس الاقتصاد هناك. بعد ذلك، عُيّن أستاذاً غير عادي في جامعة برن عام *1972*، وشغل منصب مدير معهد الترفيه والسياحة في الجامعة بين [*1971-1988*]، كما كان أستاذاً في نظرية وسياسة السياحة.

التخييم والقوافل ومستشاري التخطيط والمهندسين المعماريين وصانعي التلفريك وصناعة النسيج والملابس للتزلج ومحلات بيع التذكارات والكازينوهات والمتنزهات الترفيهية وصناعة السيارات والبنوك وشركات التأمين،. .. " *(Krippendorf, 1999, p. 19)*.

كما عرفها المدير العام للجمعية البريطانية للسياحة ليكوريش (***Licourish***) بأنها ذلك الجزء من الاقتصاد القومي الذي يعنى باستضافة المسافرين الذين يزورون أماكن خارج المواطن التي يقيمون أو يعملون فيها" (المدان، *2001*، صفحة *57*).

وبالإضافة إلى ما سبق، يرى ويليامز (***Williams***) أن السياحة تمثل "نشاط وكذلك تجربة تميل إلى خلق عمليات ونتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية واجتماعية معقدة بين المسافرين والمضيفين ومقدمي الخدمات والبيئة" *(Williams, 2004, p. 5)*.

وأخيرًا، قدم الأستاذ الدكتور صلاح الدّين عبد الوهاب تعريفًا للسياحة باعتبارها "مجموعة من العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغيير للمكان تغييرًا وقتيًا وتلقائيًا وليس لأسباب تجارية أو حرفية" (السيسي، *2015*، صفحة *25*، *26*).

وبالتالي لا يوجد تعريف موحد للسياحة فقد تعددت التعريفات المستخدمة لوصف السياحة على المستوى الدولي، فقد ظلت مختلف الإسهامات السابقة الذكر مجرد محاولات للاهتداء إلى تعريف يجمع مقومات السياحة وعناصرها، وخصائصها.

فمفهوم السياحة ينطوي على مجموعة متنوعة من الدوافع والأهداف الفردية مثل الانتقال من مكان إلى آخر خارج المنطقة المعتادة، والإقامة لمدة محددة، والأغراض المتنوعة

وقد تميز كريبندورف*(Krippendorf)* بكونه من الرواد في دراسة السياحة من منظور اجتماعي واقتصادي، حيث حاول تطوير نموذج شامل لفهم السياحة كظاهرة اجتماعية معقدة تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية والثقافية والبيئية .2وقد تناول في أبحاثه العلاقة بين السياحة والاقتصاد، مشيراً إلى أن السياحة ليست مجرد صناعة اقتصادية بل ظاهرة اجتماعية وثقافية لها أبعاد متعددة، مع التركيز على تأثيرات السياحة على المجتمعات والبيئة. أنظر:

Annenberg School for Communication Library Archivesm Oral History of Klaus Krippendorff (1932-2022), https://www.asc.upenn.edu/research/centers/annenberg-school-communication-library-archives/collections/history-field/oral-history-klaus-krippendorff-1932-2022

للسفر كالترفيه والأعمال والثقافة؛ فقد تكون السياحة ناتجة عن الرغبة في السفر والإقامة المؤقتة في مكان آخر، بهدف التعرف على حضارات وتاريخ جديد. كما قد تنبع من الرغبة في التنزه والاستمتاع بالمناظر الطبيعية الجمالية. وفي بعض الأحيان، تكون السياحة محفزة برغبة الفرد في التعرف على ثقافات وحضارات أخرى. وفي جميع الأحوال، السياحة هي نشاط إنساني ينطلق من الرغبة الشخصية للفرد في الاستمتاع والاستفادة من هذه التجربة. إذن، مفهوم السياحة يتشكل من مجموعة متنوعة من الدوافع والأهداف الفردية (آل دغيم، *2014*، صفحة *15*).

2. تعريف السائح:

انطلاقا من تعريفنا للسياحة، يمكن تقديم تعريف عن السائح، باعتباره الطاقة البشرية التي تستوعبها الدولة المضيفة صاحبة المعالم السياحية وفقا لمتطلبات كل سائح (كافي و كافي، جغرافية السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية، *2016*، صفحة *19*).

ففي تعريف للدكتور عصام حسن السعدي للسائح هو: "السائح يُعرف عمومًا بأنه الشخص الذي يغادر مكان إقامته الأصلي أو المعتاد، سواء داخل بلده أو في بلد آخر، بهدف الاستمتاع بتجربة جديدة أو لغايات غير مادية مثل التعلم أو الثقافة" (السعدي، *2009*، صفحة *15*). وهو أيضا "الشخص الذي يقوم برحلة أو رحلات بغرض الترويج والتثقيف من أجل الاهتمامات الخاصة أو لكون منطقة الاستقبال مفضلة لديه" (آل دغيم، *2014*، صفحة *15*).

تجدر الإشارة إلى أنه يُعتبر الشخص مسافرًا إذا استمرت رحلته لأكثر من *24* ساعة خارج مكان إقامته لأغراض ترفيهية مثل: (الرحلة، الصحة، رياضة، أعمال ومؤتمرات...)، أما إذا كانت فترة رحلته أقل من ذلك، يُعتبر قاصدًا للنزهة (السعيدي، *2009*، صفحة *15*).

جاءت مساهمات عديد المختصون في مجال السياحة للتميز بين السائح والمسافر، ومن أبرزها إسهامات نيل ليبر (***Neil Leiper***) حيث قام بتوضيح الفروق بين السياح والمسافرين، حيث تركز على طبيعة النشاط الذي يقومون به وكيفية استخدامهم للوقت والموارد المالية.

مشيرا إلى أن السياحة تتضمن استخدامًا غير ضروري للوقت والمال، مما يعني أنها تكون غالبًا مرتبطة بالترفيه والاستجمام. ومن ثم، يُظهر السياح والمسافرون أنماطًا مختلفة من السفر العملي، حيث يمكن اعتبار بعضها سياحيًا بينما يكون البعض الآخر روتينيًا وغير قابل للتصرف. على سبيل المثال، يمكن اعتبار السفر الذي يخرج عن نطاق الأنشطة اليومية المعتادة ويتضمن مشاركة في مؤتمرات أو مؤتمرات كبيرة كسفر سياحي، في حين تعتبر أنشطة السفر الروتينية مثل الإقامة الليلية أو السفر التجاري اليومي غير سياحية لأنها ليست قابلة للتصرف وتعتبر جزءًا من الروتين اليومي للفرد*(Leiper N. , 1979, p. 395)* .

ثانيا. مكونات السياحة وأنماطها

تُمثل السياحة عصبًا هامًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تعمل من خلال تفاعل مجموعة من العناصر الأساسية كالمناطق الجاذبة، والبنية التحتية الداعمة، والاستثمارات المالية، والموارد البشرية. وبفضل تنوع أشكالها، من الترفيهية إلى الثقافية والبيئية وغيرها، تستجيب السياحة لدوافع الزوار المختلفة. إن إدراك هذه المكونات والأنماط يُعد ضروريًا لوضع استراتيجيات سياحية فعالة تضمن استدامتها.

1. مكونات السياحة

تتداخل نشاطات السياحة مع العديد من المجالات، وفيما يلي المكونات الأساسية للسياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار:

***1.1.* جذب الزوار *Tourist Attraction*:** وفق لـ(ليو *Lew*)* "تتكون مناطق الجذب السياحي من جميع عناصر المكان (غير المنزلي) التي تجذب المسافرين التقديريين بعيدا عن منازلهم.

* آلان أ. لو (*Alan A. Lew*) هو أستاذ مساعد في الجغرافيا والتخطيط العام بجامعة شمال أريزونا في مدينة فلاجستاف، ولاية أريزونا. حصل على درجة الدكتوراه من جامعة أوريغون. يتمحور بحث (*Alan A. Lew*) حول السياحة والتنمية الحضرية، مع تركيز قوي على الجوانب الجغرافية في غرب الولايات المتحدة وآسيا.

يُعرف آلان أ. لو (*Alan A. Lew*) بتأسيسه لمجلة ***"Tourism Geographies"***، كما ألّف العديد من المقالات والكتب التي تستكشف السياحة من منظور الجغرافيا البشرية، والتخطيط، والاستدامة. يدمج عمله بين المكان والفضاء والإنسان والبيئة ضمن

عادة ما تشمل المناظر الطبيعية التي يجب مراقبتها، والأنشطة التي يجب المشاركة فيها، والتجارب التي يجب تذكرها" *(Lew, 1987, p. 554)*. وبالتالي، هي من مقومات السياحة الأساسية التي تمثل القيمة الأصلية للمنتج السياحي وتصنف إلى عناصر طبيعية وأخرى غير طبيعية: (كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، *2016*، صفحة *47*)

أ. **العناصر الطبيعية:** تمثل المناخ والتضاريس والشواطئ والبحار والأنهار والغابات والمحميات. ..

ب. **العناصر غير الطبيعية:** تتمثل في:

– المعطيات الحضارية: كالمواقع التاريخية والحضارية والأثرية والدينية...

– المعطيات الإنسانية: ويقصد بها طريقة معيشة المجتمع ومدى استعداد أفراده للتعامل الطّيب والكريم مع السّائح.

– خدمات حضارية متميزة: فنادق ومطاعم ومواصلات، والتقدم العمراني الحديث...

***2.1.* رأس المال**: تشمل إنشاء التسهيلات والخدمات السياحية في المناطق الأثرية والطبيعية التي تحتاج إلى جهود استثمارية حتى تسهل عملية الجذب السياحي. مثل: المطاعم والفنادق والمنتزهات والمسابح والمنتجعات الصحية، وتوفير البنية التحتية كالطرق والمواصلات والاتصالات والخدمات الصحية والتعليم.... كل هذه تحتاج إلى رأس المال (عبوي، الاقتصاد السياحي، *2008*، صفحة *19*).

***3.1.* العمل**: هو العنصر الفاعل في الصناعة السياحية، تشمل استخدام الأيدي العاملة وتهيئة العمل بمستوى محلي وعالمي، فصناعة السياحة والفنادق تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة ومدربة وذوي اختصاص لأداء دورها بطريقة صحيحة (عبوي، الاقتصاد السياحي،

دراسات السياحة. وتُبرز أبحاثه تفاعلات السياحة مع التنمية الحضرية والإقليمية، مع التأكيد على السياحة المستدامة والمرنة التي تراعي العوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية. أنظر:

ALAN A. LEW, PHD, AICP, https://www.alanalew.com/ , http://www.geog.nau.edu/faculty/lew /

2008، صفحة *20*)، وذلك أن العامل في الخدمة السياحية يتعامل مع الإنسان، سائحاً أو ضيفاً أو زبوناً أو رئيساً أو مرؤوساً، ومهما بلغت التقنية من الأهمية في عالم السياحة فهي لا تقل من شأن الاعتماد على العامل، فهو المُدرب والمُؤهل، ومحور السياحة وأحد دعائمها.

***4.1.* الدعاية والإعلان والترويج:** يعمل الإعلان على توفير معلومات عن طريق النشرات والصور لتحفيز السواح وإقناعهم بالرحلة ودفع ثمنها، وهنا يقع على عاتق الإعلان الناجح الجهود التسويقية لجذب السواح فنجاح الإعلان معناه نجاح السياحة (كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، *2016*، صفحة *47*).

***5.1.* النقل**: يشكل النقل جزءاً أساسياً من صناعة السياحة، فالسفر أحد العناصر الأساسية في تجربة السياحة والترفيه، خاصة وأن السائح عندما يُفكر في زيارة منطقة ما فإن أول ما يفكر فيه هو طريقة الوصول سواء كانت برية، أو بحرية، أو جوية.

كما أن العديد من الباحثين أكدوا على دور النقل في إنجاح وتطوير الجذب السياحي، حيث أدى توفير وسائل النقل المناسبة إلى تحول المناطق السياحية الخاملة إلى أخرى نشطة ومزدهرة *(Virkar & Prita, 2018, p. 72)*.

من جهة أخرى، يعتمد السياح على النقل المتاح في الوجهة السياحية نظراً لخصوصيات الأنشطة السياحية والقيود الشخصية، كما يُسهم النقل بشكل واضح في توفير الحركية للسياح ولتجربتهم مع خدمات النقل العام تأثير على مدى رضاهم بالوجهة. رغم الاعتراف بأهمية النقل في تطوير السياحة، إلا أن الأدبيات الاقتصادية تفتقر إلى تحديد علاقة سببية محددة بين أداء نظام النقل في الوجهة ورضا السياح، مما يستدعي تحديد دور النقل في تجربة السياحة في الوجهة وعلاقته برضا السياح وتجربتهم *(Virkar & Prita, 2018, p. 72)*.

6.1.* البنية التحتية:** يعتبر هانسن (Hansen***) *1965*، و ميرا (***Mera***) *1973*، البنية التحتية مجموعًا من رأس المال الاجتماعي والاقتصادي. في حين يركز رأس المال الاقتصادي على دعم الأنشطة الإنتاجية (مثل الطرق والشوارع والجسور، ..). في حين يركز رأس المال الاجتماعي

على تعزيز رأس المال البشري بشكل رئيسي من خلال الخدمات الاجتماعية المقدمة عمومًا للجمهور (مثل الصحة العامة والتعليم). تركز البنية التحتية بشكل أكبر على توفير الشروط المسبقة للتنمية، بينما تُعتبر المرافق الترفيهية وسيلة لتحسين الحياة اليومية. يجب أن تكون متاحة على أساس يومي وتُطوَّر لصالح المجتمع المحلي والزوار، بما في ذلك مجموعة متنوعة من العناصر المختلفة مثل المشي، والترحال، وحدائق المياه، وحمامات السباحة.

تشمل نطاق البنية التحتية السياحية جميع العناصر في الوجهة التي تمكن وتعزز تطوير السياحة. وبهذه الطريقة، يمكن اعتبار الجوانب المختلفة للبنية التحتية والمرافق الترفيهية عناصرًا من البنية التحتية السياحية. وفي المعنى الأوسع، تشمل جميع تلك المرافق التي يستخدمها السياح عند مغادرة منازلهم، والوصول إلى وجهتهم، والعودة إلى الوطن *(Ante et al., 2018, p. 44)*.

7.1. عناصر مؤسسية: تتضمن خطط التسويق وبرامج الترويج للسياحة، مثل سن التشريعات والقوانين والهياكل التنظيمية العامة ودوافع جذب الاستثمار في القطاع السياحي، وبرامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي (كافي، فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، *2016*، صفحة *47*).

الشكل *1*: مكونات السياحة

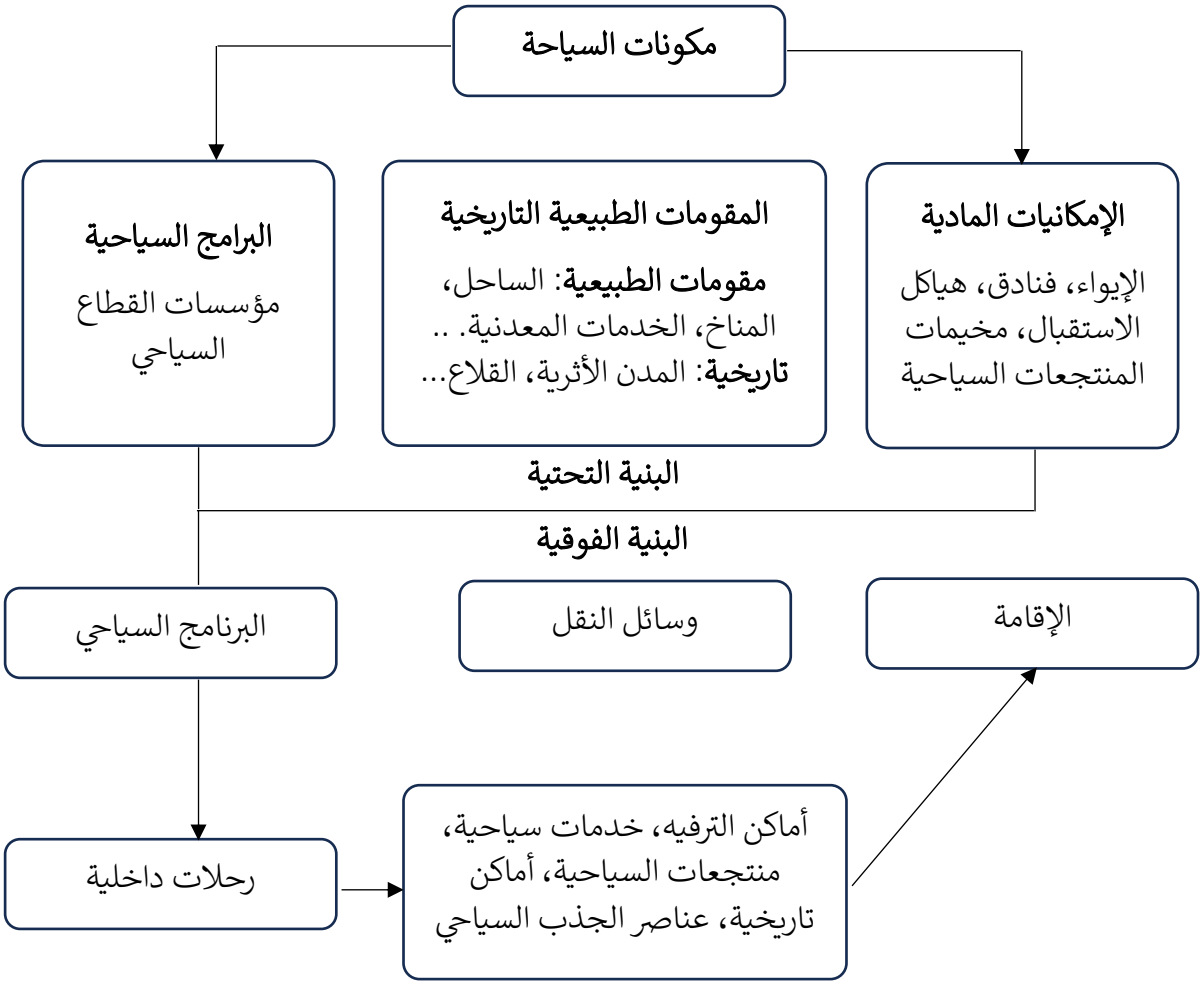

المصدر: (توفيق، *1997*، صفحة *43*)

2. أنماط السياحة

تمثل أنماط السياحة أحد الجوانب الأساسية لدراسة القطاع السياحي، إذ تُبرز التنوع الكبير في أشكال السفر والأنشطة السياحية وفقًا لاختلاف الدوافع والوجهات والخصائص الثقافية والاقتصادية للمجتمعات. ويساعد فهم هذه الأنماط في تحليل سلوك السياح وتوجيه السياسات والاستراتيجيات السياحية نحو تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة .

1.2. وفقا للتصنيف الطبيعي:

– **السياحة الساحلية:** تشمل السياحة الساحلية مجموعة متنوعة من الأنشطة والتجارب الترفيهية التي تجري في المناطق الساحلية، وغالبًا ما تتضمن استخدام الشواطئ،

البيئات البحرية، والنظم البيئية الساحلية. يعتبر هذا النوع من السياحة جزءًا مهمًا من الاقتصاد الأزرق ويشمل أنشطة مثل السياحة الشاطئية، الرياضات المائية، مشاهدة الحياة البرية، والتجارب الثقافية المرتبطة بالمجتمعات الساحلية. تنتشر هذه السياحة في البلدان التي تمتلك مناطق ساحلية جذابة وشواطئ رملية ناعمة، مثل دول حوض البحر الأبيض المتوسط ودول البحر الكاريبي والعديد من البلدان المطلة على البحار والمحيطات حول العالم (رحيم ، *2014*، صفحة *37*).

– **السياحة الصحراوية:** هي نوع من السياحة يهدف إلى زيارة المناطق الصحراوية والأثرية، واستكشاف المسارات القديمة في الصحراء وبين الكثبان الرملية. يتميز هذا النوع من السياحة بتركيزه على الجانب الذهني والفكري، حيث يجذب فئات معينة من السائحين الذين يسعون لزيادة معرفتهم الثقافية والحضارية (عبد الوهاب، *1998*، صفحة *13*).

– **السياحة الحموية:** تشير إلى التسهيلات السياحية التي تعتمد على استخدام المصادر الطبيعية للدولة، وخاصة المياه المعدنية والمناخ. هذا النوع من السياحة يهدف إلى العلاج باستخدام الموارد الطبيعية، حيث يقضي السائحون وقتًا للنقاهة تحت إشراف طبي منظم. تُقام هذه السياحة عادة في المصحات أو المنتجعات الصحية التي تتمتع بخصائص استشفائية، وتُعنى بالعناية بالصحة العامة للنزلاء (بولصباع، *2016*، صفحة *76*).

– **السياحة الجبلية:** تشير إلى الأنشطة السياحية التي تتم في المناطق الجبلية، حيث يتم تجهيز بعض البنى التحتية الملائمة لهذا النوع من السياحة (ميسوم، *2016*، صفحة *45*). يشمل هذا النشاط السياحي العديد من الفعاليات مثل مغامرات الاستكشاف، وصعود الجبال، والتزحلق، واكتشاف المناظر الطبيعية، والكهوف، والمغارات، والبحيرات. يلجأ السياح إلى المناطق الجبلية بحثًا عن الاسترخاء، والتأمل، والتواصل مع الطبيعة، وتخفيف ضغوط الحياة المدنية الحديثة.

2.2. وفقا لعدد الأشخاص: (السيسي، صناعة السياحة الأساسيات والمبادئ، *2003*، صفحة *39*).

– **سياحة فردية:** غير منظمة ولا يعتمد على برنامج منظم أو محدد، تتضمن سفر شخص واحد أو اثنين أو عائلة.

– **سياحة جماعية:** عبارة عن سياحة منظمة عادة تقوم بها شركات سياحية أو مجموعات قد تنتمي إلى جمعيات أو نوادي.

3.2. وفقا لنوع وسيلة النقل المستخدمة: (بوغازي و تغليسية، *2013*، صفحة *3*)

– **سياحة برية:** يكون الانتقال في هذه الحالة عن طريق البر، وتكون وسيلة الانتقال بالسيارات والحافلات الخاصة والعامة، وكذلك السكك الحديدية.

– **سياحة بحرية أو نهرية:** يكون الانتقال عن طريق المسطحات المائية وتكون وسيلة الانتقال هي البواخر والسفن.

– **سياحة جوية:** يكون الانتقال في هذه الحالة عن طريق الجو وتكون وسيلة الانتقال من مكان الإقامة إلى المكان المقصود بالطائرات المختلفة.

4.2. وفقا للمنطقة الجغرافية: (كافي، اقتصاديات السياحة، *2008*، صفحة *40*)

– **السياحة الخارجية:** يقصد بها سياحة الأجانب إلى خارج بلدانهم الأصلية، بحيث تنظم الشركات السياحية برامج لجذب السياح الأجانب بما يتلاءم مع أذواقهم ورغباتهم في البلدان المستقبلة. تنجذب هذه الفئة من السياح إلى الأماكن التاريخية والسياحة الصحراوية والشواطئ، كما تهتم بعادات وتقاليد الشعوب.

– **السياحة الداخلية:** تعرف على أنها الانتقالات والزيارات التي يقوم بها السكان داخل حدود دولهم، حيث تمكنهم من زيارة المناطق السياحية والتعرف عليها بغرض ربط السكان ببلادهم وزيادة الوعي السياحي لديهم وهي تهتم بزيارة الأماكن الأثرية التاريخية والمحميات

الطبيعية والمناطق الساحلية الشاطئية التي تستحوذ على الحيز الأكبر من نشاط هذا النوع من السياحة وهذا لارتباطها بالمناخ والعطل السنوية التي تكون غالبا في المدة الصيفية، وهذا بغرض الاستجمام والترفيه...

– **سياحة المغتربين:** تتمثل في زيارة المغتربين لبلدهم الأم، وقد شهد هذا النوع من السياحة انتشارا كبيرا خاصة في دول العالم النامي بعد استفحال ظاهرة هجرة المواطنين للبحث عن عمل في الخارج وابتعادهم عن أوطانهم الأصلية، وهو ما يولد لديهم الشعور بالحنين لزيارة الوطن والأهل والأقارب.

5.2. وفقا لمدة الإقامة:

– **السياحة لمدة أيام:** في هذا النوع من السياحة، يقضي السائح عدة أيام وفق برنامج محدد مسبقًا، وهو غير مرتبط بموسم أو مناسبة معينة. بدلاً من ذلك، تكون هذه السياحة متاحة طوال العام، وتقدمها شركات السياحة كخيار مستمر ودوري للسياح. الفكرة هي أن السائح يمكنه الانضمام إلى هذه البرامج في أي وقت، مما يتيح له الاستمتاع بتجارب سياحية متنوعة ومخططة بعناية دون الحاجة إلى انتظار مواسم أو مناسبات خاصة (زير، *2018*، صفحة *48*).

– **السياحة الموسمية:** هي نوع من السياحة المرتبطة بموسم معين ولا تحدث في غيره من الأوقات، لكنها تتكرر كل سنة، تتراوح فترة الإقامة فيها من شهر إلى ثلاثة أشهر. تتضمن هذه السياحة برامج مثل التزلج على الجليد في الشتاء، أو الاصطياف في الصيف. كما تشمل السياحة المتعلقة بالمناسبات التاريخية التي تحدث مرة واحدة كل عام (زير، *2018*، صفحة *48*).

بعبارة أخرى، السياحة الموسمية تعتمد على توقيت محدد من السنة حيث تكون الظروف أو المناسبات ملائمة لأنشطة معينة، مما يجعلها متميزة عن الأنواع الأخرى من السياحة التي قد تكون متاحة على مدار العام.

– **السياحة العابرة:** هي نوع من السياحة التي تحدث بشكل غير مخطط له وفجائي. يتم ذلك عندما يقوم السائح برحلة سياحية أثناء عبوره لمنطقة أو دولة ما دون أن يكون هذا هو هدفه الأساسي. قد يحدث هذا أثناء انتظار السائح للحصول على إذن دخول إلى مكان آخر أو أثناء انتظار وسيلة المواصلات التي ستنقله إلى وجهته النهائية. هذا النوع من السياحة يكون عابرًا ومؤقتًا، حيث يستغل السائح الفرصة للاستمتاع بمعالم المنطقة التي يتواجد فيها بشكل عابر قبل استكمال رحلته إلى وجهته الأصلية (حجاب، *2002*، صفحة *51*).

– **السياحة شبه المقيمة:** وهي نوع من السياحة التي تعتمد على الأجانب الذين يقيمون بشكل شبه دائم في دولة معينة لأغراض مختلفة مثل التعليم، التدريب، العمل، أو المشاركة في المعارض التجارية. هؤلاء الأجانب، بالرغم من أنهم ليسوا مقيمين دائمين، يمضون فترات طويلة في البلد المضيف. هذا التواجد شبه الدائم يشكل فرصة لشركات السياحة لإعداد برامج سياحية متنوعة لهم. تلك البرامج تشمل زيارة معالم الدولة، التنقل بين مختلف مناطقها، والتكيف مع ثقافة وشعب البلد المضيف. بعبارة أخرى، السياحة شبه المقيمة تستهدف الأجانب المقيمين لفترات طويلة في البلد وتشجعهم على استكشاف المزيد من معالمه وثقافته (حجاب، *2002*، صفحة *51*).

6.2. وفقا للسن:

– **سياحة الطلائع:** هذا نوع من السياحة موجه للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين [*7-14*] سنة. تتضمن هذه السياحة رحلات استكشافية أو تعليمية تهدف إلى تعليم الأطفال عن السياحة أو تعريفهم بالطبيعة. تُنظم هذه الرحلات بواسطة شركات السياحة أو النقابات أو الجمعيات الخيرية. الهدف من هذه الرحلات هو توفير تجارب تعليمية واستكشافية للأطفال، تساهم في تنمية معرفتهم ومهاراتهم وتعزيز تقديرهم للطبيعة والسياحة (دعبس، *2001*، صفحة *52*).

– **سياحة الشباب:** هذا نوع من السياحة يستهدف الفئة العمرية التي تتراوح بين[*15-21*] سنة. في هذا النوع من السياحة، يبحث الشباب عن الإثارة والمغامرة، بالإضافة إلى البحث عن تجارب اجتماعية جديدة. هذه السياحة تلبي احتياجات الشباب في هذه الفئة العمرية الذين يسعون لاكتشاف أنشطة جديدة، تكوين صداقات، وخوض تجارب مليئة بالحيوية والنشاط. باختصار، سياحة الشباب تركز على تلبية تطلعات ورغبات الشباب في التفاعل الاجتماعي والمغامرة (دعبس، *2001*، صفحة *52*).

– **سياحة الناضجين:** هي سياحة موجهة للذين تتراوح أعمارهم ما بين [*35–55*] سنة، وهي سياحة المتعة والبحث عن الراحة والاستجمام، هذا النوع من السياحة يلبي احتياجات الأفراد في هذه الفئة العمرية الذين يسعون لقضاء وقت ممتع ومريح بعيدًا عن ضغوط الحياة اليومية (توفيق، *1997*، صفحة *67*).

– **سياحة المتقاعدين:** يشارك فيها كبار السن، عادةً ما يكونون متقاعدين وتكون لفترات طويلة وبأسعار مرتفعة، هذا النوع من السياحة مصمم لتلبية احتياجات المتقاعدين الذين يرغبون في قضاء وقت ممتع ومريح، غالبًا في وجهات توفر لهم الراحة والهدوء، مع الاستعداد لدفع تكاليف أعلى للحصول على خدمات متميزة وإقامة لفترات أطول (توفيق، *1997*، صفحة *67*).

7.2. وفقا للدوافع:

بوجه عام هو الأكثر شيوعا واستخداما بالنسبة للنشاط السياحي، ففي مجال السياحة يمكن للسفر أن يكون تجربة ممتعة ومحفزة لمزيد من السفر. فرؤية الأماكن الجميلة أو الغريبة من خلال الصور أو الأوصاف يمكن أن تثير شعورًا بالدهشة لدى الإنسان. والذي يمكن أن يحفز فيه رغبة قوية في رؤية تلك الأماكن بشكل مباشر، مما يدفع الناس للسفر إليها (شمسين، *2001*، صفحة *43*).

بمعنى آخر، تجارب السفر الإيجابية ومشاهدة الأماكن الجميلة أو الغريبة، سواء من خلال وسائل الإعلام أو من خلال القصص، يمكن أن تكون محفزة للناس للسفر لاستكشاف تلك الأماكن بأنفسهم.

تعتبر الدوافع السياحية معقدة ومتعددة الأبعاد، وليست مجرد رغبة أحادية بسيطة في الهروب أو المتعة. هذا ما أكده ريتشارد شاربلي ***(Richard Sharpley)*** في عام *1994*، حيث أشار إلى أن هذه الدوافع تتشكّل من خلال تفاعل الرغبات النفسية مع العوامل الاجتماعية-الثقافية، بالإضافة إلى البحث عن معنى عميق عبر تجارب السفر. يقدم هذا المنظور إطارًا قويًا لفهم الأسباب الحقيقية التي تدفع الأفراد للسفر، متجاوزًا الفكرة السطحية التي تقلل من أهمية دوافعهم.

ويشير تقرير *Scite* حول السياحة والتحفيز السياحي إلى دراسة شاربلي ***(Richard Sharpley, 1994)***، حيث تناول مفهوم الدوافع السياحية من زاويتين أساسيتين:

- **الدوافع الخارجية** ***(Extrinsic Motivations)*** : تتأثر بالعوامل المحيطة مثل الضغوط الاجتماعية، الأوضاع الاقتصادية، أو المؤثرات البيئية، وهي التي تشجع على السفر لأسباب مثل الهروب من الروتين أو البحث عن الجديد.

- **الدوافع الداخلية** ***(Intrinsic Motivations)*** : تنبع من الرغبات الذاتية، مثل تحقيق الذات أو اكتشاف النفس، وغالبًا ما ترتبط بالمعاني الأعمق التي يسعى إليها السائح من خلال تجاربه . *(scite, 2018)*.

ويُبرز شاربلي أن السياحة لا يمكن أن توجد بدون هذه الدوافع، إذ إنها هي التي تشكل السلوكيات والقرارات. فعلى سبيل المثال، يربط بين الدوافع ودور السياحة كوسيلة للهروب من الحياة اليومية، وهو ما يؤثر على كيفية تفاعل السياح مع الوجهات السياحية. ويستند هذا المنظور إلى تحليلاته في أعمال مثل ***"Tourism, Tourists and Society"***، حيث يستكشف كيف تؤثر الدوافع على مواقف السياح وأنماط استهلاكهم *(Sharpley, 2006, p. 77)*.

وقد عرض شاربلي هذه الدوافع بشكل أكثر تفصيلًا من خلال تصنيفها إلى أربع مجموعات رئيسية كما هو موضح في الجدول1: *(Camilleri, 2018, p. 6)*

الجدول *1*: دوافع السياحة حسب (شاربلي *Sharpley*)

جسدية (صحية)	– تجديد الجسم والعقل لأغراض الصحة؛ – المشاركة في الرياضة؛ – المتعة (أو المرح)؛ – الإثارة؛ – التسوق والترفيه؛
الثقافية	– فضول حول البلدان الأجنبية، والناس، والأماكن؛ – الاهتمام بالفن والموسيقى، والفولكلور، والهندسة المعمارية؛ – الاهتمام بالأماكن التاريخية (الآثار، والمعالم)؛ – تجربة الأحداث المحددة (مثل الألعاب الأولمبية، وما إلى ذلك)؛
الشخصية	– زيارة الأصدقاء والأقارب؛ – لقاء أشخاص جدد والسعي للصداقات؛ – البحث عن تجارب جديدة ومختلفة في بيئات متنوعة؛
	– الهروب من البيئة الاجتماعية الدائمة للشخص (الرغبة في التغيير)؛ – الإثارة الشخصية للسفر؛ – زيارة الأماكن والأشخاص لأسباب روحية (مثل: الحج)؛
هيبة ومكانة تقدير الذات	– ممارسة الهوايات؛ – مواصلة التعليم والتعلم؛ – البحث عن جهات اتصال في العمل وتحقيق الأهداف المهنية؛ – المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات؛ – تعزيز الذات والاستمتاع الحسي؛ الموضة، ومواكبة الآخرين؛

المصدر: *(Camilleri, 2018, p. 6)*

ويُشدد شاربلي على أن التفاعل بين هذه الدوافع الداخلية والخارجية يمثل الأساس لفهم سلوك السائح. فبدون وجود هذا المزيج من العوامل، سواء النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، لما وُجدت الحاجة إلى السياحة أصلاً، وهو ما يجعل دراسات شاربلي إطارًا نظريًا متكاملاً لفهم السياحة كظاهرة إنسانية واجتماعية واقتصادية معقدة.

بالإضافة إلى دوافع أخرى حددها (عبوي وعساف) في النقاط التالية:

- **دوافع اقتصادية:** (عبوي، مبادئ السياحة الحديثة، *2016*، صفحة *29*)

– انخفاض الأسعار الأساسية في بلد ما يؤدي إلى تدفق السواح للتمتع بالخدمات المقدمة بأقل الأسعار والحصول على السلع والخدمات بأسعار أقل؛

– فرق العملة في التحويل يؤدي إلى تدفق السواح إلى بلد ما انخفضت عملته لغرض التمتع بالخدمات والسلع بأسعار أقل؛

– السفر لغرض الأعمال والحصول على صفقات تجارية بالنسبة لرجال الأعمال؛

- **دوافع رياضية:** (عبوي، مبادئ السياحة الحديثة، *2016*، صفحة *29*)

– السفر لغرض مشاهدة مباراة رياضية أو تشجيع فريق معين؛

– المشاركة في دورة رياضية أو السفر لغرض ممارسة ألعاب، مثل التزلج على الجليد أو التزلج على المياه أو ممارسة رياضة التنفس أو رياضة أخرى؛

- **دوافع أخرى:** (عساف، *2016*، صفحة *27*)

– **سياحة الكرنفلات:** باعتبارها أحد أنواع السياحة، تجذب الكرنفلات عددًا كبيرًا من المشاركين والسياح. على سبيل المثال، كرنفال ريو دي جانيرو في البرازيل يعد من أضخم المهرجانات الشعبية والقومية في العالم، سواء من حيث عدد المشاركين أو عدد السياح الذين يحضرونه. ومثال آخر هو مهرجان جني محصول الطماطم في إسبانيا، الذي يجذب أيضًا العديد من السياح والمشاركين (عساف، *2016*، صفحة *27*).

– **سياحة الأعياد الوطنية:** تشير إلى السياحة التي تتزامن مع الاحتفالات بالأعياد الوطنية للدول. كمثال، الاحتفال بالعيد الوطني لأمريكا، حيث تُقام خلال هذه المناسبات عروض موسيقية أو فنية أو ثقافية متنوعة. الهدف من هذه الاحتفالات هو تطوير وتشجيع هذا النوع من السياحة، حيث تجذب السياح من داخل البلد وخارجه للاستمتاع بالأجواء الاحتفالية والأنشطة الثقافية والفنية. هذه الأعياد الوطنية تُعتبر فرصة لعرض التراث الثقافي والفني للدولة وتعزيز السياحة (عساف، *2016*، صفحة *27*).

– **سياحة الحفلات الموسيقية وسياحة الأوبرا والباليه:** يجذب هذا النوع عدد كبير من السياح المثقفين الذين يتميزون بمستويات مادية عالية. لهم اهتمام واضح بالفنون والموسيقى الكلاسيكية ويعتبرون حضور الحفلات الموسيقية وعروض الأوبرا والباليه تجارب ثقافية قيمة. هذه السياحة تسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال إنفاق السياح على تذاكر العروض والإقامة والمطاعم، بالإضافة إلى رفع مكانة المدن التي تستضيف هذه الفعاليات الثقافية (عساف، *2016*، صفحة *27*).

وبالتالي، وفقا لهذا التصنيف تنقسم السياحة إلى الأنواع التالية:

الشكل 2: دوافع السياحة

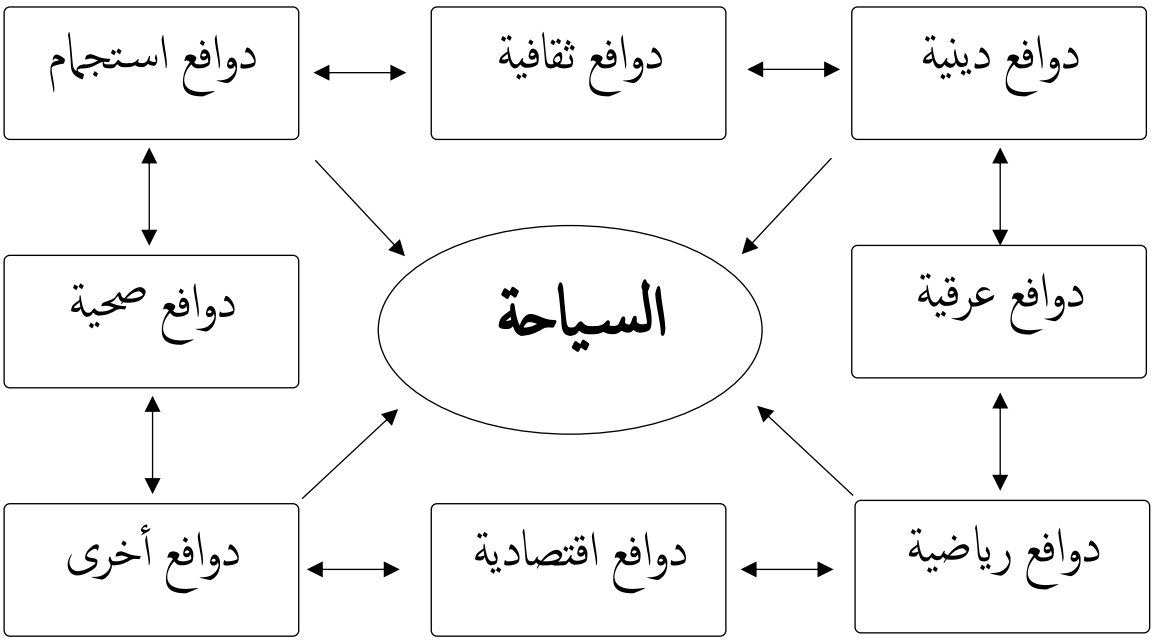

المصدر: (عبوي، مبادئ السياحة الحديثة، *2016*، صفحة *30*)

بالإضافة الى ما سبق يجدر الإشارة إلى أن القطاع السياحي شهد تطورًا نوعيًا في أنماطه وأساليبه التشغيلية، حيث تجاوز النماذج التقليدية التي ارتكزت على ثلاثية الموقع الجغرافي ووسائل النقل والدوافع الشخصية، ليدخل مرحلة تحولية تتميز بتبني أشكال مبتكرة تتكامل مع المتغيرات التكنولوجية المعاصرة، والتطورات المجتمعية، والمتطلبات البيئية المستجدة .

ويعكس هذا التحول الاستراتيجي استجابة القطاع للتحولات الجوهرية في تفضيلات السائح الحديث، الذي أصبح يطمح إلى تجارب سياحية تتميز بمعايير الجودة العالية، مع التركيز على عناصر الأصالة الثقافية، والتخصيص الأمثل للخدمات، وتوفير تجارب فريدة غير تقليدية .

وفي إطار هذه الديناميكية التطورية، ظهرت أنماط سياحية معاصرة يمكن إدراجها ضمن التصنيفات التالية:

1. السياحة الرقمية أو الإلكترونية:

لقد أدت التطورات المتسارعة في التقنيات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي إلى إعادة تشكيل جوهر قطاع السياحة الحديث. فقد أصبحت هذه الأدوات محركات أساسية لمشاركة تجارب السفر وتفاعل الشركات السياحية مع جمهورها المستهدف من خلال التسويق الرقمي . علاوة على ذلك، أسهمت التقنيات الرقمية في استحداث منتجات وخدمات سياحية مبتكرة وتحسين جودة الخدمات، مما عزز من تجربة المسافرين وجعلها أكثر تميزًا وتفاعلية.

يتناول العديد من الدراسات الأكاديمية موضوع السياحة الرقمية من زوايا متعددة تشمل التقنيات، والبنية التحتية، والتنمية الرقمية في القطاع السياحي *(Digital Tourism and Smart Development: State-of-the-Art Review, 2024)*. وفي هذا السياق، عرّف *(Dini & Pencarelli, 2022, pp. 394 – 412)* السياحة الرقمية بأنها "تقديم خدمات متعلقة بالسياحة بناءً على معلومات الإنترنت". يعتمد هذا التعريف بشكل أساسي على تكنولوجيا معلومات الإنترنت كوسيلة رئيسية لتقديم هذه الخدمات.

لقد أحدثت التطورات الرقمية تحولات جذرية في قطاع السياحة، لا سيما على المستويين التنظيمي ونماذج العمل. هذه التحولات شجعت على ظهور أعمال ومفاهيم جديدة كليًا. *(Digital Tourism and Smart Development: State-of-the-Art Review, 2024)*

في ضوء هذه التغيرات، اقترح *(Ketter & Avraham, 2021, pp. 819 – 832)* تعريفين متميزين للسياحة الرقمية: الأول هو السياحة الافتراضية، أما الثاني، فيركّز على التحول الرقمي.

1.1. السياحة الافتراضية:

تُعدّ السياحة الافتراضية إحدى التقنيات الناشئة بفضل تطور الإنترنت، فهي تُمكّن الأفراد من زيارة أماكن حول العالم دون الحاجة إلى السفر الفعلي. (عجينة و بهريز، *2022*، صفحة *341*) لفهم هذا المفهوم، لا بد من تعريف الواقع الافتراضي *(VR)*. حيث قام *(Guttentag, 2010, pp. 637-651)* بتعريفه بأنه "استخدام بيئة ثلاثية الأبعاد تم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر،

تسمى بيئة افتراضية، تُمكّن الفرد من استكشاف هذه البيئة والتفاعل معها". كما عرّفه *(Marzouk, 2019)* بأنه "تقنية تسمح للمستخدم بالدخول والتفاعل مع الصور التي تم إنشاؤها على جهاز كمبيوتر أو جهاز الحاسوب من رسومات خاصة وصور فيديو مما يجعل الأماكن والأفعال تبدو حقيقية"، بالإضافة إلى ذلك، عرّفه *(Radianti, 2020, p. 29)* بأنه "مجموع الأجهزة وأنظمة البرامج التي تسعى إلى نقل الفرد إلى عالم وهمي والتواجد في بيئة أخرى والتفاعل معها".

يمكن تعريف الواقع الافتراضي *(VR)* في سياق السياحة بأنه وسيط رقمي تفاعلي يتيح للشركات تقديم تجارب محاكاة لبيئات غير واقعية، غالبًا من خلال شاشات مثبتة على الرأس. بفضل التطور التكنولوجي، توفر سياحة الواقع الافتراضي صورًا أكثر شمولًا للفنادق والوجهات السياحية، مما يقلل من قلق العملاء تجاه المخاطر المحتملة ويُعرّفهم على وجهات جديدة.

يُستخدم الواقع الافتراضي في ست مجالات سياحية رئيسية: التخطيط والإدارة، الحفاظ على التراث، التسويق، إمكانية الوصول، التعليم، والترفيه .بالإضافة إلى ذلك، يُطبّق الـ *VR* كأداة تجارية فعالة في صناعة السياحة (عبد القوي وآخرون، *2024*، صفحة *151*).

2.1. التحول الرقمي:

يُعرف التحول الرقمي للسياحة بأنه "مجال بحثي حاسم يُشكّل مجالًا متعدد التخصصات جديدًا"، ويُعد بمثابة مفهوم وتجسيد للتكامل الصناعي، محفزًا للابتكار وتحديث قطاع السياحة. ويُبرز الرقمنة استخدام التكنولوجيا الرقمية بكثرة في السلوكيات التفاعلية خلال السفر. وبالتالي، فإن التحول الرقمي في السياحة يعني الاستفادة القصوى من التقنيات الرقمية لتحسين عملية تطوير السياحة *(Verhoef et al., 2019, pp. 889 – 901)*. لذا، فإن التحول الرقمي يُعد أمرًا ضروريًا لتقدم قطاع السياحة.

2. السياحة المستدامة:

وفقًا للجنة العالمية للتنمية والبيئة (تقرير *Brundtland*)*، يرتكز الإطار النظري للسياحة المستدامة على مبادئ التنمية المستدامة، مؤكدًا على ضرورة تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة *(Leo & Binte Halim, 2024, p. 137)*. (سيتم التطرق إليها بالتفصيل لاحقا)

3. السياحة البيئية:

يُعد وجود تعريف واضح ومتسق للسياحة البيئية أمرًا حيويًا لنجاح صياغة السياسات وتطبيقها الفعال. لقد أدت التفسيرات المتعددة والممارسات المتنوعة لهذا المصطلح إلى حدوث ارتباك مفاهيمي وتطبيق غير متسق، مما قلل من الفوائد المحتملة التي يمكن أن تجلبها السياحة البيئية.

لهذا السبب، تبرز الأطر التي اقترحتها منظمة السياحة العالمية *(UNWTO)* البيئية ثلاثة عناصر مترابطة تُستخدم كمقاييس قابلة للتطبيق لتمييز السياحة البيئية الحقيقية عن غيرها من أشكال السياحة: *(Mokodongan, 2024, p. 155)*

- الحفاظ على الموارد الطبيعية،
- المشاركة الفاعلة للمجتمعات المحلية،
- توفير فرص تفسيرية تُعزز وعي الزوار وتقديرهم للأهمية الثقافية والبيئية للوجهات التي يزورونها.

*يُعد تقرير برونتلاند (*The Brundtland Report*)، الذي يحمل العنوان الرسمي "*مستقبلنا المشترك*" وصدر عام *1987* ، وثيقة محورية أعدّتها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، برئاسة غرو هارلم برونتلاند (*Gro Harlem Brundtland*)، رئيسة وزراء النرويج آنذاك. ويُعتبر هذا التقرير من أكثر النصوص تأثيرًا التي أرست مفهوم التنمية المستدامة وقدّمت أشهر تعريف معتمد لها. أنظر: *Brundtland Commission Report ("Our Common Future") | ADB's Law and Policy Reform Program* و *Brundtland Report | Sustainable Development & Global Environmental Issues | Britannica*

في هذا السياق، عرّفت الجمعية الدولية للسياحة البيئية السياحة البيئية بأنها "السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يحافظ على البيئة ويحسن رفاهية السكان المحليين" (بضاضو، *2010*، صفحة *150*).

علاوة على ذلك، يُشير الباحثون إلى ضرورة التعاون بين الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك المجتمعات المحلية، والسلطات السياحية، والسياح أنفسهم، والشركات العاملة في المجال السياحي، من أجل تحقيق نتائج مستدامة وعادلة *(Torsney, 2025, p. 1)*.

ويُسهم هذا الفهم الشامل في ضمان أن تكون السياحة البيئية نهجًا مسؤولًا في السفر لا يقتصر فقط على تقليل الآثار السلبية، بل يُسهم بشكل فعّال في الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي *(Peter , 2000, p. 189)*.

ثالثا. آثار السياحة

للسياحة آثار جعلتها تتبوء مكانة بارزة في سياسات التنمية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء. فهي تمثل نشاطًا متعدد الجوانب، حيث يتنوع تأثيرها في البلدان المضيفة، سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية، أو البيئية. يُعتبر قطاع السياحة أحد القطاعات الهامة ذات الأثر غير المباشر، وتكمن أهميتها وأثارها في الجوانب التالية:

***1*. المجال الاقتصادي:**

في الفترة الأخيرة [من أواخر *2010* إلى ما بعد *2020*]، اكتسبت السياحة طابعًا عالميًا وميدانيًا في المنافسة بين الدول والمؤسسات الكبرى المتنافسة في هذا المجال، وذلك نتيجة لتأثيرها الشامل على اقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية التي تعاني من نقص ملحوظ في النقد الأجنبي وفي نقص المدخرات لتلبية الاحتياجات الاستثمارية.

وفي هذا الصدد، تسعى الدول إلى تنويع مصادر دخلها من خلال تعزيز قطاع السياحة، خاصة بعد تعرض الاقتصاد العالمي لأزمات متعددة وتراجع أسعار النفط، مما أدى إلى تحمل

خسائر مالية واقتصادية كبيرة، وبخاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على النفط في عجلة تنميتها، مما أدى إلى التفكير في أليات بديلة، أولاها السياحة.

تشير الدراسات السابقة مثل (حسينات، *2018*؛ بوجمعة و القرصو، *2021*؛ *Manzoor et al., 2019*...) وغيرها من الدراسات إلى أن لصناعة السياحة دورًا أساسيًا في نمو وتطوير الاقتصاد الوطني عبر عدة قنوات، هي: *(Jalil et al., 2013, p. 186)*

- يمكن استخدام إيرادات السياحة للاستثمار في السلع الرأسمالية.
- قد تسهم في تعزيز البنية التحتية وزيادة الاستثمارات والمنافسة.
- من خلال تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، تسهم في دعم قطاعات اقتصادية أخرى.
- بالإضافة إلى خلق اقتصادات الحجم، تؤدي السياحة أيضًا إلى زيادة كبيرة في فرص العمل.

فللنشاط السياحي آثار كبيرة على المجال الاقتصادي تتمثل في الآتي:

1.1. تأثير السياحة على ميزان المدفوعات

يُعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يُسجل فيه جميع المعاملات المالية بين دولة وأخرى خلال فترة زمنية محددة، عادةً تكون سنة. يشمل هذا السجل الصادرات والواردات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتحويلات المالية، والقروض الدولية، والرصيد النهائي للأمة مع العالم. يعتبر ميزان المدفوعات مؤشرًا هامًا للنشاط الاقتصادي والتجاري للدولة *(Thirlwall, 2012, p. 11)*.

انطلاقا من هذا التعريف نستنتج بأن اقتصاديات الدول تُحدد من خلال وضع ميزان المدفوعات *(BOP)* للبلد. تعكس الوضعية الاقتصادية السليمة التوازن في ميزان المدفوعات. بينما يشير التشوه في ميزان المدفوعات لأي بلد إلى وضع اقتصادي غير مرضٍ.

لذا، تؤثر السياحة بشكل واضح على ميزان المدفوعات من خلال التدفقات المالية المتعلقة بإيرادات تتمثل في إنفاق السياح الأجانب على السلع والخدمات في البلد المضيف (فنادق، مطاعم، نقل، تسوق...). ونفقات السياحة تتمثل في إنفاق المواطنين على السفر والإقامة والإنفاق في الخارج.

يمكن لنمو السياحة أن يكون له تأثيرات إيجابية وسلبية على عجز ميزان المدفوعات *(BOP)*، وذلك اعتمادًا على الظروف الخاصة بكل بلد. وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي يجب مراعاتها:

أ. التأثيرات الإيجابية

- **فائض السياحة:** في البلدان التي تعاني من عجز تجاري ولكن تحقق فائضًا في السياحة، يمكن أن تساعد إيرادات السياحة في تغطية واردات السلع، مما يقلل من العجز العام في ميزان المدفوعات. يظهر هذا بشكل خاص في البلدان التي تعتمد على السياحة، حيث تعوض إيرادات السياحة العجز التجاري *(Milana , n.d., pp. 44 - 48)*.

- **زيادة تدفق العملات الأجنبية:** تكتسب السياحة أهمية بالغة كمصدر رئيسي للعملات الأجنبية للعديد من الدول. فعلى الرغم من تباين حجم الإنفاق بالعملة الأجنبية لكل زائر باختلاف الوجهات، إلا أن مساهمة العائدات السياحية في ميزان المدفوعات والإيرادات الوطنية قد باتت كبيرة للغاية في عدد من الاقتصادات. وعليه، تبرز السياحة كآلية فعّالة للغاية للحصول على العملات الأجنبية الضرورية، وتعدّ مصدرًا للدخل لا يضاهيه إلا القليل من القطاعات الأخرى بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مما يؤكد دورها المحوري في استقرار الموازين الاقتصادية *(Gabriela & Ion , 2005, pp. 229 - 230)*.

ب. التأثيرات السلبية:

- **زيادة الواردات:** مع نمو السياحة، قد تستورد الدول المزيد من السلع والخدمات لتلبية احتياجات السياح، مما يزيد من العجز التجاري. يمكن أن يتفاقم عجز ميزان المدفوعات إذا لم يكن الفائض السياحي كافيًا لتعويض الواردات المتزايدة *(Milana , n.d., p. 45)*.
- **تدفقات للخارج لسفر السكان:** يمكن للسياحة أن تؤدي أيضًا إلى تدفقات من العملات الأجنبية إلى الخارج بسبب سفر السكان المحليين، مما يمكن أن يسهم في عجز ميزان المدفوعات *(Al-Smadi & Al-Saad, 2023)*.

وبالتالي، فإن تأثير السياحة على عجز ميزان المدفوعات يعتمد على عوامل مختلفة، بما في ذلك الميزان التجاري للبلد، وإيرادات السياحة، وأنماط سفر السكان المحليين. في حين يمكن للسياحة أن تولد تدفقات كبيرة من العملات الأجنبية وتساعد في تعويض العجز التجاري، فإنها يمكن أن تؤدي أيضًا إلى زيادة الواردات وتدفقات العملات للخارج بسبب سفر السكان، مما قد يزيد من عجز ميزان المدفوعات *(Çelik et al., 2013, pp. 86 - 89)*.

بشكل عام، يمارس نمو القطاع السياحي تأثيرًا ملحوظًا على ميزان المدفوعات للدول من خلال آليات الإيرادات والنفقات المتولدة عن الأنشطة السياحية. فعلى صعيد الإيرادات، يمثل إنفاق السياح الدوليين داخل الدولة المضيفة تدفقًا للعملات الأجنبية، الأمر الذي يساهم في الحد من العجز في ميزان المدفوعات وتعزيز المؤشرات الاقتصادية الكلية، لا سيما في الاقتصادات النامية التي تعتمد بشكل كبير على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. وعلى النقيض من ذلك، يشكل إنفاق المواطنين على السفر والترفيه في الخارج تدفقًا معاكسًا للعملات الأجنبية، وهو ما قد يسهم في تفاقم العجز في ميزان المدفوعات. علاوة على ذلك، قد يستتبع التوسع في الأنشطة السياحية ارتفاعًا في حجم الواردات من السلع والخدمات اللازمة لتلبية الطلب المتزايد للسياح، وهو ما يمكن أن يقلل من الأثر الإيجابي الصافي للسياحة على ميزان المدفوعات. وعليه، فإن المحصلة النهائية لتأثير السياحة على ميزان المدفوعات

تتحدد وفقًا للتوازن الديناميكي بين الإيرادات المتحققة من السياحة الوافدة والنفقات المتكبدة نتيجة للسياحة الصادرة، بالإضافة إلى الأثر غير المباشر على حجم الواردات.

2.1. توفير فرص العمل (العمالة):

يشير *(Castillo et al., 2017)* إلى أن الهدف من تعزيز السياحة عبر السياسات العامة ليس مجرد زيادة النشاط السياحي في حد ذاته، بل تحقيق فوائد اقتصادية مهمة مثل الحصول على عائدات من العملة الأجنبية، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتوليد فرص عمل جديدة. يمكن أن تكون فرص العمل التي تولدها السياحة مباشرة (في قطاع السياحة نفسه)، أو غير مباشرة (في القطاعات الداعمة للسياحة)، أو مستحثة* (نتيجة للإنفاق الإضافي الناتج عن النشاط السياحي) *(Castillo et al., 2017, p. 25)* .

لذا تعتبر السياحة محرك رئيسي للتوظيف على مستوى العالم، حيث تخلق مختلف القطاعات داخل صناعة السياحة العديد من فرص العمل. يعتبر قطاع السياحة مكثف العمالة ويوفر وظائف مباشرة في مجالات مثل الفنادق، وشركات الطيران، ووكالات السفر، ومنظمي الرحلات، والمتاحف، والحدائق الوطنية، وغيرها. *(Soja, 2022)* بالإضافة إلى ذلك، تولد السياحة فرص توظيف غير مباشرة في القطاعات المرتبطة مثل النقل، وخدمات الطعام والشراب، والترفيه، مما يخلق تأثيرًا مضاعفًا لخلق الوظائف في جميع أنحاء الاقتصاد *(Earth-changers, n.d.)*.

---

* تُشير العمالة المستحثة أو المحفَّزة إلى فرص العمل التي تنشأ في الاقتصاد نتيجة الإنفاق غير المباشر للعاملين في القطاع السياحي من دخولهم، بخلاف الوظائف المباشرة (مثل العاملين في الفنادق والمطاعم) وغير المباشرة (مثل الموردين والموزعين). فعندما ينفق موظفو السياحة رواتبهم على السلع والخدمات داخل المجتمع المحلي – كالغذاء والسكن والتعليم والرعاية الصحية – يزداد الطلب على هذه المنتجات، مما يدفع القطاعات المختلفة إلى توظيف مزيد من العمال لتلبية هذا الطلب. وقد بيّنت دراسة *Vaughan* (*1977*) في مدينة إدنبرة أن كل *1000* جنيه إسترليني من الإنفاق السياحي تولّد *0.142* فرصة عمل مباشرة، و *0.022*غير مباشرة، و *0.027*محفَّزة، مما يعكس الأثر الاقتصادي المتسلسل أو ما يُعرف بـ الأثر المضاعِف للتوظيف .وبذلك، تُعد العمالة المحفَّزة إحدى أهم صور التأثير غير المباشر للسياحة في تنشيط الاقتصاد المحلي وتعزيز مستويات التشغيل في مختلف القطاعات. أنظر: أنواع العمالة في القطاع السياحي (https://almerja.com/more.php?idm=265309) للدكتور مصطفى يوسف كافي فلسفة اقتصاد السياحة والسفر.

الشكل 3: مساهمة السياحة في توفير فرص العمل (العمالة)

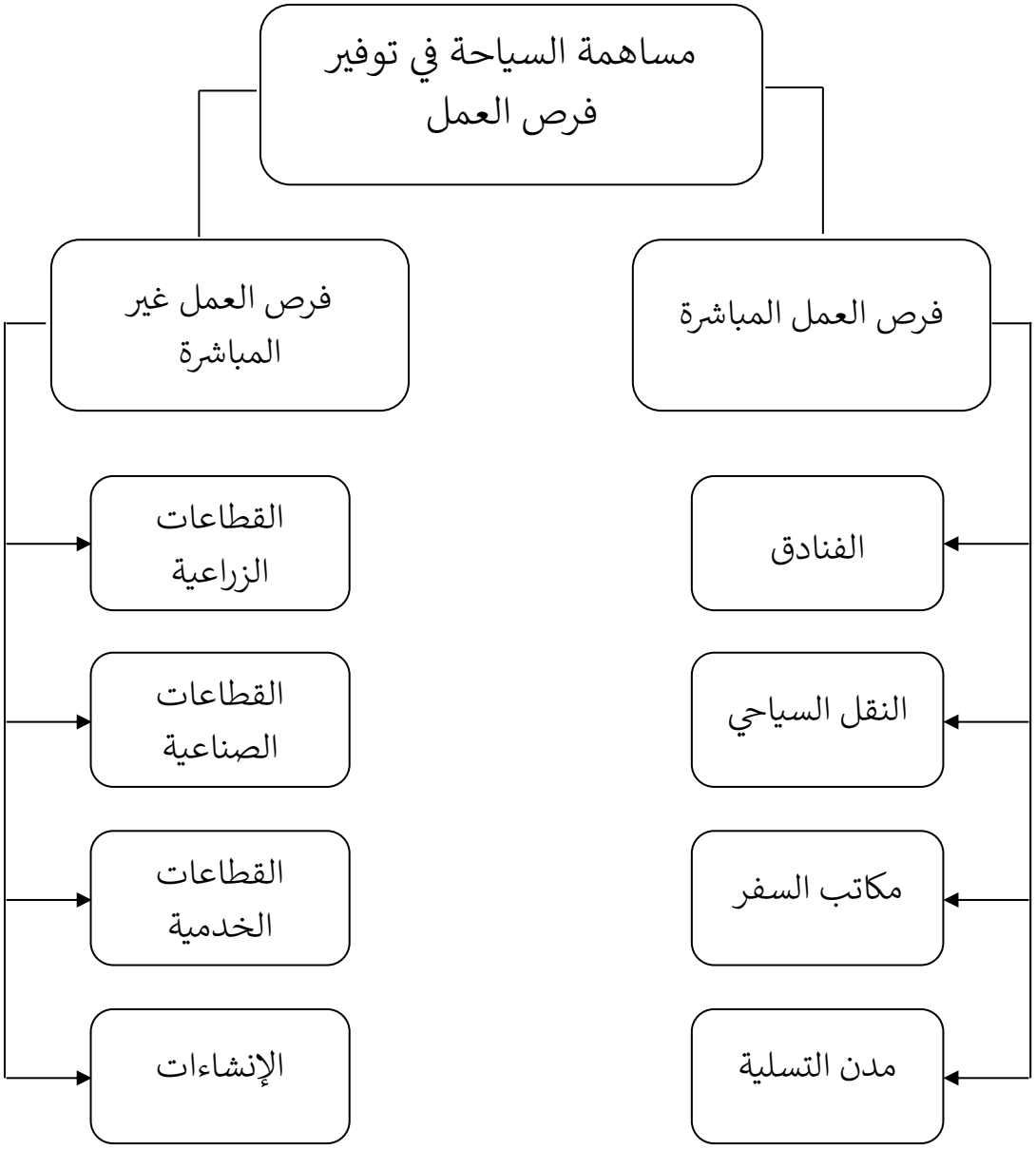

المصدر: (خليل، *2009*، صفحة *222*)

يجب ملاحظة أن السياحة تُعرف كنشاط مكثف من حيث العمالة وبنفس القدر، أن طبيعتها تجعل تأثيراتها المتعددة أعلى من تلك في القطاعات الأخرى. علاوة على ذلك، فإن هذا النشاط يولد وظائف على جميع المستويات والفئات من المهارات، بالإضافة إلى درجة أعلى من التنافسية *(Pais, 2006, p. 2)*.

3.1. زيادة الدخل الوطني

تأثير السياحة على زيادة الدخل الوطني كبير. تزيد عائدات السياحة من الدخل الوطني المحتمل توزيعه على السكان، مما قد يؤدي إلى النمو الاقتصادي. ويتضح هذا بشكل خاص في البلدان المنخفضة الدخل حيث يمكن أن يكون لتنمية السياحة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. في المقابل، في البلدان المتوسطة الدخل *(Sheilla et al., 2020, pp. 3-6)*.

فالسائح في البلد السياحي يقوم بوظيفة استهلاكية تسهم في زيادة دخل هذا البلد، ويتم ذلك من خلال الاستفادة من الخدمات المختلفة مثل الإقامة، الطعام، الشراب، البضائع، الهدايا، الترفيه، الوقود، والمشروبات وغيرها. هذه الخدمات تهدف إلى راحة السائح وتوفير كافة وسائل المعيشة المريحة له. بالإضافة إلى ذلك، يُقبل السياح عادةً على شراء المنتجات المحلية والهدايا كتذكارات لزيارتهم، مما يعزز الاقتصاد المحلي (عبوي، مبادئ السياحة الحديثة، *2016*، صفحة *24*).

4.1. توفير الموارد المالية (النقد الأجنبي):

تعود الأهمية الاقتصادية للسياحة إلى ما تجلبه إلى البلد من عملة صعبة ورؤوس أموال، إذ توفر عائدات السياحة من الزوار الدوليين مصدرا قيّمًا للعملة الأجنبية للبلد المضيف. يمكن بعد ذلك استخدام هذا النقد الأجنبي لتمويل الواردات أو سداد الديون أو الاستثمار في الاقتصاد المحلي (عبوي، مبادئ السياحة الحديثة، *2016*، صفحة *24*).

تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة، ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات للنقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الاتي: (ماهر و أبو القحف، *1999*، صفحة *17*)

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة مثل تشييد المباني والطرق والسكك الحديدية والمطارات. ... وغير ذلك من المرافق المتصلة بالسياحة.

- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد المدفوعات السياحية وهي تشير إلى الرسوم المالية التي يدفعها السياح للحصول على تأشيرة الدخول إلى البلد. تعتبر هذه الرسوم مصدر دخل للحكومة وتساهم في زيادة الإيرادات النقدية الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، تأشيرات الدخول تشمل عادة عدة أنواع من الرسوم، مثل رسوم المعالجة ورسوم الخدمة، والتي تختلف باختلاف نوع التأشيرة ومدتها.

- فروق في تحويل العملة وهي تشير إلى الأرباح أو الخسائر التي تتحقق نتيجة لتغيير العملات من عملة إلى أخرى. عندما يأتي السائحون من دول أخرى إلى بلد معين، فإنهم يقومون بتحويل عملاتهم المحلية إلى عملة البلد المضيف. هذا التحويل يتضمن عادة رسوم تحويل وفروق أسعار الصرف التي تستفيد منها البنوك ومكاتب الصرافة. هذه الفروق تساهم في زيادة النقد الأجنبي في البلد المضيف، مما يعزز اقتصاده.

- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على طلب السلع والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى. فالإنفاق السياحي يولد إيرادا صافيا للمجتمعات التي تستقبلهم (عبوي، الاقتصاد السياحي، *2008*، صفحة *17*).

5.1. المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الاقتصاد:

أظهرت الدراسات السابقة *(Ahmed, 2019; BIRUTA et al., 2021; Magdalena Karolak, 2022)* وغيرها من الدراسات أن الزيادة في عدد السياح الدوليين تميل إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. يمكن أن تكون السياحة محركا مهما للنمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد، خاصة في البلدان النامية من خلال تقليل الاعتماد على مجموعة ضيقة من منتجات التصدير، بحيث يمكن للسياحة أن تساعد في تنويع القاعدة الاقتصادية للبلد وجعله أقل عرضة للصدمات الخارجية. فالسياحة سوق قابل للتوسع، بحيث تشمل كافة الصناعات الأخرى مثل الزراعة، والصناعة، والتجارة... (يونسي ، *2013*، الصفحات *228- 230*).

6.1. تنشيط الاستثمار السياحي:

من المعلوم أن زيادة النشاط السياحي يشجع على المزيد من الاستثمارات في الأنشطة المكملة للسياحة، مثل إقامة مراكز تسوق، منتجعات صحية، ومرافق ترفيهية. هذه الاستثمارات تساهم في تنويع الاقتصاد المحلي وتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية. كما تنعكس الأثار الاقتصادية للسياحة على الاستثمار السياحي من خلال عدة جوانب، وهي: (العاني، *2008*، صفحة *176*)

أ- خلق مشروعات تنموية: تشجع السياحة على إنشاء مشروعات جديدة تنموية مثل الفنادق، المطاعم، والمتنزهات، والتي تدر عائدات مالية للبلد. هذه المشروعات تستفيد من زيادة تدفق السياح وتوفر لهم خدمات متنوعة.

ب- ترقية مناطق الجذب السياحي: تستثمر الدولة أو القطاع الخاص في تحسين وتطوير مناطق الجذب السياحي لزيادة جاذبيتها للسياح. هذا يمكن أن يشمل تحسين البنية التحتية، تجديد المعالم التاريخية، أو إنشاء مرافق جديدة.

ج- زيادة تدفق السياح: مع تحسين وتطوير مناطق الجذب السياحي، يزيد عدد السياح الذين يزورون المنطقة، مما يؤدي إلى رفع العائدات السياحية. هذه العائدات تعود بالنفع على الاقتصاد المحلي وتزيد في الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب والرسوم.

د- فرص الاستخدام وأهميته لأبناء المنطقة: توفر السياحة فرص عمل مباشرة وغير مباشرة متعددة ومتباينة للساكنة المحلية مثل: الفندقة، الإرشاد السياحي، النقل، والخدمات الغذائية. هذا يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، وزيادة الدخل للأفراد في ذات المنطقة.

2. المجال الاجتماعي والحضاري:

هناك ارتباط وثيق بين السياحة والمجتمع، حيث يتفاعل السائحون مع البيئة الاجتماعية في الدولة المضيفة، مما يؤدي إلى وجود توازن اجتماعي، فالسياحة هي حركة

ديناميكية تتقارب فيه الطبقات الاجتماعية من بعضها نتيجة لزيادة مداخيل الأفراد والمشتغلين بالحقل السياحي بشكل تلقائي وغير تلقائي.

إنها وسيلة اجتماعية وحضارية لتبادل الثقافات ونقلها بين شعوب العالم المختلفة، فمن خلالها يتحقق التبادل الثقافي، وتنتقل اللغات والمعتقدات الفكرية والآداب والفنون ومختلف ألوان الثقافة عن طريق النهضة السياحية الوافدة إليها فتتأثر بها وتؤثر فيها، وبذلك يتحقق التأثير التفاعلي للسياحة الذي يمثل محوراً مهماً من محاور التنمية في المجتمعات الحضارية والنامية (آل دغيم، *2014*، صفحة *23*).

فالسياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد (كافي، السياحة البيئية المستدامة -تحدياتها وأفاقها المستقبلية-، *2014*، صفحة *22*).

ويمكن أن تكون السياحة وسيلة اجتماعية وحضارية لتبادل الثقافات ونقلها بين شعوب العالم المختلفة، فمن خلالها يتحقق:

1.2. **التبادل الثقافي:** من خلال تفاعل السائحين مع السكان المحليين، يتعرف كل طرف على ثقافة الآخر، مما يعزز الفهم المتبادل والاحترام بين الثقافات المختلفة *(Jiyun , 2014, p. 225)*.

2.2. **الحفاظ على التراث**: السياحة تشجع على الحفاظ على المعالم التاريخية والتراث الثقافي، حيث تعتبر هذه المواقع مصدر جذب سياحي مهم. هذا يمكن أن يؤدي إلى ترميم وحماية الآثار والمباني التاريخية *(CHAREF , 2022, p. 44)*.

3.2. **الفنون والحرف التقليدية:** السياحة تدعم الفنون والحرف التقليدية من خلال زيادة الطلب على المنتجات اليدوية المحلية والعروض الفنية، مما يساعد في الحفاظ على هذه الفنون من الاندثار *(Tona , 2025, p. 456)*.

***4.2.* المهرجانات والفعاليات:** تنظيم المهرجانات والفعاليات الثقافية يجذب السياح ويعزز الثقافة المحلية. هذه الفعاليات تقدم فرصة للسكان المحليين لعرض تقاليدهم وفنونهم ومأكولاتهم للسياح *(Rowland , 2024, pp. 174 - 176)*.

***5.2.* التعليم والتوعية:** السياحة الثقافية والحضارية توفر فرصاً للتعلم والتوعية حول تاريخ البلد وثقافته، مما يعزز الوعي الثقافي لدى السياح والسكان المحليين على حد سواء *(Ileana, 2023, p. 121)*.

***6.2.* التنمية المستدامة:** يمكن للسياحة الثقافية أن تساهم في التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية من خلال توفير فرص عمل وتحسين البنية التحتية، مع الحفاظ على البيئة والتراث الثقافي *(Irene Hanna & Ni Made , 2024, p. 100)*.

3. المجال البيئي:

تنطوي السياحة على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم، فكلما كانت نظيفة وصحية كلما ازدهرت السياحة وانتعشت. كون السياحة نشاطًا يتداخل مع الأنشطة الأخرى، فإنه يؤثر عليها ويتأثر بها. لذا، فإن التخطيط العلمي السليم للتنمية السياحية يمكن أن ينتج عنه العديد من الأثار الإيجابية على البيئة المحيطة، ومنها:

***1.3.* توجيه الإيرادات السياحية إلى حماية البيئة والحفاظ عليها:** لقد أصبح الاهتمام بحماية البيئة والمحافظة عليها من الانشغالات الضرورية لمختلف الدول السياحية ويرجع ذلك إلى عوامل نسبية أهمها: (عيساني، *2010*، صفحة *41*)

أ. زيادة الاتجاه الاجتماعي لقضاء العطل في المتنزهات والمناطق المفتوحة: الكثير من الناس يفضلون الهروب من ضوضاء المدن وقضاء إجازاتهم في الأماكن الطبيعية الهادئة. هذا الاتجاه يعكس رغبة في الابتعاد عن الفوضى التي يسببها النمو الاقتصادي والاجتماعي في المدن، والتي تترك آثاراً سلبية على الحياة داخلها.

ب. تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية مع الحفاظ عليها: هناك زيادة في الوعي بأهمية استخدام الموارد السياحية بشكل مستدام. الحفاظ على هذه الموارد، وخاصة غير القابلة للتجديد منها، ضروري لضمان استمرار السياحة. هذا يعني استخدام الموارد بطريقة مسؤولة تحافظ على البيئة وتمنع تدهورها، مما يضمن استمرارية السياحة وفوائدها الاقتصادية على المدى الطويل.

***2.3.* الارتقاء بمستوى جودة مختلف العناصر البيئية:** إن الارتقاء بعناصر ومعدلات وقياسات الصحة البيئية، ومقومات الجمال في ذلك المكان، أو في مكان آخر، يتم معالجته والاهتمام به، وبمعنى آخر نشر المنتجات والمقاصد البيئية (كافي، السياحة البيئية المستدامة -تحدياتها وأفاقها المستقبلية-، *2014*، صفحة *39*).

***3.3.* التوجه نحو النموذج المستدام للتنمية:** من خلال إيجاد النموذج والمثل الذي يتعين الاقتداء به، والاهتداء به من أجل حماية البيئة، واستعادة جمالها ورونقها، واستعادة سلامة كل منطقة بيئية، وما يقتضيه ذلك من تعهد أخلاقي، وميثاق مبادئ يعمل على إعادة المناطق السياحية إلى سابق عهدها، أي إلى أصلها الطبيعي، وإلى مجالها الحيوي الصحي السليم، وما يمثله ذلك من التزام وتعهد غير مشروطين... (كافي، السياحة البيئية المستدامة -تحدياتها وأفاقها المستقبلية-، *2014*، صفحة *30*).

***4.3.* الارتقاء بمستوى الوعي البيئي والوعي السياحي:** من خلال الحفظ (*Conservation*) الذي يرمي إلى الاستغلال المتعلق للبيئة، ومن أهم مداخله إحداث توازن بين أعداد السائحين والطاقة الاستيعابية [معيار من معايير التنمية السياحية المتواصلة وبالتالي فإنها تمثل الحد الذي لا يجوز تجاوزه، وإلا تصبح هذه التنمية في أي مقصد سياحي غير مستدامة وغير قادرة على تحقيق العائدات الإيجابية المنتظرة، وتصبح سلبياتها أكبر من إيجابياتها سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو بيئيا] (عيساني، *2010*، صفحة *41*).

4. المجال السياسي:

تتضح الأهمية السياسية في تعزيز العلاقات الدولية من خلال تسيير الرحلات العلمية والاجتماعية والزيارات السياحية المتبادلة بينهم، ولقد لعبت حركة السياحة دورًا مهمًا في العلاقات الدولية بحيث أصبحت تمثل أحد الاتجاهات الحديثة لتقليل حدة الصراعات والخلافات الدولية التي تنشأ بين الدول المتنازعة والمتحاربة، فأصبحت السياحة بذلك رمزاً من رموز التآخي والسلام بين الدول (آل دغيم، *2014*، صفحة *23*).

ثالثا. السوق السياحي والخدمات السياحية

تعد دراسة السوق السياحي من الأمور الحيوية التي تساهم بشكل كبير في تطوير وتنمية القطاع السياحي في أي بلد. فهي تعتبر من أهم الأدوات التي تساعد في فهم وتحليل احتياجات ورغبات السياح، كما تسهم في تحسين جودة الخدمات السياحية المقدمة، من خلال تحديد الفئات المستهدفة من السياح وتحليل سلوكهم وتفضيلاتهم، بالإضافة إلى تقييم العوامل المؤثرة على قراراتهم السياحية.

في هذا المطلب، سنتناول أهمية دراسة السوق السياحي، وأهدافها، وأدواتها، وأساليبها، وكيفية الاستفادة منها في تطوير القطاع السياحي وتحقيق النمو المستدام.

1. ماهية السوق السياحي

شهد التسويق تطوراً كبيراً بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح تخصصاً علمياً ينمو باستمرار. ومع تزايد التركيز على دراسة وتحليل استراتيجيات التسويق، ظهر تسويق السياحة كجزء مهم من تسويق الخدمات.

وكما هو الحال في العديد من المجالات الأخرى، سبقت الممارسات العملية النظريات الأكاديمية في تسويق السياحة. الشركات التي تقدم الخدمات السياحية كانت بالفعل تطبق أساليب تسويق متميزة قبل أن يتم تطوير النظريات العلمية التي تشرح وتؤطر هذه الممارسات.

هذا يعني أن الشركات كانت تستفيد من التجارب العملية وتطبيقات السوق الفعلية لتطوير استراتيجياتها قبل أن يتم توثيق هذه الاستراتيجيات نظريًا *(KULCSÁR, p. 40)*.

قام عبد النبي الطائي بتعريف التسويق في كتابه "التسويق السياحي (مدخل استراتيجي)" بأنه عبارة عن "مجموعة من الأفراد الذين يشترون أو يخططون للشراء من البائعين. يعتمد حجم السوق على عدد الأشخاص الذين لديهم احتياجات مشتركة يرغبون في تلبيتها. ولكي يكون هؤلاء الأشخاص جزءًا من السوق، يجب أن يكون لديهم القدرة المالية أو موارد أخرى يمكنهم تبادلها مع الآخرين الذين يرغبون في تلبية تلك الاحتياجات" (الطائي، *2004*، صفحة *317*).

في حين يُعد تسويق السياحة مجالاً متميزاً ضمن تسويق الخدمات، وقد حظي باهتمام واسع من قبل العديد من الخبراء. ويُذكر أن من أوائل الكتب التي حاولت تحديد مفهوم تسويق السياحة هو كتاب "التسويق والسياحة" لـ *(J. Krippendorf*)*، والذي يعتبر مرجعًا مهمًا في هذا المجال. ويرى المؤلف السويسري أن تسويق السياحة يشمل تطبيق سياسة الأعمال بشكل منظم ومنسق من قبل المؤسسات السياحية، سواء كانت خاصة أو حكومية، على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية أو الدولية. ويهدف هذا التسويق إلى تحقيق أقصى رضا للمستهلكين المستهدفين، وفي نفس الوقت تحقيق عوائد مالية مناسبة لتلك المؤسسات *(Krippendorf , Marketing et tourism, 1971, p. 46)*.

كما عرف *(Berbecaru Iulian*)* التسويق السياحي في كتابه "إدارة السياحة الحديثة" بأنه نظام إدارة يشمل تخطيط وتوجيه ومراقبة الأنشطة المتعلقة بالسياحة. الهدف من هذا

---

* يُعد جوست كريبيندورف *(Jost Krippendorf)* منظّرًا سويسريًا رائدًا في دراسة السياحة من الزاويتين الاجتماعية والبيئية، ويُعتبر في كثير من الأحيان أحد مؤسسي مفهوم السياحة المستدامة. في عمله الأساسي "صُنّاع العطلات" (*1984*)، لم يقتصر تحليله للسياحة على البُعد الاقتصادي، بل تناولها أيضًا كظاهرة اجتماعية ونفسية، مؤكدًا على أن الحاجة البشرية الأساسية للهروب من الروتين والترفيه تشكل المحرك الرئيسي للسفر. أنظر: *The Sociology of Tourism in Jost Krippendorf (La Sociología Del Turismo En Jost Krippendorf) by Maximiliano Emanuel Korstanje :: SSRN*

* يوليان بيربيكارو *(Iulian Berbecaru)* هو باحث روماني بارز في مجال التسويق السياحي والتخطيط السياحي، ويُعد من الشخصيات الأكاديمية المهمة في الدراسات السياحية برومانيا، حيث ساهم بشكل كبير في تطوير المفاهيم المتعلقة بالترويج السياحي وتخطيط وتهيئة المناطق السياحية لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

النظام هو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق مجموعة من العمليات التي تتضمن دراسة علمية للسوق. هذه الدراسة تهدف إلى فهم احتياجات السياح ودوافعهم، ومن ثم تكييف العروض السياحية لتلبية هذه الاحتياجات بفعالية. ببساطة، تسويق السياحة هو عملية إدارة شاملة تهدف إلى مطابقة العروض السياحية مع رغبات ومتطلبات السياح من خلال تخطيط وتنظيم الموارد بشكل مدروس *(Berbecaru, 1975, p. 181)*.

فيما يرى المؤلف الروماني *(Nicolescu Eugeniu*)* في كتابه "التسويق في السياحة"، أن تسويق السياحة هو السياسة التي تتبعها المؤسسة أو المنظمة السياحية من أجل الترويج لنفسها. هذه السياسة تعتمد على دراسة متطلبات استهلاك السياحة الحالية والمستقبلية بشكل مستمر باستخدام طرق وتقنيات معينة. الهدف من هذه الدراسة هو تكييف العروض السياحية باستمرار لتلبية هذه المتطلبات، وذلك لتحقيق عمل مربح في ظل ظروف السوق الحالية. بمعنى آخر، يعتبر المؤلف أن النجاح في تسويق السياحة يعتمد على الفهم المستمر لاحتياجات السياح وتطوير الخدمات والعروض السياحية لتلبية هذه الاحتياجات بفعالية *(Nicolescu, 1975, p. 40)*.

وينظر *(Schwartz. JJ)* في كتابه "منهج تسويقي لترويج السياحة" إلى تسويق السياحة على أنه عملية تهدف إلى البحث عن السوق الأمثل واستهدافه، بناءً على الاحتياجات الفعلية والمعترف بها لكل من الشركة والمستهلك. يعني ذلك أن تسويق السياحة يتطلب دراسة دقيقة لاحتياجات العملاء وتفضيلاتهم، وكذلك تحقيق مصلحة الشركة من خلال تلبية هذه الاحتياجات بفعالية. الهدف هو إيجاد التوازن بين ما يحتاجه المستهلكون وما يمكن للشركة تقديمه لتحقيق رضا العملاء وزيادة الربحية *(Schwartz , 1984, p. 1)*.

* أوجينيو نيكوليسكو *(Eugeniu Nicolescu)* هو أحد أبرز الشخصيات الأكاديمية في مجال البحث السياحي في رومانيا، ويُعرف بشكل خاص بمساهماته في تحليل السياحة في سياق العولمة والتنمية الإقليمية. شغل منصب مدير الشؤون الدولية للسياحة في وزارة السياحة الرومانية منذ عام *1969*، ولعب دورًا محوريًا في تنظيم وترويج السياحة الرومانية.

بالتالي يشمل السوق السياحي جميع العمليات التي يتفاعل فيها المشترون (غالبًا السياح) والموردون الذين يمثلون الأسواق الفرعية المختلفة في السياحة، مثل السلع السياحية والخدمات السياحية والوسائل والظروف لممارسة السياحة. يتم من خلال هذه العمليات تحديد موضوعات تبادل العروض السياحية (المنتج السياحي) وتحديد الأسعار وشروط الشراء والبيع، مما يؤدي إلى إبرام الصفقات. تتعلق عروض السوق السياحي بتلبية احتياجات الأشخاص أثناء السفر والإقامة خارج بيئتهم اليومية المعتادة، وهذه العروض تكون نتيجة دوافع السياح لممارسة النشاط السياحي *(Panasiuk, 2018, pp. 100, 101)*.

باختصار، السوق السياحي هو النظام الذي يجمع بين الطلب (احتياجات السياح) والعرض (الخدمات والمنتجات السياحية المقدمة) لإتمام الصفقات وتلبية احتياجات السياح. تعتبر إدارة العرض والطلب بشكل متوازن وفعال جوهر النجاح في تسويق السياحة، حيث يتم تحقيق أقصى قدر من الرضا للسياح والعوائد المالية المناسبة للمؤسسات السياحية.

2. عناصر المزيج التسويقي السياحي

يعتمد أداء شركة السياحة من جهة على كيفية إدارة مزود الخدمات السياحية لموارده وممتلكاته بشكل فعال، ومن جهة أخرى على مدى تكيفه مع بيئته. تتجلى خلاصة هذا النهج في كيفية تحديد الشركة السياحية لسياساتها واستراتيجياتها السوقية ومزيجها التسويقي *(KULCSÁR, 2012, p. 42)*.

حيث يعرف المزيج التسويقي على أنه مجموعة من الجهود المتفاعلة مع بعضها البعض بشكل يساعد على تشكيل خطط وسياسات يؤدي تطبيقها إلى تحقيق الأهداف المطلوبة (عليان و فاضل، *2004*، صفحة *125*)، أو هو برنامج متكامل من القرارات المتعلقة بالمنتج (نوع الخدمة والسعر والمكان والترويج السياحي وعلاقة وتأثير كل منهما على الآخر، ويتكون المزيج التسويقي السياحي من: (حمودي و زاير، *2021*، صفحة *119*)

يتكون المزيج التسويقي من أربعة عناصر أساسية اصطلح على تسميتها (*Ps4*) نظرا لأنها تتكون من أربع كلمات لاتينية تبدأ كل منها بحرف (***P***) هذه العوامل تشكل الأساس في عملية التسويق التقليدية. لكن عند الحديث عن تقديم الخدمات، يظهر أن هناك عاملين إضافيين يجب أخذهما بعين الاعتبار وهما مشاركة العملاء والوقت، مما يجعل مزيج التسويق أكثر تعقيداً ويُعرف بـ "مزيج تسويق الخدمات" أو (*Ps7*) *(Alipour & Darabi, 2011, p. 69)*.

يتضمن مزيج تسويق الخدمات(*Ps7*): المنتج ***P****roduct*، السعر ***P****rice*، الترويج ***P****romotion* التوزيع أو المكان ***P****lace*، الأشخاص ***P****eople* العملية ***P****rocess*، الدليل المادي ***P****hysical Évidences.*

1.2. **المنتج السياحي (*Tourism Product*):** يعرف كريبندورف، جوست "*J. Krippendorf*" المنتج السياحي بأنه حزمة من العناصر المادية وغير المادية المعروضة للاستهلاك والتي يجب أن تجلب بعض الفوائد للمشتري، بمعنى أن تلبي احتياجاته *(KULCSÁR, 2012, p. 43)*.

فيما يرى "*Kobašiü*" المنتج السياحي هو مجموعة معقدة من الموارد الطبيعية المختلفة والأنشطة والخدمات. من خلال شراء هذه المجموعة من الموارد الطبيعية والأنشطة والخدمات، يشتري الضيف رغبة في تجربة معينة. يمكن القول إنه مجموع التفاصيل المختلفة والسلع والخدمات التي تخدم لتلبية احتياجات السفر للعملاء خارج أماكن إقامتهم المعتادة وأماكن الإقامة المؤقتة *(Cirikoviý, 2014, p. 113)*.

حسب *(Vassiliadis, 2008; Meltem et al., 2010)* فإن المنتج السياحي يتكون من مزيج من العناصر المادية وغير المادية حيث "يشتري" العملاء المحتملون المنتج قبل "الحصول" عليه. يتخذ السائح قرار الشراء بناءً على وعد المنتج*(Mahfuzur et al., 2019, p. 3)* .

2.2. **تسعير المنتج السياحي (*Price of tourism products*):** يستند التسويق للخدمات السياحية لهذا العنصر المهم من عناصر المزيج التسويقي، حسب منظمة السياحة العالمية (*UNWTO*) يحدد السعر مدى تنافسية الوجهة مع الوجهات الأخرى ويشمل تكاليف النقل من

وإلى الوجهة، والإقامة، والطعام، والمعالم السياحية، وتكاليف خدمات الجولات السياحية (Mahfuzur et al., 2019, p. 3).

يجدر الإشارة إلى أن السعر هو العنصر الوحيد في المزيج التسويقي الذي يولد الدخل بشكل مباشر، على عكس العناصر الأخرى التي تمثل تكاليف (مثل المنتج، الترويج، والتوزيع). أي أن السعر الذي يدفعه المستهلك هو ما يدخل في حسابات الإيرادات.

كما نشير إلى أن تسعير المنتجات السياحية أو أي منتجات أخرى هو عملية حساسة للغاية. فالأسعار المرتفعة قد تؤدي إلى انخفاض في المبيعات خاصة في ظل ظروف المنافسة الشديدة، مما يؤثر على إجمالي الدخل. أي أنه في حالة زيادة السعر قد يفضل المستهلكون وجهات أو منتجات منافسة ذات أسعار أقل، مما يؤدي إلى خسارة في المبيعات. من الضروري أن يغطي السعر تكاليف الإنتاج ويضمن تحقيق الربح. أي أن السعر يجب أن يكون كافيًا لتغطية تكاليف تصنيع وتقديم المنتج، بالإضافة إلى توفير هامش ربح للشركة. كما يجب تحديد السعر المناسب يعتمد بشكل أساسي على الأهداف التي تسعى الشركة لتحقيقها. على سبيل المثال، قد تهدف الشركة إلى زيادة حصتها السوقية من خلال وضع أسعار تنافسية، أو قد تركز على تحقيق أعلى ربح ممكن في فترة قصيرة (Cirikoviý, 2014, p. 113).

3.2. الترويج السياحي (*Tourism Promotion*): يشير الترويج إلى جميع الأدوات والأساليب المستخدمة لإعلام المشترين بالمنتج وإقناعهم بالشراء. ويشمل أدوات مختلفة مثل الإعلان والبيع الشخصي والترويج للمبيعات والتسويق المباشر والدعاية والعلاقات العامة وما إلى ذلك. ويتطلب الأمر مزيجًا مناسبًا من هذه الأساليب الترويجية للحصول على نتائج جيدة (Bansal et al., p. 5).

إذ يعتبر وسيلة الاتصال بين المؤسسة السياحية ومستخدمي خدماتها وتهدف التعريف بالخدمة وإعطاءها صورة لائقة، وتهدف أيضا إلى تحقيق التواصل المستمر بين المؤسسة وزبائنها الحاليين والمرتقبين، كما تعتبر عملية الترويج عملية تهدف إلى إبراز مزايا وعوامل

الجذب السياحي ومختلف الخدمات السياحية الممكنة (صاطوري و بوعلاق، *2017*، صفحة *156*).

وضّح "*Kotler*" (*2007*) أن الشركة تفضل تحقيق أهدافها التسويقية والإعلانية من خلال مزيج معين من الأدوات الترويجية هي: *(Mahfuzur et al., 2019, p. 4)*

- **الإعلان:** استخدام وسائل الإعلام المختلفة لنشر رسائل تسويقية، مثل التلفزيون، الصحافة، والإنترنت....
- **البيع الشخصي:** التفاعل المباشر بين البائع والعميل المحتمل، مما يتيح فهم احتياجات العميل وتقديم المنتج بطريقة ملاءمة.
- **التسويق المباشر:** التفاعل المباشر مع العملاء من خلال البريد الإلكتروني، الرسائل النصية، أو المكالمات الهاتفية.
- **العلاقات العامة:** بناء وتعزيز صورة إيجابية للشركة من خلال التواصل مع الجمهور ووسائل الإعلام.
- **ترويج المبيعات:** تقديم عروض وخصومات تشجيعية لتحفيز العملاء على الشراء...

***4.2.* التوزيع السياحي أو المكان (*Tourism Place*):** التوزيع السياحي هو المكان الذي يتم فيه بيع المنتجات السياحية، ويعتمد على قنوات معينة لتسويق هذه المنتجات (سماعيني و لخضاري ، *2021*، صفحة *387*). ووفقًا لما ذكره *(Middleton, 2001)* و *(Rodriguez, 2013)*، فإن المكان يتعلق بإمكانية الوصول إلى المنتج السياحي، وتأكيد الحجز والدفع، واقترحا أن توزيع المنتجات والخدمات السياحية يرتبط أكثر بالعروض الترويجية مثل المعارض التجارية، صفحات الويب، البائعين، البريد المباشر، وجهات السياح وغيرها *(Mahfuzur et al., 2019, p. 4)*.

- **قنوات توزيع المنتج السياحي**: هناك طريقتان رئيسيتان لتوزيع المنتج السياحي: (صاطوري و بوعلاق، *2017*، صفحة *155*)

أ. التوزيع المباشر:

- يتم دون الاعتماد على منشآت التوزيع المتاحة في الأسواق (الوسطاء).

- يتم الاتصال المباشر مع المستهلكين النهائيين.

- تعمل هذه الطريقة على الحد من المصاريف والأعباء الناجمة عن عملية توزيع المنتج السياحي. مثال: شركات الطيران التي تبيع تذاكرها مباشرة إلى الزبائن.

ب. التوزيع غير المباشر:

- يتم توزيع الأعباء والمصاريف على مختلف المتعاملين والوسطاء والمساهمين في عملية توزيع المنتج السياحي إلكترونيًا.

- عادة ما تلجأ إليها المؤسسات السياحية ذات النشاط الواسع لتغطية أكبر الأسواق الممكنة والمحتملة.

- وسائل التوزيع غير المباشر تشمل الوسطاء، الموزعين، ومنصات الحجز الإلكترونية.

***5.2.* الأشخاص (*People*):** يعتبر العنصر البشري حجر الزاوية في صناعة السياحة، فهو المحرك الأساسي الذي يدفع عجلة النمو والتطور في هذا القطاع. فالعاملون هم الواجهة الحقيقية للوجهة السياحية، وهم المسؤولون عن ترك الانطباع الأول والأخير لدى الزوار. لذا؛ يقع على عاتق العاملين في المجال السياحي مسؤولية كبيرة تتمثل في اختيار العاملين المناسبين وتطوير مهاراتهم، وتزويدهم بالمعرفة اللازمة لتلبية احتياجات الزوار المتنوعة. فمن خلال التدريب المستمر والإشراف الفعال، يمكنها ضمان تقديم خدمات سياحية عالية الجودة تلبي توقعات العملاء (جوابرة الملكاوي، *2008*، صفحة *86*).

***6.2.* تقديم الخدمة (*Process*)**: تتمثل في السياسات والاستراتيجيات المسطرة من قبل المؤسسية لإنجاز الخدمة من قبل مقدميها لضمان جودتها التي يتم من خلالها تقديم منتج أو خدمة للعميل، كما تشمل على حرية التصرف الممنوحة للقائمين على تقديم الخدمة وكيفية

توجيه السياح ومعاملتهم وأساليب تحفيزهم على المشاركة الفعالة في عملية انتتاج الخدمة. يحدد عملية تقديم الخدمة مستوى رضا العملاء. لا يمكن التغلب على أوجه القصور في عملية سيئة بواسطة أي عنصر آخر من عناصر المزيج التسويقي (الزعبي، *2013*، صفحة *117*).

***7.2*. البيئة المادية (*Physical Évidences*):** تضمن الدليل المادي البيئة التي يتفاعل فيها المنظمة والعميل، وأي عناصر ملموسة تعزز التواصل أو أداء الخدمة أثناء تقديم الخدمة. تتكون من الأبعاد المادية المتطورة والمتمثلة في المظهر الخارجي للمؤسسة والتصميم الداخلي، ونظافة منافذ الخدمة ومظهر العاملين والمستوى التكنولوجي...، وكذا الظروف المحيطة أي العوامل المناخية، والضوضاء والوسائل المادية من تأثيث وديكور (حمودي و زاير، *2021*، صفحة *119*).

3. مكونات السوق السياحي

يُعد فهم آليات عمل السوق السياحي أمرًا بالغ الأهمية للمخططين والفاعلين في هذا القطاع الحيوي. وكأي سوق آخر، يتألف السوق السياحي من مجموعة من العناصر الأساسية التي تتفاعل فيما بينها لتحديد حجم النشاط السياحي وتوجهاته. هذه العناصر تشمل بشكل رئيسي جانبي العرض والطلب، اللذين يشكلان معًا الديناميكية التي تحرك الأنشطة السياحية.

1.3 . الطلب السياحي

الطلب السياحي هو القوة الدافعة وراء أي نشاط سياحي، حيث يمثل رغبات واحتياجات المسافرين الذين يسعون لتجارب واستكشافات جديدة. ويُشكل فهم طبيعة الطلب السياحي خطوة مهمة لتحليل حركة السياح وتوجهاتهم، مما يساعد على تطوير السياسات والخدمات السياحية بما يتماشى مع احتياجاتهم.

1.1.3. تعريف الطلب السياحي

يعرف الطلب بشكل عام أنه الرغبة المدعومة بالقدرة الشرائية للحصول على سلعة أو خدمة معينة، ويتم قياسه بكميات السلع والخدمات التي يرغب الأفراد في شرائها عند أسعار مختلفة خلال فترة زمنية محددة (الزعبي، *2013*، صفحة *201*).

على عكس الطلب على السلع والخدمات التقليدية، فإن الطلب السياحي يتميز بطابع خاص. فوفقًا لـ *(Mathieson and Wall)* عام *1982*، فإن "الطلب السياحي يشير إلى العدد الإجمالي للأفراد الذين يرغبون في الخروج من روتينهم اليومي واستكشاف أماكن جديدة، وذلك باستخدام المرافق السياحية المتاحة" *(Assipova , p. 04)*.

"وفقًا لقاموس*IGI Global* ، يُعرّف الطلب السياحي بأنه العدد الإجمالي للأشخاص الذين يمتلكون القدرة المالية والوقت الكافي للتخطيط لرحلات سياحية وشراء الخدمات السياحية المتعلقة بها" *(IGI Global, 2022)*.

"حسب تعريف (*Cooper*) وزملائه عام *1993*، فإن "الطلب السياحي هو الرغبة لدى الأفراد في الانتقال إلى أماكن بعيدة عن بيئتهم المعتادة بهدف الاستفادة من الخدمات والمرافق السياحية المتاحة فيها" *(University of Pretoria, p. 46)*.

وفقًا (*Song*) لسونغ وآخرين، *2010*، "يتكون الطلب من جميع أولئك الذين يسافرون إلى مكان ما (السياح والوجهة). يمكن قياسه من خلال أخذ أربعة عناصر في الاعتبار: الناس (السياح)، المال (النفقات، الإيرادات)، الوقت (مدة الإقامة والسفر) والمسافة (المسافات، طول الرحلات)" *(UNIT 10 TOURISM DEMAND AND SUPPLY, p. 145)*.

بالتالي يمكن تقديم تعريف شامل للطلب السياحي فالطلب السياحي هو مجموع الأفراد الراغبين والقادرين على السفر والاستمتاع بالخدمات السياحية في وجهات مختلفة .ويتأثر هذا الطلب بعوامل عدة مثل الدخل، الوقت المتاح، التفضيلات الشخصية، والعروض السياحية المتاحة، ويتم قياسه عادةً بعدد الزوار، ونفقاتهم، ومدة إقامتهم، والمسافات التي يقطعونها.

على عكس الطلب على السلع والخدمات التقليدية، فإن الطلب السياحي يشمل رغبة الأفراد في تجربة خبرات جديدة واستكشاف أماكن مختلفة .وهو يتأثر بعوامل نفسية واجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى العوامل الجغرافية والسياسية.

2.1.3. خصائص الطلب السياحي:

يتميز الطلب السياحي ببعض السمات والخصائص التي تميزه بشكل خاص:

أ. المرونة: تأثر الخدمات السياحية بشكل كبير بالتغيرات في الأسعار، حيث يميل الطلب عليها إلى الزيادة أو النقصان تبعًا لذلك .ويرجع ذلك إلى كونها منتجات مرنة (اختيارية)، بمعنى أن السائح يمكنه بسهولة الاستعاضة عنها بخدمات أخرى أو زيارة وجهات أقل تكلفة، خاصة عندما يتعرض لمستويات معيشية مرتفعة أو ظروف اقتصادية غير مستقرة .وبالتالي، فإن أي تغيير في الظروف الاقتصادية أو أسعار الخدمات السياحية في وجهة معينة يدفع السائح إلى البحث عن بدائل أقل تكلفة، خاصة مع تباين الدخول بين السياح .لذلك، فإن قانون الإحلال يلعب دورًا هامًا في تحديد سلوك السائح (عبد العزيز، *2011*، صفحة *151*).

معامل المرونة = النسبة المئوية للزيادة في الطلب / النسبة المئوية لانخفاض السعر

ويتم حساب مرونة الطلب السياحي رياضيا كما يلي:

$$EP = \frac{\Delta Q_D}{\Delta P_D} \times \frac{P_D}{Q_D}$$

حيث أن:

- EP: مرونة الطلب السياحي.
- Q_D: الكمية المطلوبة من السلع والخدمات السياحية.
- P_D: أسعار هذه السلع والخدمات السياحية.

عموما يُظهر الطلب السياحي مرونة عالية تجاه التغيرات في الأسعار .فزيادة الأسعار، على سبيل المثال، تؤدي إلى انخفاض ملحوظ في عدد السياح، والعكس صحيح .وبالتالي فإن أي تغيير نسبي في الأسعار يؤدي إلى تغيير أكبر في الكميات المطلوبة. والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل *4*: مرونة الطلب السياحي

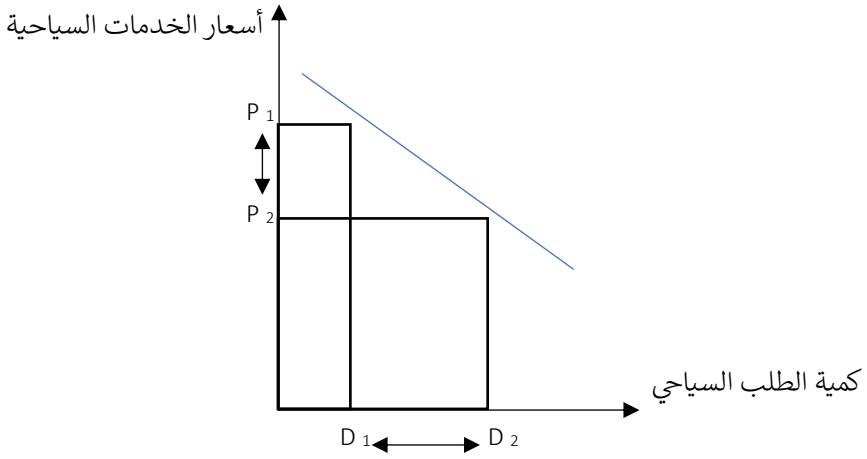

المصدر: (الحوري و الدباغ، *2001*، صفحة *140*)

ب. الحساسية: يعتبر الطلب السياحي حساسًا للغاية للتغيرات في البيئة الاجتماعية والسياسية .فالأحداث السياسية غير المستقرة، مثل الحروب والصراعات، تؤثر سلبًا على صورة البلد السياحية وتقلل من رغبة السياح في زيارتها .فالتغيرات في هذه العوامل، تؤدي إلى انخفاض الطلب على السياحة، حتى لو كانت الأسعار منخفضة والمرافق متاحة. لذلك، فإن تحقيق الاستقرار السياسي والأمني يعد عاملاً أساسياً لجذب السياح وزيادة الطلب على الخدمات السياحية (مقابلة، *2008*، صفحة *59*، *60*).

ج. المنافسة: تؤثر طبيعة المنافسة في قطاع السياحة بشكل كبير على حجم الطلب . فوجود آثار تاريخية فريدة أو مقومات طبيعية خلابة يعطي بعض الدول ميزة تنافسية كبيرة، مما يجعل من الصعب على الدول الأخرى منافستها في هذا المجال (مقابلة، *2008*، صفحة *59*، *60*).

د. الموسمية: يتسم الطلب السياحي بموسمية واضحة، حيث يزداد بشكل كبير في فترات معينة من السنة، مثل العطلات الصيفية والأعياد، وينخفض في الفترات الأخرى .وتعود هذه الموسمية إلى عوامل عدة، منها المناخ والعوامل التنظيمية في الدول المصدرة للسياح، مثل مواعيد الإجازات والعطلات الرسمية، وبذلك يرتفع الطلب السياحي من الدول المصدرة للسائحين في هذه المواسم وينخفض ما عداها في أشهر السنة (ملوخية، *2005*، صفحة *70*).

هـ. التوسع: يتميز الطلب السياحي بصفة التوسع، حيث يزداد حجمه بشكل مستمر مع مرور الوقت (فريد عبد الله، *2015*، صفحة *45*).

و. التكرار: تختلف طبيعة الطلب السياحي عن بعض أنواع الطلب الأخرى، حيث لا يضمن إشباع الرغبة السياحية مرة واحدة تكرار التجربة .ومع ذلك، فإن العوامل التي تدفع إلى التكرار مثل الشعور بالراحة والاستمتاع تلعب دورًا هاما (كافي، صناعة السياحة والأمن السياحي، *2009*، صفحة *93*).

3.1.3. أنواع الطلب السياحي:

أ. وفقا لمحور الطلب: حسب هذا المعيار نميز بين: (السعيدي، *2009*، صفحة *90*)

- **الطلب السياحي العام**: يشير الطلب السياحي العام إلى الرغبة الإجمالية في الاستفادة من جميع الخدمات السياحية المتاحة، بغض النظر عن نوعها أو مدتها .وبالتالي، فإن هذا النوع من الطلب يرتبط بالعملية السياحية ككل، وليس بمنتج أو برنامج سياحي محدد .وتعد دول مثل فرنسا وإسبانيا وأمريكا أمثلة بارزة على الدول التي تشهد طلبًا سياحيًا عامًا مرتفعًا.

- **الطلب السياحي الخاص:** هو رغبة السائح في منتج أو برنامج سياحي محدد يلبّي احتياجاته ورغباته الشخصية. هذا النوع من الطلب يركز على تلبية احتياجات ورغبات فردية للسائح، مثل عشاق المغامرة الذين يبحثون عن تجارب مثيرة مثل تسلق الجبال في الهند أو زيارة شلالات نياجرا أو المسافرين الذين يفضلون الهدوء والاسترخاء.

▪ **الطلب السياحي المشتق:** هو الطلب على الخدمات التي تدعم الخدمة السياحية الرئيسية .فعلى سبيل المثال، عند زيادة الطلب على زيارة مكان سياحي معين، يزيد الطلب على الفنادق ووسائل النقل .تسعى الدول السياحية إلى تحويل هذا الطلب المشتق إلى طلب على تجربة سياحية كاملة من خلال توفير برامج متنوعة وبأسعار مختلفة.

ب. وفقا لتحقق الطلب من عدمه: يمكننا أن نميز وفق هذا المعيار ما يلي: (علام، *2008*، صفحة *167*، *168*)

▪ **الطلب السياحي الفعال:** هو الرغبة في السفر مدعومة بالقدرة على الإنفاق (القدرة المالية على تحمل تكاليف الرحلة). بعبارة أخرى، هو الطلب الذي يتحول إلى واقع ملموس على الأرض.

▪ **الطلب الكامن:** هو الرغبة في السفر التي تبقى حبيسة بسبب وجود قيود أو عوائق تمنعها من التحقق، حيث توجد الإرادة ولكن تفتقر إلى القدرة على التحويل إلى واقع.

▪ **الطلب المؤجل:** يشير إلى حالة حيث يكون الفرد قادرًا ماديًا على السفر، ولكن يفتقر إلى الدافع الكافي للقيام بذلك .قد يكون ذلك بسبب عدم وجود معلومات كافية حول الوجهات السياحية، أو عدم توافر العروض والخدمات التي تلبي احتياجاته، أو بسبب وجود التزامات أخرى تمنعه من السفر.

ج. وفقا للمكان الجغرافي: وبعد هذا التقسيم الأكثر انتشارا، ويشمل: *(François, 2007, p. 71)*

▪ **الطلب السياحي الدولي أو الأجنبي:** هم أفراد يأتون من دول أخرى لزيارة بلد ما، ويتميزون برغبتهم في اكتشاف ثقافات جديدة وتجارب سفر فريدة .عادة ما يختارون وجهات سياحية تتمتع بمعالم طبيعية خلابة، أو تراث ثقافي غني، أو فعاليات سياحية متنوعة.

▪ **الطلب السياحي الإقليمي:** يشمل الأفراد القادمين من مناطق مجاورة داخل نفس الإقليم أو القارة .تسعى العديد من الدول لجذب هؤلاء السياح، خاصة ذوي الدخل المتوسط، نظراً لقرب المسافة وتقارب الثقافات.

▪ **الطلب السياحي المحلي:** يستهدف السكان المحليين الذين يختارون قضاء إجازاتهم أو عطلات نهاية الأسبوع في مناطق سياحية داخل بلادهم، وذلك للاستمتاع بالمناظر الطبيعية والتراث الثقافي دون الحاجة للسفر إلى الخارج.

2.3 . العرض السياحي:

يُعدّ العرض السياحي الركيزة الأساسية التي تُترجم إمكانيات الوجهة السياحية إلى تجارب ملموسة للزائرين، مما يُسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي وبناء صورة تنافسية للوجهة.

1.2.3. تعريف العرض السياحي

وفقًا لكوبر وزملاؤه (*Cooper et al, 1993*)، يمكن تعريف العرض السياحي على أنه "مجموع الموارد والخدمات والمنتجات التي تقدم للسائحين خلال رحلاتهم". كما أشار سينكلير وستابلر *(Sinclair &Stabler, 1997)*، فإن "العرض السياحي يتميز بكونه ظاهرة معقدة، وذلك يعود إلى طبيعة المنتج السياحي الذي يتم تقديمه والعمليات المتضمنة في تقديمه" *(UNIT 10 TOURISM DEMAND AND SUPPLY, pp. 145, 146)*.

"يتعلق العرض السياحي بتوفير العناصر الأساسية لصناعة السياحة من قبل الحكومات المضيفة أو الوجهات السياحية. ويجب أن يشمل هذا التوفير عمليات الصيانة والترويج وإدارة المرافق والموارد السياحية. وتشمل الموارد السياحية الضرورية لتوفير العرض السياحي كلاً من الموارد الطبيعية والمصطنعة. أما البنية التحتية المطلوبة فتتضمن الاتصالات، والإقامة، ووسائل النقل. وتشمل خدمات استقبال السياح وكالات السفر، والمكاتب السياحية، وشركات التأجير، ومديري خدمات الزوار" *(University of Pretoria, p. 58)*.

"إن طبيعة العرض السياحي معقدة للغاية، فهو منتج فريد من نوعه يتطلب تضافر العديد من العوامل .فهو غير ملموس ولا يمكن تخزينه، مما يجعله عرضة للتلف .كما أنه يتطلب من السائح السفر للاستمتاع به، ولا يمكن تقييمه بشكل كامل قبل الشراء .علاوة على

ذلك، يعتمد العرض السياحي على مجموعة متنوعة من الموارد التي يصعب فصلها عن بعضها البعض" *(UNIT 10 TOURISM DEMAND AND SUPPLY, pp. 145, 146)*.

2.2.3. خصائص العرض السياحي:

أ. عدم مرونة: على عكس المنتجات الأخرى التي تتميز بالمرونة وتتغير لتلبية احتياجات المستهلك، يتميز العرض السياحي بقدر كبير من الثبات، خاصة فيما يتعلق بالعناصر الطبيعية والثقافية والتاريخية .هذه العناصر تشكل جزءًا أساسيًا من الهوية السياحية للمقصد ولا يمكن تغييرها بسهولة. هذا يجعل من الصعب تلبية جميع رغبات الزوار بشكل كامل. ومع ذلك، يمكن للمنتجين السياحيين إضافة عناصر مرنة إلى العرض السياحي، مثل الأنشطة الترفيهية والخدمات الإضافية، لتلبية تفضيلات الزوار المتنوعة (ملوخية، *2005*، صفحة *170*). ويعبر عن ذلك رياضيا:

$$ES = \frac{\Delta S}{\Delta P}$$

حيث أن:

- ES: مرونة العرض السياحي.
- ΔS: التغير النسبي في الكميات المعروضة.
- ΔP: التغير النسبي في الأسعار.

الشكل 5: مرونة العرض السياحي

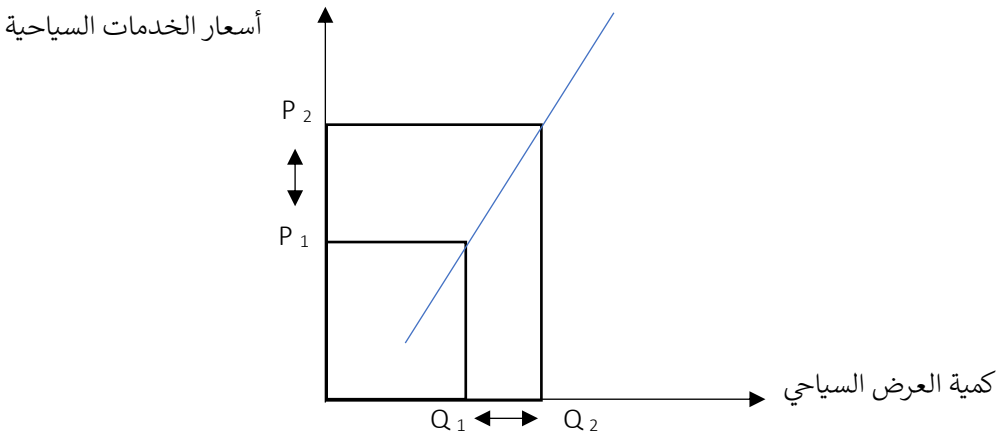

المصدر: (الحوري و الدباغ، *2001*، صفحة *156*)

يُظهر الشكل وجود علاقة إيجابية بين الأسعار والعرض السياحي، ولكن هذه العلاقة تخضع لتأخير زمني .بمعنى آخر، فإن الزيادة في العرض تستجيب لزيادة الأسعار، ولكن ليس بشكل فوري بل بعد فترة زمنية معينة. ويرجع ذلك إلى ما يلي: (الحوري و الدباغ، *2001*، الصفحات *158-159*)

-توسعة القدرة الاستيعابية في القطاع السياحي تتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية السياحية، وهي عملية تستغرق وقتًا طويلاً.

-ارتفاع نسبة رأس المال الثابت في المنشآت السياحية يجعل من الصعب تعديل العرض بسرعة للاستجابة للتغيرات في الطلب.

-اعتماد العرض السياحي على العوامل الطبيعية يقلل من قدرة المنتجين على التحكم في حجم العرض وتكييفه مع المتغيرات السوقية.

-طبيعة الخدمات السياحية غير الملموسة وغير القابلة للتخزين تجعل من الصعب زيادة العرض بسرعة للاستجابة للتقلبات في الطلب.

-ثبات موقع المنشآت السياحية يحد من مرونة العرض، حيث يتعين على المستهلك الانتقال إلى الموقع لتلقي الخدمة.

-تخصص المنشآت السياحية يجعل من الصعب تحويلها لاستخدامات أخرى، مما يقلل من مرونة العرض السياحي.

ب. استقلالية العناصر المكونة للطلب السياحي عن بعضها: تتميز عناصر العرض السياحي بطابعها المستقل، حيث لا ترتبط المقومات الطبيعية بالصناعية ولا ترتبط الأخيرة بالخدمات السياحية بشكل وثيق كما هو الحال في المنتجات الأخرى .فكل عنصر من عناصر العرض السياحي يشكل وحدة مستقلة بذاتها (بلقاضي، *2022*، صفحة *70*).

ج. الاستخدام والإنتاج معا: المنتج السياحي يتميز بعدم قابليته للتخزين وثباته في مكانه. على عكس السلع المادية التي يمكن نقلها من المنتج إلى المستهلك، يبقى المنتج السياحي في موقعه، حيث يتحرك السائح إلى الوجهة السياحية لتلقي الخدمة. وبما أن السياحة تعتبر خدمة، فلا يمكن تخزينها أو الاحتفاظ بها، فهي تجربة تُقدم وتُستهلك في الوقت نفسه، ولا يمكن تأجيلها للاستخدام في وقت لاحق (بلقاضي، *2022*، صفحة *70*).

د. خضوع العرض السياحي للمنافسة الكاملة: نظراً لتعدد وتنوع العرض والطلب على المنتج السياحي على مستوى العالم، فإن السوق السياحي يعتبر سوقاً تنافسية كاملة .فوجود ملايين السائحين كمستهلكين وعديد من الدول كموردين للمنتج السياحي، بالإضافة إلى تشابه المنتجات السياحية، يؤدي إلى تحديد الأسعار بشكل آلي بناءً على قوى العرض والطلب في السوق، مما يجعل المنتج السياحي يتنافس بقوة مع السلع والخدمات الأخرى، وخاصة الأساسية منها (صبري، *2006*، صفحة *132*، *133*).

3.2.3. عناصر العرض السياحي:

يتطلب إطلاق أي مشروع سياحي توافر مجموعة متكاملة من المقومات الطبيعية والبشرية. حيث يتداخل الموقع الجغرافي، المناخ، التضاريس، التاريخ، الثقافة، والبنية التحتية معًا لتكوين عوامل جذب قوية تسهم في استقطاب السياح وتطوير المنتج السياحي. لا يمكن لأي من هذه العوامل أن يحقق أقصى إمكانياته دون التعاون مع العوامل الأخرى، فهي تعمل بشكل متكامل. المقومات الطبيعية تشكل الأساس، بينما المقومات البشرية تلعب دورًا محوريًا في تطوير المنتج السياحي وتنويعه (الطيب، *2001*، صفحة *19*).

أ. المقومات الطبيعية

تنقسم المقومات الطبيعية إلى: (العوني، *2012*، صفحة *34*)

- **الموقع**: يؤثر الموقع الجغرافي بشكل كبير على مختلف جوانب السياحة، بدءًا من المناخ والنباتات والحيوانات، وصولاً إلى حركة السياحة نفسها .فالموقع القريب من الأسواق

السياحية الرئيسية يساهم في تقليل تكاليف السفر وزيادة الإقبال السياحي، بينما يؤثر على طول النهار وقصره ودرجات الحرارة في تحديد نوع السياحة التي يمكن تقديمها في الوجهة.

▪ **المناخ**: يعد المناخ عنصرًا حاسمًا في صناعة السياحة، حيث يؤثر بشكل مباشر على اختيار الوجهات السياحية .فالظروف المناخية المواتية، مثل درجة الحرارة والرطوبة والتساقط، تجذب السياح وتشكل تجربتهم السياحية.

▪ **أشكال سطح الأرض**: أو ما يُعرف بالتضاريس، تشمل مجموعة متنوعة من المظاهر الطبيعية مثل الجبال والسهول والشواطئ والأنهار والغابات والمحميات والبراكين والكهوف . هذه التضاريس تتنوع في شكلها وحجمها وتؤثر بشكل كبير على المناظر الطبيعية والمناخ والأنشطة البشرية.

▪ **الحياة الحيوانية والطيور**: تتنوع الحياة البرية في المناطق السياحية ما بين الحيوانات والطيور، والتي تلعب دورًا هامًا في تشكيل المشهد الطبيعي وتجربة السائح .ورغم أن بعض الكائنات قد تشكل تهديدًا للسياح، مثل الحشرات والحيوانات المفترسة، إلا أن العديد من الزوار يجدون متعة في مشاهدة الحياة البرية، خاصة عشاق الطبيعة والتصوير الفوتوغرافي.

ب. المقومات البشرية:

تنقسم المقومات البشرية إلى قسمين هما: المقومات الثقافية والتاريخية، والمقومات الخدمية والبنية التحتية: (العوني، *2012*، صفحة *34*، *35*)

▪ **المقومات التاريخية والثقافية:** تجذب المقومات التاريخية والثقافية السياح من مختلف أنحاء العالم، حيث تمثل فرصة لاستكشاف الحضارات القديمة والتعرف على العادات والتقاليد المحلية .وتشمل هذه المقومات الآثار والمعالم التاريخية، والمهرجانات الثقافية، والحرف اليدوية.

▪ **مقومات البنية التحتية والخدمية**: تعتبر البنية التحتية والخدمات من العناصر الأساسية لنجاح أي وجهة سياحية .فتوفرها بكفاءة عالية يشجع على نمو القطاع السياحي،

بينما يؤدي نقصها أو سوء حالتها إلى إعاقة هذا النمو وتقليل جاذبية الوجهة. وينقسم هذا الجانب إلى عدة عناصر هي كالآتي:

- وسائل النقل الجيدة والرخيصة تعتبر من العوامل الأساسية لجذب السياح، حيث تسهل الوصول إلى الوجهات وتقلل من عناء السفر.

- تسهيلات الضيافة تتضمن مجموعة واسعة من الخدمات، بدءًا من الفنادق والمطاعم وصولًا إلى الوكالات السياحية والمرشدين .هذه الخدمات تعتبر حجر الأساس لصناعة السياحة.

4. الخدمات السياحية:

تُعد الخدمات السياحية جوهر التجربة السياحية، فهي تمثل المكونات غير الملموسة التي تُلبي احتياجات ورغبات الزوار خلال رحلتهم. وبدون هذه الخدمات، لن تتمكن الوجهات السياحية من تحقيق جاذبيتها الكاملة، ولن يكتمل مفهوم السفر والضيافة. لذا، فإن فهم طبيعة الخدمات السياحية وتصنيفاتها أمرٌ بالغ الأهمية لأي تحليل معمق لقطاع السياحة.

1.4. تعريف الخدمات السياحية

عرف السيد كاسبر عضو الأكاديمية الدولية للسياحة الخدمات السياحية بأنها مجموعة الوسائل المادية الضرورية لتأمين أو تسهيل الاشتراك الناس في السياحة، وتحقيق أهدافها وخلق استعمال الخدمات للسياح (سراب، *2002*، صفحة *28*).

كما تعرف بأنها مجموعة من الأعمال والنشاطات التي توفر للسياح الراحة والتسهيلات عن شراء واستهلاك الخدمات والبضائع السياحية خلال سفرهم أو إقامتهم في المرافق السياحية بعيد عن مكان سكنهم الأصلي (أبورحمة، *2016*، صفحة *58*). وتشمل هذه الخدمات الإقامة في الفنادق، والنقل، والأنشطة الترفيهية، والخدمات الإرشادية، وغيرها من المرافق التي تساهم في توفير تجربة سياحية ممتعة .وهي مزيج من العناصر المادية والمعنوية التي تعمل معًا لخلق بيئة ملائمة للاسترخاء والاستمتاع بالوجهات السياحية.

2.4. أنواع الخدمات السياحية: فالخدمات السياحية تنقسم إلى قسمين:

1.2.4. الخدمات السياحية الأساسية (المركزية): الخدمات السياحية الأساسية هي مجموعة الخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للسائح وتساهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف رحلته. وتشمل هذه الخدمات العناصر التالية: (زاغز، *2021*، صفحة *80*)

- خدمات النقل.
- خدمات الإطعام.
- خدمات وكالات السياحة والسفر.
- خدمات الإيواء.

2.2.4. الخدمات السياحية المساعدة (الإضافية): هي خدمات مكملة للخدمات الأساسية، تساهم في تعزيز تجربة السائح وتوفير قيمة مضافة له، والتي تهدف إلى تلبية احتياجات ورغبات الضيوف المتنوعة وتحقيق رضاهم.. ويمكن حصرها وتقسيمها إلى الخدمات التكميلية التالية: (زاغز، *2021*، صفحة *81*)

- **خدمات الرياضة والترفيه:** تمكن السائح من المشاركة الفعالة في الأنشطة الرياضية.
- **مؤسسات التجارة:** هي تقديم تجهيزات للسائح ومواد استهلاكية في المنطقة السياحية.
- **الخدمات الثقافية:** المسارح، دور السينما...
- **الخدمات الخاصة للسياح:** البنوك، مكاتب تبديل العملات...
- **خدمات الاستقبال والتنظيم:** مكاتب السفر ودوائر أو مراكز الاستعلامات.
- **الخدمات الخاصة:** الجمارك وما شابهها.
- **الخدمات العامة الاجتماعية:** المرافق الصحية، الحمامات العامة ومرافق الأمن.

3.4. عوامل نجاح الخدمة السياحية:

إن نجاح الخدمات السياحية يتوقف على العديد من العوامل وتتمثل:

- **التميز:** يجب أن تتميز الخدمات السياحية بخصائص فريدة تميزها عن المنافسين، سواء من حيث الجودة أو الأسلوب أو المزايا الإضافية.

- **البساطة:** كلما كانت الخدمة سهلة وبسيطة، كلما جذبت المزيد من السياح، الذين يبحثون عن الراحة والهدوء بعيدًا عن التعقيدات والإجراءات الروتينية (الادارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، الصفحات *62-63*).

- **التنوع**: يجب أن تتناسب الخدمات السياحية مع تنوع احتياجات وتفضيلات السياح من مختلف الجنسيات والأعمار والطبقات الاجتماعية.

- **التكامل**: يتطلب نجاح الخدمات السياحية تضافر جهود مختلف الأطراف، من العاملين في القطاع السياحي إلى شركات النقل والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.

- **الكفاءة البشرية:** يعتبر العنصر البشري هو الركيزة الأساسية في تقديم الخدمات السياحية، لذا يجب أن يكون الطاقم مدربًا وتخصصًا قادرًا على التعامل مع مختلف أنواع السياح واحتياجاتهم المتنوعة.

- **السرعة والكفاءة:** يجب تقديم الخدمات السياحية بسرعة وكفاءة لتلبية احتياجات السياح خلال فترة إقامتهم.

- **التواصل الفعال:** يتطلب تقديم الخدمات السياحية تواصلًا فعالًا بين الطاقم البشري والسياح والمجتمع المحلي، مما يتطلب توفير المعلومات والتدريب اللازمين للتعامل مع مختلف الثقافات والتفضيلات (أبو قحف، *2004*، صفحة *21*).

خامسا. أسس السياحة

يُعدّ فهم الآليات الاقتصادية التي تحكم صناعة السياحة أمرًا ضروريًا لتقدير حجم تأثيرها وأهميتها. فالسياحة تتجاوز كونها مجرد نشاط ترفيهي لتصبح قطاعًا اقتصاديًا حيويًا يسهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني. ومن بين هذه الأسس الإنفاق السياحي والإيرادات السياحية والاستثمار السياحي، إلى جانب تنافسية القطاع السياحي، والتي تشكل مجتمعة الأساس الذي يُبنى عليه نجاح النشاط السياحي واستدامته. وفيما يلي نظرة مبسطة إلى كل من هذه الأسس:

***1.* الإنفاق السياحي:**

الإنفاق السياحي هو مجموع الأموال التي ينفقها السياح على مختلف الخدمات والسلع خلال رحلاتهم .يشمل ذلك الإنفاق الحكومي على تطوير البنية التحتية السياحية، وإنفاق السياح أنفسهم على الإقامة، والمواصلات، والطعام، والترفيه، والتسوق (عيشي، *2018*، صفحة *63*).

كما يرتبط الإنفاق السياحي بشكل مباشر بكمية الطلب على الخدمات السياحية .فكلما زاد الطلب على هذه الخدمات، زاد الإنفاق السياحي، مما يدفع إلى زيادة العرض من خلال الاستثمار في المزيد من المرافق السياحية .وبالتالي، فإن الإنفاق السياحي هو محرك رئيسي لنمو القطاع السياحي، حيث يساهم في زيادة الدخل القومي، وتوفير فرص عمل جديدة، وتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية .كما أنه يساهم في الحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي (عيشي، *2018*، صفحة *63*).

عند الحديث عن الآثار الاقتصادية للسياحة، غالبًا ما نبدأ بمفهوم "ضخ الأموال ." فالإنفاق السياحي يُعتبر بمثابة حقن لسيولة جديدة في اقتصاد الوجهة السياحية، ويُميز

الاقتصاديون *(Fletcher, 1994; Frechtling, 1987; Archer & Cooper, 1995)*، بشكل رسمي ثلاثة أنواع من التأثيرات: مباشرة وغير مباشرة ومستحثة*.

"وتُعرف الآثار غير المباشرة والمستحثة معًا أحيانًا باسم الآثار الثانوية .ويُعد الأثر الاقتصادي الكلي للسياحة هو مجموع الآثار المباشرة وغير المباشرة والمستحثة داخل منطقة معينة. ويمكن قياس أي من هذه الآثار من حيث إجمالي الناتج أو المبيعات، أو الدخل، أو التوظيف، أو القيمة المضافة" *(Tohidy Ardahaey , 2011, p. 209)*.

1.1. التأثيرات المباشرة (*Direct Impacts*):

تنشأ كنتيجة مباشرة للأنشطة السياحية في المنطقة. حيث يتحول إنفاق المسافرين إلى إيرادات تجارية تُستخدم بدورها في دفع الأجور والرواتب والضرائب، وهي الفوائد المباشرة للسياحة. كما أن استخدام الزوار للمناطق الترفيهية يستدعي إنفاقًا على الخدمات المقدمة لهم، بالإضافة إلى تكاليف إصلاح أي أضرار بيئية ناتجة عن هذا الاستخدام، وهذه تُعد تكاليف مباشرة *(Frechtling D. C., 1994, p. 2)*.

2.1. التأثيرات غير المباشرة (*Indirect Impacts*):

تنتج عندما ينفق رواد الأعمال جزءًا من إيراداتهم على السلع والخدمات التي يحتاجونها لتقديم الخدمة للعملاء، بما في ذلك الاستثمارات في المعدات والمنشآت الجديدة. وبدورهم، يقوم الموردون لهؤلاء بشراء مواد وسلع من جهات أخرى. ومع استمرار هذه السلسلة داخل المنطقة، يتم توليد الدخل وفرص العمل بشكل غير مباشر *(Frechtling D. C., 1994, p. 3)*.

* الأثر المُستحث: هو التأثير الاقتصادي على الاقتصاد المحلي الناتج عن إنفاق الموظفين الذين تُولّد السياحة أجورهم ورواتبهم. أنظر إلى: https://www.studysmarter.co.uk/explanations/hospitality-and-tourism/tourism-economics/induced-impacts/

3.1. التأثيرات المستحثة (*Induced Impacts*):

تُشير التأثيرات المستحثة إلى التغيرات في النشاط الاقتصادي التي تنشأ عن إنفاق الأسر لدخولها المكتسبة بشكل مباشر أو غير مباشر من الإنفاق السياحي. على سبيل المثال، عندما يُنفق موظفو الفنادق وشركات توريد اللوازم، الذين تُدفع أجورهم بفضل النشاط السياحي، دخولهم في شراء السكن، الطعام، النقل، والخدمات المنزلية ضمن المجتمع المحلي، فإن المبيعات والدخل والوظائف الناتجة عن هذا الإنفاق الأسري تُصنف ضمن التأثيرات المستحثة *(Tohidy Ardahaey , 2011, p. 209)*.

تتضح أهمية هذه التأثيرات بشكل خاص عند حدوث تغيرات كبيرة في النشاط الاقتصادي. فعند إغلاق منشأة سياحية كبرى في منطقة معينة، لا تتأثر فقط الصناعات التي تدعمها بشكل مباشر (التي تُصنف ضمن التأثيرات غير المباشرة)، بل يتضرر الاقتصاد المحلي ككل نتيجة لانخفاض دخل الأسر. يؤدي ذلك إلى إغلاق المتاجر وزيادة ما يُعرف بـ "تسربات الأموال" خارج المنطقة مع توجه المستهلكين للشراء من أماكن أخرى. بالمقابل، تُلاحظ آثار إيجابية معاكسة عند تسجيل ارتفاع كبير في مستويات التوظيف ودخل الأسر المرتبط بالنمو السياحي *(Tohidy Ardahaey , 2011, p. 209)*.

الجدول2 : تأثير الأنفاق السياحي

نوع التأثير	الوصف	أمثلة
التأثيرات المباشرة	هي الآثار الفورية الناتجة عن إنفاق السياح وأنشطتهم. وتؤثر مباشرة على الشركات والخدمات التي تتعامل مع السياح.	إيرادات من مدفوعات السياح للفنادق والمطاعم والمعالم السياحية ووسائل النقل. خلق وظائف في القطاعات المرتبطة بالسياحة مثل الفنادق، ووكلاء السياحة، وشركات الطيران.

		استثمارات في البنية التحتية مثل تحسين المطارات أو الطرق لخدمة السياحة. آثار بيئية مثل استنزاف الموارد والتلوث الناتج عن الأنشطة السياحية.
التأثيرات غير المباشرة	هي الآثار الثانوية التي تحدث في سلسلة التوريد الداعمة للسياحة. وتظهر عندما تشتري الشركات السياحية السلع والخدمات من قطاعات محلية أخرى.	تعاقد الفنادق مع موردي الطعام أو الغسيل المحليين. زيادة الطلب على المنتجات الزراعية المحلية لخدمة السياح. نمو في الصناعة المحلية أو الحرف اليدوية نتيجة الطلب السياحي. تحسينات في البنية التحتية تفيد قطاعات أخرى بفضل تطوير السياحة.
التأثيرات المستحثة	هي الآثار الثلاثية الناتجة عن إنفاق الدخول التي تم كسبها بشكل مباشر أو غير مباشر من السياحة. وهي تمثل الأثر الاقتصادي الأوسع مع إنفاق الموظفين والشركات دخولهم محليًا.	إنفاق موظفي الفنادق أو مزودي الخدمات على المواد الغذائية، والإيجار، والصحة، والترفيه . زيادة النشاط في قطاع التجزئة والخدمات نتيجة الإنفاق الأسري. خلق وظائف في قطاعات غير سياحية نتيجة هذا الإنفاق. تحسين التنمية المجتمعية والخدمات العامة من خلال الضرائب الناتجة عن دخل السياحة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على *(Lily & Gabriel)*

2. الإيرادات السياحية:

تُعد الإيرادات السياحية مصدرًا رئيسيًا للدخل القومي للعديد من الدول. وهي تمثل جميع الأموال التي يدفعها السياح مقابل الخدمات والسلع السياحية التي يستفيدون منها. بعبارة أخرى، هي مجموع الدخل الذي تحققه الدولة والمؤسسات السياحية من أنشطتهم السياحية المختلفة. تشمل هذه الإيرادات ما تحققه الفنادق، شركات الطيران، وكالات السفر، والمطاعم، ومختلف المؤسسات العاملة في القطاع السياحي، بالإضافة إلى الإيرادات الضريبية التي تجنيها الدولة من هذه الأنشطة (السيسي، مبادئ السياحة، *2015*، صفحة *30*).

تشكل هذه الإيرادات دورًا حاسمًا في دعم الاقتصاد الوطني، فهي ليست مجرد دخل إضافي، بل تساهم بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل، ما يعزز من رفاهية المجتمع. كما أن الإيرادات السياحية تعتبر مصدرًا مهمًا للعملات الأجنبية، مما يسهم في تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على مصادر الدخل الأخرى (أبو رباح، *1989*، صفحة *121*).

ومع ذلك، تتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل، منها عدد السياح الوافدين إلى الدولة، ونوعية الخدمات السياحية المقدمة، ومستويات الأسعار، فضلًا عن الظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة. بناءً على ذلك، فإن تعزيز الإيرادات السياحية يتطلب استراتيجية متكاملة تأخذ في الاعتبار هذه العوامل لضمان استدامة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي: (مقعاش، *2021*، صفحة *115*)

- جاذبية العروض السياحية وتوفر ما يلبي رغبات الزوار.
- مطابقة الخدمات السياحية لتوقعات واحتياجات الزوار.
- تناسب أسعار العروض السياحية مع العرض والطلب في السوق.

3. الاستثمار السياحي:

تعتمد مفهوم الاستثمار السياحي على مبادئ أساسية تتمثل في إدارة الموارد الطبيعية والثقافية بطريقة مستدامة، وتحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضمان مشاركة المجتمع المحلي في عملية التنمية السياحية. ووفقا للمنظمة العالمية للسياحة *(UNWTO)* فإن الاستثمار السياحي يُعد عملية تهدف إلى تلبية احتياجات السياح والمواقع السياحية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية للأجيال القادمة. وتركز هذه العملية على تحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (العاني، *2008*، صفحة *19*).

كما يُعرف الاستثمار السياحي بأنه" كل نشاط يهدف إلى توفير الخدمات السياحية للزوار، بدءًا من الإقامة في الفنادق ووصولاً إلى تنظيم الرحلات وجميع الخدمات المساندة لها" (فاطمة، *2019*، صفحة *229*)، وفي سياق موازٍ، يُنظر إلى الاستثمار السياحي بوصفه "عملية ضخ الأموال في مشاريع سياحية بهدف تحقيق عائد مادي وتنمية القطاع السياحي. يشمل ذلك إنشاء الفنادق والمنتجعات، وتطوير مناطق الجذب السياحي، بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الإيرادات السياحية" (مقعاش، *2021*، صفحة *115*).

4. تنافسية القطاع السياحي:

تتفق التعريفات التي قدمتها مؤسسات عالمية على أن تنافسية القطاع السياحي تكمن في قدرته على تقديم منتجات وخدمات سياحية عالية الجودة تلبي تطلعات السوق العالمي.

حيث يعرف المعهد الدولي للتنافسية * *(IMD - Institute for Management Development)* تنافسية القطاع السياحي بأنها قدرة هذا القطاع على تقديم منتجات سياحية عالية الجودة

* المعهد الدولي للتنافسية *(IMD - Institute for Management Development)* هو مؤسسة بحثية رائدة تختص بدراسة التنافسية العالمية للدول والشركات، ويصدر سنويًا تقريرًا هامًا يُعرف بـ"الكتاب السنوي للتنافسية العالمية *(World Competitiveness Yearbook)*"، الذي يُقيّم كفاءة الدول في إدارة مواردها لتحقيق الازدهار لشعوبها. https://www.imd.org/centers/wcc/world-competitiveness-center/

بأسعار تنافسية، لتلبية احتياجات السوق السياحي العالمي المتزايدة .ويشمل ذلك تنويع المنتجات السياحية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتخفيض تكاليف السفر، مما يجعلها أكثر جاذبية للسياح (حشماوي و زواري، *2015*، صفحة *5*).

بينما تُعرف المنظمة العالمية للسياحة *(UNWTO)* التنافسية السياحية بأنها القدرة على تقديم منتجات وخدمات سياحية عالية الجودة تلبي تطلعات السياح، وتُمكّن الدولة من التفوق على منافسيها في الأسواق العالمية .ولتحقيق ذلك، يجب على الدول السياحية التركيز على تطوير منتجات سياحية مبتكرة، وتحسين جودة البنية التحتية السياحية، والتسويق الفعال للوجهة السياحية (مسعي و أوريسي، *2016*، صفحة *38*).

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *(OECD)** التنافسية السياحية بأنها قدرة الوجهة السياحية على جذب السياح المحليين والأجانب من خلال تقديم خدمات سياحية عالية الجودة ومبتكرة، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة .ولتحقيق ذلك، يجب على الوجهات السياحية التركيز على تطوير منتجات سياحية مبتكرة، وتحسين جودة البنية التحتية السياحية، والتسويق الفعال للوجهة السياحية، وضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية (زير، *2018*).

بالتالي، يتضح أن تعزيز التنافسية السياحية يتطلب مجموعة متكاملة من العناصر، بما في ذلك الابتكار المستمر في المنتجات والخدمات، وتحسين البنية التحتية، وتسويق فعال، والاستدامة البيئية .من خلال التركيز على هذه العناصر، يمكن للوجهات السياحية أن تزيد من جاذبيتها وتحقق مكانة متميزة في السوق العالمي، مما يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

* منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *(OECD)* هي منظمة دولية تضم دولًا متقدمة وتركز على السياسات الاقتصادية والاجتماعية العالمية. https://www.ccacoalition.org/ar/partners/organisation-economic-co-operation-and-development-oecd

1.4. عوامل تنافسية قطاع السياحة

تشمل العوامل التنافسية لقطاع السياحة العديد من العناصر، مثل البيئة الطبيعية (الموقع الجغرافي، المناخ، المناظر الطبيعية، إلخ)، والبيئة الاصطناعية (البنية التحتية السياحية، النقل، توفير خدمات الترفيه والتسلية، المتاجر، شبكة الفنادق)، وعولمة الأسواق.

وفقًا لما ورد في دراسات كل من بون(*Poon, 1993*) ، وفانهوف(*Vanhove, 2002*) ، وديماش (*Dimanche, 2005*)، وريتشيو(*Ritchie, 1995*) ، وكروتش(*Crouch, 2003*) ، وغيرهم، يُمكن النظر إلى قطاع السياحة على أنه قطاع تنافسي فقط عندما تتمتع الوجهات السياحية بدرجة عالية من الجاذبية، وتقدم منتجات وخدمات سياحية ذات جودة عالية، تكون قادرة على المنافسة من حيث الكفاءة والجودة مقارنةً بتلك المقدمة من وجهات سياحية أخرى تستهدف نفس الفئات السوقية.

اقترح جولدنر وريتشي (*Goeldner & Ritchie, 2003*) أن القدرة على اكتساب حصة من السوق السياحي والحفاظ عليها وتعزيزها تُعد من أبرز المؤشرات الدالة على تنافسية الوجهات السياحية.

وفي سياق موازٍ، يؤكد باحثون آخرون مثل مانجيون، دورباري، وسينكلير (*Mangion, Durbarry & Sinclair, 2005*) أن تنافسية الوجهة السياحية لا يمكن فصلها عن قدرة هذه الوجهة على تطوير منتجات سياحية ذات قيمة مضافة عالية ودمجها بفعالية في السوق، مع الحرص على الاحتفاظ بحصة سوقية أكبر نسبيًا مقارنةً بالوجهات المنافسة (*Valentinas & Asta , 2009, pp. 38, 39*).

يمكن استنتاج أنه يجب أن يكون تطوير الوجهات السياحية مستدامًا ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بل أيضًا من حيث السياسة الاجتماعية، والسياسة، والبيئة، والثقافة، وما إلى ذلك. إن التوجه طويل الأمد نحو التنمية النوعية للصناعة يساهم أيضًا في تحسين صورة البلد أو الوجهة السياحية. على الرغم من أن هذه العوامل ليست مرتبطة بشكل مباشر

بالسياحة، إلا أنه من الشائع أن البلدان القوية اقتصاديًا تتمتع ببنية تحتية أفضل بكثير، وقاعدة سياحية أكثر تطورًا، وصورة سياحية أكثر جاذبية من البلدان الضعيفة اقتصاديًا. يرتبط التطور الاقتصادي العام بشكل وثيق ليس فقط بالتغيرات النوعية الداخلية في بلد ما، ولكن أيضًا بمستوى المنافسة الدولية. وقد تم تحليل أهمية وتأثير المنافسة الدولية على تطوير تنافسية البلد (في البعد الاقتصادي) من قبل العديد من المؤلفين .(Snieška, 2008; Jušč̆ius, ,) (Valentinas & Asta , 2009, pp. 38, 39).

الشكل6 : نموذج تنافسية التنمية المستدامة للوجهات السياحية

Source *: (Valentinas & Asta , 2009, pp. 38, 39)*

يوضح الشكل 6 نموذج تنافسية التنمية المستدامة للوجهات السياحية بواسطة (Dwyer)و (Kim, 2003). حيث يُبرز هذا النموذج أبرز العوامل المؤثرة في تنافسية الوجهات السياحية (Valentinas & Asta , 2009, pp. 38, 39).

وفقًا لـ (Enright) و (Newton, 2005)، فإن تنافسية الوجهات السياحية تعتمد بشكل عام على عوامل محددة (مرتبطة بالسوق السياحي) مثل: هندسة معمارية، التاريخ، الخصائص الثقافية، الأحداث (المهرجانات والحفلات الموسيقية)، المتاحف وصالات العرض....

وعوامل عامة (مرتبطة ببيئة الأعمال) مثل: تكلفة العمالة والمهارات، مستوى تطوير قطاع التجزئة، مستوى التقدم التكنولوجي، استراتيجيات الشركات المحلية، الاستقرار السياسي، سياسة مكافحة الفساد، مستوى النظام التعليمي، عملة قوية وأسعار ثابتة.

يقترح *(Dark side & Sniezka, 2007)* أن العوامل العامة (المرتبطة ببيئة الأعمال) يجب أن تشمل المؤشرات الاقتصادية الكلية، والبنية التحتية، والابتكار، ومؤشرات أخرى. يتيح الوصف المفصل لبيئة الأعمال قياس مدى تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تنافسية الوجهات السياحية، مما يساهم بالتالي في نظرية تقييم التنافسية *(Valentinas & Asta , 2009, pp. 38, 39)*.

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي

يُعد التنويع الاقتصادي من أهم الاستراتيجيات التي تسعى الدول إلى تبنيها لتعزيز نموها الاقتصادي وتحقيق الاستدامة على المدى الطويل. في ظل التحديات الاقتصادية العالمية المتزايدة، مثل التقلبات في أسعار السلع الأساسية، والتغيرات التكنولوجية السريعة، والأزمات المالية، أصبح الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد أو عدد محدود من القطاعات أمرًا محفوفًا بالمخاطر. لذلك، يبرز التنويع الاقتصادي كحل استراتيجي لتقليل الاعتماد على مصادر دخل محدودة، وتعزيز المرونة الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة.

أولا. تعريف التنويع الاقتصادي

يُنظر إلى مفهوم التنويع الاقتصادي من زوايا متعددة، فبعضهم يركز على تنويع مصادر الدخل والإنتاج، بينما يرى البعض الآخر أن تنويع الصادرات هو جوهر عملية التنويع .ومع ذلك، فإن التنويع الاقتصادي يشمل نطاقًا أوسع، ويتضمن تنويع هيكل الإنتاج، وإحلال الواردات، وليس فقط زيادة الصادرات غير النفطية.

بمعنى مبسط، يشبه التنويع الاقتصادي المثل القائل "لا تضع كل بيضك في سلة واحدة". فاعتماد اقتصاد بلد ما على مصدر دخل واحد، كالموارد الطبيعية، يعرضه للخطر.

لذا، فإن تنويع مصادر الدخل من خلال قطاعات إنتاجية مختلفة يضمن استقرار الاقتصاد ونموه المستدام .وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل، وتوفير فرص عمل أكبر، وتحسين مستوى معيشة المواطنين (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، صفحة *8*).

وعلى هذا الأساس ندرج فيما يلي بعض التعاريف لهذا المفهوم:

يعني التنوع الاقتصادي "أن تنتج الدولة وتصدّر مجموعة واسعة من السلع والخدمات، بدلاً من الاعتماد على منتج أو قطاع واحد وذلك من خلال زيادة تنوع السلع والخدمات المنتجة والصادرة .بحيث أنه لا يشمل فقط السلع المادية، بل يشمل أيضًا خدمات مثل الصحة والتعليم" *(Paul , 2008, pp. 13,14)*.

التنوع الاقتصادي هو "عملية بناء اقتصاد متعدد الأوجه، يعتمد على مجموعة متنوعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية، بهدف تقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد مثل النفط"(هادي، *2014*، صفحة *4*).

ينصرف معنى التنويع إلى "زيادة مصادر الدخل القومي من خلال توسيع قاعدة الإنتاج لتشمل قطاعات مختلفة. ويسعى هذا التوجه إلى تقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد على المستوى العالمي. ويساعد هذا التوجه في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل المخاطر، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على مصدر دخل واحد غير مستدام" (لافي مرزوك، *2013*، صفحة *07*).

يعتبر التنويع الاقتصادي "خطوة أساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات، وذلك من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الواردات. ويهدف هذا التوجه إلى تقليل الهشاشة الاقتصادية الناتجة عن الاعتماد على مصدر دخل واحد" *(ZHANG, 2003, p. 7)*.

يرتبط مفهوم التنويع الاقتصادي، من منظور الاقتصاد السياسي، بتنويع الصادرات بهدف الحد من مخاطر تقلب الأسعار وانخفاض الطلب على منتج واحد *(Hvidt, 2013, p. 04)*.

يشير التنويع الاقتصادي إلى "عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي. ويشمل ذلك تنويع المنتجات والخدمات، والأسواق، ومصادر الدخل. ويمثل هذا التنوع تحديًا خاصًا للدول المعتمدة على مصدر دخل واحد، مثل النفط، حيث تسعى هذه الدول إلى بناء اقتصادات أكثر استدامة وتنوعًا .ويتم قياس درجة التنويع الاقتصادي عادةً من خلال تحليل تنوع الأنشطة الاقتصادية والأسواق" *(UNFCCC, 1999, p. 1).*

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنويع الاقتصادي يستهدف، خاصة في الدول المعتمدة على مورد واحد ك النفط، توسيع قاعدة الإنتاج من خلال تنويع المنتجات والخدمات، وتنويع الأسواق، ومصادر الدخل .كما يشجع على مشاركة القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية .وبهذا، يمكن لهذه الدول تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتقليل اعتمادها على مصدر دخل واحد.

ثانيا. أنواع وأنماط التنويع الاقتصادي، ومحدداته

يُعد التنويع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد، لا سيما في الاقتصادات الريعية أو المعتمدة على الموارد الطبيعية. وتختلف أنواع وأنماط التنويع الاقتصادي باختلاف أهداف السياسات الاقتصادية وظروف الدول، كما تتأثر بمجموعة من المحددات التي تشمل العوامل الهيكلية والمؤسساتية والتكنولوجية. ويساعد فهم هذه الأنواع والمحددات في صياغة استراتيجيات فعالة تعزز مرونة الاقتصاد وتزيد من قدرته على التكيف مع التغيرات المحلية والدولية.

***1.* أنواع التنويع الاقتصادي**

يمكن التميز بين أنواع مختلفة من التنويع حسب اتجاه كل منها (صاري، *2019*، صفحة *41*):

***1.1.* التنويع العمودي (الرأسي):** يتمثل التنويع الرأسي في ربط مراحل الإنتاج المختلفة لمنتج واحد، بدءًا من المادة الخام وحتى المنتج النهائي، مما يزيد من القيمة المضافة ويقلل الاعتماد على الموردين الخارجيين. يهدف التنويع الرأسي إلى بناء سلسلة إنتاجية متكاملة، حيث يتم استخدام مخرجات مرحلة ما كمادّة أولية للمرحلة التالية، مما يعزز الكفاءة ويقلل التكاليف.

***2.1.* التنويع الأفقي:** يشير التنويع الأفقي إلى توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية للدخول في قطاعات جديدة مثل التعدين والطاقة والزراعة، بهدف تنويع مصادر الدخل. يهدف التنويع الأفقي إلى استغلال الفرص المتاحة في قطاعات جديدة، مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام (صاري، *2019*، صفحة *41*).

***3.1.* التنويع الجانبي:** يتمثل التنويع الجانبي في تطوير منتجات جديدة ذات صلة بالمنتجات الحالية، واستهداف أسواق جديدة، بهدف تحقيق تنويع في الإنتاج والطلب.

***4.1.* التنويع الشامل:** يهدف التنويع الشامل إلى توسيع نطاق الأعمال من خلال تطوير منتجات جديدة، واختراق أسواق جديدة، بهدف تحقيق نمو متكامل للشركة.

***5.1.* التنويع الجغرافي:** يشير التنويع الجغرافي إلى توسيع نطاق العمليات إلى أسواق جديدة، بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بتركيز الأعمال في منطقة جغرافية واحدة.

***6.1.* التنويع المالي:** يهدف التنويع المالي إلى تقليل المخاطر الاستثمارية من خلال توزيع الاستثمارات على مجموعة متنوعة من الأصول والأوراق المالية، مما يقلل من التأثر بتقلبات السوق. كما يساهم التنويع المالي في تحقيق عوائد مستقرة على المدى الطويل، ويحمي الاستثمارات من الصدمات الاقتصادية (صاري، *2019*، صفحة *41*).

2. أنماط التنويع الاقتصادي:

على الرغم من وجود مجموعة واسعة من أنماط التنوع الاقتصادي، إلا أن معظم الجهود تركز بشكل أساسي على توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع الشركاء التجاريين والسلع والخدمات المصدرة.

1.2. تنويع القاعدة الإنتاجية:

يتمثل التنويع الاقتصادي، بشكل خاص، في تغيير البنية الإنتاجية للاقتصاد .وهو أمر بالغ الأهمية للاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية، والتي تركز بشكل أساسي على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية .ويشمل هذا النوع من التنويع تحولات على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى الاقتصاد الكلي للدولة (قروف، *2016*، صفحة *638*).

أ. تنويع الإنتاج على مستوى المؤسسة الاقتصادية: يحدث تنويع الإنتاج على مستوى المؤسسة عندما تقوم بتوسيع نطاق منتجاتها بإضافة سلع جديدة دون التخلي عن المنتجات الحالية .تدفع المؤسسات إلى اتباع هذه الاستراتيجية مجموعة من الدوافع، منها توزيع المخاطر، والاستفادة من القدرات الإنتاجية الفائضة، والسعي لتحقيق نمو أعلى، والاستجابة لتغيرات الطلب في السوق .وبهذه الطريقة، تسعى المؤسسات إلى تحقيق الاستقرار المالي، وزيادة الربحية، وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق المتغيرة (قروف، *2016*، صفحة *638*).

ب. تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي: يتحقق تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي عندما تساهم جميع القطاعات الاقتصادية، ك الزراعة والصناعة والخدمات، بشكل متوازن في الناتج الوطني .وتتميز هذه الحالة بتوزيع عادل للأعباء الإنتاجية بين القطاعات المختلفة، مما يقلل من الاعتماد على قطاع واحد ويزيد من مرونة الاقتصاد (قروف، *2016*، صفحة *638*). كما يُعتبر القطاع الصناعي ركيزة أساسية في دعم هذا التنويع، بفضل قدرته على استيعاب التقنيات الحديثة ورفع كفاءة الإنتاجية (المعماري، *2010*، صفحة *19*).

2.2. تنويع على مستوى التجارة الخارجية:

يرتبط تنويع التجارة الخارجية بشكل وثيق بهيكل الصادرات والواردات .فبتحليل التركيبة السلعية للتجارة الخارجية، يمكننا تقييم مدى اعتماد الاقتصاد على سلعة أو مجموعة محدودة من السلع .ويشكل هذا الاعتماد تهديدًا لاستدامة النمو الاقتصادي، مما يجعل تنويع التجارة الخارجية ضرورة ملحة لضمان استمرارية التنمية وتمكين الاقتصاد من تكيف بشكل أفضل مع التغيرات في الطلب العالمي وتقلبات الأسعار (طبايبية و لرباع ، *2008*، صفحة *4*).

أ. تنويع هيكل الصادرات: يشمل تنويع الصادرات توسيع نطاق المنتجات المصدرة لتشمل السلع المصنعة والمنتجات شبه المصنعة، بدلاً من الاعتماد على تصدير المواد الخام فقط .ويهدف هذا التنوع إلى زيادة القيمة المضافة للصادرات وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد في الأسواق العالمية .وفي الوقت نفسه، يجب أن يسعى الاقتصاد إلى تنويع الواردات من خلال التركيز على استيراد المدخلات الإنتاجية اللازمة لتطوير الصناعات المحلية وتقليل الاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية (طبايبية و لرباع ، *2008*، صفحة *4*).

ب. تنويع هيكل الواردات: يعتبر تنويع هيكل الواردات أمراً بالغ الأهمية لتحقيق تنمية اقتصادية مستقلة ومتوازنة .فالإفراط في الاعتماد على استيراد مجموعة محددة من السلع يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات الأسواق العالمية .لذا، يتطلب تنويع الواردات تقليل الاعتماد على الخارج في توفير السلع الاستهلاكية، وتحفيز الإنتاج المحلي، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد .ويتحقق ذلك من خلال تقليص قائمة السلع المستوردة، وخاصة السلع التي يمكن إنتاجها محليًا، والتركيز على استيراد التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتطوير الصناعات ذات القيمة المضافة العالية (طبايبية و لرباع ، *2008*، صفحة *4*).

3. محددات التنويع الاقتصادي:

يعتبر التنويع الاقتصادي محركًا أساسيًا للنمو والتنمية، ولكنه يتأثر بمجموعة متداخلة من العوامل. وفقًا لتقرير الأمم المتحدة، تشمل هذه العوامل الموارد المادية والبشرية،

والسياسات الاقتصادية، والمؤشرات الكلية للاقتصاد، والبيئة المؤسسية، وسهولة الوصول إلى الأسواق. تفاعل هذه العوامل بشكل متكامل يحدد نجاح عملية التنويع الاقتصادي.

***1.3.* العوامل المادية والبشرية:** يلعب الاستثمار في رأس المال البشري والمادي دورًا حيويًا في تحقيق التنويع الاقتصادي، حيث يوفران الأساس اللازم لتطوير الصناعات الجديدة وزيادة الإنتاجية.

***2.3.* السياسات الاقتصادية:** تؤثر السياسات الاقتصادية، مثل السياسات المالية والتجارية والصناعية، بشكل كبير على نجاح عملية التنويع .فمن خلال توفير بيئة جاذبة للاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، تساهم هذه السياسات في تنويع القاعدة الإنتاجية.

***3.3.* المؤشرات الكلية:** تلعب المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل سعر الصرف والتضخم وميزان المدفوعات، دورًا حاسمًا في عملية التنويع .فاستقرار هذه المؤشرات يوفر بيئة مواتية للاستثمار ويساهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

***4.3.* البيئة المؤسسية:** تلعب المؤسسات الحكومية دورًا محوريًا في توفير بيئة استثمارية جاذبة، حيث تساهم في تقليل المخاطر وتسهيل الإجراءات .كما أن الاستقرار الأمني والسياسي يعتبر عاملاً أساسياً لجذب الاستثمارات.

***5.3.* الوصول إلى الأسواق:** يعتمد نجاح عملية التنويع على القدرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية .وتتطلب هذه القدرة إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتسهيل حركة رؤوس الأموال، وتوفير التمويل اللازم للشركات (بن موفق ، *2019*، صفحة *25*).

ثالثا. دوافع التنويع الاقتصادي

أكد الاقتصادي*(Simon Kuznets) على أهمية التنوع في عملية النمو الاقتصادي، حيث أشار إلى أن النمو الحقيقي يكمن في زيادة إنتاج مجموعة واسعة من المنتجات التي تلبي احتياجات السكان المتنوعة (Kuznets, 1971, p. 1). أضاف الاقتصاديان (Gene Michael Grossman*) و(Elhanan Helpman*) بعداً جديداً لمفهوم التنويع الاقتصادي، حيث عرّفا النمو الاقتصادي بأنه زيادة في إنتاج كميات وأنواع متنوعة من السلع والخدمات. وقد حذرا من مخاطر التخصص المفرط في إنتاج سلعة واحدة، مؤكدين على أهمية التنوع في حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية (Grossman & Helpman, 1992, p. 5). كما يدعو الباحث (Osakwe*) صناع القرار في الدول الغنية بالموارد الطبيعية إلى إيلاء اهتمام أكبر بتنويع صادراتها بهدف تقليل تأثرها بالصدمات الاقتصادية العالمية (Osakwe , 2007, p. 24).

---

* Simon Kuznets (1901–1985) كان اقتصاديًا وإحصائيًا روسيًا-أمريكيًا بارزًا، حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 تقديرًا لأبحاثه الرائدة في تفسير النمو الاقتصادي بناءً على بيانات تجريبية، مما أتاح فهمًا عميقًا للبنية الاقتصادية والاجتماعية وعملية التنمية. أنظر: https://www.nobelprize.org/prizes/economic-sciences/1971/kuznets/biographical/ و https://www.britannica.com/money/Simon-Kuznets

* Gene Michael Grossman هو اقتصادي أمريكي بارز متخصص في الاقتصاد الدولي، ويشغل منصب أستاذ جاكوب فاينر للاقتصاد الدولي في جامعة برينستون. وُلد في 11 ديسمبر 1955 في نيويورك، وحصل على بكالوريوس الاقتصاد من جامعة ييل عام 1976، ثم حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) عام 1980.

* Elhanan Helpman هو أستاذ التجارة الدولية في جامعة هارفارد، حاصل على درجات علمية من جامعتي تل أبيب وهارفارد. يُعد من أبرز الاقتصاديين في مجالات التجارة الدولية، النمو الاقتصادي، والاقتصاد السياسي. أنظر: https://helpman.scholars.harvard.edu/

* Osakwe Patrick هو أكاديمي واقتصادي له إسهامات بحثية في مجالات مثل توزيع الثروة، وعدم المساواة في الدخل، والشمول المالي، والمساعدات الخارجية، وتنويع الصادرات في إفريقيا والدول النامية. نُشرت أعماله من خلال مؤسسات مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، كما ظهرت في مجلات علمية مثل.Journal of African Trade تركز أبحاثه بشكل رئيسي على التنمية الاقتصادية، وتحرير التجارة، وآثار السياسات الاقتصادية في إفريقيا. أنظر: https://ideas.repec.org/e/c/pos28.html

تُشكل فرضية بريبيش-سنجر *(Prebisch-Singer Hypothesis - PSH)*، التي صاغها الاقتصاديان *(Prebisch*, 1950)* و*(Singer*,1950)*، الحجة الأكاديمية الأقوى الداعمة لأهمية التنويع الاقتصادي .تنص هذه الفرضية على أن الاعتماد المستمر على صادرات المواد الأولية يؤدي إلى تدهور في شروط التبادل التجاري على المدى الطويل. ووفقًا لهذه الفرضية، فإن هذا التدهور يجعل تحقيق نمو اقتصادي مستدام صعبًا للغاية للدول التي تعتمد بشكل أساسي على تصدير الموارد الخام *(Prebisch , 1950, p. 43; Singer, 1950, p. 473)* .

لذا، تدعو فرضية بريبيش-سنجر *(Prebisch-Singer Hypothesis - PSH)* بقوة إلى ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني والتحول نحو تصنيع السلع كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة والتغلب على قيود الاعتماد على المواد الأولية.

عموما يمكن إدراج أهم أسباب ودوافع التنويع الاقتصادي في النقاط التالية: تخفيف المخاطر، تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته، تحسين الأداء، استنزاف الموارد الطبيعية.

***1.* تخفيف المخاطر:** يُعدّ التنويع الاقتصادي أمرًا بالغ الأهمية للدول التي تعتمد على تصدير المواد الأولية، والتي غالبًا ما تواجه تقلبات حادة في أسعار منتجاتها. هذه التقلبات تشكل الدافع الرئيسي وراء السعي لزيادة التنويع الاقتصادي. فمن خلال توسيع قاعدة الصادرات والاعتماد على قطاعات إنتاجية متنوعة، تستطيع هذه الدول التخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات الأسواق العالمية.

---

* *Prebisch Raúl* (*1901–1986*) كان اقتصاديًا أرجنتينيًا بارزًا، اشتهر أساسًا بمساهمته في الاقتصاد البنيوي (الهيكلي) وبصياغته لفرضيّة *(Prebisch-Singer)*، التي تفيد بتدهور شروط التبادل التجاري لصالح الدول المصدّرة للمواد الأولية، وهي الفرضية التي شكّلت أساسًا جوهريًا لنظرية التبعية الاقتصادية. أنظر: https://www.cepal.org/en/staff/raul-prebisch

* *Hans Wolfgang Singer (1910–2006)*كان اقتصاديًا ألماني الأصل، بريطاني الجنسية، عُرف بشكل رئيسي بكونه الشريك في صياغة فرضية *(Prebisch-Singer)* إلى جانب *Prebisch Raúl*. تنص هذه النظرية على أن أسعار المنتجات الأولية (مثل المواد الخام والمنتجات الزراعية) تميل إلى التدهور على المدى الطويل مقارنةً بأسعار السلع المصنعة، مما يلحق الضرر بالدول النامية المصدّرة للمواد الأولية مقارنة بالدول الصناعية. أنظر: https://en-academic.com/dic.nsf/enwiki/159153

أكدت دراسة *(Massell, 1970, pp. 618 - 630)* الشاملة لـ 55 دولة متقدمة ونامية على وجود علاقة عكسية بين درجة التنويع الاقتصادي ومستوى التعرض للمخاطر *(Berthélemy , 2005, p. 591)*. هذا يؤكد على الدور المحوري للتنويع في تعزيز استقرار الاقتصاد وتقليل هشاشته أمام المتغيرات الخارجية.

2. تحقيق النمو الاقتصادي واستدامته: يدرك صانعو السياسات والباحثون بشكل متزايد أن التنويع الاقتصادي ضروري لأداء الاقتصادات النامية، ويُعدّ أولوية قصوى في السياسات الاقتصادية. فقد أكد صندوق النقد الدولي *(IMF*)* أن التنويع الاقتصادي يعد عاملاً محورياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الصلابة الاقتصادية في البلدان النامية. وتكتسب هذه التحولات أهمية خاصة في الاقتصادات النامية، لأنها تزيد من قدرتها على امتصاص الصدمات الاقتصادية وتفتح آفاقًا جديدة للابتكار والاستثمار وخلق فرص العمل *(Corinne et al., 2024, p. 01)*.

علاوة على ذلك، تؤكد دراسة قام بها الباحثان برينارد وكوبر *(Brainard & Richard , 1968, pp. 257- 285)* أن الاقتصادات التي تتميز بتنوع إنتاجي واسع تحقق عوائد أعلى. فتنوع المنتجات، التي يمكن أن تكون مدخلات في الوقت نفسه، يساهم في زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة. وبالتالي، فإن الاقتصادات التي تستطيع إنتاج مجموعة واسعة من السلع والخدمات تكون أكثر قدرة على تحقيق نمو مستدام وتجاوز التحديات الاقتصادية.

وتدعم دراسة ثاد دانينغ *(Thad , 2005, pp. 482 - 451)* هذه الحجة، حيث أظهرت وجود علاقة عكسية بين وفرة الموارد الطبيعية واستدامة النمو. فاعتماد الاقتصادات على الموارد الطبيعية يحد من تنوعها ويجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه الموارد، مما يعوق تحقيق نمو

* صندوق النقد الدولي (*IMF*) هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي التي تسعى إلى تعزيز الاستقرار المالي العالمي، دعم النمو الاقتصادي، وتقديم الدعم المالي والفني للدول الأعضاء عند الحاجة. تأسست عام *1945*، ويقع مقرها في واشنطن العاصمة، وتتألف من حوالي *190* دولة عضو. أنظر: *What is the IMF?* (*https://www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance*)

اقتصادي مستدام .وبالتالي، فإن تحقيق تنويع اقتصادي واسع النطاق يعتبر استراتيجية حيوية لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

3. **تحسين الأداء:** تشير نتائج دراسة *(Alan , 2010)* إلى أن التنويع الاقتصادي يُعدّ عاملًا حاسمًا في تحسين الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، خاصة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية. فقد بيّنت الأدلة التجريبية أن الاقتصادات التي نجحت في توسيع قاعدة صادراتها وتحقيق تنوع قطاعي واسع، تمكنت من تحقيق معدلات نمو أعلى واستقرار اقتصادي أكبر مقارنة بتلك المعتمدة على عدد محدود من المنتجات الأساسية. ويُعزى ذلك إلى دور التنويع في تعزيز الإنتاجية من خلال التعلم التراكمي، وتوسيع آفاق التنافسية، والحد من التقلبات الكلية الناتجة عن صدمات أسعار الموارد. كما أبرزت الدراسة أن رأس المال البشري والمؤسسات القوية يشكلان دعامة رئيسية لإنجاح استراتيجيات التنويع، إذ تتيح بيئة مؤسساتية فعالة وقدرات بشرية مؤهلة الانتقال نحو قطاعات أكثر تعقيدًا وتكنولوجية. وتدعم التجارب الناجحة لبلدان مثل ماليزيا، إندونيسيا، وتشيلي هذه النتائج، حيث ساهمت السياسات الاقتصادية المتوازنة والاستثمارات الموجهة في تحقيق تنمية أكثر شمولًا واستدامة *(Alan , 2010, pp. 1- 27)*.

4. **استنزاف الموارد الطبيعية:** يُشكل استنزاف الموارد الطبيعية، ولا سيما النفط الذي تعتمد عليه العديد من الاقتصادات النامية، تحديًا كبيرًا للاستدامة الاقتصادية .فالنضوب المتزايد لهذه الموارد يفرض ضرورة التحول إلى مصادر بديلة للحفاظ على رفاهية الأجيال القادمة .ويتطلب المنطق الاقتصادي استثمار عائدات الموارد الطبيعية في بناء أنواع أخرى من رأس المال، مثل رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي، لضمان استمرارية النمو الاقتصادي .فمن خلال الاستثمار في التعليم والتدريب وبناء البنية التحتية، يمكن لهذه الاقتصادات تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تقلل من الاعتماد على الموارد الطبيعية غير المتجددة (نوي، *2017*، صفحة *74*).

رابعا. مؤشرات التنويع الاقتصادي

لتقييم نجاح عملية التنويع الاقتصادي في أي دولة، لا بد من الاعتماد على مؤشرات كمية دقيقة تعكس التغيرات في هيكل الاقتصاد .من خلال تحليل هذه المؤشرات، يمكننا قياس درجة تنوع الأنشطة الاقتصادية وتحديد القطاعات التي حققت نموًا ملحوظًا .ويمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى مجموعتين رئيسيتين مجموعة تعكس درجة التركيز في قطاع معين، ومجموعة أخرى تعكس الأداء الاقتصادي الكلي على النحو التالي:

1. **مؤشرات دالة على التنويع الاقتصادي:**

هذه المعايير والمتغيرات تعبر عن أداء الاقتصاد الكلي ويمكن الاستناد إليها لتقييم نجاح أو فشل سياسات التنوع الاقتصادي وتقييمها في بلد ما ومن المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع الاقتصادي نذكر منها ما يلي: (ضيف، *2015*، صفحة *196*)

أ. **درجة التغير الهيكلي:** يشير مؤشر التغير الهيكلي إلى مدى مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وكيف تغير هذا المساهمة بمرور الوقت .ويمكن قياسه من خلال تحليل معدلات نمو القطاعات المختلفة.

ب. **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط:** يعكس عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي مدى تأثر الاقتصاد بتقلبات أسعار النفط. ويهدف التنويع الاقتصادي إلى تقليل هذا التأثير وزيادة استقرار النمو الاقتصادي.

ج. **تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة:** يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الاقتصاد على إيرادات النفط. وكلما انخفضت هذه النسبة، دل ذلك على تقدم عملية التنويع الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى في الإيرادات العامة.

د. **تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها:** يشير نمو الصادرات غير النفطية إلى تنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وزيادة قدرته على التصدير. ومع ذلك، يجب الانتباه إلى أن التقلبات قصيرة الأجل في أسعار النفط قد تؤثر على هذا المؤشر .

هـ. **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** يعكس توزيع القوى العاملة على القطاعات المختلفة التغيرات التي تحدث في هيكل الاقتصاد. فزيادة نسبة العاملين في القطاعات غير النفطية تدل على تقدم عملية التنويع.

و. **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** يشير هذا المؤشر إلى دور القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي. فزيادة مساهمة القطاع الخاص تدل على نجاح سياسات الخصخصة وتشجيع الاستثمار الخاص. وهو مؤشر هام في الدول النفطية.

ز. **توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص:** يعكس توزيع ملكية الأصول مدى نجاح برامج الخصخصة ويساعد في تقييم التغيرات الهيكلية في الاقتصاد. ويمكن استخدامه بالاقتران مع مؤشرات أخرى لتقييم التقدم المحرز في عملية التنويع.

على الرغم من أن المؤشرات المذكورة تقدم صورة عامة عن مدى تنوع الاقتصاد، إلا أنها قد لا تعكس درجة التنويع بدقة .وذلك يعود إلى التباين في هذه المؤشرات واعتماد بعضها على بيانات متقلبة قد لا تعكس التغيرات الهيكلية الحقيقية في الاقتصاد .فمثلاً، التركيز على نمو قطاع معين قد يكون مضللاً، حيث يمكن أن ينمو هذا القطاع بشكل معزول عن باقي القطاعات، دون أن يؤدي ذلك إلى تنمية اقتصادية شاملة .لذلك، من الضروري قياس مدى الترابط والتكامل بين القطاعات المختلفة لتقييم التقدم المحرز في عملية التنويع الاقتصادي (العيسوي، *2003*، صفحة *112*).

2. مؤشرات قياس درجة التنويع الاقتصادي:

يعتمد قياس درجة التنويع الاقتصادي على مجموعة متنوعة من المؤشرات الإحصائية، مثل معامل الاختلاف، ومؤشر جيني، ومعامل هيرفندال-هيرشمان *(Herfindahl-Hirschman index)* لأكثر شيوعًا لقياس تركيز الاقتصاد ومدى تنوعه. ومع ذلك، تقدم هذه المؤشرات صورة

تقريبية للتنوع الاقتصادي، وقد تتباين نتائجها حسب البيانات المستخدمة والطريقة الحسابية (الخطيب، *2015*، صفحة *461*، *462*)

أ. مؤشر تنوع الصادرات: (مؤشر الأونكتاد *UNCTAD*): يقيس مؤشر تنوع الصادرات الذي وضعته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (*UNCTAD*) مدى انحراف تركيبة صادرات دولة ما عن التركيبة العالمية .كلما كان هذا الانحراف أقل، كلما كانت الصادرات أكثر تنوعًا .يتراوح هذا المؤشر بين صفر وواحد [*0 – 1*]، حيث يشير الصفر إلى تطابق تام بين هيكل صادرات الدولة وهيكل الصادرات العالمية، بينما يشير الواحد إلى أعلى درجة من التركيز في الصادرات . وبهذا، يمكن استخدام هذا المؤشر لتقييم مدى اعتماد دولة ما على عدد محدود من السلع في صادراتها.، ويحسب وفق الصيغة التالية: (مجدوب، *2020*، صفحة *40*)

$$\mathbf{Sj} = \frac{\sum_{\mathrm{i}}[\mathrm{hij} - \mathrm{hi}]}{2}$$

حيث:

- ***Sj***: مؤشر تنوع الصادرات؛
- ***hij***: حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات البلد j؛
- ***hi***: حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات العالم الإجمالي؛

ب- مؤشر فلاديمير كوسوف (*COS*): يتم حسابه بالصيغة التالية:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث:

- COS: مؤشر فلادمير كوسوف؛
- α_i: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛

- βi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة؛

كلما أصبحت قيمة $COS = 0$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد عن هذه القيمة، يدل ذلك على نقص تلك التغيرات الهيكلية (عبدوس، *2016*، صفحة *110*).

ج. مؤشر هيرفندال – هيرشمان (*Hirshman-Herfindal*): يعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي حيث يقيس تركيز حصة صادرات أو واردات بلد ما في سلعة أو مجموعة سلع محددة .يتراوح المؤشر بين صفر وواحد $[0 - 1]$، حيث يشير الصفر إلى تنوع اقتصادي كبير وتوزيع متساوٍ لحصة البلد بين مجموعة واسعة من السلع (تنوع عال)، بينما يشير الواحد إلى تركيز شديد لحصة البلد في عدد قليل من السلع (تركيز شديد)، مما يقلل من مرونة الاقتصاد وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.. ويتم قياس المؤشر هرفندل هيرشمان $H.H$ من خلال المعادلة التالية: (عمور و عبد الله، *2024*، صفحة *04*)

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(xi/x\right)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

- $H.H$: مؤشر هيرفندال – هيرشمان؛
- Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i؛
- X: الناتج المحلي الإجمالي (PIB)؛
- N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)؛

تتراوح قيمة معامل هيرفندال – هيرشمان ما بين الصفر والواحد أي ($0 \leq H.H \leq 1$) حيث كلما اقتربت قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان من الصفر، زاد تنوع الاقتصاد، مما يعني أن الناتج

موزع على عدد كبير من القطاعات والمنتجات (تنوع كامل). بينما كلما اقتربت القيمة من الواحد، قل التنوع وتركز الناتج في عدد محدود من القطاعات (تركز كبير)، مما يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات وهو ما يحقق نظرية العلة الهولندية أي أن التنوع معدوم.

د. معامل التركيز *(Concentration Coefficient)*: يقيس معامل التركيز مدى تركز ظاهرة معينة، مثل الدخل أو الثروة، في فئة معينة من الأفراد أو الأسر .ويعتبر مؤشر جيني *Gini index* من أشهر وأبسط المؤشرات المستخدمة في هذا المجال .يستند مؤشر جيني *Gini index* إلى منحنى لورنز *Lorenz curve* ، وهو تمثيل بياني لتوزيع الظاهرة المدروسة، ويتم حساب مؤشر جيني *Gini index* من خلال مقارنة هذا المنحنى بخط المساواة المثالي .كلما ابتعد منحنى لورنز *Lorenz curve* عن خط المساواة، زادت قيمة مؤشر جيني، مما يشير إلى زيادة في التفاوت وعدم المساواة (بن موسى وآخرون، *2020*، صفحة *5*).

الشكل *7*: تقدير مؤشر جيني للتنويع الاقتصادي

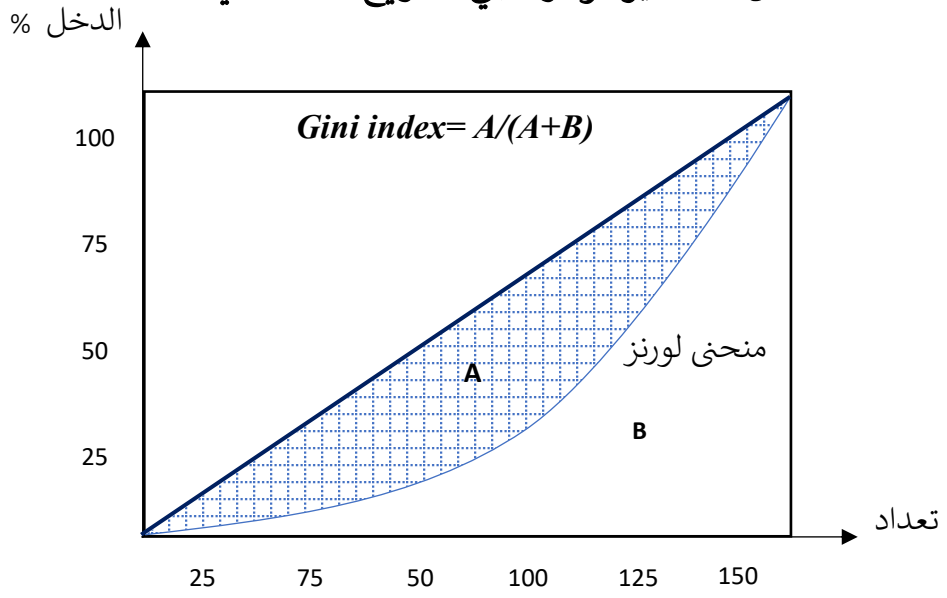

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: *(Lorenzo , p. 07)*

يعتمد فكر مؤشر جيني على منحنى لورانز بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورانز وقطر المثلث (*AB*). ومساحة المثلث قائم الزاوية (*ABC*)، وتتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم مساواة

تامة) (بن موفق ، *2019*، صفحة *29*). وتكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن *0.7* وعالية إذا تراوحت قيمة المعامل *0.5 – 0.7* ومتوسطة إذا تراوحت بين *0.25 – 0.5* وضعيفة إذا انخفضت عن *0.25*. أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

هناك عدة صيغ لحساب مؤشر جيني منها: (بن موسى وآخرون، *2020*، صفحة *5*)

$$G = 1 - \sum_{k=1}^{n} (X_K - X_{K-1})(Y_K + Y_{K-1})$$

حيث:

- X_K: التكرار التجمعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الجمالي)؛
- Y_K: التكرار التجمعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)؛
- n: عدد القطاعات؛

المطلب الثالث: السياحة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي

في إطار الجهود التي تبذلها الدول لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتقليص الاعتماد على مصادر الدخل التقليدية، تبرز السياحة كقطاع اقتصادي واعد يمتلك مقومات فاعلة لدعم عملية التنويع الاقتصادي. وبذلك، تشكّل السياحة أداة استراتيجية يمكن توظيفها في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوجيهه نحو مسارات أكثر استقرارًا ومرونة في مواجهة التحديات الاقتصادية المتغيرة.

أولا. العلاقة بين السياحة والتنويع الاقتصادي

العلاقة بين السياحة والتنويع الاقتصادي متعددة الأبعاد، حيث تعتبر السياحة محركًا هامًا لتنويع الاقتصادات، وخاصة في البلدان النامية. فيما يلي أبرز الأفكار المستخلصة حول هذه العلاقة:

1. السياحة كعامل محفز للتنويع

يمكن لتطوير السياحة أن يدفع باتجاه التنويع الاقتصادي من خلال خلق طلب على مجموعة متنوعة من السلع والخدمات تتجاوز الصادرات التقليدية. ويتضح ذلك بشكل خاص في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض، حيث يمكن للسياحة أن تعزز تنويع المنتجات التصديرية بشكل أكبر من الاقتصادات ذات الدخل المرتفع. تؤدي الزيادة في أعداد السياح إلى زيادة الطلب على المنتجات المحلية، مما يحفز قطاعات أخرى مثل الزراعة والبناء والتصنيع.

(Lejárraga & Walkenhorst, 2013, p. 10; Ranjbar et al., 2023, p. 2).

2. الروابط بين السياحة والقطاعات الأخرى

يخلق قطاع السياحة روابط كبيرة مع الصناعات الأخرى، مما يوفر فرصًا للأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومع نمو السياحة، يتم خلق فرص عمل وتشجيع الابتكار في القطاعات المرتبطة، مما يؤدي إلى قاعدة اقتصادية أوسع. يمكن للتأثير المضاعف للسياحة أن يؤثر إيجابيًا على قطاع الخدمات والنمو الاقتصادي بشكل عام *(UNCTAD, 2017,* . *p. 56)*.

3. تطوير البنية التحتية

يمكن إعادة استثمار الإيرادات الناتجة عن السياحة في تطوير البنية التحتية، وهو أمر ضروري للتنويع الاقتصادي. تسهم البنية التحتية المحسنة في تعزيز السياحة كما تزيد من قدرة القطاعات الأخرى على النمو من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق، مما يدعم الأنشطة الاقتصادية على نطاق أوسع*(Matvienko et al., 2023, p. 02)* .

4. استراتيجيات تنويع السوق

يساعد توسيع تنوع الأسواق السياحية على استقرار إيرادات السياحة وتقليل تأثيرات الموسمية. من خلال جذب السياح من أسواق مختلفة ذات تفضيلات متنوعة، يمكن للوجهات السياحية تعزيز تنافسيتها وضمان النشاط الاقتصادي على مدار العام *(Erdogan & Korkut Pata, 2024, p. 2603)*. لا تقتصر هذه الاستراتيجية على تأمين الدخل فحسب، بل تشجع أيضًا على الاستثمار في منتجات سياحية متنوعة.

5. الاعتبارات البيئية

على الرغم من أن السياحة يمكن أن تدفع باتجاه التنويع الاقتصادي، إلا أنها تطرح أيضًا تحديات بيئية. تعد ممارسات السياحة المستدامة ضرورية لتخفيف الآثار السلبية وتعظيم الفوائد. يمكن لاستراتيجيات التنويع التي تركز على السياحة الصديقة للبيئة أن تساهم في تقليل البصمة البيئية وتعزيز النمو المستدام *(Erdogan & Korkut Pata, 2024, p. 2602; Brel et al., 2020, p. 02)*.

ثانيا. استراتيجيات تحسين التنويع الاقتصادي في المناطق التي تعتمد على السياحة

تعزيز التنويع الاقتصادي في المناطق المعتمدة على السياحة ضروري لبناء المرونة أمام الصدمات الاقتصادية وضمان النمو المستدام. وفيما يلي بعض الاستراتيجيات الفعّالة لتحقيق هذا الهدف:

***1.* توسيع العروض السياحية:** تطوير مجموعة متنوعة من المنتجات السياحية إلى جانب المعالم التقليدية، مثل السياحة الثقافية والمغامرات والسياحة البيئية، بما في ذلك السياحة الزراعية والتراثية لجذب شرائح سوقية مختلفة *(Hansen, 2023, p. 55)* .

***2.* الفعاليات الموسمية والموضوعية:** تنظيم مهرجانات وأسواق وفعاليات تعكس الثقافة والتقاليد المحلية لتعزيز الزيارة على مدار العام *(Giz, 2022, p. 29)*.

***3.* دعم الشركات المحلية:** تشجيع مؤسسات السياحة على توريد السلع والخدمات من الموردين المحليين، مما يُعزز أصالة تجربة السياحة ويُبقي الإيرادات داخل المجتمع *(Stuart , 2023) (Matvienko et al., 2023)* .

***4.* التدريب والتوظيف:** توفير برامج تدريبية للسكان المحليين لتحسين مهاراتهم في قطاعات الضيافة والخدمات، لضمان شغل المزيد من الوظائف من قبل السكان المحليين بدلاً من الوافدين *(Christy , 2023)*.

***5.* الاستثمار في البنية التحتية:** تحسين النقل والاتصالات والبنية التحتية الخدمية لتسهيل الوصول إلى المواقع السياحية وتعزيز تجربة الزائر، كما يمكن أن تساعد الاستثمارات في النقل الجوي على إيصال المنتجات المحلية إلى الأسواق الدولية *(Christy , 2023)*.

***6.* الممارسات المستدامة:** تنفيذ ممارسات البنية التحتية المستدامة التي تدعم احتياجات السياحة والمجتمع المحلي، مثل مشاريع الطاقة المتجددة وأنظمة إدارة النفايات *(Giz, 2022, p. 18)*.

7. **الشراكات بين القطاعين العام والخاص:** هي اتفاق تعاوني طويل الأمد بين الحكومة (القطاع العام) وشركات القطاع الخاص، بهدف تنفيذ مشاريع ذات منفعة عامة:

***1.7.* إطارات التعاون**: إنشاء منتديات للحوار بين السلطات العامة وأصحاب المصالح في القطاع الخاص لتنسيق الأهداف وتبادل الموارد بفعالية، مما يؤدي إلى سياسات واستراتيجيات استثمارية أفضل *(Hansen, 2023, p. 55)*.

***2.7.* مبادرات التسويق المشتركة:** تطوير حملات تسويقية مشتركة تروج للمعالم السياحية والشركات المحلية، مما يُعزز من الظهور ويجذب جمهورًا أوسع *(Hansen, 2023, p. 55)* .

***8.* تبسيط اللوائح:** تسهيل إجراءات الترخيص والأطر التنظيمية لتشجيع دخول مستثمرين جدد إلى السوق السياحية مع الحفاظ على معايير الجودة *(Lejárraga & Walkenhorst, 2013, p. 17)*.

***9.* حوافز للاستثمار المحلي:** تقديم إعفاءات ضريبية أو منح للشركات التي تستثمر في المجتمعات المحلية أو تنتهج ممارسات مستدامة. *(Lejárraga & Walkenhorst, 2013, pp. 17 - 18)*

***10.* التسويق الرقمي:** الاستفادة من المنصات الرقمية للترويج للعروض السياحية المتنوعة والوصول إلى جمهور واسع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي ووكالات السفر الإلكترونية *(Giz, 2022, p. 30)*.

***11.* التجارة الإلكترونية للمنتجات المحلية:** إنشاء أسواق إلكترونية للحرفيين والمنتجين المحليين لبيع منتجاتهم مباشرة للسياح، مما يُعزز فرص الدخل. *(Matvienko et al., 2023, p. 07)*

***12.* التعاون بين القطاعات:** تعزيز التآزر بين السياحة وقطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والخدمات. على سبيل المثال، تعزيز الأطعمة المحلية في المطاعم يزيد من دخل الزراعة ويوفر تجربة أصيلة للسياح. *(Matvienko et al., 2023, p. 07)*.

***13.* الشراكات التعليمية والبحثية:** التعاون مع المؤسسات التعليمية لإجراء أبحاث حول اتجاهات السوق وتطوير منتجات سياحية مبتكرة تلبي احتياجات المستهلكين المتغيرة. *(UNCTAD, 2017, p. 85)*.

ثالثا. التأثيرات طويلة الأمد للسياحة على التنويع الاقتصادي في الدول النامية

للآثار طويلة الأمد للسياحة على التنويع الاقتصادي في البلدان النامية تأثيرات كبيرة، حيث تؤثر في العديد من القطاعات وتساهم في النمو الاقتصادي الشامل. وفيما يلي أبرز هذه الآثار كما تم تحديدها في الأدبيات:

1. **فرص العمل:** تولد السياحة مجموعة واسعة من الوظائف، خاصة للعمالة غير الماهرة وشبه الماهرة، مما يقلل من معدلات البطالة ويعزز دخول السكان المحليين. كما أن هذا القطاع يوظف عددًا كبيرًا من النساء، مما يعزز المساواة بين الجنسين في القوى العاملة *(World Bank, 2022)*.

2. **إيرادات النقد الأجنبي:** تعتبر السياحة مصدرًا مهمًا للنقد الأجنبي، مما يسمح للبلدان باستيراد السلع والخدمات الضرورية وتوفير رأس المال اللازم للاستثمار في قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة*(UNCTAD, 2017, p. 45)*.

3. **الاستثمار في البنية التحتية:** يمكن إعادة استثمار العائدات الناتجة عن السياحة في البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك النقل والاتصالات والخدمات. تحسين البنية التحتية يدعم السياحة ويعزز بيئة الأعمال العامة، مما يسهل التنويع الاقتصادي*(World Bank, 2022)* .

4. **تعزيز الاتصال**: تطوير النقل الجوي وشبكات الطرق يمكن أن يفتح المناطق النائية أمام السياحة، مما يؤدي إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية في تلك المناطق وربط المنتجين المحليين بأسواق أكبر*(UNCTAD, 2017, p. 44)*.

5. **الفوائد المشتركة بين القطاعات:** تحفز السياحة الطلب على المنتجات والخدمات المحلية في قطاعات متنوعة مثل الزراعة (إنتاج الأغذية) والحرف اليدوية (الهدايا التذكارية) وخدمات النقل. تساعد هذه الروابط في تنويع الاقتصاد خارج قطاع السياحة وحده *(Ranjbar et al., 2023, p. 4582)*.

6. **دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة:** يخلق نمو السياحة فرصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة لتقديم السلع والخدمات للسياح، مما يعزز ريادة الأعمال والابتكار داخل المجتمعات المحلية *(World Bank, 2022)* .

7. **التبادل الثقافي**: تعزز السياحة التبادل الثقافي ويمكن أن تؤدي إلى الحفاظ على التقاليد والتراث المحليين. ويجذب هذا الجانب الثقافي المزيد من الزوار ويثري هوية المجتمع *(Stuart ., 2023)*

***8.* تمكين المجتمع:** من خلال إشراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتشغيل السياحة، يمكن تحقيق تمكين اقتصادي أكبر وتماسك اجتماعي، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تنموية أكثر استدامة. *(World Bank, 2022)* .

***9.* الهشاشة الاقتصادية:** على الرغم من أن السياحة يمكن أن تدفع التنويع، فإنها تعرض الاقتصادات أيضًا للتقلبات بسبب عوامل مثل عدم الاستقرار السياسي أو الكوارث الطبيعية أو الأوبئة العالمية (مثل جائحة كوفيد-*19*). ويمكن أن تعرقل هذه التبعية المرونة طويلة الأجل إذا لم تتم إدارتها بشكل جيد *(World Bank, 2022)* .

10. **قضايا عدم المساواة:** إذا لم تكن تنمية السياحة شاملة، فقد تؤدي إلى تفاقم التفاوت في الدخل داخل المجتمعات. من الضروري ضمان وصول الفوائد إلى جميع فئات المجتمع لتحقيق نمو عادل *(UNCTAD, 2017, p. 89) (World Bank, 2022)* .

***11.* التأثير البيئي:** يمكن أن تساهم ممارسات السياحة المستدامة بشكل إيجابي في جهود الحفاظ على البيئة وتعزيز التنويع الاقتصادي، ولكن السياحة غير المدارة قد تؤدي إلى تدهور بيئي إذا لم يتم تنظيمها بشكل جيد *(Stuart , 2023)* .

***12.* التخطيط طويل الأمد:** يعد تطوير نهج استراتيجي يدمج السياحة مع السياسات الاقتصادية الأوسع أمرًا ضروريًا لتعظيم الفوائد وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد المفرط على قطاع واحد *(Hansen, 2023, p. 55)*.

باختصار، على الرغم من أن للسياحة القدرة على المساهمة بشكل كبير في التنويع الاقتصادي في البلدان النامية، إلا أنه يجب إدارتها بشكل مستدام وشامل لضمان الفوائد

طويلة الأمد. ويجب على صانعي السياسات اعتماد استراتيجيات شاملة تعالج الفرص والتحديات المرتبطة بالنمو السياحي المدفوع.

رابعا. تحديات تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال السياحة

يواجه تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال السياحة عدة تحديات يمكن أن تعيق فعالية هذه الاستراتيجية. فيما يلي التحديات الرئيسية:

***1.* الاعتماد الاقتصادي على السياحة**

▪ **التعرض للصدمات الخارجية:** غالبًا ما تواجه المناطق التي تعتمد بشكل كبير على السياحة هشاشة اقتصادية بسبب اعتمادها على صناعة واحدة. يمكن أن تؤدي الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات العالمية (مثل الأوبئة) إلى انخفاض حاد في أعداد السياح، مما يؤدي إلى عدم استقرار اقتصادي كبير *(city-countyobserver, 2024)*.

▪ **الأجور المنخفضة وجودة العمل:** العديد من الوظائف التي توفرها السياحة تكون منخفضة الأجر وموسمية، مما يحد من فرص التقدم الاقتصادي للعمال، ويحول دون تطوير قاعدة اقتصادية أكثر تنوعًا وقوة*(Geniusloci, n.d.)* .

***2.* موسمية السياحة**

▪ **تقلب الطلب:** تشهد السياحة تباينات موسمية كبيرة تؤدي إلى فترات من التوظيف المرتفع يليها البطالة أو نقص التوظيف خلال الفترات غير النشطة. هذا التذبذب يجعل من الصعب على العمال تحقيق استقرار مالي وللشركات الحفاظ على عمليات ثابتة *(Geniusloci, n.d.)*.

***3.* ضعف الروابط مع القطاعات الأخرى**

▪ **روابط اقتصادية ضعيفة:** في كثير من الحالات، لا تخلق السياحة روابط قوية مع القطاعات الأخرى مثل الزراعة أو التصنيع. يؤدي هذا الافتقار إلى التكامل إلى محدودية

الفوائد للمشاريع المحلية والمجتمعات، حيث قد يتسرب جزء كبير من الإيرادات إلى الاقتصاد الخارجي بسبب الاستيراد أو الملكية الأجنبية *(Lejárraga & Walkenhorst, 2013, pp. 17 - 18)* .

4. العوائق السياسية والمؤسسية

▪ **المقاومة لجهود التنويع:** قد تفضل الحكومات المحلية السياحة على القطاعات الأخرى نظرًا للعوائد الاقتصادية السريعة التي توفرها، مما يؤدي إلى تردد في الاستثمار في مبادرات التنويع. يعيق هذا التركيز على المدى القصير من تعزيز المرونة والنمو الاقتصاديين على المدى الطويل *(city-countyobserver, 2024)*.

▪ **التحديات التنظيمية:** قد تؤدي البيئات التنظيمية غير الفعالة إلى عرقلة نمو الصناعات المكملة التي قد تدعم التنويع الاقتصادي. تؤثر الضرائب المرتفعة، والبنية التحتية غير الكافية، والعقبات البيروقراطية على الاستثمار في القطاعات الأخرى *(Geniusloci, n.d.)* *(Lejárraga & Walkenhorst, 2013, pp. 17 - 18)*.

5. التأثيرات البيئية والاجتماعية

▪ **الاستدامة البيئية:** تؤدي التأثيرات البيئية للسياحة الجماعية، مثل استنزاف الموارد وتدهور النظم البيئية، إلى تحديات كبيرة لتحقيق النمو المستدام. إذا لم تتم إدارة هذه التأثيرات بشكل مناسب، فقد تؤدي إلى تدهور الموارد التي تجذب السياح، مما يؤدي إلى تراجع القطاع السياحي*(Geniusloci, n.d.)* .

▪ **التفاوت الاجتماعي:** غالبًا ما تكون فوائد السياحة غير موزعة بشكل عادل داخل المجتمعات، مما يؤدي إلى توترات اجتماعية وفجوات. إذا لم يرَ السكان المحليون فوائد متساوية من إيرادات السياحة، فقد يبدون مقاومة لتطوير السياحة بشكل أكبر *(Geniusloci, n.d.)*..

6. الحاجة إلى الابتكار والتكيف

▪ **التغيرات السريعة في اتجاهات السوق:** تخضع صناعة السياحة لتغيرات سريعة في تفضيلات المستهلكين واتجاهات السوق. يجب على الوجهات السياحية الابتكار وتحديث عروضها باستمرار للحفاظ على تنافسيتها، مما يتطلب استثمارًا وتخطيطًا استراتيجيًا *(Matvienko et al., 2023, p. 07)*.

▪ بينما تتمتع السياحة بإمكانيات كبيرة كمحرك للتنويع الاقتصادي، يجب معالجة التحديات المختلفة لتعظيم فوائدها. ينبغي على صناع السياسات التركيز على تحقيق توازن يسمح بالاستفادة من السياحة مع تعزيز النمو في القطاعات الأخرى، مما يضمن بناء اقتصاد متنوع أقل عرضة للصدمات الخارجية وأفضل استعدادًا للنمو المستدام على المدى الطويل.

المبحث الثاني: السياحة والنمو المستدام

تُعد السياحة واحدة من أسرع القطاعات الاقتصادية نموًا على مستوى العالم، حيث تسهم بشكل فعال في دعم الاقتصادات الوطنية والإقليمية. بفضل قدرتها على خلق فرص عمل، وتعزيز الاستثمارات، وتنشيط قطاعات أخرى مرتبطة مثل النقل، والضيافة، والترفيه، أصبحت السياحة ركيزة أساسية في استراتيجيات التنمية للعديد من الدول. ومع ذلك، فإن النمو السريع للسياحة قد يرتبط بتحديات بيئية واجتماعية وثقافية، مما يستدعي تبني مفهوم "السياحة المستدامة" لضمان تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة.

يهدف هذا المبحث إلى استكشاف العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي المستدام، مع التركيز على كيفية تحويل السياحة إلى أداة فعالة لتحقيق النمو المستدام.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى الزيادة في حجم الناتج القومي الإجمالي لدولة ما، والتي تعكس التغيرات الإيجابية في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار. يُعتبر هذا النمو مقياسًا أساسيًا لنجاح السياسات الاقتصادية ورفاهية المجتمع. وبصفته هدفًا استراتيجيًا لكل دولة،

يُستخدم تحليل النمو الاقتصادي لفهم الأسباب التي تقف وراء التغيرات في حجم الاقتصاد وتحديد العوامل التي تدعم تحقيق نمو مستدام.

أولا. ماهية النمو الاقتصادي

يُعدّ النمو الاقتصادي أحد المفاهيم المحورية في علم الاقتصاد والهدف الأساسي لمعظم السياسات الاقتصادية حول العالم. ولهذا فإن فهم طبيعة النمو الاقتصادي ومحدداته أمر ضروري لتحليل الأداء الاقتصادي للدول ووضع استراتيجيات النمو المستدام.

1. تعريف النمو الاقتصادي

لقد حظي النمو الاقتصادي بكثير من الاهتمام والدراسة والتي قدم الكثير من الباحثين من خلالها جملة من التعاريف التي تلخص أبعاده ودلالته:

يرى محمد ناجي حسن خليفة أن النمو الاقتصادي هو "التوسع في الناتج القومي الحقيقي، مما يساهم في تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية المرتبطة بنقص الموارد" (ناجي، *2001*، صفحة *7*).

يُعرّف الاقتصادي سايمون كوزنت (*Simon Kuznet**) النمو الاقتصادي في كتابه «النمو والهيكل الاقتصادي» بأنه "الزيادة المستمرة (طويلة الأجل) في إنتاجية العوامل الإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل. حيث ركز الباحث هنا على النمو الطويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر. ويرى كوزنت (*Kuznet*) أن هذا النمو يقترن بتحولات هيكلية واسعة في الاقتصاد، تشمل تبني التقنيات المتقدمة والتكيف المؤسسي والاجتماعي" (تودارو، *2006*، صفحة *175*).

---

* *Simon Kuznets* (*1901–1985*) هو اقتصادي وإحصائي أمريكي من أصل روسي، اشتهر بأعماله الرائدة في مجال النمو الاقتصادي وحسابات الدخل القومي. وقد نال جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية عام *1971* "عن تفسيره للنمو الاقتصادي القائم على أسس تجريبية، والذي أدى إلى تعميق الفهم لبنية الاقتصاد والمجتمع وعمليات التنمية". أنظر: https://www.nobelprize.org/prizes/economic-sciences/1971/kuznets/facts/

عرّف ميلتون فريدمان (*Milton Friedman*) النمو الاقتصادي بأنه "توسع في القدرات الإنتاجية للاقتصاد، دون أن يؤدي ذلك إلى تغييرات جوهرية في بنية الاقتصاد" (تودارو، *2006*، صفحة *175*).

يرى جوزيف شومبيتر (*Joseph Schumpeter*) أن النمو الاقتصادي هو "عملية بطيئة ومتدرجة تتمثل في زيادة مستمرة في عدد السكان ومستوى الادخار على المدى الطويل" (الصعيدي، *2004*، صفحة *281*). ونتيجة لذلك، يعتبر (*Schumpeter*) أن النمو الاقتصادي هو عملية تدريجية وليست قفزات مفاجئة.

"ويحدد (*Schumpeter*) مقياسين رئيسيين لقياس النمو الاقتصادي: الأول هو معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، والثاني هو معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي للفرد .ويشير (*Schumpeter*) إلى أن المعدل الثاني يعتبر مقياسًا أفضل لتقييم تحسن مستوى المعيشة في المجتمع" (الأخرس، *2005*، صفحة *4*).

كما يعني النمو أيضا هو "زيادة مستمرة في دخل الفرد، والتي تنشأ عن تراكم الثروة الوطنية وزيادة الإنتاجية، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتلبية الاحتياجات المتزايدة للمجتمع" (داودي، *1990*، صفحة *5*).

أما بالنسبة لـ (العيسوي، *2003*) فإن "النمو الاقتصادي يشير بشكل تقليدي إلى الزيادة في القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة".

---

* *Milton Friedman* (*1912–2006*) كان اقتصاديًا وإحصائيًا أمريكيًا بارزًا، ويُعتبر على نطاق واسع مؤسس المدرسة النقدية وأحد أبرز رموز مدرسة شيكاغو للاقتصاد. حصل على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية عام *1976* تقديرًا لأبحاثه في تحليل الاستهلاك، والتاريخ والنظرية النقدية، وتعقيدات سياسات الاستقرار الاقتصادي. أنظر: https://www.nobelprize.org/prizes/economic-sciences/1976/friedman/facts/

* *Joseph Schumpeter* (*1883–1950*) كان اقتصاديًا أمريكيًا من أصل نمساوي، اشتهر بنظرياته المؤثرة حول الرأسمالية وريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية. ويُعرف بشكل خاص بمفهوم "الهدم الخلّاق"، الذي يصف كيف تؤدي الابتكارات التي يقدمها رواد الأعمال إلى إزاحة الهياكل الاقتصادية القديمة واستبدالها بأخرى جديدة، مما يحرّك عجلة النمو والتقدم الاقتصادي. أنظر: https://www.ebsco.com/research-starters/history/joseph-schumpeter

(العيسوي، *2003*، صفحة *17*) ويتم قياس هذا النمو عادةً من خلال مثل الدخل الوطني الخام *PNB*، الإنتاج الداخلي الخام *PIB*...، مع التركيز على الجانب الكمي للنمو دون النظر إلى الجوانب النوعية أو الاجتماعية. بما أن تحسن مستوى المعيشة يرتبط بشكل مباشر بقدرة الاقتصاد على تحقيق نمو اقتصادي يفوق نمو السكان. الفرق بين معدل نمو الدخل الكلي ومعدل النمو السكاني هو العامل الحاسم في تحديد ما إذا كان مستوى المعيشة سيزداد أم سينخفض (العيسوي، *2003*، صفحة *17*).

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني - معدل نمو السكان

حيث أنه عندما يتجاوز معدل النمو السكاني معدل النمو الاقتصادي، ينخفض نصيب الفرد من الدخل، مما يؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة. هذا الوضع يعكس أحد أشكال التخلف الاقتصادي، حيث تعجز الدولة عن تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها المتزايدين. لذا، النمو الاقتصادي الحقيقي هو الذي يؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، وهذا يتطلب أن يكون النمو الاقتصادي أسرع من النمو السكاني(عطية، *2000*، صفحة *11*).

كما يشير النمو الاقتصادي "إلى التوسع المطرد في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات على المدى الطويل، فهو عملية ديناميكية تشمل التغيرات الإيجابية في الهيكل الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي..." (القريشي، *2007*، صفحة *124*). وعليه فإن النمو الاقتصادي يتمثل في التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة والتي تتخذ شكل دالة الإنتاج التالية: *(Adelman, 1961, p. 09)*

$$Y_t = f(K_t, N_t, L_t, S_t, U_t)$$

حيث أن:

- K يعبر عن تراكم رأس المال خلال الفترة t؛
- Nt: يمثل معدل استخدام الموارد الطبيعية؛

- Lt: يعبر عن استخدام القوى العاملة؛
- St: يعبر عن رأس المال الاجتماعي والمتمثل في المعرفة وعنصر التكنولوجيا؛
- Ut: الذي يمثل المتغير الذي يقيس أثر التغيرات الاجتماعية والثقافية والتنظيمية على دالة الإنتاج؛

تُعتبر هذه المتغيرات مدخلات أساسية في تقدير مخزون رأس المال، وهو ما يتيح لنا حساب معدلات النمو الاقتصادي .ويرتبط معدل النمو الاقتصادي بشكل طردي مع معدل استغلال الطاقة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

على الرغم من أن معظم التعريفات السابقة تركز على الناتج القومي الحقيقي كمعيار أساسي لقياس النمو الاقتصادي، إلا أن هناك من يرى أن النمو الاقتصادي يمكن أن يحدث بشكل عفوي وتلقائي دون أي تدخل من جانب السياسات الحكومية أو المجتمع .ومع ذلك، فإن أغلب الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن السياسات الحكومية المستقرة والبيئة الاقتصادية المواتية تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

2. الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

لطالما ارتبط مصطلحا النمو (*Croissant*) والتنمية (*Développement*) في الأذهان، لكنهما يختلفان جذريًا. فبينما يشير النمو إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل من قبل الفرد والمجتمع في حين التنمية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة (كافي، التنمية المستدامة، *2016*، صفحة *15*).

تعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية بأنها عملية شاملة تهدف إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع بأكمله، مع التأكيد على أهمية مشاركة المجتمع المحلي في صياغة وتنفيذ برامج التنمية (زواوية، *2018*، صفحة *50*).

كما يرى (الشرقاوي، *2015*، صفحة *38*) أن التنمية الاقتصادية تهدف إلى تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد الإنتاجية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل .وتتطلب هذه العملية تصميم وتنفيذ أطر مؤسسية وسياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة، مع مراعاة دور كل من القطاع العام والخاص، ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية هي عملية ديناميكية تتجاوز حدود التحليل الاقتصادي التقليدي، حيث تتطلب تحولات هيكلية واسعة النطاق في المؤسسات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي يمكن تحديد الفروق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من حيث:

– من خلال تعريف سايمون كوزنت (*Simon Kuznet*) للنمو الاقتصادي الذي تم التطرق إليه سابقا نلاحظ أنه يقلص الفجوة بين النُّمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي فهي تتطلب تخطيطًا حكوميًا وتدخلًا مباشرًا لتحقيق أهداف محددة، على عكس النمو الاقتصادي غالبًا ما يحدث بشكل عفوي نتيجة للقوى السوقية (صادقي، *2024*، صفحة *04*، *05*).

– بينما يركز النمو الاقتصادي بشكل أساسي على زيادة الإنتاج، فإن التنمية الاقتصادية تتناول جوانب أوسع من حياة المجتمع، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية (صادقي، *2024*، صفحة *04*، *05*).

– إذا كان النمو الاقتصادي يقاس بشكل أساسي بالدخل الفردي، فإن التنمية الاقتصادية تتطلب مجموعة أوسع من المؤشرات التي تعكس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (كوبيبي و بوزيان، صفحة *182*، *183*).

– النمو الاقتصادي ذو مفهوم كمي يدل على زيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة، بينما التنمية الاقتصادية تهدف إلى تحسين نوعية حياة الأفراد من خلال زيادة الإنتاج وتوزيعه العادل فهي مفهوم كمي ونوعي (كوبيبي و بوزيان، صفحة *182*، *183*).

– النمو الاقتصادي لا يهتم بطرقة توزيع العائد فهو يركز على زيادة الحجم الإجمالي للاقتصاد فقط، عكس التنمية الاقتصادية التي تهتم بتوزيع الثروة بشكل عادل بين أفراد المجتمع، خاصةً الفئات الأكثر ضعفاً (صادقي، *2024*، صفحة *04*، *05*).

ثانيا. عناصر النمو الاقتصادي، وأنواعه

لفهم طبيعة النمو الاقتصادي بشكل أعمق، من الضروري تحليل العناصر الأساسية التي تدفعه، بالإضافة إلى التمييز بين أنواعه المختلفة. فالنمو الاقتصادي ليس ظاهرة أحادية، بل هو نتيجة لتفاعل معقد بين عوامل متعددة. كما يتجلى في أشكال متنوعة تعكس مسارات التنمية المختلفة للاقتصادات.

***1.* عناصر النمو الاقتصادي**

كما تطرقنا سابقا يتكون الإنتاج (Y) من ثلاث عوامل كمصادر رئيسية للنمو الاقتصادي وهي: راس المال (K)، العمل(L)، التقدم التكنولوجي(T)، بشكل عام، وجود اقتصاد ما ينتج كميات أكبر من الإنتاج (Y) يعني أنه يملك عددا كبيرا من العمال، آلات أكثر أو أفضل طريقة لربط العمال بالآلات.

***1.1.* راس المال (K):** يمثل مجموعة من الأصول المادية التي تستخدم في عملية الإنتاج، مثل الآلات والمباني والبنية التحتية. دوره لا يقتصر على تحسين كفاءة الإنتاج فحسب، بل أيضًا على تعزيز القدرة الاقتصادية على إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق النمو الاقتصادي. لكي يتحقق هذا النمو، يجب أن يترافق رأس المال مع استثمارات في البنية التحتية التي تدعم العملية الإنتاجية (زواوية ح.، *2018*، صفحة *51*).

الاستثمار يعتبر جزءًا لا يتجزأ من عملية زيادة رأس المال، حيث يساهم في زيادة مخزون الأصول الإنتاجية سواء عن طريق شراء أصول جديدة أو استبدال الأصول القديمة. هذا الاستثمار يؤدي إلى تحسين الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة. كما يتكون رأس المال من

عناصر متعددة، مثل الاستثمارات الثابتة والمخزونات، والتي تعمل معًا على دعم عملية الإنتاج (حواس، *2021*، صفحة *48*).

***2.1.* العمل (*L*):** العمل هو الجهد البشري الذي يُبذل لإنتاج السلع والخدمات، ويعد عنصرًا أساسيًا في عملية الإنتاج. لزيادة الناتج القومي وتحقيق النمو الاقتصادي، من الضروري ليس فقط زيادة عدد العاملين بل تحسين مهاراتهم وكفاءتهم عبر التعليم والتدريب (زواوية ح.، *2018*، صفحة *52*).

"قوة العمل" تشير إلى الأشخاص القادرين والراغبين في العمل، وعندما لا يجد جميع أفراد هذه القوة وظائف، تنشأ البطالة، التي تُعتبر عائقًا كبيرًا أمام النمو الاقتصادي بسبب فقدان الاقتصاد جزءًا من إنتاجيته. بالتالي، يسعى أي اقتصاد إلى تقليل البطالة لتحقيق أقصى استفادة من قوة العمل المتاحة.

لكن زيادة عدد العاملين وحدها لا تكفي لتحقيق النمو الاقتصادي. يجب التركيز أيضًا على رفع إنتاجية كل عامل، من خلال تحسين التعليم والتدريب، وتوفير بيئة عمل مناسبة، وتطبيق التكنولوجيا الحديثة. فالإنتاجية المرتفعة تعني تحقيق مستويات أعلى من الإنتاج بنفس الموارد المتاحة، مما يسهم بشكل مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي (حواس، *2021*، صفحة *44*).

***3.1.* التقدم التكنولوجي (*T*):** التقدم التكنولوجي هو العامل الأساسي الذي يدفع النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، حيث يسهم في زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة مثل العمل، رأس المال، والأرض، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية. هذا بدوره يساهم في رفع مستوى المعيشة وتحسين جودة الحياة. التكنولوجيا لا تقتصر فقط على المعدات والآلات، بل تشمل مجموعة المعارف والمهارات التي تمكّن من تحويل الموارد إلى منتجات وخدمات، وبالتالي، تزداد قدرتنا على إنتاج المزيد من السلع بنفس كمية الموارد، مما يجعل التكنولوجيا عنصرًا حاسمًا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (حواس، *2021*، صفحة *50*).

في الدول المتقدمة، يُستغل التقدم التكنولوجي بشكل فعال لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات، وهو ما يميز هذه الدول بقدرتها على تحقيق نمو اقتصادي مستدام. في المقابل، تعاني الدول النامية من نقص في التكنولوجيا المتقدمة، مما يقيد قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي بشكل سريع ومستدام، ويحد من قدرتها على المنافسة على المستوى العالمي (حواس، *2021*، صفحة *50*).

2. أنواع النمو الاقتصادي

هناك ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي وهي:

1.2. النمو التلقائي (*Spontaneous Growth*): هو نمط من النمو الاقتصادي يعتمد بشكل كامل على آليات السوق الحرة، حيث تتولى قوى العرض والطلب تحديد مسار التنمية دون أي تدخل حكومي يذكر. في هذا النظام، يُفترض أن السوق قادر على تحقيق التوازن وتخصيص الموارد بكفاءة، مما يؤدي إلى النمو الاقتصادي بشكل عفوي (بن رمضان، *2014*، صفحة *85*).

2.2. النمو العابر (*Transit Growth*): هو نمو اقتصادي متقلب وغير ثابت، يتأثر بشدة بالتغيرات في العوامل الخارجية .فهو نمو يعتمد على الظروف المحيطة، ويتوقف بزوال هذه الظروف، مما يجعله غير قادر على تحقيق نمو اقتصادي مستدام (بن رمضان، *2014*، صفحة *85*).

3.2. النمو المخطط (*Planned Growth*): هو نمو اقتصادي يتم تحقيقه من خلال عملية تخطيط مدروسة ومحكمة لموارد المجتمع واحتياجاته .تقوم هذه العملية على وضع خطط شاملة على مستوى الدولة تحدد الأهداف الاقتصادية وتخصيص الموارد اللازمة لتحقيقها . يعتمد هذا النمو على وضع خطط طويلة الأجل تأخذ في الاعتبار الترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية (عبد الكريم و الجابري، *2012*، صفحة *52*، *53*).

لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، يجب التركيز على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج .وهذا يعني الحصول على إنتاج أكبر من نفس كمية الموارد .ويمكن تحقيق ذلك إما بزيادة كمية

الموارد المستخدمة، وهو ما يعرف بالنمو الموسع، أو بتحسين كفاءة استخدام هذه الموارد، وهو ما يعرف بالنمو المكثف .وبعبارة أخرى، يمكن زيادة الإنتاج إما بزيادة المدخلات أو بزيادة الإنتاجية (كلاوي، *1990*، الصفحات *10 - 12*).

ثالثا. تقدير النمو الاقتصادي، مقاييسه ومؤشراته

يُعدّ تقدير النمو الاقتصادي خطوة أساسية لفهم أداء الاقتصاد وتقييم مدى تقدمه على مدى الزمن. ويعتمد هذا التقدير على مجموعة من المقاييس والمؤشرات الكمية التي تعكس التغير في الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الإنتاج والدخل. وتساعد هذه المؤشرات في توجيه السياسات الاقتصادية، وتحديد أولويات التنمية، ومقارنة أداء الدول فيما بينها، مما يجعلها أداة محورية في تحليل الواقع الاقتصادي ورسم استراتيجيات مستقبلية فعّالة.

***1.* تقدير النمو الاقتصادي**

يمكن أن نميز أربعة معايير لتقدير النمو الاقتصادي:

1.1.* الدخل القومي الإجمالي*(GNI) : يُعدّ الدخل القومي الإجمالي *(GNI)* من المؤشرات الاقتصادية الشائعة الاستخدام، ويقيس إجمالي الدخل الذي يكسبه سكان الدولة وشركاتها، بما في ذلك الدخل المتحقق من الخارج .ويتم احتسابه من خلال إضافة صافي الدخل المستلم من مصادر أجنبية (مثل الأجور والاستثمارات ودخل الملكية) إلى الناتج المحلي الإجمالي *(GDP)*، بعد خصم المدفوعات المشابهة المقدمة للمقيمين غير المواطنين *(Investopedia, 2024)*.

وباختصار، يُعد *GNI* أداة مفيدة لتتبع إجمالي الدخل الذي تولّده اقتصاديات الدول، لكنه لا يعكس بشكل كامل التحسينات في مستوى المعيشة أو الرفاه الاقتصادي، خاصة عند تجاهل ديناميكيات السكان وتوزيع الدخل. ولهذا السبب، يعتمد صانعو السياسات والمحللون على *GNI* إلى جانب مؤشرات أخرى مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،

ومؤشر التنمية البشرية(HDI) ، ومعدلات الفقر، للحصول على صورة أكثر شمولية لتطور الاقتصاد(Khan Academy; library.fiveable) .

2.1. معايير الدخل الوطني الكلي المتوقع: يقوم مفهوم الدخل الوطني الكلي المتوقع على تقييم النمو الاقتصادي فهو يختلف عن الدخل الفعلي في أنه يركز على الإمكانات المستقبلية وليس على الأداء الحالي، حيث يساعد في تحديد الإمكانات الاقتصادية للبلد وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة. إلا أنه يواجه انتقادات بسبب صعوبة تقدير العوامل المستقبلية بشكل دقيق، فالتنبؤ بالإمكانات الكامنة للبلد يتطلب مجموعة واسعة من البيانات والتحليلات، والتي قد تكون غير متاحة أو غير دقيقة في العديد من الحالات (مراد، 2020، صفحة 36).

3.1. معيار متوسط الدخل: متوسط دخل الفرد هو مقياس يُعبّر عن مقدار الدخل الذي يكسبه كل فرد في دولة أو منطقة جغرافية معينة. ويُستخدم هذا المؤشر لتحديد متوسط الدخل لكل شخص في منطقة معينة، وكذلك لتقييم مستوى المعيشة وجودة الحياة للسكان. ويتم حساب متوسط دخل الفرد لدولة ما من خلال قسمة إجمالي الدخل القومي على عدد السكان (Will , 2024) .

يتم قياس النمو الاقتصادي في هذا المعيار باستخدام متوسط دخل الفرد من خلال حساب معدل النمو البسيط لهذا المؤشر على مر الزمن .هذا يعني مقارنة متوسط دخل الفرد في سنة معينة بمتوسط دخل الفرد في السنة السابقة. والذي يتم الوصول إليه باستعمال المعادلة التالية: (مراد، 2020، صفحة 36)

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في السنة الحالية - الدخل الحقيقي في السنة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في السنة الحالية}} \times 100$$

4.1.* معادلة سنجر (*Singer**) للنمو الاقتصادي:** بناءً على الأعمال البحثية التي قام بها اقتصاديون مثل هيكس وهارود، دومار(Hicks*, Harrod*, Domar****)، تمكن الاقتصادي سنجر *(Hans Singer)* في عام *1952* من صياغة معادلة شاملة للنمو الاقتصادي. وقد اعتمد سنجر على هذه الأعمال السابقة كمنطلق لبناء نظريته الخاصة وقد فرض سنجر معادلة النمو على أنها دالة لثلاثة عوامل وهي: الادخار الصافي، إنتاجية رأس المال، معدل نمو السكان (طعبية و بن ساحة، *2022*، صفحة *05*).

وتأخذ معادلة النمو الطرح التالي: (صادقي، *2024*، صفحة *09*)

$$D = SP - R$$

حيث أن:

- ***D***: معدل النمو السكاني لدخل الفرد؛
- ***S***: معدل الادخار الصافي؛

---

* *Hans Singer* (*1910–2006*) كان اقتصاديًا ألماني المولد، بريطاني الجنسية، يُعرف بكونه أحد أبرز اقتصادي التنمية، واشتهر بتطويره المشترك لفرضية *Prebisch–Singer* إلى جانب *Raúl Prebisch* في أواخر الأربعينيات. وتُعد هذه النظرية الاقتصادية من النظريات المؤثرة، حيث تفترض أن شروط التبادل التجاري الخاصة بالسلع الأولية تميل إلى التدهور على المدى الطويل مقارنةً بالسلع المصنعة، مما يؤثر سلبًا على الدول التي تعتمد على تصدير المواد الخام والمنتجات الزراعية. أنظر: https://www.tutor2u.net/economics/topics/prebisch-singer-hypothesis

* *John Hicks* (*1904–1989*) كان اقتصاديًا بريطانيًا حائزًا على جائزة نوبل، عُرف بإسهاماته الأساسية في كل من الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. أنظر: https://www.investopedia.com/terms/j/john-r-hicks.asp

* *Roy Harrod* اقتصادي بريطاني ساهم في تطوير الاقتصاد الكينزي، وركّز في أعماله على دور تراكم رأس المال والادخار في النمو الاقتصادي. كما ساهم في تطوير النموذج الكلاسيكي الجديد ودرس تأثير المضاعف الكينزي. أنظر: https://www.freedomgpt.com/wiki/roy-harrod

* *Evsey Domar* اقتصادي أمريكي من أصل روسي، عمل على نماذج النمو، والاقتصاد المقارن، والتاريخ الاقتصادي. طوّر بشكل مستقل نموذج النمو الذي يحمل اسمه *(Harrod-Domar Model)*، وركّز على العلاقة بين الاستثمار والادخار والتوسع الاقتصادي. كما درس تأثير النمو على الدين العام، وكان له أثر كبير في تطور نظرية النمو. أنظر: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/234319/1/1758353325.pdf

نموذج هارود–دومار *(Harrod-Domar Model)* هو نموذج كينزي للنمو الاقتصادي، طُوّر بشكل مستقل من قِبل روي هارود (*1939*) وإيفسي دومار (*1946*)

- P: إنتاجية رأس المال؛
- R: معدل نمو السكان السنوي؛

2. مقاييس النمو الاقتصادي:

هناك عدة مقاييس للنمو الاقتصادي يمكن حصرها في:

1.2. المعدلات النقدية للنمو:

تشير معدلات النمو النقدي إلى معدل زيادة إجمالي المعروض النقدي في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تُقاس سنويًا. ويقوم هذا المفهوم على تحويل القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة إلى قيم نقدية من خلال تقديرها باستخدام العملة المتداولة، وهو ما يجعل من معدلات النمو النقدي مؤشرًا مهمًا لتتبع النشاط الاقتصادي. وتُقاس هذه المعدلات كنسبة مئوية للتغير في كمية النقود المتداولة، ما يعكس سرعة أو بطء توسع المعروض النقدي مع مرور الوقت.

وتبرز أهمية هذا المؤشر من خلال علاقته المباشرة بالتضخم والنشاط الاقتصادي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو النقدي بسرعة قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية نتيجة زيادة الكتلة النقدية في مقابل نفس حجم الإنتاج، بينما يُسهم تباطؤ النمو النقدي في تقليص مستويات الإنفاق والتضخم بعد فترة زمنية معينة *(Fiveable, 2024)*.

2.2. المعدلات العينية للنمو الاقتصادي

نظراً للارتفاع السريع في معدلات النمو السكاني في الدول النامية، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات تقيس التغير في مستوى المعيشة للفرد الواحد. ولذلك، فإن معدلات النمو العينية، مثل نصيب الفرد من التعليم والصحة، تلعب دوراً حاسماً في تقييم التقدم الاقتصادي، خاصة في القطاعات التي يصعب قياسها بقيم نقدية (مصطفى و أحمد، *1999*، صفحة *119*).

3.2. مقارنة القوة الشرائية:

تعتمد العديد من المؤسسات الدولية على مقارنة القوة الشرائية بالدولار الأمريكي كأداة لتصنيف الدول اقتصادياً. ويتم ذلك بتقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة بعملة موحدة وهي الدولار الأمريكي، مما يسمح بمقارنة مستوى المعيشة بين مختلف الدول. ومع ذلك، فإن هذا الأسلوب يعاني من بعض القيود، حيث أنه لا يأخذ في الاعتبار التذبذبات في أسعار الصرف ولا يعكس بالضرورة القوة الشرائية الحقيقية للعملات المحلية في أسواقها المحلية *(Anne Marie & Marianne , 2024, pp. 106 - 109)*.

3. مؤشرات قياس النمو الاقتصادي

واجهت مؤشرات قياس النمو الاقتصادي تحديات كبيرة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم .ولذلك، شهدت هذه المؤشرات تطوراً ملحوظاً لتلبية المتطلبات الجديدة. سنتناول في هذا العنصر تطور هذه المؤشرات، بدءًا من المؤشرات التقليدية وصولاً إلى المؤشرات الحديثة.

1.3. المؤشرات الاقتصادية التقليدية:

من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التقليدية، يمكننا الحصول على صورة شاملة عن حالة الاقتصاد الوطني .هذه المؤشرات تساعدنا على فهم الاتجاهات العامة للنمو، وتوزيع الدخل، واستدامة النمو الاقتصادي.

أ. الناتج المحلي الإجمالي (*GPD*)

يُعتبر الناتج المحلي الإجمالي المقياس الأكثر شيوعًا لتقييم صحة الاقتصاد الوطني .فهو يعكس القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية معينة .وعندما نتحدث عن نمو اقتصادي، فإننا في الأساس نقيس الزيادة في هذا المؤشر.

وهو القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد دولة ما خلال فترة زمنية محددة. ويشمل جميع السلع والخدمات النهائية، أي تلك التي يتم إنتاجها من قبل الفاعلين الاقتصاديين داخل حدود الدولة بغض النظر عن ملكيتهم، والتي لا يُعاد بيعها بأي شكل من الأشكال. ويُستخدم الناتج المحلي الإجمالي على نطاق واسع في مختلف أنحاء العالم كمؤشر رئيسي للإنتاج والنشاط الاقتصادي *(Bondarenko, p. 01)*.

ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أشهر مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية ومن أكثرها تداولا واستخداما للتعبير عن الحالة الاقتصادية للدول، ويمكن حسابه وفقا لواحدة من الطرق الثلاث التالية: (عريوة، *2011*، صفحة *65*)

***1*) طريقة الإنفاق:** هذه الطريقة تجمع قيمة كل السلع والخدمات النهائية التي يتم شراؤها من قبل الأفراد والحكومات والشركات، بالإضافة إلى صافي الصادرات.

$$GDP = C + I + G + (X - M)$$

حيث أن:

- C: الاستهلاك الشخصي (إنفاق الأفراد على السلع والخدمات)؛
- I: الاستثمارات (إنفاق الشركات على الآلات والمعدات والبناء)؛
- G: الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات؛
- X: الصادرات؛
- M: الواردات؛

الناتج المحلي الإجمالي= السلع والخدمات المستهلكة+ الاستثمارات+ الإنفاق الحكومي + (الصادرات – الواردات)

2) **طريقة الدخول**: مجموع الدخول التي يحصل عليها العاملون وأصحاب رؤوس الأموال من عمليات التصدير والضرائب ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد.

الناتج المحلي الإجمالي= إجمالي التعويضات المدفوعة للعمال + الأرباح + الفوائد + الإيجارات + الضرائب – الإعانات.

3) **طريقة الإنتاج (القيمة المضافة):** مجموع القيم المضافة لجميع القطاعات الاقتصادية. تمثل القيمة المضافة الفرق بين قيمة الإنتاج وقيمة المدخلات التي استخدمت في هذا الإنتاج. هذه الطريقة تمنع حساب نفس القيمة مرتين، حيث يتم طرح قيمة المدخلات التي تم شراؤها من قطاعات أخرى من قيمة الإنتاج.

الناتج المحلي الإجمالي= مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيم المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.

بالتالي يعتبر الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي .ومع ذلك، من المهم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الفعلي بالناتج المحلي الإجمالي الكامن، وهو المستوى الذي يمكن للاقتصاد تحقيقه عند استخدام كافة طاقاته الإنتاجية بكفاءة .الفرق بين هذين المستويين، المعروف بفجوة أوكن (*OKUN**)، يشير إلى وجود فائض أو نقص في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد (زواوية أ.، *2018*، صفحة *52*).

ويمكننا الحصول على معدل النمو (*R*) لدولة ما خلال فترة زمنية معينة من خلال العلاقة التالية: (زواوية أ.، *2018*، صفحة *52*)

* *(Okun's Law)*هو علاقة اقتصادية تربط بين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي *(GDP)* في الاقتصاد. صاغها الاقتصادي الأمريكي آرثر أوكن في أوائل الستينيات، وتُظهر هذه العلاقة أن هناك علاقة عكسية بين نمو الاقتصاد والبطالة، بمعنى أن زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة، والعكس صحيح. أنظر: *Okun's Law and the Relationship Between Unemployment and GDP | Study.com*

$$\mathbf{R} = (PIB_t - PIB_{t-1}) \div (PIB_{t-1})$$

حيث أن:

- PIB_t: الناتج المحلي خلال الفترة t؛
- PIB_{t-1}: الناتج المحلي خلال الفترة $t-1$؛

رغم أن الناتج المحلي الإجمالي هو المؤشر الاقتصادي الأكثر استخدامًا على نطاق واسع، إلا أنه يتعرض لانتقادات واسعة .فبينما يقدم صورة عن النشاط الاقتصادي، إلا أنه يفشل في التقاط جوانب مهمة مثل التنمية البشرية والاستدامة البيئية. فالتركيز المفرط على الجانب المادي يجعل الناتج المحلي الإجمالي غير قادر على تمييز بين النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الإنتاجية الحقيقية وبين النمو الذي ينتج عن عوامل مؤقتة مثل اكتشاف الموارد الطبيعية.

ب. نصيب الفرد من إجمالي الناتج

يعكس نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي القيمة المتوسطة للسلع والخدمات التي ينتجها كل فرد في بلد ما خلال عام معين . ويتم حسابه بقسمة إجمالي القيمة المنتجة على عدد السكان. ولذلك، يُعتبر مؤشراً مهماً لقياس مستوى المعيشة في الدول، خاصة النامية، حيث يتم استخدامه لمتابعة التقدم الاقتصادي على مستوى الفرد (الهيئة العامة للاحصاء، *2017*).

$$\textbf{نصيب الفرد من إجمالي الناتج} = \frac{\text{الدخل أو (الناتج) الوطني الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

مع ذلك، يجب تفسير هذا المؤشر بحذر، حيث أنه لا يعكس الصورة الكاملة للتنمية. فهو يعاني من قيود تتعلق بطريقة حسابه، حيث لا يتضح ما إذا كان يتم احتساب جميع السكان أم الفئة النشطة فقط .بالإضافة إلى ذلك، لا يعكس هذا المؤشر التوزيع غير المتساوي للدخل، ولا يأخذ في الاعتبار الاختلافات في القدرة الشرائية بين مختلف الفئات .علاوة على

ذلك، فإن مقارنة نصيب الفرد بين الدول المختلفة تتطلب إجراء تعديلات بسبب اختلاف القوة الشرائية للعملات (عريوة، *2011*، صفحة *66*).

ج. نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج الداخلي الإجمالي:

نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي هي مؤشر يقيس حجم الاستثمارات الجديدة في الاقتصاد مقارنة بالإنتاج الكلي. هذا المؤشر يعكس مدى اهتمام الدولة بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل وكيفية توجيه استثماراتها (مجدي، *2021*، صفحة *19*).

د. مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي (الخام)

نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي هي مؤشر يقيس حجم الديون الخارجية لدولة ما مقارنة بحجم اقتصادها .هذا المؤشر يساعد في تقييم قدرة الدولة على سداد ديونها وتأثيرها على النمو الاقتصادي *(The Investopedia Team, 2025)*.

هـ. معدل التضخم

التضخم هو ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار بشكل عام .يقاس عادةً باستخدام مؤشر أسعار المستهلك *(IPC)*، والذي يتتبع التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي يشتريها الأفراد . ارتفاع التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود *(The United Nations)*.

يحسب معدل التضخم وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{دليل أسعار الاستهلاك لسنة ن+1- دليل أسعار الاستهلاك لسنة ن}}{\text{دليل أسعار الاستهلاك لسنة ن}} \times 100$$

***2.3.* المؤشرات الاقتصادية الحديثة:**

شهد مجال قياس النمو الاقتصادي تحولاً نحو مقاييس أكثر شمولية .فبالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ظهرت مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي المعدل ودليل الرفاهية

الاقتصادية، والتي تأخذ في الاعتبار جوانب اجتماعية وبيئية .هذه المؤشرات تسعى إلى تجاوز القيود المفروضة من قبل المؤشرات التقليدية، وتقديم صورة أكثر دقة عن النمو المستدام.

أ. الناتج المحلي الإجمالي المعدل

أدرك الاقتصاديون الأمريكيون في الستينيات قصور الناتج المحلي الإجمالي التقليدي في قياس الرفاهية الاقتصادية الشاملة .فبينما يعكس هذا المؤشر حجم النشاط الاقتصادي، إلا أنه يتجاهل الآثار البيئية السلبية للنمو الاقتصادي .لذا، سعوا إلى تطوير مؤشرات بديلة تأخذ في الاعتبار التكاليف البيئية من خلال الناتج المحلي الإجمالي المعدل في محاولة لتجاوز قيود الناتج المحلي الإجمالي التقليدي .فهو يضيف إلى الحسابات التقليدية تكاليف الأضرار البيئية، سواء كانت تكاليف وقائية أو تكاليف علاجية .

حيث ظهر مفهوم الناتج المحلي الإجمالي المعدل استجابة لضرورة تحقيق النمو المستدام. فبينما يسعى النمو الاقتصادي إلى زيادة الإنتاج، تسعى الاستدامة إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة للأجيال القادمة .وبذلك، الناتج المحلي الإجمالي المعدل يقدم صورة أكثر واقعية للرفاهية الاقتصادية، حيث يأخذ في الاعتبار التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة *(BURGENMEIER, 2008, p. 90)*.

ب. دليل الرفاهية الاقتصادية

يعود الفضل في تطوير مفهوم جديد للرفاهية الاقتصادية إلى الباحث الكندي " *Lans OSHIRG* " الذي بدأ في منتصف الثمانينيات بدراسة هذا الموضوع .وقد تمكن، بالتعاون مع زملائه، من وضع مجموعة من المؤشرات لقياس الرفاهية الاقتصادية في كندا والولايات المتحدة، ثم تم تطبيق هذه المؤشرات على دول أخرى .وقد اعتبرت هذه الدراسات بمثابة نقطة تحول في فهمنا للرفاهية الاقتصادية.

يرتكز دليل الرفاهية الاقتصادية الجديد على قياس أربعة أبعاد رئيسية: مستوى المعيشة (الاستهلاك)، الثروة الاقتصادية، التوزيع العادل للثروة والفرص، والأمن الاقتصادي .وعلى

الرغم من أنه يعطي أهمية كبيرة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يأخذ في الاعتبار أيضًا بعض الجوانب البيئية مثل تكاليف تدهور البيئة وتوزيع الموارد الطبيعية(*Jean , 2002*) .

رابعا. نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، شهد العالم تحولاً في الاهتمام نحو قضايا التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول النامية .وقد أدى هذا الاهتمام إلى ظهور العديد من النظريات والنماذج التي تسعى إلى فهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام. وسنتناول في هذا البحث أهم هذه النظريات والنماذج.

1. الفكر الكلاسيكي

نشأ الفكر الكلاسيكي في فترة حاسمة من التاريخ، وهي فترة الثورة الصناعية في أوروبا، والتي امتدت من أواخر القرن الثامن عشر إلى بداية القرن التاسع عشر .وقد ساهم مفكرون كبار مثل آدم سميث، توماس مالتوس، جون ستيوارت ميل، وديفيد ريكاردو، بالإضافة إلى كارل ماركس، في تطوير هذا الفكر الذي ركز بشكل أساسي على قضايا النمو الاقتصادي الكلي وتوزيع الدخل بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال.

أ. آدم سميث ***Adam Smith*** **(*1723-1790*)**

يُعتبر آدم سميث (*Adam Smith**)، من خلال كتابه "ثروة الأمم"، المؤسس الحقيقي للاقتصاد السياسي الحديث. فقد وضع سميث الأسس النظرية للنمو الاقتصادي، حيث ركز على دور السوق في تخصيص الموارد وتحقيق النمو الاقتصادي. وقام بطرح مفهوم "اليد

* يُعد *Adam Smith* (*1723–1790*) الأب المؤسس لعلم الاقتصاد الحديث، وأحد الأركان الأساسية للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية. ويُعد كتابه الأكثر تأثيرًا "ثروة الأمم" (*1776*) بمثابة حجر الأساس لفهم كيفية عمل الأسواق الحرة، وكيفية تحقيق الازدهار الاقتصادي من خلال المصلحة الذاتية الفردية والمنافسة. أرست أفكار (*Smith*)، مثل" اليد الخفية"، وتقسيم العمل، ومبادئ الأسواق الحرة، حجر الأساس للرأسمالية الحديثة ومهدت الطريق لترسيخ علم الاقتصاد كتخصص مستقل بذاته. أنظر: *What is Adam Smith's Economic Theory? - 2025 - Robinhood*

الخفية" لشرح كيفية تحقيق التوازن الاقتصادي دون تدخل الدولة متجاوزاً بذلك النظريات السابقة. كما قام سميث بمقارنة تجارب القارات المختلفة في التنمية الاقتصادية، سعياً لفهم العوامل التي تعوق أو تعزز النمو.

أكد آدم سميث (*Adam Smith*) على الدور المحوري لتقسيم العمل في زيادة الإنتاجية . فبفضل التخصص في مهام إنتاجية محددة، يستطيع العمال زيادة إنتاجهم بشكل كبير . ولتحقيق أقصى استفادة من تقسيم العمل، يجب توفير الآلات والمعدات المتخصصة، مما يتطلب بدوره تراكمًا مستمرًا لرأس المال .وقد اعتبر سميث أن عملية التنمية الاقتصادية هي عملية ذاتية التغذية، حيث يؤدي زيادة الإنتاج إلى زيادة الدخل والاستثمار، مما يدفع بدوره إلى مزيد من التخصص وزيادة الإنتاج (شاهين، *2021*، صفحة *07*).

وفقًا لسميث (*Smith*)، تسير عملية التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي وفق آلية "اليد الخفية"، حيث تعمل السوق الحرة على تخصيص الموارد بكفاءة وتحقيق التوازن الاقتصادي .ومع ذلك، أشار سميث إلى أن النمو الاقتصادي ليس بلا حدود، فندرة الموارد الطبيعية قد تحد من قدرة الاقتصاد على النمو المستمر. وبالتالي، فإن تحقيق التوازن بين الحاجة إلى النمو والحفاظ على الموارد الطبيعية هو تحدٍ مستمر (الليثي، *2005*، صفحة *15*).

كما دافع سميث (*Smith*) بقوة عن أهمية التجارة الحرة بين الدول، حيث يرى أنها تساهم في زيادة الثروة والرفاهية .وقد قدم مبدأ التكاليف المطلقة لشرح كيفية تحقيق الدول لكسب متبادل من التجارة، فكل دولة تركز على إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، ثم تقوم بتبادلها مع دول أخرى للحصول على السلع التي لا تستطيع إنتاجها بكفاءة *(Thirlwall A. , 2003, p. 256)*.

ب. ريكاردو: *David Ricardo* (*1772- 1823*)

اعتبر ريكاردو (*Ricardo**) أن الأرض هي الأساس الذي يقوم عليه النمو الاقتصادي .وفي رأيه توجد هناك ثلاث طبقات اجتماعية رئيسية في أي اقتصاد: أصحاب الأراضي، والعمال، والرأسماليون .وقد ركز بشكل خاص على دور الأراضي الزراعية في توفير الغذاء وتوفير القيمة الإيجابية للتراكم الرأسمالي.

وفقًا لريكاردو (*Ricardo*)، يعتمد النمو الاقتصادي على آلية ذاتية التغذية .فزيادة الأرباح تحفز الرأسماليين على الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة الأجور .هذه الزيادة في الأجور تحسن من مستوى المعيشة وتؤدي إلى زيادة النمو السكاني، مما يدفع بدوره إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي استمرار دورة التنمية *(Thirlwall A. P., Alternative Approaches to the Analysis of Economic Growth: Based on Lectures given at the National University of Mexico, 2000, p. 27).*

أدرك ريكاردو (*Ricardo*) أن النمو الاقتصادي يواجه تحديات، أهمها تناقص الغلة في الزراعة .فمع زيادة السكان وزيادة الطلب على الأغذية، تصبح الأراضي الزراعية أقل إنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية وانخفاض الأرباح .وبالتالي، فإن تحقيق النمو المستدام يتطلب إيجاد حلول للتغلب على تحدي تناقص الغلة (شاهين، *2021*، صفحة *07*، *08*).

ج. روبرت مالتس *Robert Malthus* (*1766-1834*)

اشتهر روبرت مالتوس (*Robert Malthus**) بنظريته القائلة بأن النمو السكاني يفوق قدرة الإنتاج الغذائي، مما يؤدي إلى الفقر والمجاعة .فعلى رغم التشاؤم الذي اتسم به الفكر

* كان *David Ricardo (1772–1823)* اقتصاديًا بريطانيًا بارزًا من رواد المدرسة الكلاسيكية، واشتهر بإسهاماته الجوهرية في النظرية الاقتصادية. أرسى ريكاردو الأسس النظرية للاقتصاد الكلاسيكي، وتعد نظريته في الميزة النسبية حجر الزاوية في فهم التجارة الدولية وتشكيل السياسات الاقتصادية المتعلقة بالعولمة. كما كان له تأثير كبير على الاقتصاديين اللاحقين، وساهم في صياغة النقاش حول كيفية توزيع الدخل بين ملاك الأراضي، وأصحاب رأس المال، والعمال. أنظر: https://spureconomics.com/david-ricardo-contributions-and-legacy/

* *Thomas Robert Malthus* هو اقتصادي وديموغرافي إنجليزي من القرن الثامن عشر، اشتهر بنظريته حول النمو السكاني التي طرحها في كتابه الشهير "مقالة في مبدأ السكان" عام *1798*. أنظر: *Thomas Malthus | Biography, Theory, Overpopulation, Poverty, & Facts | Britannica Money*

الكلاسيكي، إلا أن مالتوس (*Malthus*) أشار إلى أهمية الطلب الفعال في تحقيق النمو الاقتصادي .كما اقترح أن عدم التوازن بين الادخار والاستثمار قد يؤدي إلى الركود، وهو ما لم يؤكد عليه الكلاسيكيون *(Thirlwall A. , 2003)* .

فقد تبنى الاقتصاديون الكلاسيكيون هذا التشاؤم، مع التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي والاستثمار في تحقيق النمو .ومع ذلك، فشلت نظريتهم في التنبؤ بالتقدم التكنولوجي الذي ساهم في زيادة الإنتاجية الزراعية والتغلب على مشكلة تناقص الغلة *(Thirlwall A. P., Alternative Approaches to the Analysis of Economic Growth: Based on Lectures given at the National University of Mexico, 2000)*.

2. الفكر الماركس

أ. كارل ماركس *Karl Marx* (*1818-1883*):

اتفق كارل ماركس (*Karl Marx**) مع الاقتصاديين الكلاسيكيين على أن الأزمات الاقتصادية تهدد استمرارية النمو .ومع ذلك، اختلف معهم جذريًا حول أسباب هذه الأزمات .بينما رأى الكلاسيكيون أن أسباب الأزمات تكمن في عوامل خارجية مثل ندرة الموارد والتقدم التكنولوجي البطيء، أكد ماركس (*Marx*) أن المشكلة تكمن في جوهر النظام الرأسمالي نفسه، حيث تؤدي التناقضات الداخلية بين العمال والرأسماليين إلى دورات من الازدهار والكساد تنتهي بانهيار النظام.

يرى ماركس (*Marx*) أن التقدم التكنولوجي، الذي يعتبره الكلاسيكيون عاملاً إيجابياً، هو في الواقع أحد أهم أسباب الأزمات الاقتصادية في النظام الرأسمالي .فمع تزايد استخدام الآلات، يزداد معدل البطالة، وتنخفض الأجور، مما يؤدي إلى تقلص القدرة الشرائية للعمال وتفاقم الأزمات.

* *Karl Marx* (*1818–1883*) كان فيلسوفًا واقتصاديًا ومنظّرًا اجتماعيًا وثوريًا، وقد أثّر عمله بشكل عميق في مجالات الاقتصاد وعلم الاجتماع والنظرية السياسية. ويُعرف بشكل أساسي بانتقاده للنظام الرأسمالي، ونظرياته حول الصراع الطبقي، والاستغلال، والتطور التاريخي. أنظر: *Karl Marx: His Books, Theories, and Impact*

يشير ماركس (*Marx*) إلى أن الاستغلال الذي يتعرض له العمال في النظام الرأسمالي، من خلال إطالة ساعات العمل وخفض الأجور، هو أحد العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم الأزمات .كما يرى أن المنافسة الشديدة بين الرأسماليين تساهم في زعزعة استقرار النظام وتؤدي إلى إفلاس العديد منهم (الليثي، *2005*).

واجهت نظرية ماركس (*Marx*) انتقادات عديدة، أبرزها فشلها في التنبؤ بدوام النظام الرأسمالي وزيادة الأجور الحقيقية .كما أظهرت الوقائع أن العلاقة بين الأجور والإنتاجية أكثر تعقيدًا مما تصوره ماركس .علاوة على ذلك، أهمل ماركس دور التقدم التكنولوجي في الزراعة في التغلب على مشكلة تناقص الغلة *(Higgins, 1993, p. 46)* .

3. الفكر النيوكلاسيكي التقليدي القديم

بينما كانت المدرسة الكلاسيكية وماركس يركزون على أسباب النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل على المدى الطويل، اتجهت المدرسة النيوكلاسيكية إلى دراسة آليات توزيع الموارد في الاقتصاد الحر .وقد اعتمدت المدرسة على التحليل الجزئي للاقتصاد، واعتبرت أن النمو الاقتصادي هو عملية طبيعية تحدث تلقائيًا .هذا التحول في الاهتمامات جاء بعد فشل تنبؤات الكلاسيكيين وماركس بشأن مستقبل النظام الرأسمالي (عبد الرحمن أحمد، *2003*).

أ. ليون فالراس *Leon Walras* (*1834-1910*)

ركز ليون (*Leon**) في تعريفه للنمو الاقتصادي على تحسين مستوى المعيشة من خلال تقليل الندرة، مشيرًا إلى أهمية التراكم الرأسمالي والنمو السكاني. في الوقت ذاته، انتقد بشدة نظرية ديفيد ريكاردو، ولا سيما نظريته حول تناقص الغلة في الزراعة. رأى فالراس أن تدخل

* *Leon Walras* (*1834–1910*) اقتصاديًا فرنسيًا رائدًا، يُعرف بشكل خاص بتطويره نظرية التوازن العام، وهي مفهوم أساسي في علم الاقتصاد الحديث يُحلل كيفية تفاعل العرض والطلب بشكل متزامن في جميع أسواق الاقتصاد للوصول إلى حالة توازن شاملة. أنظر: *6. Léon Walras, théoricien de l'équilibre économique | Cairn.info*

الدولة ضروري لضمان توزيع عادل للثروة، وذلك عبر إصلاحات في نظام الملكية والأسعار وفرض ضرائب على الأراضي.

سعى ليون (*Leon*)إلى التوفيق بين الفلسفتين الليبرالية والاشتراكية، حيث انتقد الحرية الاقتصادية المطلقة ودعا إلى تدخل الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية. رغم ذلك، ظل متمسكًا بمبادئ ليبرالية مثل المنافسة الكاملة. في مجمل آرائه، دعا إلى دور أكبر للدولة في تحقيق النمو الاقتصادي عبر التدخل في الأسواق وتوزيع الثروة، مشددًا على أن هذا التدخل ضروري لتجاوز القصور في النظريات الاقتصادية التقليدية مثل تلك التي طرحها ريكاردو (عبد الرحمن أحمد، *2003*).

ب. الفريد مارشال *Alfred Marshall* (*1842-1924*)

قدم ألفريد مارشال (*Alfred Marshall**) رؤية متفائلة للنمو الاقتصادي في كتابه "مبادئ الاقتصاد"، حيث اعتبر أن التقدم التكنولوجي هو المحرك الأساسي للنمو، قادرًا على تجاوز تحديات ندرة الموارد التي ركز عليها الاقتصاديون الكلاسيكيون وماركس. في حين أن الكلاسيكيين وماركس رأوا أن ندرة الموارد والصراعات الطبقية تهدد النمو، رأى مارشال (*Marshall*) أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يؤدي في البداية إلى بطالة مؤقتة، لكنه في النهاية يزيد الطلب على العمل ويحفز النمو الاقتصادي.

علاوة على ذلك، أضاف مارشال (*Marshall*) مفهوم "الوفورات الخارجية"، مشيرًا إلى أن نمو صناعة معينة يمكن أن يؤدي إلى نمو صناعات أخرى بشكل غير مباشر، مما يعزز التأثير الإيجابي المتكامل للنمو الاقتصادي. وفقًا لرؤيته، فإن النمو ليس مجرد عملية منفصلة في كل قطاع، بل هو عملية مترابطة تنعكس آثارها على القطاعات المختلفة.

---

* *Alfred Marshall* (*1842–1924*) اقتصاديًا بريطانيًا بارزًا وأحد المؤسسين الرئيسيين للمدرسة النيوكلاسيكية في الاقتصاد. وقد شكّلت أعماله الفكر الاقتصادي لأكثر من نصف قرن، وأرست العديد من المبادئ التي لا تزال تشكل ركائز أساسية في علم الاقتصاد حتى اليوم. أنظر: https://www.wifa.uni-leipzig.de/fileadmin/Fakult%C3%A4t_Wifa/Institut_f%C3%BCr_Wirtschaftspolitik/Studium/Sommer/22/HET/X._Alfred_Marshall_and_Neoclassical_Economics.pdf

بالمقارنة مع النظريات التي تركز على التحديات والقيود، رأى مارشال أن التقدم التكنولوجي والروابط بين الصناعات تشكلان أساسًا لنمو اقتصادي مستمر ومتفائل (شاهين، *2021*، صفحة *11*، *12*).

ج. تحليل شومبيتر *Schumpeter* (*1883-1950*)

قدم جوزيف شومبيتر (*Schumpeter*) رؤية مميزة للنمو الاقتصادي، حيث اعتبر أن "المنظم" أو رائد الأعمال هو المحرك الأساسي للنمو من خلال إدخال الابتكارات التي تحدث على نحو غير مستمر وبشكل دوري. وبهذا، تختلف رؤيته عن النظريات التقليدية التي تركز على عوامل مثل التراكم الرأسمالي أو الصراع الطبقي، إذ يعزز شومبيتر (*Schumpeter*) دور الابتكار الفردي في تحفيز النمو الاقتصادي.

ورغم أهمية نظريته، فإن شومبيتر (*Schumpeter*) يواجه انتقادات بسبب تركيزه المفرط على الابتكارات الكبرى، متجاهلاً التحديات التي تواجه الدول النامية مثل الزيادة السكانية ونقص رواد الأعمال. كما أن تركيزه على الدورات الاقتصادية يقلل من أهمية التحليل طويل الأجل للنمو، وهو ما يُعد نقطة ضعف في تفسير النمو على المدى البعيد (الليثي، *2005*، صفحة *43*).

من جهة أخرى، تختلف رؤية شومبيتر (*Schumpeter*) عن النظريات النيوكلاسيكية التي تركز على استقرار النمو التدريجي من خلال السوق، حيث يعزز شومبيتر (*Schumpeter*) الابتكارات المفاجئة. كما يختلف عن ماركس في تفسير آلية النمو، إذ يركز شومبيتر (*Schumpeter*) على دور رائد الأعمال الفرد في الابتكار، بينما يركز ماركس على الصراع الطبقي كقوة دافعة للتغيير الاقتصادي.

إجمالًا، تبرز نظرية شومبيتر (*Schumpeter*) كطرح جديد يختلف عن النيوكلاسيكية والماركسية في رؤيته لديناميات النمو الاقتصادي، لكنها لا تخلو من التحديات المرتبطة

بتحليل النمو على المدى الطويل والاعتراف بالتحديات التي تواجه الدول النامية (شاهين، *2021*، صفحة *12*).

4. الفكر الكينزي

بعد الكساد الكبير في الثلاثينيات، قدم كينز (*Keynes**) تفسيرًا جديدًا للأزمات الاقتصادية وطرقًا مبتكرة لمواجهتها. انتقد النظريات الكلاسيكية التي اعتبرت البطالة ظاهرة مؤقتة، مؤكدًا أن نقص الطلب الكلي يمكن أن يؤدي إلى بطالة طويلة الأمد. حيث دعا كينز (*Keynes*) إلى تدخل الحكومات من خلال زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب لتحفيز الطلب الكلي وتقليل البطالة، وهو ما أثبت نجاحه في مواجهة الكساد الكبير وجعل أفكاره تحظى بقبول واسع بين صناع السياسات الاقتصادية (حمدي، *2007*، صفحة *65*).

تعتمد نظرية كينز (*Keynes*) على مفهومين أساسيين: "المضاعف"، الذي يشير إلى أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي، و"المعجل"، الذي يوضح العلاقة بين الاستثمار والتغيرات في الدخل. كما ركز كينز على أهمية الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي، معتبراً أن سعر الفائدة ليس العامل الرئيسي لتحفيز الاستثمار خلال فترات الركود *(Froyen, 2009, p. 273)*.

ورغم نجاح النظريات الكينزية في معالجة الأزمات الاقتصادية قصيرة الأجل، إلا أنها تعرضت لانتقادات لاحقًا بسبب تركيزها المفرط على جانب الطلب وإغفالها للأبعاد الهيكلية للنمو، إضافة إلى ضعفها في تفسير التضخم، الذي برز كأحد التحديات الاقتصادية الرئيسية في السبعينيات والثمانينيات (شاهين، *2021*، صفحة *13*).

* *John Maynard Keynes* (*1883–1946*) هو اقتصادي بريطاني يُعتبر من بين أكثر المفكرين تأثيرًا في القرن العشرين، ويُعد الأب المؤسس لعلم الاقتصاد الكلي الحديث. وقد أحدث تحولًا عميقًا في النظرية الاقتصادية من خلال عمله الرئيسي "النظرية العامة للتشغيل، والفائدة، والنقود" (*1936*)، الذي فنّد فيه قانون ساي وفكرة أن الأسواق تصل تلقائيًا إلى حالة التوظيف الكامل. أنظر: *John Maynard Keynes | Ministère de l'Économie des Finances et de la Souveraineté industrielle et numérique*

المطلب الثاني: النمو المستدام

في ظل التحديات العالمية المتزايدة مثل تغير المناخ، نضوب الموارد الطبيعية، وعدم المساواة الاجتماعية، أصبح مفهوم النمو المستدام محورًا رئيسيًا في النقاشات الاقتصادية، حيث يمثل نهجًا أساسيًا لبناء مستقبل متوازن ومستقر. فهو يُسهم في تحقيق التنمية الشاملة التي تلبي تطلعات الإنسان مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، مما يضمن استدامتها للأجيال القادمة.

أولا. المقصود من الاستدامة

***1.* تعريف الاستدامة**

تزخر الأدبيات العلمية بتعريفات كثيرة جدًّا لعدد من العلماء والباحثين، وسوف نعرض لبعضها كما يلي:

يعتبر روبرت سولو*(Robert Solow)* ، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد أن الاستدامة تعني الحفاظ على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد على مر الزمن، بحيث لا تتناقص قدرة الأجيال القادمة على إنتاج السلع والخدمات، مع الأخذ في الاعتبار التأثير البيئي لهذه الأنشطة *(James ., 2023, pp. 01 - 02)*

يُعرّف رولكزهاوس *(Ruckelshaus)* الاستدامة بأنها "عملية تحقيق نمو اقتصادي مستدام بيئيًا، مؤكدًا على التكامل بين الاقتصاد والبيئة .ومع ذلك، يعتبر هذا التعريف ناقصًا، إذ يغفل عن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، ويضع النمو الاقتصادي كهدف أساسي دون النظر إلى توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية .كما أنه يتجاهل مبدأ رصيد الأجيال المستقبلية (البريدي، *2015*، صفحة *52*).

يعرّف هاربر *(Harper)* الاستدامة بأنها "عملية تحقيق التنمية مع ضمان استدامتها على المدى الطويل .ومع ذلك، فإن تطبيق هذا المفهوم في الواقع يواجه تحديات كبيرة، حيث غالبًا ما يتم تفسير الاستدامة بشكل ضيق، مع التركيز على جانب واحد فقط من جوانبها، مثل

الجانب البيئي أو الاقتصادي .إن التحدي الحقيقي يكمن في تحقيق توازن شامل بين جميع الجوانب(البريدي، *2015*، صفحة *52*).

وقد عرّفها البنك الدولي بأنها عملية ضمان الحفاظ على أو زيادة "رأس المال الشامل" للاقتصاد على مر الزمن، وتحقيق تكافؤ بين الأجيال الحالية والقادمة من خلال ضمان استمرارية التدفقات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية *(Geir , 1994, pp. 04 - 05)* .

بالتالي الاستدامة هي كل ما يؤدي إلى ترقية عادلة متواصلة متكاملة للحياة البشرية حاضرًا ومستقبلًا؛ ضمن إطار حضاري إستراتيجي تعاقدي يصون وينمي البيئة والموارد.

2. تعريف النمو المستدام

عرّفت الهيئة العامة للأمم المتحدة (*UNSG*) النمو الاقتصادي المستدام بأنه نمو يقلل الفقر، ويوزع الثروة بشكل عادل، ويحافظ على البيئة للأجيال القادمة. هذا يعني أن النمو الاقتصادي يجب أن يكون مصحوبًا بتطوير تقنيات جديدة تحمي البيئة وتزيد من كفاءة استخدام الموارد *(World Economic Forum, 2013, p. 12)*.

عرّف معهد النمو المستدام (*GGGI*) النمو المستدام في عام *2014* بأنه استخدام الموارد بشكل حكيم لتحقيق نمو اقتصادي مستمر. هذا يعني أن النمو الاقتصادي يجب أن يكون مصحوبًا بحماية البيئة وتقليل التلوث، وضمان حصول الأجيال القادمة على الموارد الطبيعية *(The Global Growth Institute, 2015, p. 17)*.

النمو المستدام هو نمو اقتصادي يتحقق من خلال جهود مجتمعية مشتركة، ويحافظ على البيئة، ويحقق عدالة اجتماعية، ويعتمد على مصادر طاقة متجددة وتكنولوجيا صديقة للبيئة، مع إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى طاقة. هذا يعني التركيز على تطوير قطاعات الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الخضراء، وكفاءة الطاقة، وإدارة النفايات، وذلك لضمان نمو اقتصادي مستدام ومستدام بيئياً *(Radvic-Markovic et al., 2015, p. 03)*.

يعرف النمو المستدام بأنه "مرحلة من مراحل التنمية المستدامة التي تعتمد على مدخرات حقيقية لتمويل هياكل إنتاج كثيفة رأس المال بشكل متزايد" (مهران وآخرون، صفحة *400*).

"هو وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر مع تحسين رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية وتقليل المخاطر البيئية والندرة البيئية بشكل كبير" (مرزوق و محمد عمار، *2024*، صفحة *02*).

وعليه يمكن القول أن النمو الاقتصادي المستدام هو جزء لا يتجزأ من مفهوم التنمية المستدامة، ويحقق من خلال تحول الاقتصاد نحو نموذج يعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وتحسين كفاءة العوامل الإنتاجية، وتقليل الآثار البيئية السلبية. هذا التحول يتطلب جهودًا مشتركة من الحكومات والشركات والمجتمع المدني، ويستهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام يضمن رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية.

3. الفرق بين النمو المستدام والتنمية المستدامة

يشير النمو المستدام إلى قدرة الاقتصاد أو المنظمة على النمو بمعدل يمكن الحفاظ عليه على المدى الطويل دون التسبب في عواقب سلبية مثل استنزاف الموارد أو تدهور البيئة. ويؤكد على الحفاظ على توازن بين التوسع الاقتصادي والاستخدام المستدام للموارد، لضمان أن النمو لا يتجاوز الحدود الطبيعية للنظام البيئي*(prysmian, 2024, p. 01) . (uk.indeed, 2024)*.

أما التنمية المستدامة فهي مفهوم أوسع يهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. فهي تشمل النمو الاقتصادي ولكنها تتضمن أيضًا العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وتسعى إلى اتباع نهج شامل لتحسين رفاهية الإنسان مع الحفاظ على سلامة البيئة *(world Bank Group, n.d.)*.

وبالتالي، رغم أن كلاً من النمو المستدام والتنمية المستدامة يسعيان لتحقيق توازن في التقدم، إلا أن النمو المستدام يركز أساسًا على الحفاظ على معدل نمو اقتصادي مستدام دون

آثار سلبية على الموارد. في المقابل، تشمل التنمية المستدامة مجموعة أوسع من الأهداف تتضمن العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية، وتهدف إلى تحسين شامل لجودة الحياة لجميع الأفراد مع الحفاظ على موارد الكوكب للأجيال القادمة *(Serena, John & Henning). 2023)*.

يركّز النمو الاقتصادي المستدام على الجانب الكمي من التغيرات، أي على الزيادة في المؤشرات المادية المتعلقة بالفرد والمجتمع، مثل الإنتاج والدخل، وهو ما يمكن قياسه بسهولة باستخدام أدوات التحليل والقياس الاقتصادي، نظراً لاقتصاره على البعد الاقتصادي . في المقابل، تُعنى التنمية بالجانب الكيفي للتغير، إذ تعبّر عن تحولات تدريجية وشاملة تمسّ مختلف أبعاد حياة الإنسان والمجتمع، بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية، وهي بذلك عملية أكثر تعقيداً يصعب قياسها بدقة بسبب تعدّد مكوناتها وتشابكها (كوبيبي و بوزيان، صفحة *183*).

يُقاس النمو المستدام عادةً بمؤشرات اقتصادية تقليدية مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التوظيف، ولكن مع شرط أساسي يتمثل في أن هذا النمو لا يؤدي إلى تآكل رأس المال الطبيعي أو إضعاف مرونة النظم الاجتماعية .وهذا يعني أن النمو يجب أن يكون صديقًا للبيئة وشاملًا اجتماعيًا، بحيث تظل الموارد الطبيعية والنسيج الاجتماعي محفوظة أو تتحسن مع مرور الوقت *(Andreea & Simona Marcela, 2021, pp. 53 - 60)*.

أما التنمية المستدامة، فهي تتجاوز هذا الإطار من خلال قياس النجاح عبر تحسينات متكاملة تشمل عدة أبعاد: الرفاهية، والعدالة، والحفاظ على البيئة، والإنصاف الاجتماعي . وتشمل أهدافًا متعددة الأبعاد مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة*(SDGs)* ، التي تُركّز على العدالة بين الأجيال ــأي ضمان توازن تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية ــ والعدالة داخل الجيل الواحد ــأي تحقيق المساواة بين مختلف فئات المجتمع الحالي. تتخطى هذه المؤشرات المقاييس الاقتصادية البحتة لتدمج في تقييمها النتائج الاجتماعية

والبيئية أيضًا (*United Nations*؛ *United Nations Economic Commission For Europe, 2014, pp. 59-78*).

وباختصار، يركّز النمو المستدام على التوسع الاقتصادي الكمي مع مراعاة القيود البيئية والاجتماعية، بينما تتبنى التنمية المستدامة نهجًا أوسع وأكثر تكاملًا، يقيم التقدم من خلال الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مع أهداف محددة ومتعددة الأبعاد، تراعي مبادئ العدالة والإنصاف.

الجدول3 : الاختلافات الرئيسية بين النمو المستدام والتنمية المستدامة

الجوانب	التنمية المستدامة	النمو المستدام
التركيز	تتضمن تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة.	يركز على تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل، مع ضمان أن تكون هذه الزيادة في الإنتاجية متوافقة مع الحفاظ على البيئة
النطاق	يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	يركز النمو المستدام بشكل أساسي على الجوانب الاقتصادية
الهدف	تهدف إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يعني أن التنمية يجب أن تعزز من رفاهية الأفراد والمجتمعات دون الإضرار بالبيئة.	يسعى إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والاعتبارات البيئية، مما يعني أن النمو يجب أن يكون مدعوماً باستراتيجيات تحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.
مؤشرات القياس الأساسية	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، تقييم الأثر البيئي، مؤشرات العدالة الاجتماعية.	نمو الناتج المحلي الإجمالي، ربحية الأعمال، معدلات استهلاك الموارد، البصمة الكربونية.

الاستدامة	تتطلب اســـتراتيجيات طويلة الأجل لضـمان اسـتمرارية الرفاهية للأجيال القادمة.	يمكن أن يحدث ضمن إطار زمني أقصر

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الدراسات السابقة

ثانيا. أبعاد النمو المستدام والتنمية المستدامة

النمو المستدام هو مفهوم متعدد الأبعاد يدمج جوانب مختلفة لتحقيق الاستمرارية والرفاهية على المدى الطويل. يمكن تصنيف الأبعاد الأساسية النمو والتنمية المستدامة عمومًا إلى ثلاث مجالات رئيسية: الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي. تتضمن بعض الأطر أبعادًا إضافية مثل الجوانب الثقافية والمؤسسية.

***1.* الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة**

***1.1.* البُعد الاقتصادي**: يُعدّ البُعد الاقتصادي أحد الركائز الجوهرية للتنمية المستدامة والنمو المستدام، إذ يسعى إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وضمان الاستقرار المالي، وترشيد استخدام الموارد المتاحة، بما يضمن استدامتها على المدى الطويل. ويُركّز هذا البُعد على تعزيز النمو والتطور الاقتصاديين من خلال تبنّي سياسات مالية واقتصادية تتوافق مع متطلبات الاستدامة الاقتصادية طويلة الأجل، بما يُسهم في بناء اقتصادات قوية ومتماسكة قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

وتكمن أهمية البُعد الاقتصادي في كونه الأساس الذي يقوم عليه تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يهدف إلى رفع مستويات الإنتاجية والكفاءة، وخلق فرص عمل لائقة، وضمان توزيع عادل للدخل والثروة، والحد من معدلات الفقر، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. كما يُعنى هذا البُعد بالحفاظ على الموارد الطبيعية بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، ويُرسّخ مبادئ العدالة بين الأجيال *(United Nations System Staff College, 2017; Ecoactive, 2024)*.

وفي هذا السياق كما تطرقنا سابقًا، تُعتبر التنمية المستدامة الإطار الشامل والغاية النهائية التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها، في حين يُمثّل النمو المستدام أحد المحركات الأساسية والركائز الضرورية لإنجاز بُعدها الاقتصادي بصورة مسؤولة ومتوازنة. ومن ثَمّ، فإن تحقيق التنمية المستدامة يستوجب بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي مستمر وشامل يُسهم في دعم الأبعاد الاجتماعية والبيئية، ويُحقق التكامل بين مختلف مكونات الاستدامة.

***2.1.* البُعد الاجتماعي:** تشير الاستدامة الاجتماعية إلى قدرة المجتمع على الحفاظ على مستوى معيشة مناسب لأفراده، وذلك من خلال توفير الخدمات العامة الأساسية مثل الصحة والتعليم والسكن، وضمان المساواة في الفرص. كما تتضمن الاستدامة الاجتماعية بناء رأس مال اجتماعي قوي، من خلال تعزيز التماسك الاجتماعي وتقوية الروابط المجتمعية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. *(United Nations System Staff College, 2017). (Oliwia, 2024)*.

***3.1.* البُعد البيئي:** هي إدارة الموارد الطبيعية، والتي تمثل رأس المال الطبيعي للاقتصاد، بطريقة تضمن الحفاظ على قدرتها على توفير الخدمات البيئية الأساسية للأجيال الحالية والقادمة. وهذا يتطلب تقليل التلوث، وحماية التنوع البيولوجي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، والانتقال إلى مصادر طاقة متجددة *(ESCAP, 2015)*.

الشكل 8: أبعاد التنمية المستدامة

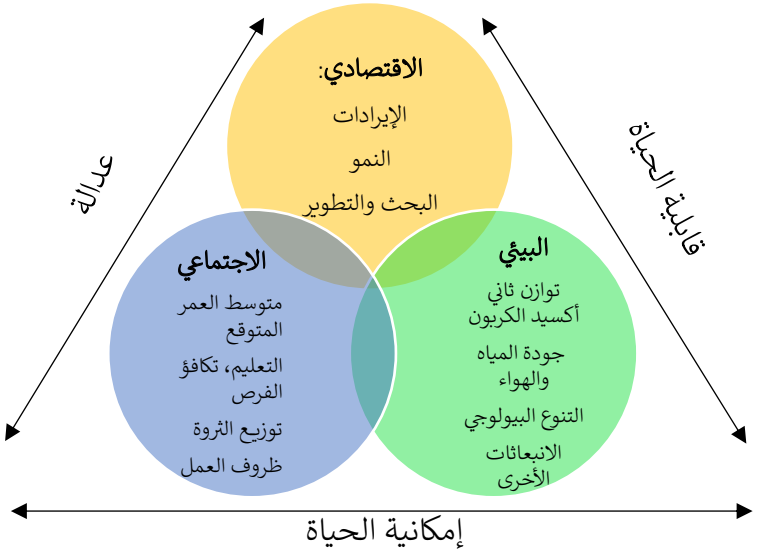

المصدر: *(Economiesuisse, 2020)*

2. الأبعاد الإضافية

تشمل بعض الأطر مفهوم النمو المستدام ليشمل*(Economiesuisse, 2020)* :

1.2. البُعد الثقافي: الاعتراف بأهمية التراث الثقافي والتنوع في النمو المستدام.

2.2. البُعد المؤسسي: التركيز على هياكل الحوكمة التي تدعم الممارسات المستدامة من خلال سياسات ولوائح فعّالة.

يُعد تكامل هذه الأبعاد أمرًا ضروريًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة*(SDGs*)* . يُشجع واضعو السياسات على تبني نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار الترابط بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، والعدالة الاجتماعية. يساعد هذا النهج المتكامل في معالجة التحديات

---

* وفقا لـ *(Ltandc.Org, 2023)* و *(The United Nations)* تُنظَّم أهداف التنمية المستدامة *(SDGs)* في إطار متدرج يوضح الترابط والتكامل بينها، ويقسمها إلى ثلاثة مستويات رئيسية تشكل ما يشبه الهرم التنموي، بالإضافة إلى هدف الشراكة الذي يتوّج هذا الهيكل.

– **المستوى الأساسي**: **البعد البيئي** المحيط الحيوي :*(Biosphere/*يمثل هذا المستوى الطبقة الأساسية التي تُبنى عليها جميع الأهداف الأخرى، ويضم الأهداف الضرورية للحفاظ على سلامة البيئة والموارد الطبيعية، وهي :المياه النظيفة والنظافة الصحية (الهدف *6*)، والعمل المناخي (الهدف *13*)، والحياة تحت الماء (الهدف *14*)، والحياة في البر (الهدف *15*).

– **المستوى المتوسط: البعد الاجتماعي** *(Society)*: تُشكّل هذه الطبقة الوسطى الأهداف التي تركز على تطوير الإنسان والمجتمع وتحقيق العدالة والمساواة، وتعتمد في أساسها على استقرار البيئة. تشمل هذه الأهداف :القضاء على الفقر (الهدف *1*) والجوع (الهدف *2*)، والصحة الجيدة والرفاه (الهدف *3*)، والتعليم الجيد (الهدف *4*)، والمساواة بين الجنسين (الهدف *5*)، والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة (الهدف *7*)، والمدن والمجتمعات المستدامة (الهدف *11*)، بالإضافة إلى السلام والعدل والمؤسسات القوية (الهدف *16*).

– **المستوى العلوي: البعد الاقتصادي :*(Economy)*** تمثل هذه الطبقة القمة الهرمية للنمو المستدام الذي يجب أن يتحقق على أساس بيئي واجتماعي مستقر. تركز هذه الأهداف على تحقيق النمو الاقتصادي المسؤول وتضم :العمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف *8*)، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف *9*)، والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف *10*)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين (الهدف *12*).

يُتوَّج هذا الهيكل المتدرج بالهدف *17*، وهو عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، والذي يظهر في القمة ليشير إلى الأهمية القصوى للتعاون والتنسيق العالمي لضمان التنفيذ الناجح والشامل لجميع أهداف التنمية المستدامة.

المعقدة الناجمة عن الممارسات غير المستدامة ويعزز مسار تنمية متوازن *(Swati , n.d.)* .

(Sustainable Development, 2022)

الصورة *1* : أهداف التنمية المستدامة

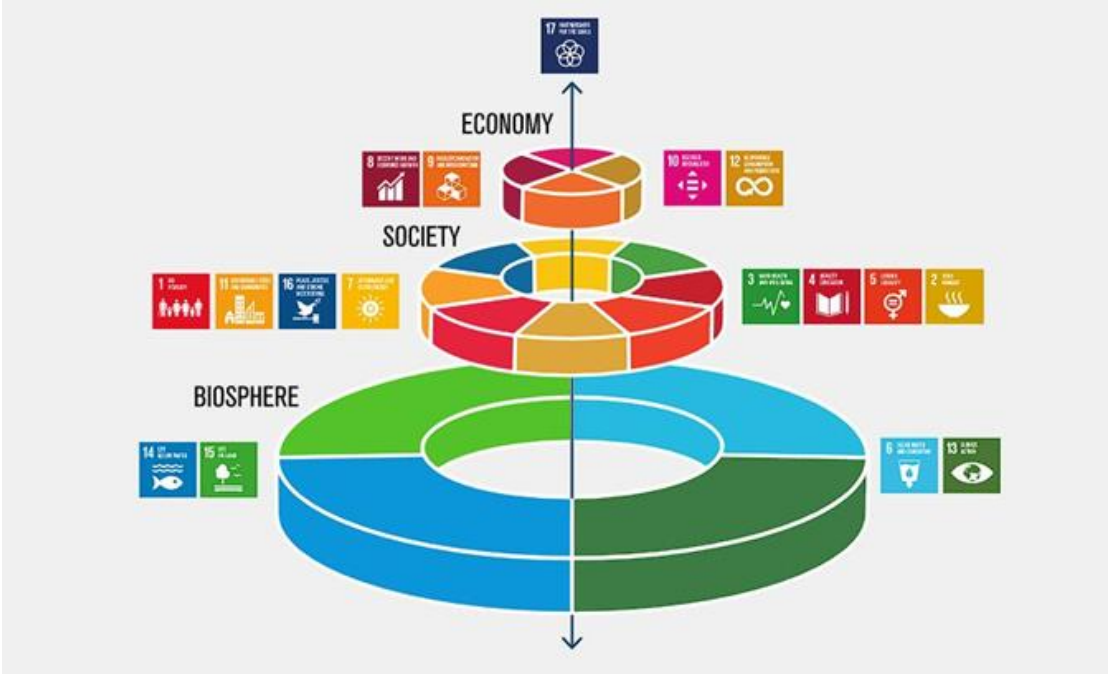

المصدر:*(Ltandc.Org, 2023)*

ثالثا. مبادئ النمو المستدام

مبادئ النمو المستدام ضرورية لتوجيه التنمية الاقتصادية بطريقة توازن بين احتياجات الحاضر وقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة. تؤكد هذه المبادئ على الترابط بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفيما يلي المبادئ الرئيسية للنمو المستدام المستخلصة من مصادر متعددة:

***1*. ترابط العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:** يعترف النمو المستدام بأن التنمية الاقتصادية لا يمكن السعي إليها بمعزل عن العدالة الاجتماعية وحماية البيئة. يجب دمج الركائز الثلاث — الاقتصاد والمجتمع والبيئة — لتحقيق نمو شامل. *(Justice , 2019). (Assets publishing service gov)*.

2. **الاستدامة طويلة الأجل:** يجب تصميم الأنشطة الاقتصادية لضمان الاستدامة طويلة الأجل دون استنزاف الموارد الطبيعية أو التسبب في أضرار بيئية. يشمل ذلك إدارة الموارد المستدامة والاستثمار في الموارد المتجددة للحفاظ على قاعدة موارد مستقرة. *(Jonathan , 2000) (IMD, 2024).*

3. **العدالة والشمولية:** يهدف النمو المستدام إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال ضمان حصول جميع الأفراد على الفرص والموارد. ويؤكد هذا المبدأ على أهمية معالجة الفوارق وتعزيز التنمية الشاملة التي تفيد جميع شرائح المجتمع *(Principles of Sustainable Development, 2014) (Agora).*

4. **الابتكار والتكيف:** يعد التركيز على الابتكار أمرًا حيويًا للنمو المستدام. يجب على المنظمات والاقتصادات التكيف مع الظروف المتغيرة، بما في ذلك التقدم التكنولوجي والتحديات البيئية، للحفاظ على التنافسية مع تقليل الأثر البيئي *(IMD, 2024).*

5. **إشراك المجتمع ومشاركته:** يعد إشراك المجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار أمرًا ضروريًا لتحقيق نتائج مستدامة. يضمن هذا المبدأ أن تعكس السياسات احتياجات المجتمع وقيمه، مما يعزز الشعور بالملكية والمسؤولية تجاه الممارسات المستدامة. *(Principles of Sustainable Development, 2014).*

6. **نهج الحذر**: يتضمن النهج الاحترازي تجاه التحديات البيئية اتخاذ تدابير استباقية لمنع الضرر البيئي، حتى في ظل عدم اليقين العلمي. يشجع هذا المبدأ اتخاذ قرارات مسؤولة تعطي الأولوية لصحة البيئة*(SEMCO)* .

7. **المتابعة والمساءلة:** يعد إنشاء آليات لمتابعة التقدم نحو الأهداف المستدامة أمرًا أساسيًا. يشمل هذا المبدأ وضع مؤشرات واضحة للنجاح ومساءلة الأطراف المعنية عن مساهماتهم في تحقيق النمو المستدام *(Justice , 2019).*

***8.* التعاون العالمي:** يتطلب النمو المستدام التعاون عبر الحدود، حيث أن العديد من التحديات — مثل تغير المناخ — بطبيعتها عالمية. تعتبر الشراكات الدولية والتعاون أمرًا حاسمًا لتبادل المعرفة والموارد وأفضل الممارسات *(Agora)*.

رابعا. عناصر النمو الاقتصادي المستدام

يُعد النمو الاقتصادي المستدام هدفًا جوهريًا في مسار التنمية الشاملة، إذ يسعى إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على الموارد البيئية. ويتطلب بلوغ هذا الهدف تضافر مجموعة من العناصر المترابطة التي تُسهم في بناء اقتصاد قوي وقادر على التكيف مع التحديات المستقبلية. وتشمل أبرز هذه العناصر تنويع الاقتصادات، وتوفير فرص عمل عادلة للجميع، وتعزيز الأنظمة المالية المستدامة، إلى جانب تشجيع الابتكار والتقدم التكنولوجي، وضمان الاستدامة البيئية، وتكريس الحوكمة الرشيدة وبناء القدرات المؤسسية، فضلاً عن معالجة الفوارق الاجتماعية لتحقيق تنمية أكثر شمولاً وعدالة.

***1.* تنويع الاقتصادات**

▪ **توسيع القاعدة الاقتصادية:** تحتاج الدول إلى تنويع اقتصاداتها لتقليل الاعتماد على عدد قليل من القطاعات أو السلع. يمكن أن يشمل ذلك تطوير صناعات جديدة، وتعزيز الصناعات القائمة، وتشجيع ريادة الأعمال لإنشاء هيكل اقتصادي أكثر مرونة قادر على تحمل الصدمات الخارجية *(The United Nations)* .

▪ **الاستثمار في القطاعات عالية القيمة:** التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والتي تتطلب أيدي عاملة يمكن أن يعزز الإنتاجية ويوفر وظائف ذات جودة، مما يسهم في النمو المستدام*(The United Nations, 2023)* .

2. فرص عمل عادلة للجميع

▪ **العمل اللائق للجميع:** ضمان حصول جميع الأفراد على وظائف ذات جودة أمر حيوي. يتضمن ذلك معالجة البطالة بين الشباب، والفجوة في الأجور بين الجنسين، وتوفير فرص للمجموعات المهمشة *(COUNCIL OF EUROPE PORTAL)* .

▪ **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تشجيع نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير الوصول إلى الخدمات المالية والدعم يمكن أن يعزز خلق فرص العمل والنشاط الاقتصادي *(The United Nations, 2023)* .

3. أنظمة مالية مستدامة

▪ **إصلاح الهياكل المالية:** إصلاح شامل للنظم المالية ضروري لمواجهة تزايد الديون والتحديات الاقتصادية. يشمل ذلك إنشاء آليات تمويل مستدامة تركز على الاستثمارات طويلة الأجل بدلًا من الأرباح قصيرة الأجل *(The United Nations) (World Economic Forum, 2022)* .

▪ **الاستثمار العام والخاص:** حشد الاستثمارات من القطاعين العام والخاص في المشاريع المستدامة أمر ضروري، بما في ذلك تطوير البنية التحتية التي تدعم النمو الاقتصادي وتكون صديقة للبيئة *(World Economic Forum, 2022)* .

4. الابتكار والتقدم التكنولوجي

▪ **تشجيع البحث والتطوير:** الاستثمار في الابتكار والتكنولوجيا يمكن أن يعزز من تحسين الإنتاجية ويسهل التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. يتطلب ذلك سياسات داعمة تشجع البحث والتطوير في مختلف القطاعات *(World Economic Forum, 2022)* .

▪ **التكيف مع التحول الرقمي:** تبني التقنيات الرقمية يمكن أن يحسن الكفاءة في عمليات الإنتاج ويعزز الوصول إلى الأسواق، خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة *(The United Nations, 2023)*.

5. الاستدامة البيئية

- **كفاءة الموارد:** تحسين كفاءة استخدام الموارد في الاستهلاك والإنتاج أمر حيوي لفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنفيذ ممارسات مستدامة في جميع الصناعات *(The United Nations, 2023) (The United Nations)* .

- **التكيف مع تغير المناخ:** تطوير استراتيجيات للتصدي لتغير المناخ ضروري لدعم النمو الاقتصادي. يشمل ذلك الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز الممارسات المستدامة لاستخدام الأراضي *(World Economic Forum, 2022)* .

6. الحوكمة الجيدة وبناء القدرات المؤسسية

- **تعزيز المؤسسات:** الهياكل الإدارية الفعالة ضرورية لتنفيذ السياسات التي تعزز النمو المستدام. يشمل ذلك تعزيز الشفافية والمساءلة وسيادة القانون لتهيئة بيئة ملائمة للاستثمار. *(The United Nations) (COUNCIL OF EUROPE PORTAL)* .

- **إشراك المجتمع:** إشراك المجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار يضمن أن تتوافق المبادرات التنموية مع احتياجاتها وأولوياتها، مما يعزز التماسك الاجتماعي ودعم الممارسات المستدامة *(COUNCIL OF EUROPE PORTAL)* .

7. معالجة الفوارق الاجتماعية

- **تقليل الفجوات في الدخل:** معالجة الفوارق في توزيع الدخل أمر ضروري لتعزيز النمو الشامل. يمكن أن تساعد الاستثمارات في التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية في رفع مستوى الفئات المحرومة *(The United Nations) (COUNCIL OF EUROPE PORTAL)* .

- **تعزيز المساواة بين الجنسين:** ضمان فرص متساوية للنساء في القوى العاملة يسهم في النمو الاقتصادي الشامل ومعالجة الفوارق الاجتماعية *(The United Nations, 2023)* .

المطلب الثالث: علاقة السياحة بالنمو المستدام

تعد السياحة أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية التي تسهم بدور محوري في تحقيق النمو المستدام في العديد من الدول حول العالم. من خلال تنمية السياحة، يمكن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متوازن يضمن استدامة الموارد وتحقيق فوائد طويلة الأمد. ومع ذلك، لكي تكون السياحة مستدامة، يجب أن تعتمد على المبادئ التي تضمن التقليل من التأثيرات السلبية على البيئة والمجتمعات المحلية، مع تعزيز الفوائد الإيجابية .

أولا. السياحة المستدامة

في عام *1993*، عرّف الاتحاد الأوروبي للبيئة والمنتزهات القومية *(Fédération des Parcs Naturels et Nationaux d'Europe)** التنمية السياحية المستدامة بأنها "جهد يحافظ على البيئة، ويعزز التكامل الاقتصادي والاجتماعي، ويحسن المشهد المعماري"*(John A. , 1993, p. 88)* .

كما عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (*UNEP**) ومنظمة السياحة العالمية السياحة المستدامة بأنها "السياحة التي تأخذ في الاعتبار جميع آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية بشكل كامل، وتلبي احتياجات الزوار، وصناعة السياحة، والبيئة، والمجتمعات المضيفة" *(GSTC, 2024)* .

---

* *La Fédération des Parcs Naturels et Nationaux d'Europe (EUROPARC)*، تأسس عام *1973* في بازل، هو أكبر منظمة غير حكومية في أوروبا مكرسة لحماية وإدارة المناطق الطبيعية المحمية، بما في ذلك المتنزهات الوطنية، والمتنزهات الطبيعية الإقليمية، وغيرها من المحميات الطبيعية، وذلك في حوالي *36* إلى *40* دولة أوروبية. أنظر: https://www.parcs-naturels-regionaux.fr/europarc-0

* برنامج الأمم المتحدة للبيئة (*UNEP*) هو البرنامج البيئي الرئيسي التابع للأمم المتحدة، تأسس عام *1972* إثر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم، ويقع مقره الرئيسي في نيروبي، كينيا

وفقًا لـ *(Vellas F, 2002)*، تُعرف السياحة المستدامة بأنها التنمية السياحية التي تعزز استمرارية وصيانة الموارد الطبيعية (مثل الماء، والهواء، والتربة، والتنوع البيولوجي)، وكذلك البنية التحتية الاجتماعية والبشرية*(Gina, pp. 32- 35)* .

يصف عبد الوهاب صلاح الدين التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها "تنمية تُنفذ بعد تحليل علمي شامل ومخطط بدقة في سياق التخطيط المتكامل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في جميع أنحاء الدولة أو في أي منطقة تمتلك العناصر اللازمة للتنمية السياحية، وتشمل كلا من المقومات الطبيعية والحضارية" (عبد الوهاب، التنمية السياحية، *1991*، صفحة *82*).

يتم وصف التنمية السياحية المستدامة بأنها "تنمية تلبي وتُشبع احتياجات السياح الحاليين والمجتمعات المضيفة، مع تقديم فوائد للأجيال القادمة." وتتطلب إدارة الموارد بطريقة تعظم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والجمالية، مع حماية التكامل الثقافي، والعمليات البيئية، والتنوع البيولوجي، وأنظمة دعم الحياة الأساسية (عراقي وعطا الله، صفحة *04*).

السياحة المستدامة تكسر الفجوة بين متطلبات الزوار واحتياجات المنطقة المضيفة، مما يؤدي إلى الحفاظ على إمكانيات التنمية المستقبلية ودعمها. وتتضمن إدارة جميع الموارد بطريقة تلبي المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، مع حماية التراث الثقافي والتنوع البيولوجي وجميع أنظمة دعم الحياة (كافي، السياحة البيئية المستدامة -تحدياتها وأفاقها المستقبلية-، *2014*، صفحة *86*).

تُلبي التنمية المستدامة للسياحة متطلبات كل من السياح والمجتمعات المضيفة مع الحفاظ على الموارد وخلق فرص للمستقبل. وتوفر إطارًا لإدارة الموارد يوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع ضمان التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي والحفاظ على النظم البيئية الداعمة للحياة (كافي، السياحة البيئية المستدامة -تحدياتها وأفاقها المستقبلية-، *2014*، صفحة *86*).

ثانيا. أهداف السياحة المستدامة

تهدف السياحة المستدامة إلى تقليل الآثار السلبية للسياحة مع تعظيم فوائدها للمجتمعات المحلية والاقتصادات والبيئة. ويمكن تحديد أهداف السياحة المستدامة انطلاقا من أهداف التنمية المستدامة التي تم التطرق غليها سابقا:

الصورة 2 : أهداف السياحة المستدامة

المصدر: *(UNWTO)*

الهدف 1: القضاء على الفقر

يمكن للسياحة أن تسهم في الحد من الفقر بشكل مباشر، من خلال خلق فرص عمل في قطاع السياحة أو تقديم فرص لتوريد السلع والخدمات للسياح والشركات السياحية أو إنشاء وتشغيل مشاريع سياحية صغيرة ومجتمعية، وبشكل غير مباشر من خلال استخدام الإيرادات الناتجة عن الضرائب والرسوم السياحية لتمويل مبادرات لمكافحة الفقر أو للاستثمارات في البنية التحتية التي يستفيد منها الأشخاص الذين يعيشون في الفقر في الوجهة *(Tchouamou Njoya & Seetaram, 2017, p. 516)*.

الهدف 2: القضاء على الجوع

تُعدّ السياحة الزراعية أحد المسارات الواعدة لتحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، والمتمثل في القضاء على الجوع، من خلال تعزيز الترابط بين قطاعي الزراعة والسياحة ضمن إطار الاقتصاد الريفي المستدام. إذ يمكن للسياحة أن تُسهم في دعم الزراعة المستدامة عبر دمجها الكامل في سلسلة القيمة السياحية، وذلك من خلال تشجيع الإنتاج المحلي المستدام وتزويد الشركات السياحية والسياح بالمواد الغذائية والمشروبات المنتجة محليًا. كما تتيح السياحة الزراعية للمزارعين فرصًا إضافية للدخل من خلال تقديم منتجاتهم مباشرة للسياح، أو من خلال تطوير أنشطة وتجارب سياحية قائمة على الممارسات الزراعية *(Yusriadi & Cahaya, 2024)*.

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه

أبرزت جائحة كوفيد-*19* العلاقة بين السياحة والصحة والرفاه، حيث يعتمد القطاع على الخدمات التي تتطلب تواصلاً مكثفًا. يمكن للوجهات السياحية النظيفة والصحية، التي لديها خطط وإرشادات وقائية، استعادة ثقة المستهلك، مما يعد أمرًا أساسيًا لتعافي القطاع السياحي اقتصاديًا خلال وبعد الأزمات الصحية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استثمار الضرائب المتولدة من الأنشطة السياحية في تحسين الرعاية الصحية وخدمات المجتمع المحلي *(Zhang et al., 2023, pp. 02-14)*.

الهدف 4: التعليم الجيد

تزدهر السياحة من خلال التجارب والتفاعل والاتصال الإنساني، والتعليم هو العامل الخفي الذي يقوي كل جانب من جوانب هذا القطاع. يوضح النص أن التعليم في السياحة لا يقتصر على نقل المعرفة، بل هو أداة استراتيجية لتمكين العاملين، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات السياحية، ودعم المجتمعات المحلية نحو ممارسات سياحية مستدامة. تؤكد المبادرة التي يقودها *"Learn Tourism"* أن تطوير المهارات والتدريب المهني، استنادًا إلى معايير

جمعية *تطوير المواهب(ATD)* ، يمثل حجر الأساس في بناء قطاع سياحي مزدهر يقوم على الجودة والاحترافية. فالتعليم يسهم في رفع كفاءة العاملين في الصفوف الأمامية، ويقوي التعاون بين الهيئات السياحية، ويغرس الوعي المجتمعي بأهمية السياحة كرافد اقتصادي وثقافي، إضافة إلى دوره في ترسيخ مبادئ السياحة المستدامة لضمان استمرارية الوجهات السياحية عبر الأجيال *(Ekstrom, 2025)* .

الهدف 5: المساواة بين الجنسين

تعمل منظمة السياحة العالمية *(UN Tourism)* على تعزيز دور المرأة في قطاع السياحة تحقيقًا للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. فمنذ عام *2007*، تتعاون المنظمة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعدد من الشركاء العالميين لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات السياحية وتشجيع الدول الأعضاء على اعتماد مقاربات أكثر شمولًا. ورغم التقدم المحقق في هذا المجال، لا تزال النساء يواجهن أشكالًا مختلفة من التمييز داخل القطاع السياحي. ومن هذا المنطلق، تسعى المنظمة إلى تمكين النساء اقتصاديًا من أجل تحسين أوضاعهن وتعزيز العدالة الاجتماعية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. فالمساواة بين الجنسين تُعدّ عاملاً رئيسيًا لرفع أداء المؤسسات السياحية وتعزيز قدرتها على تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام (منظمة الأمم المتحدة للسياحة).

الهدف *6*: المياه النظيفة والنظافة الصحية

تشكل الاستثمارات السياحية دورًا مهمًا في تعزيز الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي في الوجهات السياحية. ويساهم الاستخدام الفعّال والمستدام للمياه في القطاع، إلى جانب إدارة النفايات والتحكم في التلوث وتطبيق إجراءات السلامة البيئية، في حماية الموارد المائية وضمان استدامتها. ومن خلال تبني ممارسات مسؤولة، يمكن لقطاع السياحة أن يدعم الجهود العالمية لتحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، مع الحفاظ على البيئة

للأجيال القادمة *(Shujaat et al., 2024, pp. 29523-29538; Global Sustainable Tourism Council & Emerging Destination Workshop, 2017 , pp. 01 - 22)*.

الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

يُعدّ قطاع السياحة من أكثر القطاعات استهلاكًا للطاقة، ما يجعله لاعبًا رئيسيًا في دعم التحول نحو الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة .ويمكن من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة وزيادة الاعتماد على المصادر المتجددة، تقليل الأثر البيئي وخفض التكاليف التشغيلية وتعزيز تنافسية المؤسسات السياحية. تعمل المنشآت السياحية على تحديث بنيتها من خلال العزل الحراري، وأنظمة التهوية والتكييف الموفّرة للطاقة، والإضاءة الذكية .كما تعتمد بشكل متزايد على الطاقة الشمسية والرياح والمياه لتوليد الكهرباء وتقليل البصمة الكربونية. أما في مجال النقل، فيتم التوجه نحو المركبات الكهربائية والهجينة وتشجيع السياح على استخدام النقل العام أو الوسائل الصديقة للبيئة، مع تطبيق برامج تعويض الكربون للحد من الانبعاثات *(Biosphere Sustainable, 2023; Bartolozzi, 2024)*.

الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

تُعدّ السياحة محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي العالمي ومصدرًا مهمًا لتوفير فرص عمل لائقة، خاصة في الدول النامية. فهي تسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي من خلال عوائد النقد الأجنبي وجذب الاستثمارات والإيرادات الضريبية .وتوفر السياحة ملايين الوظائف المباشرة وغير المباشرة حول العالم، مما يدعم سبل العيش ويساهم في الحد من الفقر. ومن خلال الإدارة المسؤولة والمستدامة، يمكن ضمان توزيع المنافع الاقتصادية بشكل عادل داخل المجتمعات المحلية، مما يعزز الرفاه الاجتماعي ويقلل من التفاوتات الاقتصادية *(Sahawneh, 2025)*.

كما تتيح السياحة فرصًا واسعة لريادة الأعمال والابتكار، وهما عنصران أساسيان لبناء اقتصادات مرنة وقادرة على التكيف. وتُعد السياسات الفعالة والاستثمارات الذكية أدوات

رئيسية لتعظيم الآثار الإيجابية للسياحة، مع التخفيف من التحديات المرتبطة بالمواسم السياحية والتأثر بالصدمات الخارجية *(OECD, 2024)*.

الهدف *9*: الصناعة والابتكار والبنية التحتية

يُعدّ الاستثمار المستدام في البنية التحتية السياحية والابتكار محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي ولتعزيز قدرة القطاع على الصمود. وتعتمد السياحة على بنية تحتية متطورة تشمل المطارات والطرق ومرافق الإيواء والترفيه لجذب الزوار واستقبالهم بكفاءة.

كما تسهم البنية التحتية السياحية المستدامة في الحفاظ على التراث الثقافي وحماية البيئة، من خلال مبادرات تعتمد على رسوم الدخول والجولات الإرشادية لتمويل صيانة المواقع الأثرية والمحميات الطبيعية. وإلى جانب ذلك، فإن الابتكار في البنية التحتية السياحية —مثل التقنيات الرقمية للسياحة الذكية، والمباني الموفّرة للطاقة، ووسائل النقل المستدامة — يعزز من قدرة القطاع على المنافسة والاستدامة على المدى الطويل *(Westford, 2016)*.

الهدف *10*: الحد من أوجه عدم المساواة

يمكن أن تكون السياحة أداة قوية للحد من أوجه عدم المساواة، خاصة عندما يتم إشراك المجتمعات المحلية بفعالية في تطويرها. ويُركّز مفهوم السياحة القائمة على المجتمع المحلي *(CBT)*على إشراك السكان وتمكينهم، بما يتيح لهم الاستفادة المباشرة اقتصاديًا من خلال امتلاك المشاريع السياحية والمشاركة فيها مثل بيوت الضيافة، والجولات الإرشادية، والحرف اليدوية. ولا يقتصر هذا النهج على تنويع مصادر الدخل فحسب، بل يعزز أيضًا سبل العيش المستدامة والتمكين الاقتصادي، خاصة في المناطق التي تعتمد بشكل كبير على السياحة .*(Torabi, 2024, pp. 2-10).* .

الهدف *11*: مدن ومجتمعات محلية مستدامة

تسهم السياحة بشكل فعال في تطوير البنية التحتية الحضرية وتنشيط المجتمعات المحلية، إلى جانب دورها في صون التراثين الثقافي والطبيعي، مما يجعلها عنصرًا رئيسيًا في بناء مدن ومجتمعات مستدامة*(Hulatt , 2024)* .

كما تعمل السياحة على دعم حماية التراث الثقافي من خلال تمويل أعمال صيانة المواقع التاريخية والمتاحف وتنظيم الفعاليات الثقافية، مما يعزز الهوية المحلية والانتماء المجتمعي . ويساهم انخراط السكان المحليين ودمج ثقافتهم في الأنشطة السياحية في الحفاظ على أصالة المجتمعات مع تحقيق التنمية الاقتصادية *(Westford, 2016)*.

وباعتماد نهج مستدام قائم على الابتكار، يمكن للسياحة أن تُسهم في بناء مدن أكثر حيوية وشمولًا وقدرة على التكيّف، بما يتوافق مع أهداف الهدف الحادي عشر للتنمية المستدامة.

الهدف *12*: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

ينبغي على قطاع السياحة تبني ممارسات إنتاج واستهلاك مستدامة للحد من آثاره البيئية، من خلال الإدارة الفعّالة للطاقة والمياه والنفايات وتشجيع السلوكيات المسؤولة بيئيًا. ويمكن للمؤسسات السياحية تطبيق مبدأ الركائز الثلاث: التقليل، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير لتقليل استهلاك الموارد والحد من النفايات. فعلى سبيل المثال، تعتمد بعض المنشآت السياحية البيئية تحويل نفايات الطعام إلى سماد، وإعادة استخدام المواد في البناء أو الحرف، وتشجيع المنتجات المحلية الصديقة للبيئة لتقليل البصمة الكربونية. ومن خلال استخدام الموارد المستدامة وتحسين الكفاءة البيئية، يسهم القطاع في تعزيز الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، مما يدعم حماية البيئة واستدامة الوجهات السياحية *(World Tourism Organization . JICA, 2023, pp. 1-7)*.

الهدف *13*: العمل المناخي

ينبغي على الجهات المعنية بقطاع السياحة المشاركة بفعالية في جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، لضمان استدامة القطاع ومرونته في مواجهة التحديات البيئية. وتشمل تدابير التكيف الاستثمار في بنية تحتية مرنة، واستعادة النظم البيئية، والإدارة المستدامة للموارد المائية، إلى جانب تعزيز الجاهزية للكوارث لحماية الوجهات المهددة بالظواهر المناخية القاسية والتدهور البيئي.

وتُعد الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية عنصرًا أساسيًا لتعزيز فعالية العمل المناخي، إذ تُمكّن السياحة من الإسهام الإيجابي في تحقيق الأهداف المناخية العالمية مع الحفاظ على استمراريتها وتنميتها المستدامة على المدى الطويل *(Akter Poli et al., 2024, pp. 7316-7330)* .

الهدف *14*: الحياة تحت الماء

تعتمد السياحة الساحلية اعتمادًا كبيرًا على النظم البيئية البحرية السليمة، التي تجذب أعدادًا كبيرة من الزوار وتوفر مصادر رزق للمجتمعات المحلية ضمن إطار الاقتصاد الأزرق . ويمكن للسياحة المستدامة في المناطق الساحلية أن تسهم بفعالية في تمويل جهود حماية واستعادة البيئة البحرية من خلال رسوم الدخول، وبرامج التوعية، والتعاون مع السكان المحليين.

وتُعد حماية التنوع البيولوجي البحري، والحد من التلوث، وتنظيم الأنشطة الساحلية، من الركائز الأساسية للحفاظ على الموارد الطبيعية التي يقوم عليها هذا النوع من السياحة. ويساعد هذا النهج على بناء اقتصاد أزرق متوازن يجمع بين النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية، بما يضمن استدامة طويلة الأمد لكل من الحياة البحرية والأنشطة السياحية *(Lakhouit , 2020, pp. 10 - 15)* .

الهدف *15*: الحياة على الأرض

تسهم السياحة البيئية والسياحة القائمة على الطبيعة بشكل فعال في حماية التنوع البيولوجي من خلال توفير تجارب تراعي البيئة وتعمل على توعية الزوار وتشجيعهم على تبني ممارسات مستدامة تحافظ على النظم البيئية. ويساعد هذا النهج على تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية، من خلال الاستخدام المسؤول والمستدام للأراضي والأنظمة البيئية. وبذلك، تدعم هذه الممارسات أهداف الهدف الخامس عشر المتعلق بـ الحياة على الأرض وصون التنوع البيولوجي للأجيال القادمة*(Hammerl et al., 2015)* .

الهدف *16*: السلام والعدل

تُعدّ السياحة المستدامة قوة فاعلة في تحقيق الهدف *16* من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالسلام والعدل وبناء مؤسسات قوية. فهي تساهم في تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح بين الشعوب من خلال التبادل الثقافي وكسر الصور النمطية، مما يعزز الاحترام المتبادل. كما تُعد رافدًا مهمًا للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي عبر خلق فرص العمل وتحسين سبل المعيشة، خاصة في المناطق الفقيرة، مما يقلل من الفقر ويحدّ من أسباب النزاعات.

تُسهم السياحة أيضًا في تعزيز التعليم وبناء القدرات من خلال التدريب المهني، وتمكين الفئات المهمشة كالنساء والسكان الأصليين، مما يدعم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. كما تدفع الحكومات للحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني لضمان استمرار النشاط السياحي.

وتعمل السياحة على بناء الفخر والانتماء المحلي وتشجيع التعاون بين أفراد المجتمع ومؤسساته لحماية الموارد الثقافية والطبيعية. وعلى المستوى الدولي، تعزز الدبلوماسية والتعاون بين الدول بفضل الحاجة إلى بيئة آمنة ومنفتحة للسفر. كما تُسهم في تحقيق الشفافية والمساءلة من خلال انفتاح الوجهات السياحية على الرقابة والإعلام. وهكذا، تمثل

السياحة المستدامة أداة حقيقية لتحقيق عالم أكثر عدلًا وسلامًا وتعاونًا بين الشعوب (Brajcich, 2024).

الهدف *17*: الشراكات من أجل الأهداف

نظرًا لطبيعتها المتعددة القطاعات، تُعدّ السياحة وسيلة فعّالة للغاية في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة *(SDGs)*. إذ تُسخِّر هذه الشراكات الموارد والخبرات والابتكار من أجل تنفيذ ممارسات سياحية مستدامة تُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وحماية البيئة. وبوجه خاص، تُسهم شراكات السياحة في تعزيز الأطر السياسية، وحشد الاستثمارات، ودعم جهود بناء القدرات في الدول النامية، بما يُعزز التنمية الشاملة.

تتوافق جهود التعاون في هذا القطاع مع تسعة مقاصد محددة من الهدف *17* لأهداف التنمية المستدامة، من بينها تعزيز التعاون الدولي، وتشجيع الاستثمار المستدام، ودعم الشراكات المتعددة الأطراف .وتشمل الأمثلة على ذلك المبادرات المشتركة بين الحكومات، ومؤسسات الأعمال السياحية، والمجتمعات المحلية، والمنظمات الدولية التي تُعنى بقضايا العمل المناخي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والمساواة بين الجنسين، وتوفير فرص العمل اللائق .وتُسهم هذه النهوج التعاونية في ضمان أن تكون تنمية السياحة مسؤولة اجتماعيًا، ومستدامة بيئيًا، ومجدية اقتصاديًا *(World Tourism Organization , JICA, 2023, pp. 1 - 7)*.

ثالثا. تأثير السياحة على النمو المستدام

تعد العلاقة بين السياحة والنمو المستدام متعددة الجوانب، حيث تعتبر السياحة محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية، إلا أنها أيضاً تطرح تحديات يجب إدارتها لضمان الاستدامة على المدى الطويل. فيما يلي الجوانب الرئيسية لهذه العلاقة:

1. الإسهامات الاقتصادية للسياحة

1.1. خلق فرص العمل وتوليد الدخل: تُعد السياحة مصدراً رئيسياً للتوظيف والدخل، حيث تساهم بشكل كبير في الاقتصادات المحلية. تشكل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتخلق وظيفة واحدة من بين كل عشر وظائف على مستوى العالم، مما يعكس دورها كقوة اقتصادية (TOBY , 2018, p. 05) .

2.1. دعم الأعمال المحلية: تحفز السياحة الطلب على السلع والخدمات المحلية، مما يعزز التنوع الاقتصادي. من خلال تشجيع السياح على التفاعل مع الأسواق المحلية والمطاعم والحرفيين، يمكن للسياحة أن تعزز مرونة الاقتصادات المحلية(LEADERS, 2022) .

2. الاستدامة البيئية

1.2. الحفاظ على الموارد الطبيعية: تؤكد ممارسات السياحة المستدامة على أهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية النظم البيئية. من خلال تشجيع السياحة البيئية والسياحة القائمة على الطبيعة، يمكن للوجهات السياحية أن تشجع الزوار على تقدير ودعم جهود الحفاظ على البيئة (LEADERS, 2022) (The United Nations) .

2.2. التأثير على الوعي البيئي: غالباً ما يعود السياح الذين تعرضوا لجمال الطبيعة والثقافات المحلية إلى ديارهم بوعي أكبر بالقضايا البيئية، مما قد يؤثر على سلوكياتهم نحو ممارسات أكثر استدامة (LEADERS, 2022) .

3. الفوائد الاجتماعية والثقافية

1.3. الحفاظ على الثقافة: يمكن أن تلعب السياحة دوراً حيوياً في الحفاظ على التراث الثقافي من خلال خلق الطلب على التجارب الثقافية. يساعد هذا المجتمعات في الحفاظ على تقاليدها ويعزز التبادل الثقافي (LEADERS, 2022) (The United Nations) .

***2.3.* إشراك المجتمع:** يساهم إشراك المجتمعات المحلية في تطوير السياحة في تعزيز التماسك الاجتماعي ويضمن توزيع فوائد السياحة بشكل عادل. هذا التفاعل ضروري لتحقيق الاستدامة الاجتماعية (نجيمي، *2018*، صفحة *212*).

4. التوافق مع أهداف التنمية المستدامة*(SDGs)*

تُعتبر السياحة قطاعاً رئيسياً لتحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بالنمو الاقتصادي (الهدف *8*)، والاستهلاك المستدام (الهدف *12*)، والحياة تحت الماء (الهدف *14*). من خلال مواءمة ممارسات السياحة مع هذه الأهداف، يمكن لأصحاب المصلحة تعزيز مساهمة القطاع في التنمية المستدامة (بن مويزة، *2018*، صفحة *382*).

5. استراتيجيات تطوير السياحة المستدامة

***1.5.* تطبيق أفضل الممارسات:** تطوير سياسات تعزز ممارسات السياحة المستدامة — مثل الإقامة الصديقة للبيئة، والإدارة المسؤولة للنفايات، والسياحة المجتمعية — يمكن أن يساعد في تحقيق التوازن بين الفوائد الاقتصادية وحماية البيئة*(ROIBACK, 2024)* .

***2.5.* الاستثمار في البنية التحتية:** تحسين البنية التحتية العامة لدعم السياحة المستدامة يمكن أن يعزز تجارب الزوار ويقلل من التأثيرات البيئية. يشمل ذلك تطوير أنظمة نقل فعّالة ومرافق تدعم الاستدامة (جمعي، قارة، ومناقر، *2018*، صفحة *208*).

رابعا. التحديات التي تواجهها السياحة في تحقيق النمو المستدام

تحقيق النمو المستدام في السياحة يواجه العديد من التحديات المهمة التي قد تعيق تطوره. تشمل هذه التحديات أبعادًا اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية:

***1* .غياب الرؤية طويلة الأجل:** تواجه العديد من المناطق صعوبة في التركيز على المكاسب الاقتصادية الفورية من السياحة، مما يؤدي إلى إهمال الحاجة إلى خطة استراتيجية تتضمن

أهداف الاستدامة. يمكن أن يؤدي هذا النقص في الرؤية إلى السياحة الزائدة وتدهور البيئة، مما يضر بجاذبية الوجهة وقابليتها للاستمرار(*Álvaro, José, & Leandro, 2024, p. 03*) .

2 .**نقص التمويل والموارد:** تتطلب ممارسات السياحة المستدامة استثمارات مالية كبيرة في البنية التحتية، والتدريب، وجهود الحفاظ على البيئة. ومع ذلك، تواجه العديد من الوجهات، وخاصة في البلدان النامية، قيودًا مالية تحد من قدرتها على تبني ممارسات مستدامة بشكل فعال *(Álvaro, José, & Leandro, 2024, p. 04)* .

3 .**التحديات البيروقراطية:** يمكن أن يؤدي التعقيد البيروقراطي والعقبات التنظيمية إلى إبطاء تنفيذ مبادرات السياحة المستدامة. يمكن أن يسهل تبسيط اللوائح وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية إدارة الموارد السياحية بشكل أفضل *(Álvaro, José, & Leandro, 2024, pp. 03-04)*.

4 .**مشاركة أصحاب المصلحة:** يمكن أن تعيق مستويات المشاركة المنخفضة من أصحاب المصلحة الرئيسيين - مثل المجتمعات المحلية، والشركات، والجهات الحكومية - تبني الممارسات المستدامة. من الضروري اعتماد استراتيجيات فعالة لتعزيز مشاركة الجميع في تحقيق أهداف الاستدامة وفهم فوائدها *(Rajni , Mohd Ear , & Janardhan, 2024, p. 1247)*.

5 .**التأثيرات البيئية:** يرتبط قطاع السياحة بشكل كبير بالقضايا البيئية مثل انبعاثات غازات الدفيئة وتدهور المواطن الطبيعية. يبقى التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة تحديًا حاسمًا، حيث إن السياحة الجماعية يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات بيئية كبيرة إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح *(Thraenhart, 2024; Brian , 2017)* .

6 .**الحفاظ على الثقافة:** يمكن للسياحة أن تؤدي أحيانًا إلى تآكل الثقافات والعادات المحلية إذا لم يتم التعامل معها بحذر. يعد ضمان أن يكون تطوير السياحة يحترم ويصون التراث الثقافي أمرًا ضروريًا للحفاظ على هوية المجتمعات المستضيفة ودعم النمو المستدام *(Thraenhart, 2024; Drummond)*.

7 .**الضغوط السوقية:** غالبًا ما تدفع الضغوط الاقتصادية الوجهات السياحية إلى التركيز على زيادة أعداد الزوار على حساب الاستدامة، مما يؤدي إلى ممارسات قد تعزز الأرباح قصيرة الأجل لكنها تضر بجدوى الوجهة على المدى البعيد وصحتها البيئية *(Brian , 2017; Drummond)*.

***8.* الهشاشة الاقتصادية:** الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على السياحة يمكن أن تكون عرضة للصدمات الخارجية، مثل الكوارث الطبيعية أو الأوبئة العالمية (مثل كوفيد-*19*)، والتي يمكن أن تقلل بشكل كبير من عدد السياح والدخل *(Baloch et al., 2022)* .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

حظي موضوع" **السياحة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي وبلوغ النمو المستدام** "باهتمام ملحوظ في الأدبيات الأكاديمية، حيث تناولته العديد من الدراسات العربية والأجنبية من زوايا بحثية مختلفة. وتهدف الدراسة الحالية إلى استعراض مجموعة مختارة من هذه الأعمال التي أسهمت في بناء الإطارين النظري والمنهجي للبحث. يشمل هذا الجزء عرضًا منهجيًا لأبرز تلك الدراسات، متبوعًا بتحليل مقارن لأوجه الاتفاق والاختلاف من حيث الأهداف، المنهجية، النتائج، والإطار النظري المعتمد. كما يسعى التحليل إلى تحديد الفجوة البحثية التي لم تُعالَج بعد، والتي تسعى الدراسة إلى معالجتها. وقد رُوعي في اختيار الدراسات تغطيتها للفترة *2014–2024* وتنوعها الجغرافي، وتم تصنيفها إلى دراسات عربية وأجنبية لتسهيل العرض والتحليل.

المطلب الأول: الدراسات العربية:

1. **دراسة (عزوزي، *2015*)، بعنوان: "التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانيات والآفاق -دراسة حالة ولاية قالمة-"** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنمية السياحية المستدامة في ولاية قالمة، من خلال الكشف عن الإمكانات السياحية المتوفرة والتحديات التي تعوق تحقيق تنمية سياحية فعالة ومستدامة، مع التركيز على مدى مساهمة السياحة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي مدعوم بمنهج ميداني، حيث تم استخدام استبيانات موجهة لكل من السياح والسكان المحليين كأداة رئيسية

لجمع البيانات، بالإضافة إلى أدوات التحليل الإحصائي مثل تحليل التباين والانحدار البسيط والمتعدد لقياس أثر أبعاد الاستدامة على جعل ولاية قالمة مقصدًا سياحيًا مستدامًا. وقد أظهرت النتائج أن ولاية قالمة تمتلك مقومات سياحية طبيعية، تاريخية، وحموية مهمة، غير أن استغلالها ما يزال دون المستوى المطلوب بسبب ضعف البنية التحتية والخدمات السياحية، إلى جانب غياب التنسيق بين الفاعلين في القطاع. وأوصت الدراسة بضرورة تبني تخطيط علمي واستراتيجي للتنمية السياحية يعتمد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشاركة المجتمع المحلي، بما يضمن استدامة التنمية السياحية وتعزيز دور السياحة في تحقيق التنمية الشاملة بالمنطقة.

2. **دراسة (حسينات ، *2018*)، بعنوان: "السياحة كخيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الجزائري"** سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياحة باعتبارها خيارًا استراتيجيًا للنهوض بالاقتصاد الجزائري في ظل التحديات المرتبطة بالتبعية لقطاع المحروقات، حيث هدفت إلى إبراز أهمية القطاع السياحي كمصدر بديل ومستدام للدخل، وتحليل واقع السياسات السياحية الجزائرية، واستشراف آفاق تطويره ضمن استراتيجية تنويع الموارد الاقتصادية. وقد اعتمدت الدراسة منهجًا تحليليًا وصفيًا يستند إلى استقراء السياسات العمومية المعتمدة منذ سنة *2000*، مع تحليل إحصائي للبيانات المتعلقة بمساهمة السياحة في الناتج المحلي والتشغيل والاستثمار. كما تم الاستناد إلى مصادر رسمية كبيانات وزارة السياحة والديوان الوطني للإحصائيات، ومقارنتها مع تجارب بعض الدول المجاورة. وقد خلُصت الدراسة إلى أن الجزائر، رغم امتلاكها لمقومات طبيعية وثقافية وسياحية هامة، لا تزال تعاني من ضعف في أداء القطاع السياحي بسبب معيقات مؤسسية، كالبيروقراطية الإدارية، ونقص البنى التحتية، وضعف الاستثمار الخاص. وقد أوصت الطالبة بضرورة إصلاح بيئة الاستثمار، وتبني رؤية استراتيجية فعالة ترتكز على الحوكمة، وتطوير الخدمات السياحية، وتعزيز التكوين البشري، وذلك من أجل تمكين السياحة من لعب دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

3. دراسة (زعيش و بولقرون ، *2019*)، بعنوان: "السياحة في الجزائر قطاع إستراتيجي للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة "، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع قطاع السياحة في الجزائر وتسليط الضوء على مدى اعتباره قطاعًا استراتيجيًا للتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تقييم الإمكانيات السياحية المتوفرة وأثرها على الناتج المحلي وتوفير مناصب الشغل. لتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، الذي يدمج بين الوصف الدقيق لواقع السياحة وتحليل بياناتها الاقتصادية والاجتماعية. كما استخدمت أدوات تحليلية كمية ونوعية أبرزها الإحصائيات الرسمية، الجداول التحليلية، ودراسة المؤشرات السياحية والاقتصادية المتعلقة بعدد السياح، مساهمة السياحة في الناتج المحلي، وتوفير فرص العمل. وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة، أبرزها أن الجزائر تمتلك مقومات سياحية طبيعية وبشرية كبيرة مثل تنوع المناخ، التضاريس، والمناظر الخلابة، مما يجعلها وجهة سياحية بامتياز، وأن السياحة تساهم بشكل واضح في خلق فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، رغم أن مساهمتها ما تزال محتشمة مقارنة بالإمكانات المتوفرة، ما يبرز الحاجة إلى مزيد من الجهود للاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

4. دراسة (بوجمعة و بلمقدم ، *2020*)، بعنوان: "تقييم النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة (*1995-2016*)، تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى تأثير النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من *1995* إلى *2016*، وذلك في سياق البحث عن بدائل تنموية لقطاع المحروقات. وقد اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي والمنهج الكمي من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة*(ARDL)* ، الذي يتيح تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، والتي شملت الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو، إلى جانب متغيرات سياحية مثل عدد السياح، الإيرادات السياحية، الإنفاق السياحي وسعر الصرف الحقيقي.

5. دراسة (قماط و رجراح ، *2020*)، بعنوان "أثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر"، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الاستثمار السياحي في تحقيق

التنويع الاقتصادي في الجزائر، وذلك في ظل الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات. وقد ركزت على مدى مساهمة قطاع السياحة في تقليل هذا الاعتماد، من خلال تقييم مؤشرات التنويع مثل مؤشر هيرفندال-هيرشمان، مع تسليط الضوء على التحديات التي تعيق تطور القطاع. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم جمع وتحليل البيانات الإحصائية من مصادر رسمية، بهدف وصف واقع السياحة وتحليل علاقتها بمؤشرات التنويع الاقتصادي. كما استخدمت أدوات متنوعة أبرزها المؤشرات الاقتصادية، البيانات الإحصائية المتعلقة بالقطاع السياحي، بالإضافة إلى التحليل الكمي لدراسة العلاقة بين الاستثمار السياحي ومعدل التنويع.

وقد أظهرت النتائج أن التنويع الاقتصادي لا يزال ضعيفًا، حيث بيّن مؤشر هيرفندال-هيرشمان استمرار الاعتماد على قطاع المحروقات، خاصة في الفترة ما بين *2000* و*2012*. كما أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ظلت محدودة، ولم تتجاوز *2*%، رغم الإمكانات السياحية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر. وتواجه السياحة تحديات عدة، من أبرزها ضعف البنية التحتية، قلة جودة الخدمات، ضعف الترويج السياحي، ونقص الكوادر المؤهلة. ومع ذلك، سجلت الدراسة تحسنًا نسبيًا بعد سنة *2012* نتيجة انخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى توجه أكبر نحو القطاعات البديلة مثل الخدمات والسياحة.

واستنادًا إلى هذه المعطيات، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستثمار السياحي كخيار استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال تطوير البنية التحتية، تحسين جودة الخدمات، دعم الترويج السياحي، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لزيادة الجاذبية السياحية وتعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.

***6.* دراسة (طرفاية و توات ، *2021*)، بعنوان: "أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة [*1997 - 2018*]"**، سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة [*1997 - 2018*]، من خلال التركيز على العلاقة بين متغيرات السياحة الأساسية—مثل الاستثمار السياحي، عدد السياح الوافدين،

الإنفاق السياحي الخارجي، والتوظيف في القطاع—ومعدلات النمو الاقتصادي. كما تناولت مدى إسهام السياحة في تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات.

ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على ثلاث مناهج متكاملة: منهج وصفي، منهج تحليلي لتحليل المؤشرات السياحية، ومنهج قياسي كمي استخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير المتغيرات السياحية على النمو، وقد تم تطبيق النموذج باستخدام برنامج *EViews 9*. واستندت الدراسة إلى بيانات ثانوية من مصادر موثوقة، مثل المجلس العالمي للسياحة والسفر *(WTTC)* والبنك الدولي، بالإضافة إلى اختبارات إحصائية دقيقة مثل اختبار *ADF* لاستقرارية السلاسل الزمنية، واختبارات جودة النموذج، ومعامل ثايل لقياس دقة التنبؤ.

أما النتائج، فقد أظهرت وجود علاقة طردية بين النشاط السياحي والنمو الاقتصادي، حيث تبين أن زيادة الاستثمار السياحي، والإنفاق السياحي الخارجي، والتشغيل في القطاع السياحي، لها تأثير إيجابي ودال إحصائيًا على النمو. بالمقابل، كان تأثير عدد السياح الوافدين إيجابيًا لكنه غير دال إحصائيًا، مما يدل على أن الجزائر بحاجة إلى تحسين جاذبيتها السياحية . رغم هذا التأثير الإيجابي، إلا أن المساهمة الفعلية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي ظلت محدودة (حوالي *4%*)، كما سجل الميزان السياحي عجزًا مزمنًا، نتيجة تفوق النفقات السياحية على الإيرادات.

وتُعزى هذه النتائج إلى عدة تحديات بنيوية، أبرزها ضعف البنية التحتية، وقصور الترويج السياحي الخارجي، واستمرار الاعتماد الكبير على صادرات المحروقات، مما أعاق نمو القطاعات البديلة كالسياحة. بناءً على ما سبق، أوصت الدراسة بضرورة تحفيز الاستثمار في السياحة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز الترويج للمقومات السياحية، إضافة إلى تبني نهج السياحة المستدامة ضمن استراتيجية شاملة لتنويع الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية للمحروقات.

7. دراسة (بن عاشور ، *2021*)، بعنوان: "دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر" هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال تحليل إمكانية إدراج مشاريع سياحية جديدة ضمن خطط التنمية، وتقييم التحديات التي تحول دون مساهمة فعّالة لهذا القطاع، وعلى رأسها الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات وضعف السياسات التنموية. كما سعت إلى اقتراح حلول عملية لتعزيز مساهمة السياحة في التنويع الاقتصادي وجعلها رافدًا حيويًا للنمو الوطني.

واعتمدت الدراسة على منهجين رئيسيين: المنهج التحليلي لتحليل واقع السياحة الجزائرية ومقوماتها ومشكلاتها، والمنهج المقارن لقياس أداء السياحة الجزائرية مقابل دول مجاورة كالمغرب ومصر، بهدف الوقوف على نقاط الضعف والفجوات وفرص التطوير .وقد استند التحليل إلى بيانات ثانوية من مصادر رسمية وتقارير حكومية وخطط تنموية، بالإضافة إلى تحليل نوعي للعوامل المؤثرة على السياحة مثل الأمن، البنية التحتية، والسياسات الحكومية، إلى جانب مقارنات مرجعية مع تجارب دولية ناجحة.

أظهرت النتائج أن مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري لا تزال محدودة جدًا، إذ لم تتجاوز *2.05*% من الناتج المحلي الإجمالي عام *2008*، مع استمرار عجز الميزان السياحي نتيجة تفوق الإنفاق السياحي الخارجي على الإيرادات. وقد تم تحديد عدة تحديات تعيق تطور القطاع، منها التحديات الهيكلية كضعف البنية التحتية وتدني جودة الخدمات، والسياسية كغياب الاستقرار الاستراتيجي في الخطط السياحية، إلى جانب التحديات الأمنية التي أثرت سلبًا على الطلب السياحي خلال سنوات الأزمة.

ورغم توفر إمكانيات سياحية غنية ومتكاملة—طبيعية، ثقافية، وتاريخية—إلا أنها لا تحظى بالترويج الكافي، كما أن العديد من الخطط التنموية بقيت حبرًا على ورق بسبب ضعف التمويل وغياب الدعم العملي. ولوحظ تحسن نسبي في بعض المؤشرات، مثل ارتفاع عدد العاملين في القطاع بين *2000* و*2010*، لكنه لا يزال دون الحد المطلوب لتفعيل مساهمة السياحة في الاقتصاد.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز البنية التحتية السياحية، وتحسين الإطار السياسي والاستثماري عبر تبني استراتيجية واضحة وواقعية، إلى جانب تكثيف الترويج الدولي للمقومات الجزائرية الفريدة، والعمل على ربط السياحة بقطاعات أخرى كالزراعة والصناعات التقليدية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي.

8. دراسة (بوجمعة و القرصو، صناعة السياحة وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، *2021*) سعت هذه الدراسة إلى تحليل دور صناعة السياحة في تعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة [*1995-2016*]، من خلال فحص العلاقة بين النشاط السياحي (كالإنفاق والإيرادات السياحية) والنمو الاقتصادي، إضافةً إلى تقييم تأثير بعض العوامل الخارجية مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وسعر الصرف على أداء القطاع السياحي، ومدى قدرته على تقليل الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة على منهجين متكاملين: المنهج التحليلي لتحليل المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياحة والتنمية المستدامة، والمنهج القياسي الكمي لتقدير العلاقة بين المتغيرات باستخدام نماذج التكامل المشترك *(Cointegration)* وتصحيح الخطأ*(ECM)* ، بالإضافة إلى اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية مثل *ADF*و *PP*و *KPSS*. وتم تنفيذ هذه النماذج من خلال برنامج *EViews*، مع الاعتماد على بيانات ثانوية تضمنت الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق والإيرادات السياحية، سعر الصرف الحقيقي، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، إلى جانب استخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان *(HHI)* لقياس درجة التنويع الاقتصادي.

وقد كشفت النتائج أن للإنفاق السياحي تأثيرًا سلبيًا على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، وهو ما يعكس ضعف كفاءة الاستثمارات السياحية. في المقابل، كان تأثير الإيرادات السياحية إيجابيًا لكنه غير معنوي، مما يبرز ضعف تنوع الخدمات السياحية واستمرار الاعتماد على إيرادات المحروقات. كما تبين أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي من خلال إضعاف القدرة التنافسية للوجهة الجزائرية، بينما لم

يظهر العامل البيئي) انبعاثات *(CO2)* تأثيرًا معنويًا، وهو ما يشير إلى محدودية النشاط الصناعي والسياحي المرتبط بالبيئة.

من جهة أخرى، أظهر مؤشر هيرفندال-هيرشمان مستوى ضعيفًا من التنويع الاقتصادي، مع استمرار هيمنة قطاع المحروقات على بنية الاقتصاد، رغم توفر إمكانيات سياحية كبيرة غير مستغلة. كما أكدت الدراسة على أن التنمية السياحية في الجزائر لم تُدرج ضمن استراتيجية شاملة ومستدامة، وهو ما أضعف قدرتها على المساهمة الفعلية في التنمية المستدامة.

وبناءً على هذه المعطيات، أوصت الدراسة بضرورة تحسين كفاءة الإنفاق السياحي من خلال توجيهه إلى مشاريع ذات قيمة مضافة، وتعزيز الترويج الدولي للوجهات الجزائرية، إلى جانب تبني سياسات سعر صرف مرنة لدعم التنافسية، وتشجيع السياحة البيئية كآلية لدمج البعد البيئي في السياسات التنموية. كما دعت إلى تطوير قطاع السياحة كأداة استراتيجية لتنويع الاقتصاد وتقليل التبعية للمحروقات.

***9.* دراسة (بوجمعة ، دور السياحة الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي: دراسة قياسية لتأثير صناعة السياحة على النمو الاقتصادي في ظل التنمية المستدامة خلال الفترة *1995-2017*، *2021*)،** هدفت الطالبة من خلال هذه الدراسة إلى تحليل تأثير صناعة السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة [*1995-2017*]، مع التركيز على دورها كأداة للتنويع الاقتصادي في إطار التنمية المستدامة. تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، منها توضيح مساهمة القطاع السياحي في الأداء الاقتصادي الجزائري، وبناء نموذج قياسي لقياس هذا التأثير، بالإضافة إلى تقديم توصيات لتعزيز القطاع السياحي.

اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي لتحليل الظاهرة بناءً على البيانات المتاحة، كما استخدمت منهجًا قياسيًا لتقدير تأثير السياحة على النمو الاقتصادي. وشملت الأدوات المستخدمة اختبارات التكامل المشترك *(Johansen)* واختبار سببية جرانجر *(Granger*

Causality)، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الأخطاء *(ECM)* لتحليل العلاقات طويلة وقصيرة المدى بين المتغيرات.

أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الدراسة، حيث أكدت صحة فرضية "السياحة تقود النمو" (*TLG*) في الجزائر، مع وجود سببية أحادية الاتجاه من الإيرادات السياحية نحو النمو الاقتصادي. كما بينت النتائج أن الإنفاق السياحي وسعر الصرف الحقيقي لهما تأثير معنوي في المدى القصير، في حين كان تأثير الإيرادات السياحية إيجابيًا لكن غير معنوي في المدى الطويل. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستثمار في البنية التحتية والسياسات الحكومية لتنمية القطاع السياحي وتحقيق تنمية مستدامة.

***10.* دراسة (أحمد إبراهيم، *2021*)، بعنوان: "دور السياحة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في واحة سيوه " في ظل التحديات الراهنة"،** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور السياحة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في واحة سيوة المصرية، مع التركيز على التحديات الراهنة مثل جائحة كورونا والاضطرابات السياسية والأمنية. تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، منها إبراز مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي ومكافحة البطالة والفقر، وتقييم مدى دعم البنية التحتية للتنمية السياحية المستدامة في سيوة، بالإضافة إلى استخلاص الدروس من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم جمع وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياحة وأثرها الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على واحة سيوة كمحالة دراسية. كما استخدم الباحث أدوات مثل تحليل الإحصائيات السياحية، ودراسات الحالة للتجارب الدولية، وتقييم السياسات المحلية والدولية لتعزيز السياحة المستدامة.

أظهرت النتائج أن السياحة تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، خاصة في المناطق الغنية بالموارد السياحية مثل سيوة. ومع ذلك، تواجه الصناعة تحديات كبيرة، منها نقص الاستثمار في البنية التحتية، وضعف التسويق السياحي، وتأثير

الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا. كما أكدت الدراسة على أهمية اتباع نهج مستدام في تطوير السياحة، مع الحفاظ على التراث الثقافي والبيئي. من بين التوصيات الرئيسية: تحسين البنية التحتية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتبني استراتيجيات تسويقية فعالة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة مثل تلك في غانا والولايات المتحدة.

تفريغ الدراسات السابقة في الجدول

الجدول4 : الدراسات العربية السابقة

عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	المنهج المتبع	أدوات الدراسة	النتائج المتوصل إليها
التنمية السياحية المستدامة بين الإمكانيات والآفاق - دراسة حالة ولاية قالمة (عزوزي، *2015*)	تحليل واقع التنمية السياحية المستدامة في ولاية قالمة، والكشف عن الإمكانات والتحديات.	المنهج الوصفي. المنهج التحليلي. المنهج الكمي (القياسي).	استبيانات للسياح والسكان المحليين. التحليل القياسي والنماذج الاقتصادية (تحليل التباين، الانحدار البسيط والمتعدد..) باستخدام برنامج *SPSS*.	مقومات سياحية متنوعة: تمتلك ولاية قالمة مقومات طبيعية، تاريخية، وحموية مهمة. ضعف في الاستغلال السياحي: الاستفادة من هذه المقومات لا تزال دون المستوى المطلوب. وهذا راجع إلى: ضعف البنية التحتية السياحية. رداءة الخدمات السياحية المقدمة. غياب التنسيق بين الفاعلين في القطاع السياحي.
السياحة كخيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الجزائري (حسينات، *2018*)	تسليط الضوء على السياحة كبديل للنهوض بالاقتصاد الجزائري وتقليل الاعتماد على المحروقات.	المنهج الوصفي. المنهج التحليلي.	تحليل الوثائق والتقارير الرسمية (وزارة السياحة، الديوان الوطني للإحصائيات)، مقارنة مع تجارب دولية.	الجزائر تمتلك مقومات طبيعية، ثقافية، وسياحية هامة تؤهلها لتكون وجهة سياحية مميزة. ضعف أداء القطاع السياحي بسبب البيروقراطية ونقص البنية التحتية.

السياحة في الجزائر قطاع استراتيجي للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة (زعيش وبولقرون، *2019*)	تقييم دور السياحة في التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.	المنهج الوصفي. المنهج التحليلي.	تحليل البيانات الإحصائية للمؤشرات سياحية واقتصادية.	الجزائر تمتلك مقومات سياحية كبيرة فهي تساهم في خلق فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي لكن مساهمتها محدودة. لذا أوصت بزيادة الاستثمار في القطاع السياحي.
تقييم النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي (بوجمعة وبلمقدم، *2020*)	تقييم تأثير النشاط السياحي على النمو الاقتصادي.*(1995-2016)*	المنهج التحليلي. المنهج الكمي (القياسي) .	النماذج الاقتصادية والتحليل القياسي (نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزع *ARDL*. ..) باستخدام برنامج *EViews*	وجود علاقة إيجابية بين السياحة والنمو الاقتصادي. أوصت بتحسين البنية التحتية وتفعيل الاستثمار السياحي. كما أوصت بتبني سياسات تنموية تدعم السياحة كأداة فعالة لتحقيق تنويع اقتصادي مستدام.
أثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر (قماط ورجراح، *2020*)	تحليل دور الاستثمار السياحي في التنويع الاقتصادي.	المنهج الوصفي. المنهج التحليلي.	تحليل البيانات الإحصائية. مؤشر هيرفندال-هيرشمان	التنويع الاقتصادي ضعيف بسبب الاعتماد على المحروقات. أوصت بتطوير البنية التحتية والترويج السياحي.
أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي	تحليل أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي خلال الفترة [*1997 - 2018*]	المنهج الوصفي. المنهج التحليلي.	النماذج الاقتصادية والتحليل القياسي (نموذج الانحدار الخطي المتعدد،	علاقة إيجابية بين السياحة والنمو الاقتصادي. أوصت بضرورة تحسين البنية التحتية السياحية وتحفيز الاستثمار السياحي.

في الجزائر (طرفاية وتوات، *2021*)		المنهج الكمي (القياسي).	اختبارات *ADF* ...) باستخدام برنامج *EViews*	
دور السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر (بن عاشور، *2021*)	استكشاف دور السياحة في التنمية الاقتصادية.	المنهج الوصفي. المنهج المقارن	تحليل البيانات الرسمية، التقارير الحكومية.	مساهمة السياحة محدودة في التنمية الاقتصادية. استمرار عجز الميزان السياحي نتيجة تفوق الإنفاق السياحي الخارجي على الإيرادات. ضعف البنية التحتية وتدني جودة الخدمات. غياب الاستقرار الاستراتيجي في السياسات والخطط السياحية. ضعف في الترويج السياحي. بقيت الخطط التنموية المتعلقة بالقطاع غير مفعّلة، نتيجة ضعف في التمويل وغياب الإرادة التنفيذية. تحسن محدود في التوظيف.
صناعة السياحة وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي والتنمية	تحليل دور السياحة في التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في	المنهج التحليلي. المنهج الكمي (القياسي).	النماذج الاقتصادية والتحليل القياسي (نماذج التكامل المشترك *(Cointegration)*،	للإنفاق السياحي تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل، ما يعكس ضعف كفاءة الاستثمارات السياحية.

المســـتدامة (بوجمعة وقرصو،*2021*)	الجزائر خلال الفترة [*1995-2016*].		اخـتـبـارات *ADF* و *PP* و*KPSS*...) بـاســتـخـدام برنامج *EViews*	تأثير الإيرادات السـياحية إيجابي لكنه غير معنوي، مما يعكس ضـــعف تنوع الخدمات الســـياحية واستمرار الاعتماد على إيرادات المحروقات. ارتفاع ســـعر الصرـف الحقيقي يضـــعف القدرة التنافســـية للوجهة الجزائرية، مما يؤثر ســـلبًا على النمو الاقتصادي. محدودية النشـاط الصـناعي والسـياحي المرتبط بالبيئة. التنويع الاقتصادي ضعيف بسبب الاعتماد على المحروقات. رغم توفر إمكانيات ســـياحية كبيرة، إلا أنها لم تُستثمر أو تُستغل بشكل فعّال. التنمية السياحية لم تُدرج ضمن استراتيجية شاملة ومســتدامة، مما أضـعف قدرتها على دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

دور السياحة الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي (بوجمعة، *2021*)	تحليل تأثير السياحة على النمو الاقتصادي في الجزائر [*1995-2017*].	المنهج التحليلي. المنهج الكمي (القياسي).	النماذج الاقتصادية والتحليل القياسي (اختبارات التكامل المشترك*(Johansen)* ، نموذج*ECM.* ...) باستخدام برنامج *EViews*	وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الدراسة. وجود سببية أحادية الاتجاه من الإيرادات السياحية نحو النمو الاقتصادي. الإنفاق السياحي وسعر الصرف الحقيقي لهما تأثير معنوي في المدى القصير. تأثير الإيرادات السياحية إيجابيًا لكن غير معنوي في المدى الطويل.
دور السياحة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في واحة سيوه (أحمد إبراهيم، *2021*)	تحليل دور السياحة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بواحة سيوه.	المنهج الوصفي. المنهج التحليلي.	تحليل الإحصائيات السياحية.	السياحة تعزز النمو لكنها تواجه تحديات مثل نقص البنية التحتية. أوصت بتحسين البنية التحتية والاستفادة من التجارب الدولية.

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثاني: دراسات أجنبية

1. دراسة *(YILMAZ, 2014)* بعنوان: " تأثير صناعة السياحة على النمو الاقتصادي "

"*IMPACT OF TOURISM INDUSTRY ON ECONOMIC GROWTH* "

يهدف البحث إلى تحليل تأثير صناعة السياحة على النمو الاقتصادي من خلال دراسة العلاقة بين السياحة والناتج المحلي الإجمالي*(GDP)* ، مع التركيز على الأثر غير المباشر للسياحة في دعم الاقتصاد. فعلى الرغم من أن السياحة لا تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، إلا أنها تسهم في تعزيز قطاعات أخرى مثل الاستثمار، وتوفير العملات الأجنبية، وزيادة الإيرادات الحكومية . اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي من خلال مراجعة الأدبيات والتحليل الإحصائي للبيانات الثانوية المستمدة من مصادر مثل البنك الدولي *(World Bank)* ومؤسسات إحصائية مثل*TUIK* ، حيث شملت العينة ثلاث دول هي تركيا، فرنسا، واليونان، وتم تحليل العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي باستخدام برنامج*SPSS* ، حيث تم قياس العلاقة بين الإنفاق السياحي، عدد الوافدين، والإيرادات السياحية من خلال معامل الارتباط *(Pearson Correlation)*. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق السياحي وعدد السياح الوافدين، مما يعني أن زيادة الاستثمارات في القطاع السياحي تؤدي إلى زيادة تدفق السياح، وهو ما ينعكس إيجابيًا على الإيرادات السياحية. كما تبين أن عدد السياح الوافدين يؤثر بشكل مباشر على الإيرادات السياحية، حيث أظهرت البيانات أنه كلما زاد عدد السياح، ارتفعت الإيرادات المتحصلة من القطاع. ومع ذلك، لم تتمكن الدراسة من تأكيد وجود تأثير مباشر للسياحة على النمو الاقتصادي*(GDP)* ، إذ كشفت التحليلات أن هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل رئيسي على معدلات النمو، وأن إيرادات السياحة تُعتبر جزءًا من صادرات السلع والخدمات، مما يعني أن تأثيرها على الاقتصاد يعتمد أيضًا على أداء التجارة الخارجية والقطاعات الاقتصادية الأخرى. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من الأبحاث لفهم العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي بشكل أكثر دقة، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية الأخرى المؤثرة. كما أكدت على أهمية تعزيز الاستثمارات في

البنية التحتية السياحية، لا سيما في تطوير الفنادق، ووسائل النقل، والخدمات السياحية، لما لذلك من دور في زيادة تدفق السياح وتعزيز الإيرادات .إضافةً إلى ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تحسين استراتيجيات التسويق السياحي لجذب مزيد من السياح ورفع مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني. وأخيرًا، شددت الدراسة على أهمية تنويع العروض السياحية عبر التركيز على مجالات جديدة مثل السياحة الطبية، والسياحة البيئية، والسياحة الثقافية، مما يمكن أن يساهم في زيادة العائدات السياحية للدول المدروسة وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.

2. دراسة *(Slobodan et al., 2017)*، بعنوان: " تأثير السياحة على النمو الاقتصادي في البوسنة والهرسك "

"The impact of tourism on the economic growth in BiH "

سعى الباحثون إلى تقييم مدى مساهمة قطاع السياحة في دعم النمو الاقتصادي الكلي في البوسنة والهرسك خلال الفترة الممتدة بين عامي *2006* و*2014*. وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن للسياحة دورًا اقتصاديًا يمكن قياسه بشكل مباشر عبر مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق السياحي، حيث تم اعتماد منهج كمي يستند إلى نموذج حسابي سبق استخدامه في دول مجاورة، مثل صربيا ومقدونيا والجبل الأسود. ويقوم هذا النموذج على فصل الناتج المحلي الإجمالي إلى جزأين: أحدهما ناتج عن السياحة، والآخر يمثل بقية القطاعات الاقتصادية، مما يتيح حساب المساهمة المباشرة للسياحة في معدل النمو الحقيقي للفرد.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل بيانات رسمية صادرة عن معهد الإحصاء في اتحاد البوسنة والهرسك، شملت عدد السياح المحليين والأجانب، وعدد الليالي السياحية، بالإضافة إلى الإيرادات السياحية السنوية باليورو. وبناءً على تلك البيانات، طبّق الباحثون الصيَغ الرياضية لاحتساب النمو الاقتصادي الحقيقي وتحديد النسبة التي تسهم بها السياحة في هذا النمو. وتوصلت النتائج إلى أن مساهمة السياحة المباشرة في النمو الاقتصادي كانت محدودة لكنها إيجابية في معظم السنوات، حيث بلغت *0.21*% من إجمالي النمو في عام

2006، بينما تراجعت إلى *0.02*% فقط في عام *2013*، في حين سجلت مساهمة سالبة في عام *2009* نتيجة الانكماش الاقتصادي العام.

ورغم تسجيل ارتفاع مستمر في أعداد السياح الدوليين خلال فترة الدراسة، لاحظ الباحثون وجود فجوة بين هذا النمو الكمي وبين الإيرادات المحققة، ما يشير إلى تحديات في تحويل الحركة السياحية إلى قيمة اقتصادية فعلية. وبناء على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تحسين جودة وتنوع العرض السياحي، ومواءمته مع المعايير الدولية، بما يعزز من القدرة التنافسية للقطاع السياحي ويزيد من أثره الاقتصادي. كما أشارت إلى أن تقدير التأثير الكامل للسياحة ينبغي أن يشمل أيضًا الآثار غير المباشرة والمضاعفة، والتي من شأنها أن تعكس مساهمة أكبر وأكثر دقة في الاقتصاد الوطني.

3. دراسة *(Bogdan-Constantin et al., 2018)* ، بعنوان: "تأثير السياحة على التنمية المستدامة في المناطق الريفية: دليل من رومانيا"

"*The Impact of Tourism on Sustainable Development of Rural Areas: Evidence from Romania*"

سعى الباحثون إلى تحليل تأثير النشاط السياحي على مؤشرات التنمية المستدامة في المناطق الريفية الرومانية بعد عام *2000*، وذلك من خلال اختبار ما إذا كانت السياحة تسهم في تعزيز الاستقرار الديموغرافي، وتحسين المرافق العامة، وتحفيز النمو الاجتماعي والاقتصادي. اعتمدت الدراسة منهجًا كميًا تحليليًا، حيث تمت مقارنة وحدات إدارية ريفية *(LAU-2)*تستقبل أكثر من *1000* سائح سنويًا مع أخرى ذات نشاط سياحي محدود أو معدوم خلال الفترة *2001–2016*، باستخدام اختبار *Mann–Whitney U* لقياس الفروقات بين المجموعتين.

واستخدم الباحثون أدوات تحليل إحصائي متقدمة مثل *SPSS Statistics 22* و*Stata 15*، إلى جانب تطوير ثلاثة مؤشرات مركبة للتنمية المستدامة تشمل: الاستقرار الديموغرافي (من خلال معدلات الهجرة)، والمرافق العامة (كشبكات المياه والغاز والصرف الصحي)، والتنمية

الاجتماعية والاقتصادية (مثل معدلات التوظيف والبطالة). وقد اعتمدت الدراسة على بيانات موثوقة من المعهد الوطني للإحصاء في رومانيا.

وقد كشفت النتائج أن السياحة تساهم بشكل إيجابي وملحوظ في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة، حيث سجلت المناطق السياحية مستويات أعلى من الاستقرار السكاني، وتحسنًا في البنية التحتية، ومعدلات أفضل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالمناطق غير السياحية. كما تبين أن السياحة تسهم في جذب السكان الجدد وتثبيت القائمين، لا سيما في المناطق الجبلية، وأنها ترتبط بتحسين نوعية الحياة من خلال توفير فرص العمل وتعزيز الخدمات الأساسية. وعلى الرغم من أن القرب من المراكز الحضرية يعزز من أثر السياحة، فقد أوضحت الدراسة أن هذا العامل ليس الوحيد المؤثر، مما يدل على أهمية السياحة كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة، خصوصًا في المناطق الهشة اقتصاديًا واجتماعيًا.

4. دراسة *(Manzoor et al., 2019)* بعنوان: "مساهمة السياحة المستدامة في النمو الاقتصادي والتوظيف في باكستان "

"***The Contribution of Sustainable Tourism to Economic Growth and Employment in Pakistan***"

هدفت دراسة ***"The Contribution of Sustainable Tourism to Economic Growth and Employment in Pakistan"*** *(2019)* إلى تحليل مدى إسهام السياحة المستدامة في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز فرص العمل في باكستان خلال الفترة الممتدة من *1990* إلى *2015*، وذلك من خلال اختبار فرضيتين رئيسيتين: الأولى تفترض وجود علاقة إيجابية بين نمو السياحة والناتج المحلي الإجمالي، والثانية تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو السياحة ومعدلات التوظيف. وقد اعتمدت الدراسة منهجًا كميًا تحليليًا، حيث استُخدمت أدوات تحليل السلاسل الزمنية، شملت اختبارات الجذر الوحدوي *(ADF* و *(PP*للتحقق من استقرارية المتغيرات، وتحليل الانحدار الخطي، بالإضافة إلى اختبار التكامل المشترك

لجوهانسن *(Johansen Cointegration Test)* لدراسة العلاقات طويلة الأجل. وتم جمع البيانات من مصادر رسمية مثل وزارة السياحة الباكستانية، ومجلس السياحة والسفر العالمي *(WTTC)*، إلى جانب المسوح الاقتصادية الوطنية، واستخدم برنامج ***EViews 9*** لإجراء التحليلات الإحصائية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نمو السياحة وكل من الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، كما أكد اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وخلصت الدراسة إلى أن السياحة تشكل قوة دافعة للنمو الاقتصادي في باكستان، وتسهم في خفض معدلات الفقر وتحسين سوق العمل، داعية إلى ضرورة تطوير البنية التحتية السياحية، وتحقيق استقرار سياسي وأمني لجذب المزيد من السياح وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

5. دراسة *(Ahmed, 2019)* بعنوان: " التنويع الاقتصادي في نيجيريا: آفاق السياحة "

" ***Economic diversification in nigeria; the prospect of tourism***"

تناولت الدراسة الإمكانيات التي يمتلكها قطاع السياحة وتأثيره على التنويع الاقتصادي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام الأساليب الإحصائية لتحليل العلاقات الاقتصادية (نموذج الانحدار الخطي البسيط)، حيث تم تقدير العلاقة بين السياحة والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي *(RGDP)* من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية*(OLS)* ، مع الأخذ في الاعتبار متغيرات مستقلة تشمل الإنفاق السياحي*(TE)* ، وتدفق السياح*(TI)* ، وسعر الصرف الحقيقي*(REXR)* . وأظهرت النتائج أن السياحة في نيجيريا تواجه عدة تحديات، أبرزها نقص رأس المال، وضعف البنية التحتية، وغياب نظام معلومات فعال، بالإضافة إلى ضعف اهتمام السكان المحليين بالسياحة. ومع ذلك، فإن القطاع يتمتع بإمكانات كبيرة تجعله قادرًا على تحقيق إيرادات مستدامة تتفوق على الإيرادات الناتجة عن الموارد الطبيعية المحدودة مثل النفط، فضلاً عن دوره في خلق فرص العمل، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز التبادل الثقافي .كما يمتد تأثيره ليشمل قطاعات أخرى مثل النقل والفنادق، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني. ورغم أن أداء القطاع السياحي في نيجيريا لا يزال متواضعًا مقارنةً ببعض

الدول الأخرى، فإن أثره الاقتصادي واضح، ويمكن أن يصبح مصدرًا رئيسيًا للإيرادات الوطنية إذا تم تطويره بالشكل المناسب. بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاستثمارات الحكومية في القطاع السياحي، وتوفير بيئة جاذبة للسياح المحليين والدوليين من خلال تحسين الخدمات والبنية التحتية، بما في ذلك الطرق والمياه والكهرباء، إلى جانب تعزيز الأمن في المواقع السياحية والطرق الرئيسية لحماية السياح وتحسين صورة نيجيريا السياحية. كما شددت الدراسة على أهمية رفع مستوى الوعي المجتمعي حول فوائد السياحة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

6. دراسة *(AYENI , 2020)*، بعنوان: " التنبؤ بتأثير تنويع الاقتصاد على تطوير السياحة المستدامة في نيجيريا"

"***Predicting the Effects of Economic Diversification on Sustainable Tourism Development in Nigeria***"

يهدف البحث إلى استكشاف دور السياحة في تنويع الاقتصاد النيجيري وتعزيز التنمية المستدامة، نظرًا لاعتماد البلاد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل. ومن خلال تحليل الانحدار المتعدد، استخدمت الدراسة المنهج الكمي لفحص العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي، حيث تم جمع البيانات عبر مراجعة الأدبيات السابقة وإجراء استطلاعات رأي شملت أصحاب المصلحة في قطاع السياحة. واعتمدت العينة على منطقتين جغرافيتين في نيجيريا، حيث تم اختيار أربع ولايات إلى جانب العاصمة أبوجا، ووزعت *745*استبيانًا على جهات حكومية، وفنادق، وشركات سفر، وسياح، وتم تحليل النتائج باستخدام برنامج*.SPSS*

كشفت النتائج أن تنويع الاقتصاد من خلال السياحة يمكن أن يكون له تأثير اقتصادي إيجابي كبير، حيث يتيح فرصًا للتنمية المستدامة، ويعزز الإيرادات الحكومية، ويدعم البنية التحتية. كما حدد التحليل أربعة عوامل رئيسية مؤثرة، وهي الفرص المتاحة لتنمية السياحة *(OPTODEV)*باعتبارها العامل الأكثر تأثيرًا، والسياحة كمصدر للإيرادات الداخلية *(TOIGR)* لتعزيز العائدات الحكومية، والبنية التحتية السياحية *(INFRATODE)* لدعم نمو القطاع،

وأخيرًا أهمية قطاع الضيافة والمطاعم *(RELCATER)* في توفير الخدمات المناسبة للسياح. وأكدت الدراسة على ضرورة زيادة الاستثمارات الحكومية والخاصة لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستثمار في تطوير قطاع السياحة من خلال تحسين البنية التحتية، وإقامة سياسات واضحة تدعم إشراك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، إلى جانب الترويج للسياحة على المستوى الدولي عبر حملات تسويقية فعالة. كما شددت على أهمية تطوير مهارات القوى العاملة في قطاع السياحة من خلال برامج تدريبية متخصصة، مع تنويع المنتجات السياحية لتشمل السياحة البيئية، والثقافية، والعلاجية، مما يزيد من الفوائد الاقتصادية. وأكدت التوصيات أيضًا على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان استدامة مشاريع السياحة وتعظيم الاستفادة منها.

7. دراسة *(BIRUTA et al., 2021)* ، بعنوان: "السياحة - أداة للتنويع الاقتصادي للقطاعات الأخرى "

"*TOURISM – A TOOL FOR ECONOMIC DIVERSIFICATION FOR OTHER SECTORS*"

يهدف البحث إلى تحليل دور السياحة كأداة لتنويع الاقتصاد في مختلف القطاعات الاقتصادية، مع التركيز على التحديات والفرص التي واجهها القطاع خلال جائحة *COVID-19*. كما يسعى إلى تقييم تأثير الابتكارات في السياحة ومدى انعكاسها على القطاعات المرتبطة بها، إلى جانب تحليل التداعيات الاقتصادية للجائحة على قطاع السياحة، واستكشاف استراتيجيات لتعزيز القدرة التنافسية لهذا القطاع في ظل الظروف المتغيرة. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في تحليل الأدبيات العلمية المتعلقة بالسياحة، والتنويع الاقتصادي، والتعاون الدولي، إضافةً إلى مراجعة الدراسات السابقة حول

تأثير الأزمات العالمية على السياحة، مع تطبيق تحليل مقارن لتقييم تداعيات الجائحة على القطاع السياحي وكيفية استجابة مختلف القطاعات لها.

ولجمع البيانات وتحليلها، استخدمت الدراسة إحصائيات اقتصادية وسياحية مرتبطة بتأثير الجائحة، بالإضافة إلى مصفوفة أنسوف *(Ansoff Matrix)* لتحديد استراتيجيات تطوير السياحة وتنويع الأسواق والمنتجات السياحية. كما تم إجراء دراسة مقارنة لتأثير الجائحة على قطاعات مثل الطيران، الفنادق، الرحلات البحرية، وتأجير السيارات، مع تحليل السياسات الحكومية لدعم السياحة، بما في ذلك تقديم القروض، الإعفاءات الضريبية، وخطط الإنعاش الاقتصادي.

وأظهرت النتائج أن السياحة تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في الاقتصاد، حيث تؤثر على خلق الوظائف، تعزيز الدخل القومي، وتحفيز قطاعات مثل الضيافة والنقل والتجارة . ومع ذلك، تسببت جائحة *COVID-19*في انخفاض حاد في عائدات السياحة، ما أدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة في الدول التي تعتمد على هذا القطاع .كما أسفر تراجع الطلب على السياحة العالمية عن تقليص الأنشطة التجارية المرتبطة بها، ما تسبب في فقدان العديد من الوظائف. وفي ظل قيود السفر الدولية، برزت السياحة الداخلية كخيار بديل أكثر استدامة، مما ساعد بعض الدول على تعويض جزء من الخسائر. ومع ذلك، فإن الزيادة في تكاليف التعقيم والسلامة الصحية فرضت تحديات جديدة على الشركات السياحية، حيث أصبحت إجراءات مثل التباعد الاجتماعي والتنظيف المستمر تؤثر على ربحيتها.

وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز السياسات الحكومية لدعم السياحة، من خلال تقديم القروض الميسرة، الإعفاءات الضريبية، والمساعدات المالية للشركات السياحية المتضررة، إضافةً إلى تطوير استراتيجيات التسويق السياحي التي تركز على السياحة المستدامة، الداخلية، والرقمية .كما شددت على أهمية الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لتحسين تجارب السياح عبر الحجوزات الرقمية، المدفوعات غير التلامسية، والتكنولوجيا الذكية في الفنادق، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير بيئة

سياحية أكثر استدامة. وأوصت الدراسة كذلك بـ تنويع المنتجات السياحية، مثل السياحة البيئية، العلاجية، وسياحة المغامرات، مما يقلل من الاعتماد على نوع واحد من السياحة، إلى جانب تعزيز المرونة الاقتصادية للدول عبر تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد المفرط على السياحة وحدها.

وخلصت الدراسة إلى أن السياحة تُعد ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد، إلا أنها تحتاج إلى استراتيجيات مبتكرة للتعامل مع الأزمات مثل جائحة *COVID-19*. كما أكدت على أهمية تبني سياسات داعمة، الاستثمار في التكنولوجيا، وتعزيز السياحة الداخلية لضمان تعافي القطاع السياحي وتعزيز استدامته على المدى الطويل.

8. دراسة *(KOVAÇI et al., 2021)*، بعنوان: "تأثير السياحة على التنمية الاقتصادية في كوسوفو"

" *The impact of Tourism on the Economic Development of Kosovo*"

يسلط البحث الضوء على تأثير السياحة على التنمية الاقتصادية في كوسوفو، حيث يعتبر قطاع السياحة محركًا أساسيًا يمكن أن يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي عبر خلق فرص العمل، وتحفيز الاستثمارات، وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص . كما يناقش التحديات التي يواجهها هذا القطاع، مثل ضعف البنية التحتية وغياب استراتيجيات واضحة للتنمية المستدامة، مع اقتراح نموذج يهدف إلى تحسين إدارة وتطوير السياحة في البلاد.

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام استبيانات ميدانية موجهة إلى *108* من مشغلي الشركات السياحية، مما أتاح تحليل المتغيرات المرتبطة بأداء القطاع. كما تم تطبيق المنهج الوصفي لدراسة نموذج التنمية السياحية المستدامة، إلى جانب مراجعة الأدبيات العلمية المتعلقة بالسياحة والتنمية الاقتصادية لبناء إطار نظري متكامل. ومن خلال تحليل البيانات الإحصائية والاقتصادية، تم تقييم عدد الشركات السياحية، وتدفقات السياح، والإيرادات المحققة. كما شمل البحث تحليل سياسات واستراتيجيات القطاع السياحي، مع

مقارنة الأداء السياحي بين المناطق المختلفة في كوسوفو، ودراسة أثر البنية التحتية والعوامل الاجتماعية والثقافية والبيئية على تدفق السياح.

أظهرت النتائج أن قطاع السياحة في كوسوفو لا يزال في مراحله الأولية، حيث لم تُستغل إمكانياته بالكامل بعد. وكشفت البيانات أن *92%*من الشركات السياحية الناشئة حديثة الإنشاء، بينما *16*% فقط تم الحصول عليها من خلال عمليات استحواذ، مما يعكس نمو ريادة الأعمال في هذا القطاع. كما تبين أن *98%*من هذه الشركات مملوكة لأفراد، في حين أن نسبة الشراكات لا تتجاوز *10%*، مما يشير إلى الحاجة إلى تعزيز الاستثمارات المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن *58%*من الشركات لا تقدم خدمات حجز إلكترونية، مما يستدعي ضرورة رقمنة الخدمات السياحية لجذب المزيد من العملاء. كما شهدت *69*شركة من أصل *108* زيادة في المبيعات السياحية خلال السنوات الأخيرة، بينما لم تتمكن *39* شركة من تحقيق هذا النمو، مما يعكس التفاوت في أداء الشركات وتأثير العوامل الاقتصادية المختلفة عليها. وأكدت الدراسة أن ضعف التعاون بين الشركات السياحية المحلية والدولية يمثل تحديًا رئيسيًا، حيث أن *70* شركة فقط تتعاون مع مشغلين محليين، في حين أن *30* شركة تتعاون مع مشغلين دوليين. كما تم تحديد ثلاث استراتيجيات رئيسية لنمو الشركات السياحية، حيث ركزت *68%*من الشركات على توسيع قدراتها، و*24*% على تقديم منتجات جديدة، و*16*% على تطوير الموارد البشرية.

وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال تقديم حوافز مالية ولوجستية لتطوير البنية التحتية السياحية وجذب الاستثمارات الأجنبية. كما أكدت على أهمية تحسين الخدمات الرقمية عبر تطوير أنظمة الحجز الإلكتروني والتسويق الرقمي، بالإضافة إلى وضع سياسات واستراتيجيات واضحة لدعم قطاع السياحة، تشمل تحسين جودة الخدمات الفندقية وتنويع المنتجات السياحية مثل السياحة البيئية والثقافية والرياضية. كما شددت التوصيات على ضرورة الاستثمار في تدريب وتأهيل القوى العاملة السياحية لضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية، وتعزيز القدرة

التنافسية للقطاع. بالإضافة إلى ذلك، أوصت الدراسة بإطلاق حملات ترويجية دولية تستهدف الأسواق السياحية الرئيسية لتحسين صورة كوسوفو كوجهة سياحية جذابة، مع دعم الشركات السياحية الناشئة من خلال توفير قروض ميسرة وبرامج دعم حكومية لتسريع تطوير المشاريع السياحية.

9. دراسة *(Magdalena Karolak, 2022)* ، بعنوان: " السياحة والتنويع الاقتصادي والدبلوماسية الاقتصادية: دروس من الخليج العربي "

" *Tourism, economic diversification and economic diplomacy: Lessons from the Arabian*"

يهدف البحث إلى تحليل التحولات الأخيرة في منطقة الخليج العربي فيما يتعلق بتطوير قطاع السياحة كأداة رئيسية لتنويع الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي. كما يسعى إلى دراسة التحديات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، واللوجستية، والتعليمية التي تؤثر على تطوير السياحة، إضافةً إلى استكشاف استراتيجيات الترويج السياحي والعلامات التجارية للدول ومدى فعاليتها في تعزيز الجاذبية السياحية للمنطقة. واعتمدت الدراسة على تحليل متعدد التخصصات يجمع بين الاقتصاد السياسي، ودراسات السياحة، والاستدامة، والدبلوماسية، والعلامات التجارية الوطنية، حيث تم اعتماد منهج تحليلي لمراجعة الأدبيات السابقة وتحليل استراتيجيات الوجهات السياحية بهدف تحديد العوامل التي تعزز جاذبية المنطقة وتحقيق الاستفادة القصوى من قطاع السياحة.

ولتحقيق هذه الأهداف، استخدمت الدراسة مجموعة من الأدوات البحثية، شملت تحليل البيانات والإحصائيات السياحية العالمية الصادرة عن منظمة السياحة العالمية *(UNWTO)*، ومقارنة استراتيجيات العلامات التجارية الوطنية بين دول الخليج، بالإضافة إلى تحليل استراتيجيات التعاون والتنافس الإقليمي مثل التأشيرات المشتركة والسياحة البحرية. كما تم تقييم دور الدبلوماسية الثقافية في جذب السياح، إلى جانب تحليل تأثير السياحة على

التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمعات الخليجية، خاصة فيما يتعلق بتقبل السياح الأجانب والمعايير الاجتماعية المرتبطة بالسياحة.

كشفت نتائج البحث عن زيادة ملحوظة في الاهتمام بتطوير السياحة كوسيلة لتنويع الاقتصاد، حيث نجحت الإمارات العربية المتحدة، وخصوصًا دبي، في تحويل السياحة إلى قطاع اقتصادي رئيسي، بينما بدأت المملكة العربية السعودية في تبني استراتيجيات جديدة لجذب السياح الدوليين من خلال تعزيز السياحة الترفيهية إلى جانب السياحة الدينية. ومع ذلك، أظهرت الدراسة تفاوتًا في مستويات النجاح بين دول الخليج، حيث تعتمد جاذبية الوجهة السياحية على التخطيط الاستراتيجي، وتوافر البنية التحتية، والتسويق الفعال .كما لعبت الدبلوماسية الثقافية دورًا متزايدًا في تعزيز السياحة، حيث ساهمت الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات إبراهيم في تسهيل تدفق السياح إلى المنطقة، إلا أن الدراسة أكدت الحاجة إلى تحسين استراتيجيات الاستدامة لحماية البيئات الهشة في الخليج من التأثيرات السلبية لتوسع النشاط السياحي.

بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بـ تعزيز التعاون الإقليمي عبر إطلاق تأشيرات سياحية موحدة وتحفيز السياحة المشتركة مثل السياحة البحرية، بالإضافة إلى تحسين العلامات التجارية السياحية لدول الخليج من خلال استراتيجيات تسويق أكثر كفاءة. كما دعت إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية السياحية، مثل تطوير شبكات النقل والفنادق والمنتجعات، مع فرض ضوابط بيئية صارمة لضمان استدامة المشاريع السياحية. ومن أجل تعزيز الاستفادة المحلية من القطاع، شددت الدراسة على أهمية توسيع نطاق التعليم والتدريب السياحي لتأهيل كوادر محلية وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية، بالإضافة إلى تحفيز السياحة الداخلية عبر حملات ترويجية موجهة للمقيمين والمواطنين.

10. دراسة *(Mimma Maripatul Uula, 2024)* ، بعنوان: "تنمية قطاع السياحة والنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي"

"*Tourism Sector Development and Economic Growth in OIC Countries*"

تعد هذه الدراسة ذات أهمية بالغة نظرًا لدورها في تحليل تأثير السياحة على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي (*OIC*) خلال الفترة *2010-2021*، وذلك في سياق عالمي تسعى فيه الدول إلى تعزيز مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي (*GDP*) وتحقيق التنمية المستدامة. ويكتسب الموضوع أهمية إضافية بالنظر إلى الإمكانات السياحية الكبيرة التي تتمتع بها دول *OIC*، وخاصة في مجال السياحة الإسلامية، فضلًا عن الحاجة إلى استراتيجيات اقتصادية فعالة لتعزيز التعافي الاقتصادي بعد جائحة *COVID-19*. اعتمدت الدراسة على منهجية تحليل البيانات الثابتة (*Static Panel Data Regression*) لدراسة تأثير عدد من العوامل، مثل السكان، الانفتاح التجاري، التضخم، وإيرادات السياحة الدولية، على النمو الاقتصادي في *53* دولة من دول *OIC*، مستبعدةً أربع دول بسبب نقص البيانات. تم اختيار النموذج الأنسب من خلال تطبيق اختبارات *Chow* و*Hausman* و *Lagrange Multiplier (LM)*، ثم تم تحليل تأثير المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج الانحدار الثابت. وقد استندت الدراسة إلى بيانات ثانوية تم جمعها من مصدر *SESRIC* الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي، كما تم استخدام برامج إحصائية مثل *EViews* لتحليل البيانات. أظهرت النتائج أن السكان والانفتاح التجاري كان لهما تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، حيث يؤدي ارتفاع عدد السكان إلى زيادة القوى العاملة والاستهلاك، بينما يسهم الانفتاح التجاري في تحسين الكفاءة الاقتصادية. في المقابل، كان للتضخم تأثير سلبي، إذ يؤدي ارتفاعه إلى تراجع الاستثمارات وعدم الاستقرار الاقتصادي. أما إيرادات السياحة الدولية، فقد أثبتت أنها عامل إيجابي يعزز الدخل القومي ويوفر فرص عمل جديدة. بناءً على هذه النتائج، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات الموجهة لصانعي السياسات والممارسين في قطاع السياحة والباحثين الأكاديميين. ومن أبرز هذه التوصيات: تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية

السياحية، تحسين الترويج العالمي لدول *OIC*، تقديم تدريب متخصص للعاملين في القطاع، تبسيط اللوائح التنظيمية، وتشجيع الابتكار في تقديم الخدمات السياحية. كما أوصت الدراسة بإجراء مزيد من البحوث التي تتناول عوامل إضافية قد تؤثر على النمو الاقتصادي، والاستفادة من أدوات تحليلية متقدمة لفهم أعمق للعلاقة بين السياحة والنمو.

تفريغ الدراسات السابقة في جدول

الجدول5 : الدراسات الأجنبية السابقة

عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	منهجية البحث	أدوات الدراسة	النتائج المتوصل إليها
Impact of Tourism Industry on Economic Growth (Yilmaz, 2014)	تحليل تأثير السياحة على النمو الاقتصادي عبر دراسة العلاقة بين السياحة والناتج المحلي الإجمالي.	منهج تحليلي، مراجعة الأدبيات والتحليل الإحصائي.	النماذج الاقتصادية والتحليل الإحصائي (معامل الارتباط بيرسون *(Pearson Correlation)*..) باستخدام برنامج *SPSS*.	علاقة إيجابية بين الإنفاق السياحي وعدد السياح. لا يوجد تأثير مباشر للسياحة على النمو الاقتصادي. زيادة الاستثمارات السياحية تؤدي إلى ارتفاع تدفق السياح. عدد السياح الوافدين يؤثر مباشرة على الإيرادات السياحية. تأثير السياحة على الاقتصاد مرتبط بأداء التجارة الخارجية والقطاعات الأخرى.
The Impact of Tourism on the Economic Growth in BiH (Slobodan et al., 2017)	تقييم مدى مساهمة السياحة في دعم النمو الاقتصادي في البوسنة والهرسك خلال الفترة *2014–2006*	منهج كمي (قياسي). منهج تحليلي.	النماذج الاقتصادية باستخدام معادلات رياضية لحساب النمو الاقتصادي ومساهمة السياحة. تحليل بيانات رسمية من معهد الإحصاء (عدد السياح	مساهمة السياحة المباشرة كانت ضعيفة لكنها إيجابية في معظم السنوات، مع تسجيل تراجع في الدخل السياحي رغم ارتفاع أعداد الزوار. توجد فجوة بين نمو عدد السياح والإيرادات المحققة.

			– عـدد الـلـيـالي – إيـرادات السياحة).	تعاني السـياحة من صـعوبة في تحويل النمو الكمي إلى قيمة اقتصادية فعلية.
The Impact of Tourism on Sustainable Development of Rural Areas: Evidence from Romania (Ibănescu et al., 2018)	تقييم تـأثير النشـــاط السـياحي على مؤشرات التنمية المســتدامة في الـمـنـاطـق الـريـفـيـة الرومانية.	مـنـهـج كـمي تحليلي.	النماذج الاقتصـادية والتحليل الـقـيـاسي (اخـتـبـار *Mann–Whitney U* لقياس الفروقات بين المجموعتين). بـاســتخـدام برنـامج *SPSS Statistics 22* و*Stata 15*	السـياحة تسـاهم في تحسـين مؤشرات التنمية المستدامة. تأثير إيجابي للسـياحة على الاسـتقرار الديموغرافي والبنية التحتية. تحسين نوعية الحياة من خلال توفير فرص العمل وتعزيز الخدمات الأساسية. السياحة فرصة لتحفيز النمو في المناطق الريفية.
The Contribution of Sustainable Tourism to Economic Growth and Employment in Pakistan (Manzoor et al., 2019)	تحليـل مـدى إسـهـام السـياحة المسـتدامة في دعم النمو الاقتصـادي وتعزيز فرص العمـل في باكسـتان خلال الفترة *(1990-2015).*	مـنـهـج كـمي (قياسي) تحليلي.	النماذج الاقتصـادية والتحليل الـقـيـاسي (اخـتـبـارات جـذر الـوحـدة، نـمـوذج *Johansen* للتكامـل المشـترك وتحليـل الانحدار الخطي...) باستخدام برنامج *Eviews*	توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصـائية بين نمو السياحة والناتج المحلي الإجمالي. تأثير إيجابي للسياحة على النمو والتوظيف. علاقة طويلة المدى بين السياحة والاقتصاد. تسهم السياحة في خفض معدلات الفقر وتحسين سوق العمل.

Economic Diversification in Nigeria: The Prospect of Tourism (Ahmed, 2019)	تقييم إمكانات السياحة في تنويع الاقتصاد النيجيري.	منهج كمي (قياسي).	النماذج الاقتصادية والتحليل القياسي (نموذج الانحدار الخطي البسيط...*(OLS)* .) باستخدام برنامج *Eviews*	السياح في نيجريا تواجه تحديات كبيرة مثل: نقص البنية التحتية وضعف التسويق. القطاع السياحي يمتلك إمكانات كبيرة لتحقيق إيرادات مستدامة (تساهم في خلق فرص العمل وتحسين البنية التحتية، تعزز التبادل الثقافي وتدعم قطاعات أخرى مثل النقل والفنادق...).
Predicting the Effects of Economic Diversification on Sustainable Tourism Development in Nigeria (Dorcas Ayeni, 2020)	استكشاف دور السياحة في تنويع الاقتصاد النيجيري.	منهج كمي (قياسي).	النماذج الاقتصادية والتحليل القياسي (نموذج الانحدار الخطي المتعدد...) باستخدام برنامج *SPSS*	تنويع الاقتصاد عبر السياحة له أثر اقتصادي إيجابي كبير. السياحة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. تدعم السياحة زيادة الإيرادات الحكومية. تعزز تحسين البنية التحتية.
Tourism – A Tool for Economic Diversification for Other Sectors (Biruta et al., 2021)	تحليل دور السياحة في تنويع الاقتصاد خلال جائحة*COVID-19*.	المنهج التحليلي.	تحليل البيانات الإحصائية الاقتصادية والسياحية المرتبطة بتأثير الجائحة، بالإضافة إلى مصفوفة أنسوف *(Ansoff Matrix)* لتحديد استراتيجيات تطوير	السياحة تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في الاقتصاد عبر: خلق الوظائف، تعزيز الدخل القومي، تحفيز قطاعات مثل الضيافة والنقل والتجارة. انخفاض حاد في عائدات السياحة بسبب جائحة *COVID-19*.

			السياحة وتنويع الأسواق والمنتجات السياحية. إجراء دراسة مقارنة لتأثير الجائحة على قطاعات.	بروز السياحة الداخلية كخيار بديل أكثر استدامة لتعويض جزء من الخسائر.
The Impact of Tourism on the Economic Development of Kosovo (Kovaçi et al., 2021)	دراسة تأثير السياحة على التنمية الاقتصادية في كوسوفو.	المنهج الكمي. المنهج الوصفي. مراجعة الأدبيات العلمية المتعلقة بالسياحة والتنمية الاقتصادية.	استبيانات ميدانية موجهة إلى *108* من مشغلي الشركات السياحية. التحليل الإحصائي.	إمكانات كبيرة للسياحة غير مستغلة بالكامل. أوصت برقمنة الخدمات وتحسين البنية التحتية. ركزت استراتيجيات نمو الشركات السياحية فيها على: توسيع القدرات، تقديم منتجات جديدة، تطوير الموارد البشرية.
Tourism, Economic Diversification and Economic Diplomacy: Lessons from the Arabian Gulf (Magdalena Karolak, 2022)	تحليل دور السياحة في تنويع اقتصاد دول الخليج.	المنهج التحليلي.	تحليل البيانات والإحصائيات السياحية العالمية الصادرة عن منظمة السياحة العالمية *(UNWTO)*	نجاح الإمارات والسعودية في تطوير السياحة كوسيلة لتنويع الاقتصاد. الحاجة إلى تحسين استراتيجيات الاستدامة والتسويق.

Tourism Sector Development and Economic Growth in OIC Countries (Mimma Maripatul Uula, 2024)	تحليل تأثير السياحة على النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي (*OIC*)	المنهج التحليلي.	النماذج الاقتصادية والتحليل القياسي (تم تحليل تأثير المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام نموذج الانحدار الثابت...) باستخدام برنامج *Eviews*	أن السكان والانفتاح التجاري كان لهما تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي. يسهم الانفتاح التجاري في تحسين الكفاءة الاقتصادية. للتضخم تأثير سلبي، إذ يؤدي ارتفاعه إلى تراجع الاستثمارات وعدم الاستقرار الاقتصادي. إيرادات السياحة الدولية كان لها تأثير إيجابي فهي تعزز الدخل القومي وتوفر فرص عمل جديدة.

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية في سياق الأدبيات السابقة

***1*.التحليل المقارن (نقاط الاتفاق والاختلاف)**

من خلال تجميع وتفريغ الدراسات السابقة (العربية، الأجنبية) يمكنا تحديد نقاط الاتفاق والاختلاف مع دراستنا الحالية

***1.1*. نقاط الاتفاق:** اتفقت دراستنا مع الدراسات السابقة في النقاط التالية:

– ركزت العديد من الدراسات على قدرة السياحة على تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول التي تعتمد بشكل رئيسي على قطاعات تقليدية مثل الزراعة أو الصناعات الاستخراجية . على سبيل المثال، تناولت دراسة عزوزي (*2015*) واقع التنمية السياحية المستدامة في ولاية قالمة الجزائرية، مشيرةً إلى أن التنوع الطبيعي والتاريخي في المنطقة لا يزال غير مستغل بالشكل الأمثل نتيجة غياب التخطيط الاستراتيجي وضعف البنية التحتية. وبالمثل، ناقشت دراسة قماط كاهنة ورجراح أحمد (*2020*) أثر الاستثمار السياحي في دعم التنويع الاقتصادي، مؤكدةً أن ضعف جودة المنتجات والخدمات يشكل عائقًا أمام تطور القطاع. كما بينت دراسة *Ahmed (2019)* حول السياحة في نيجيريا أن ضعف البنية التحتية ونقص رأس المال يحدّان من قدرة السياحة على المساهمة الفعالة في التنويع، رغم امتلاكها إمكانات واعدة. حيث اتفقت معظم الدراسات مع الدراسة الحالية على أن السياحة تمثل أداة رئيسية لدعم التنويع الاقتصادي، لكنها لم تُستغل بعد بالشكل الأمثل، خاصة في الدول التي تعتمد على قطاعات تقليدية مثل المحروقات أو الزراعة.

– أشارت الأبحاث إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في مدى مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي، من أبرزها جودة البنية التحتية، مستوى الاستثمار في القطاع، والتعاون بين الجهات الفاعلة .ركزت دراسة حسينات إيمان (*2018*) على السياحة كخيار استراتيجي لدفع عجلة الاقتصاد الجزائري، وأكدت أن تطوير السياسات وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص عاملان حاسمان في نجاح هذا التوجه. في السياق ذاته، كشفت دراسة بوجمعة شهرزاد وبلمقدم مصطفى (*2020*) عن وجود علاقة تكاملية بين عائدات السياحة والناتج المحلي

الإجمالي، مشددة على ضرورة تبني سياسات استثمارية فعالة. وعلى المستوى الدولي، أظهرت دراسة *DORCAS AYENI (2020)* أن تطوير السياحة في نيجيريا يعتمد على أربعة عوامل رئيسية، أبرزها تنمية البنية التحتية والفرص السياحية، مما يعزز مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

– **تناولت بعض الدراسات تجارب محلية ودولية بشأن مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية** .على الصعيد المحلي، حللت دراسة زعيش محمد وبولقرون رندة (*2019*) واقع السياحة في الجزائر، مشيرةً إلى أن مستوى الاستثمار لا يرقى إلى الإمكانات المتاحة، مما يحد من دور القطاع في التنويع الاقتصادي. دوليًا، قدمت دراسة *Bogdan-Constantin Ibănescu* وآخرون (*2018*) تحليلاً لتأثير السياحة في المناطق الريفية في رومانيا، مؤكدةً على دورها في تعزيز الاستقرار الديموغرافي والبنية التحتية، وتحقيق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية. وأكدت دراسة *KOVAÇI* وآخرون (*2021*) أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في كوسوفو، ودعت إلى تطوير الخدمات السياحية والرقمنة لتعزيز مساهمة القطاع في التنمية.

– **ناقشت بعض الدراسات فرضية " التوسع في النشاط السياحي يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي (النمو المدفوع بالسياحة) " ومدى صحتها في السياقات المختلفة** .أظهرت دراسة طرفاية كمال وتوات عثمان (*2021*) وجود علاقة طردية بين نمو القطاع السياحي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مما يدعم فرضية أن السياحة تمثل محركًا للنمو. من جهة أخرى، كشفت دراسة بوجمعة شهرزاد (*2021*) أن تأثير السياحة على الاقتصاد يعتمد على مستوى الاستثمار ومدى التكامل مع القطاعات الأخرى. في السياق نفسه، أظهرت دراسة *YILMAZ (2014)* أن العلاقة بين السياحة والنمو ليست مباشرة دائمًا، بل تتوسطها قطاعات أخرى مثل الاستثمار والخدمات.

– **يؤكد الباحثون على أهمية وضع سياسات حكومية فعالة لدعم السياحة كأداة للتنمية المستدامة** .على سبيل المثال، أوضحت دراسة بن عاشور (*2021*) أن السياسات غير المستقرة تعيق تطور السياحة في الجزائر، في حين شددت دراسة *Magdalena Karolak (2022)* على

نجاح دول الخليج، مثل الإمارات والسعودية، في تعزيز السياحة عبر تبني سياسات متكاملة تشمل تطوير البنية التحتية والترويج الدولي والدبلوماسية الاقتصادية. وأكدت دراسة *BIRUTA* وآخرون (*2021*) أن دعم السياحة يتطلب استراتيجيات مرنة تشمل الابتكار، السياحة المستدامة، وتنويع المنتجات السياحية.

– **تشير الدراسات السابقة إلى أن السياحة تمتلك إمكانات كبيرة لدعم التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام،** لكن نجاحها يرتبط بعدة عوامل مثل جودة البنية التحتية، السياسات الداعمة، والاستثمار في الموارد البشرية. في الوقت ذاته، لا تزال هناك فجوات بحثية تتعلق بتأثير السياحة على الاستدامة البيئية والاجتماعية، مما يستدعي مزيدًا من الدراسات لاقتراح سياسات متكاملة تعزز المكاسب الاقتصادية وتحد من الآثار السلبية. وتهدف الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل شامل لدور السياحة في التنمية المستدامة، مع التركيز على استراتيجيات السياسات الفعالة التي يمكن أن تعزز مكانة السياحة كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني.

2.1. نقاط الاختلاف

– تُظهر المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية تباينًا واضحًا على مستوى الهدف والفترة الزمنية. فقد ركزت الدراسات السابقة غالبًا على أحد الجانبين فقط، إما التنويع الاقتصادي أو النمو المستدام، دون الربط التحليلي العميق بينهما. أما الدراسة الحالية، فقد تميزت بجمعها بين البعدين في آنٍ واحد، حيث سعت إلى تحليل السياحة كأداة لتحقيق التنويع الاقتصادي وفي الوقت نفسه كرافد للنمو المستدام، مما يمنحها شمولية وتكاملاً في الطرح. كما تختلف الدراسة الحالية عن سابقتها من حيث الإطار الزمني، إذ غطت فترة أطول تمتد من *1995*إلى *2022*، ما أتاح لها دراسة تأثير الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-*19*، في حين اقتصرت الدراسات السابقة في الغالب على فترات أقصر ولم تتطرق بشكل كافٍ لتأثير مثل هذه الصدمات.

– أظهرت نتائج الدراسات السابقة وجود علاقة إيجابية بين السياحة والنمو الاقتصادي، كما في دراسة*Manzoor et al. (2019)* ، في حين ركزت بعض الدراسات، مثل دراسة بوجمعة وقرصو (*2021*)، على ربط السياحة بالتنويع الاقتصادي دون أن تتناول مفهوم الاستدامة بشكل واضح أو معمق. بالمقابل، توصلت الدراسة الحالية إلى أن العلاقة بين السياحة والتنويع في الجزائر كانت ضعيفة أو غير معنوية في أغلب الحالات، إلا أنها أبرزت إمكانية بناء علاقة طويلة الأمد مستدامة في حال تم تجاوز التحديات الهيكلية مثل ضعف السياسات وضعف التنسيق المؤسسي.

– فيما يتعلق بتأثير الأزمات العالمية، لم تحظَ هذه الزاوية باهتمام كبير في الأدبيات السابقة، باستثناء بعض المحاولات المحدودة مثل دراسة*BIRUTA et al. (2021)* ، التي تناولت جزئيًا تداعيات جائحة كوفيد-*19*. أما الدراسة الحالية، فقد قدمت تحليلاً معمقًا لتأثير الجائحة على هشاشة القطاع السياحي الجزائري، مبرزة مدى تأثره بالعوامل الخارجية وانعدام المرونة في بنيته الاقتصادية والمؤسسية.

– أما على مستوى التوصيات، فقد اتسمت الدراسات السابقة بطرح عام ومفتوح مثل الدعوة إلى تحسين البنية التحتية *(Ahmed, 2019)* أو تعزيز التسويق السياحي *(YILMAZ, 2014)*، دون ربط ذلك بإجراءات عملية أو تكامل قطاعي. في المقابل، قدمت الدراسة الحالية رؤية أكثر شمولًا وتكاملًا من خلال التأكيد على أهمية ربط السياحة بقطاعات أخرى كالزراعة والصناعات التقليدية، وتبني استراتيجيات مرنة قادرة على مقاومة الأزمات والتقلبات، ما يعكس مقاربة أكثر عمقًا في التعامل مع التحديات الواقعية التي تواجه القطاع السياحي في الجزائر.

2. تحديد الفجوة البحثية للدراسة:

من خلال قراءة متعمقة وتقييمًا نقديًا للأبحاث السابقة، تم الكشف عن الجوانب التي لم تتناولها الأبحاث السابقة بشكل كافٍ، مما ساعدنا في تحديد فجوة بحثية يمكن لدراستنا الحالية أن تساهم في سدها . والتي تمثلت في النقاط التالية:

– **الفترة الزمنية الممتدة*(1995-2022)*** : معظم الدراسات السابقة ركزت على فترات زمنية محدودة (مثل *1995-2016* أو *1997-2018*)، بينما الدراسة الحالية تغطي فترة أطول (*1995-2022*)، هذه الفترة تسمح بتحليل تأثير الأزمات العالمية (مثل كورونا) على القطاع السياحي، وهو جانب لم يتم تناوله بعمق في الدراسات السابقة.

– **دراسة التأثير المزدوج للسياحة على التنويع الاقتصادي والنمو المستدام معًا**: تميزت الدراسة الحالية بتقديم إطار تحليلي متكامل وغير مسبوق في الأدبيات العربية والأجنبية، حيث تناولت التأثير المزدوج للسياحة على كل من التنويع الاقتصادي والنمو المستدام، من خلال معالجة كل بعد على حدة، ثم تحليل العلاقة التفاعلية بين السياحة والتنويع وتأثيرهما المشترك على النمو المستدام. هذا الطرح يُعد تطورًا نوعيًا في مسار البحث العلمي، إذ تتناول معظم الدراسات أحد البعدين فقط دون الربط بينهما بصورة منهجية. باستثناء دراسة (زعيش و بولقرون ، *2019*) ودراسة (بوجمعة والقرصو، *2021*)، اللّتان تناولتا بدورهما مفهوم التأثير المزدوج للسياحة على التنويع والتنمية المستدامة، لكن على المستوى النظري فقط .أما في جانبها التطبيقي، فقد اختزلت الدراسة هذين البُعدين في متغير وحيد هو الناتج المحلي الإجمالي، الذي استُخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، ما يجعل التحليل غير كافٍ للتمييز بين الأثر المنفصل للسياحة على كل من التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

بالمقابل، اعتمدت الدراسة الحالية على تفكيك العلاقة إلى مسارين تحليليين مترابطين، تم من خلالهما تحليل أبعاد الترابط بين السياحة والتنمية المستدامة، وذلك على النحو الآتي:

1. دراسة تأثير السياحة على التنويع الاقتصادي
2. دراسة التأثير المشترك لكل من السياحة والتنويع الاقتصادي على تحقيق النمو المستدام، بهدف إبراز التكامل بينهما في دعم النمو الشامل.

هذا التفصيل المنهجي يُضفي على الدراسة الحالية قوة تحليلية وواقعية أكبر، ويُعد إضافة علمية نوعية مقارنةً بالدراسات السابقة.

– **تحليل تأثير الأزمات الخارجية (كوفيد-*19*):** الدراسات السابقة الوطنية لم تتناول تأثير الجوائح أو الأزمات الصحية على السياحة في الجزائر، بينما الدراسة الحالية تبحث في تأثير كوفيد-*19* على هشاشة القطاع السياحي. هذا التحليل يوفر رؤى جديدة حول مرونة القطاع السياحي وقدرته على التعافي من الصدمات الخارجية.

– **استخدام أدوات قياسية متقدمة:** الدراسة الحالية تستخدم أدوات قياسية أكثر تقدمًا مقارنة ببعض الدراسات السابقة التي اعتمدت على تحليل وصفي أو نماذج بسيطة. هذه الأدوات توفر نتائج أكثر دقة حول العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات.

– **توصيات عملية لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص:** الدراسة الحالية تقدم توصيات أكثر تفصيلاً حول تعزيز الشراكات، بينما الدراسات السابقة كانت عامة في توصياتها. هذه التوصيات يمكن أن تكون دليلًا عمليًا لصانعي السياسات.

3. مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:

فبالتالي كانت مجالات الاستفادة بعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة كالآتي:

– **تأصيل الإطار المفاهيمي والنظري:** اعتمدت الدراسة على ما قدمته الدراسات السابقة لتأصيل مفاهيم السياحة، التنويع الاقتصادي، والنمو المستدام (مثل: عزوزي، *2015*؛ حسينات، *2018*؛ *Ibănescu* وآخرون، *2018*)، مما أتاح لها بناء أساس نظري متين.

– **التعرف على منهجيات وأدوات الدراسات السابقة:** أتاحت لنا مراجعة الدراسات السابقة تقديم أمثلة تطبيقية على المناهج البحثية المختلفة التي استخدمت في موضوع الدراسة، مما ساعدنا في اختيار المنهجية الأنسب وفقًا لمتطلبات الدراسة وتساؤلاتها البحثية. بالإضافة إلى ذلك، تمكّنا من فهم أدوات جمع البيانات المُستخدمة سابقًا، مع تقييم فاعليتها في إنتاج بيانات موثوقة.

– **تحديد المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية**: استفادت الدراسة من الدراسات القياسية السابقة (مثل: بوجمعة شهرزاد، *2021*؛ *Ahmed, 2019*) في اختيار المؤشرات المناسبة مثل الناتج المحلي، عدد السياح، ميزان المدفوعات، والعمالة المرتبطة بالسياحة.

– **صياغة التوصيات:** بنت الدراسة الحالية توصياتها بناءً على نقاط الضعف المتكررة في الدراسات السابقة، مثل غياب استراتيجية واضحة لتنويع النشاط الاقتصادي، ضعف البنية التحتية، وضعف التنويع في المنتجات السياحية.

خلاصة الفصل الأول

استعرض هذا الفصل الأسس المفاهيمية والنظرية للعلاقة بين السياحة، التنويع الاقتصادي، والنمو المستدام، وذلك عبر ثلاثة مباحث مترابطة. ركزنا أولا على توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمصطلحات الثلاثة، مبرزًا خصائص السياحة، أنماطها، مكوناتها، ودورها في تنشيط الأسواق والخدمات، إلى جانب التعريف بالتنويع الاقتصادي كوسيلة لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على القطاعات الريعية، مثل النفط والغاز. كما بيّن مفهوم النمو المستدام من منظور اقتصادي واجتماعي وبيئي، ووضح كيف يمكن للسياحة، إذا أُديرت ضمن إطار تخطيطي مستدام، أن تسهم في تحقيق هذا النمو.

كما قمنا باستعراض النظريات الاقتصادية التي تفسر العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي من جهة، وبين السياحة والتنويع الاقتصادي من جهة أخرى، بما في ذلك نظريات النمو الكلاسيكي والمعاصر، ونماذج التأثير المتبادل بين القطاعات. وساهم هذا الطرح النظري في تدعيم أرضية الدراسة وتوجيه فرضياتها التحليلية.

وفي الأخير، تم تحليل مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية، مما أتاح تحديد أوجه التقاطع والتكامل مع الدراسة الحالية، خاصة فيما يخص إبراز السياحة كأداة للتنمية والتنويع، وتحديد العراقيل المشتركة مثل ضعف البنية التحتية وقلة التنسيق المؤسسي. كما سمح هذا الاستعراض بالكشف عن فجوة بحثية مهمة، تتمثل في ندرة الدراسات التي تتناول العلاقة المتبادلة بين السياحة والتنويع الاقتصادي والنمو المستدام ضمن إطار تحليلي مشترك، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته من خلال نموذج قياسي يغطي الفترة *(2022–1995)*.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية قياسية

التمهيد

تمثل الجزائر واحدة من أكبر الاقتصادات في منطقة شمال إفريقيا، حيث يعتمد اقتصادها بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. هذا الاعتماد الكبير على الهيدروكربونات جعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، يهدف هذا الفصل إلى تحليل الوضع الاقتصادي الحالي للجزائر من خلال تقييم الأداء الاقتصادي وتحديد هيكل القطاعات الاقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني خلال العقود الأخيرة.

كما يتناول التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الجزائري، والعوائق التنظيمية التي تعيق تحقيق التنويع الاقتصادي والنمو المستدام. يبرز قطاع السياحة كإحدى الأدوات الاستراتيجية التي يمكن أن تساهم في دفع عجلة التنويع الاقتصادي.

يركز الفصل أيضًا على تحليل مقومات السياحة المستدامة في الجزائر، مع تقييم المبادرات الحكومية والمخططات التوجيهية لتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني. يسعى هذا الفصل إلى تقديم تحليل هيكلي للوضع الاقتصادي الجزائري مع استشراف الدور المستقبلي للسياحة المستدامة في تحقيق التنويع الاقتصادي وتجاوز التحديات الحالية.

المبحث الأول: الوضع الاقتصاد الجزائري الحالي وتحديات التنويع والنمو المستدام

لطالما اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات المحروقات، والتي شكلت العمود الفقري لميزانيته. إلا أن التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية، والتغيرات المناخية، وزيادة الطلب على الطاقة المتجددة، فرضت تحديات جديدة على هذا النموذج الاقتصادي المعتمد على الموارد الطبيعية.

أصبح من الضروري تنويع الاقتصاد الجزائري والابتعاد عن الاعتماد المفرط على قطاع الطاقة. هذا التنوع الاقتصادي يهدف إلى تحقيق نمو مستدام، وتوفير فرص عمل جديدة للشباب، وتعزيز القدرة التنافسية للجزائر في الاقتصاد العالمي.

من خلال هذا المبحث سنحاول تحليل الوضع الاقتصادي الحالي للجزائر، وتحديد التحديات التي تواجهها في مسارها نحو التنويع الاقتصادي والنمو المستدام. كما يسعى البحث إلى اقتراح مجموعة من الحلول والمقترحات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق هذا الهدف، مع التركيز على دور القطاعات غير النفطية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية، والاستثمار في رأس المال البشري.

المطلب الأول: تحليل هيكل الاقتصاد الجزائري

يُعدّ فهم هيكل الاقتصاد الجزائري أمرًا بالغ الأهمية لتحديد نقاط القوة والضعف، وتقييم إمكانات النمو، وصياغة السياسات الفعالة. يتناول هذا التحليل القطاعات الرئيسية التي تُشكّل الاقتصاد، مثل النفط والغاز، والزراعة، والصناعة، والخدمات، ويسعى إلى الكشف عن الروابط بينها ودورها في الناتج المحلي الإجمالي. كما يسلّط الضوء على التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والفرص المتاحة للتنويع والازدهار المستقبلي.

أولا. الأداء الاقتصادي في الجزائر

لتقييم الأداء الاقتصادي في الجزائر بشكل دقيق، يمكننا تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي تشمل حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس القيمة الإجمالية

للسلع والخدمات المنتجة، ومعدل النمو الاقتصادي الذي يقيس مدى سرعة نمو الاقتصاد، ومعدل البطالة الذي يشير إلى نسبة القوى العاملة الباحث عن عمل وغير قادرة على إيجاده، ومعدل التضخم الذي يقيس معدل ارتفاع الأسعار بشكل عام.

1. تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات

الجدول6 : تطور الناتج المحلي الإجمالي وخارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة - *(2022-1995)*

الوحدة: (مليون دج)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات
1995	*2004994.6*	*1499431,8*	***2009***	*9968025.3*	*9462462,5*
1996	*2570028.9*	*1819613,6*	***2010***	*11991563.9*	*11241148,6*
1997	*2780168.1*	*1941182,3*	***2011***	*14588531.9*	*13749546,1*
1998	*2830490.7*	*2192269,2*	***2012***	*16208698.4*	*15570476,9*
1999	*3238197.5*	*2347254,2*	***2013***	*16643833.6*	*15752890,3*
2000	*4123513.9*	*2507199,2*	***2014***	*17205106.3*	*15588791,6*
2001	*4227113.1*	*2783185,0*	***2015***	*16712675.4*	*15268747,3*
2002	*4522773.4*	*3045739,8*	***2016***	*17514634.9*	*14489022,4*
2003	*5252321.1*	*3383431,5*	***2017***	*18575761.1*	*14876110,4*
2004	*6149116.7*	*3829293,1*	***2018***	*20259044.3*	*15711260,1*
2005	*7561984.4*	*4209106,0*	***2019***	*20500201.8*	*16509173,4*
2006	*8501635.8*	*4619408,0*	***2020***	*18476922.8*	*15901786,2*
2007	*9352886.4*	*5263577,8*	***2021***	*22079279.1*	*17167214,2*
2008	*11043703.5*	*6046149,0*	***2022***	*28386535.9*	*19681242,1*

Source: (Office National des Statistiques, 2021, p. 218; Office National des Statistiques, 2023, p. 111; Office National des Statistiques, p. 11)

الشكل 9: تطور الناتج المحلي الإجمالي وخارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة - *(2022-1995)*

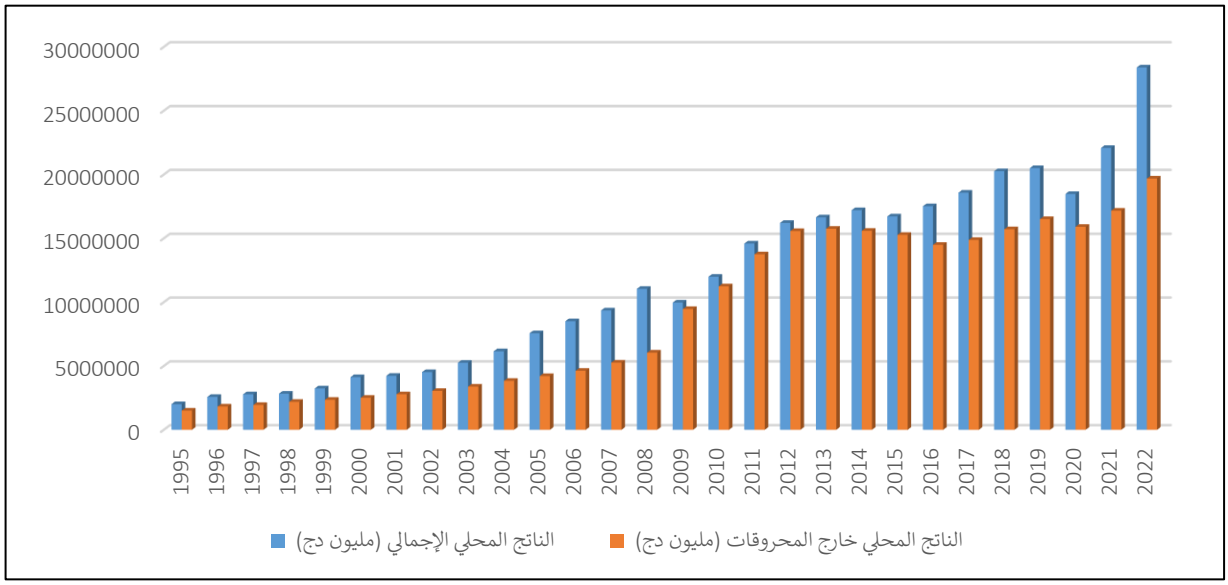

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: *(Office National des Statistiques, 2021, p. 218; Office National des Statistiques, 2023, p. 111; Office National des Statistiques, p. 11)*

تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة (*1995- 2022*)

شهد الناتج المحلي الإجمالي الجزائري تطورًا ملحوظًا بين عامي *1995* و*2022*، مدفوعًا بتحولات اقتصادية وهيكلية بارزة. يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مراحل رئيسية:

- **الفترة *1995-2000*: التعافي الاقتصادي التدريجي**

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من *2,004,994.6* مليون دج في *1995* إلى *4,123,513.9* مليون دج في *2000*، مدفوعًا بتحسن الأوضاع الاقتصادية بعد أزمة التسعينيات. في الوقت ذاته، نما الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات تدريجيًا من *1499431,8* مليون دج إلى *2507199,2* مليون دج، مما يعكس بداية جهود التنويع الاقتصادي في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات.

- **الفترة *2000-2010*: طفرة النمو الاقتصادي**

خلال هذه المرحلة، حققت الجزائر نموًا سريعًا في الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل إلى *11,991,563.9*مليون دج في *2010*، مدفوعًا بشكل رئيسي بارتفاع أسعار النفط والغاز، مع تحقيق مكاسب واضحة في الناتج المحلي خارج المحروقات، الذي ارتفع إلى *11241148,6* مليون دج بحلول *2009*. هذه الطفرة تعكس تأثير السياسات الحكومية والاستثمارات المكثفة في البنية التحتية والقطاعات غير النفطية، خاصة مع استجابة الاقتصاد للأزمة المالية العالمية في *2009* من خلال التحفيز الاقتصادي.

- **الفترة *2010-2014*: استقرار وتوسع مستدام**

بلغ الناتج المحلي الإجمالي *17,205,106.3*مليون دج في *2014*، مدعومًا باستقرار أسعار النفط، بينما استمر الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في النمو إلى *15588791,6* مليون دج .يعكس هذا الأداء استدامة الجهود المبذولة في التنويع الاقتصادي وتعزيز القطاعات البديلة.

- **الفترة *2015-2020*: تحديات وتقلبات اقتصادية**

شهدت هذه الفترة تأثيرات سلبية ملحوظة نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية في *2015*، ما أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى *16,712,675.4* مليون دج في *2015*. كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات من *15588791,6* مليون دج في *2014* إلى *14489022,4*مليون دج في *2016*. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت المؤشرات الاقتصادية مرة أخرى خلال جائحة كورونا في *2020*، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي *18,476,922.8* مليون دج، والناتج خارج المحروقات *15901786,2* مليون دج.

- **الفترة *2021-2022*: الانتعاش الاقتصادي**

شهد الاقتصاد الجزائري تعافيًا قويًا بعد الجائحة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى *28,386,535.9* مليون دج في *2022*. كما شهد الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات نموًا متسارعًا ليصل إلى *19681242,1* مليون دج، مدعومًا بتعافي أسعار النفط والغاز وتحسن أداء القطاعات البديلة.

وبالتالي يمكن القول أن الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، بشقيه الإجمالي وخارج المحروقات، شهد مسارًا تصاعديًا على مدى العقود الأخيرة رغم التحديات، مدفوعًا بجهود حكومية لتعزيز التنويع الاقتصادي. ومع ذلك، ظل الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات عاملاً رئيسيًا وراء فترات النمو والانكماش، مما جعل الاقتصاد عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والأزمات الدولية مثل جائحة كوفيد-*19*. كما أن غياب التنويع الكافي في قطاعات مثل الصناعة والزراعة والخدمات كشف عن ضعف المرونة الاقتصادية، حيث لم تُمنح هذه القطاعات الأولوية اللازمة لدعم استدامة الاقتصاد.

لذا، لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز المرونة أمام الصدمات العالمية، تحتاج الجزائر إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة واستثمارات استراتيجية في القطاعات غير النفطية، خاصة الصناعات التحويلية والخدمات. فبالرغم من النمو الملحوظ الذي حققته البلاد، فإن مستقبل الاقتصاد الوطني يعتمد على سياسات طويلة الأمد تقلل من الاعتماد على المحروقات وتعزز استقرار الاقتصاد عبر تنويع مصادر الدخل.

2. استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر

تعتبر عملية تقييم استدامة النمو الاقتصادي أعمق من مجرد رصد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي*(GDP)* ، حيث يركز النمو المستدام الفعلي على تحقيق التوسع الاقتصادي مع ضمان المرونة، والاستقرار، والتوزيع العادل للمنافع على المدى الطويل .ولتقييم هذا الاستقرار، يُستخدم الانحراف المعياري كأداة رئيسية لقياس تقلبات معدل النمو الاقتصادي، إذ يقدم

مؤشرًا دقيقًا لمدى اتساق الأداء الاقتصادي واستقراره عبر الزمن. ويُعد هذا المؤشر، المعتمد على نطاق واسع في الدراسات الدولية، المقياس الأمثل للاستقرار الاقتصادي؛ فقيمته المرتفعة تشير إلى تقلبات حادة ودورات اقتصادية متكررة تُعيق التخطيط، بينما تدل قيمته المنخفضة على مسار نمو مستقر وأكثر قابلية للتنبؤ، وهو شرط أساسي للنمو المستدام. في هذا الإطار، سيتم تحليل استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة *1995–2022* عبر فحص اتجاهات نمو الناتج المحلي الإجمالي وحساب الانحراف المعياري لتحديد مدى تذبذب معدلات النمو (نوي، التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية - دراسة حالة الجزائر-، *2018*، صفحة *185*).

حيث كان معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (*1995-2022*) كالتالي:

الجدول *7*: معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (*1995-2022*)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	*1995*	*1996*	*1997*	*1998*	*1999*	*2000*	*2001*	*2002*	*2003*	*2004*
معدل النمو	*3.80*	*4.10*	*1.10*	*5.10*	*3.20*	*3.80*	*3.00*	*5.40*	*6.50*	*4.50*
السنوات	*2005*	*2006*	*2007*	*2008*	*2009*	*2010*	*2011*	*2012*	*2013*	*2014*
معدل النمو	*5.40*	*2.90*	*3.10*	*2.50*	*1.20*	*4.80*	*3.00*	*2.40*	*2.60*	*4.10*
السنوات	*2015*	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*		
معدل النمو	*3.20*	*3.90*	*1.50*	*1.40*	*0.90*	*-5.00*	*3.80*	*3.60*		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: *(macrotrends)*

كشفت البيانات عن تقلبات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة من *1995* إلى *2022*، حيث تراوحت بين نمو مرتفع بلغ *6.5*% في *2003* وانكماش حاد وصل إلى -*5*% في *2020*، مما يعكس تأثر الاقتصاد بعوامل داخلية مثل الإصلاحات الاقتصادية والسياسات المحلية، وخارجية مثل تقلبات أسعار النفط والأزمات العالمية.

تحليل وتفسير لمدى استدامة النمو الاقتصادي الجزائري

لتحليل مدى استدامة النمو الاقتصادي الجزائري، سنقوم بحساب الانحراف المعياري للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة *1995-2022* (باستخدام برنامج *EXCEL*) لقياس مدى تذبذب (التقلب) النمو.

أظهر تحليل الانحراف المعياري وجود تذبذب واضح في مستويات النمو، بما يعكس تفاوت الاستقرار الاقتصادي عبر المراحل الزمنية المختلفة:

ففي المرحلة الأولى *(1995–2004)*، التي تزامنت مع مرحلة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية وأزمة التسعينيات، بلغ تقلب النمو نحو *1.48%*، وهو ما يشير إلى درجة معتدلة من الاستقرار مع بداية تعافي الاقتصاد.

أما في المرحلة الثانية *(2005–2014)*، فقد انخفض التقلب إلى *1.24 %*بفضل ارتفاع أسعار النفط، ما وفر موارد مالية دعمت النمو رغم تأثيرات الأزمة المالية العالمية لعام *2008*.

في المقابل، شهدت المرحلة الأخيرة *(2015–2022)* ارتفاعًا ملحوظًا في التقلب ليصل إلى *2.95%*، متأثرةً بـ انخفاض أسعار النفط عالميًا وتداعيات جائحة كوفيد-*19* عام *2020*، مما أدى إلى انكماش اقتصادي حاد وزيادة درجة عدم الاستقرار.

تُظهر هذه النتائج بوضوح أن النمو الاقتصادي في الجزائر خلال العقود الأخيرة افتقر إلى الاستدامة المطلوبة، إذ ظل مرتبطًا إلى حد كبير بالعوامل الخارجية، وخاصة أسعار النفط، في ظل ضعف التنويع الاقتصادي وغياب الإصلاحات الهيكلية الكفيلة بتعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات. وبالتالي، فإن تحقيق نمو مستدام ومستقر يتطلب تنويع القاعدة الإنتاجية وتطوير سياسات اقتصادية تقلّل من الاعتماد على التقلبات في الأسواق العالمية.

3. البطالة:

الجدول8 : تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة - *(1995-2022)*

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة(%)	31,84%	28,32%	25,43%	26,86%	28,55%
التغيير السنوي(%)	-2,46%	-1,17%	-0,20%	0,00%	1,01%
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
معدل البطالة(%)	29,77%	27,30%	25,90%	23,72%	17,65%
التغيير السنوي(%)	-1,15%	0,39%	1,00%	-1,00%	1,80%
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة(%)	15,27%	12,27%	13,79%	11,33%	10,16%
التغيير السنوي(%)	0,15%	0,14%	1,76%	-0,43%	-1,17%
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
معدل البطالة(%)	9,96%	9,96%	10,97%	9,82%	10,21%
التغيير السنوي(%)	-0,62%	-2,46%	-1,17%	-0,20%	0,00%
السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
معدل البطالة(%)	11,21%	10,20%	12,00%	12,15%	12,29%
التغيير السنوي(%)	1,01%	-1,15%	0,39%	1,00%	-1,00%
السنوات	**2020**	**2021**	**2022**	-	-
معدل البطالة(%)	14,04%	13,61%	12,44%	-	-
التغيير السنوي(%)	1,80%	0,15%	0,14%	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: *(macrotrends)*

الشكل *10*: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة - *(1995-2022)*

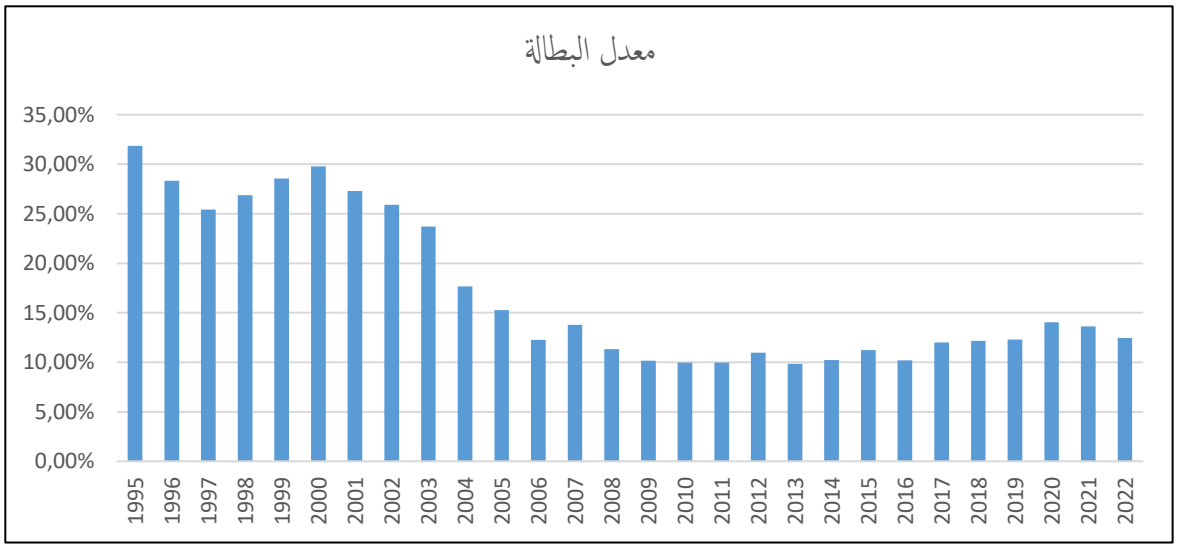

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: *(macrotrends)*

تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (*1995 – 2022*)

يُظهر الجدول تطور معدل البطالة في الجزائر على مدار عدة سنوات، ويكشف عن تقلبات ملحوظة في هذا المعدل التي ترتبط بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية. سنقوم بتحليل هذه البيانات من خلال النظر في الاتجاهات الرئيسية والأسباب الاقتصادية التي قد تفسر هذه التقلبات.

في الفترة بين عامي *1995* و*2004*، كان معدل البطالة في الجزائر مرتفعًا بشكل ملحوظ، حيث بلغ *31.84*% في عام *1995*، ثم بدأ في التراجع تدريجيًا. هذا التراجع المستمر كان نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي الجزائري بعد انتهاء العشرية السوداء في التسعينيات، بالإضافة إلى بعض الإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الحكومة. رغم هذا الانخفاض، بقي معدل البطالة مرتفعًا، مما يعكس البطء في خلق فرص العمل بسبب ضعف التنوع الاقتصادي واعتماد البلاد الكبير على قطاع النفط والغاز، والذي لا يساهم بشكل كبير في خلق وظائف في القطاعات الأخرى.

بعد عام *2004*، بدأت الجزائر تشهد تحسنًا ملحوظًا في معدل البطالة، حيث انخفضت النسبة بشكل ملحوظ إلى *17.65*% في عام *2004* ثم إلى *9.82*% في عام *2013*. يعود هذا التحسن بشكل رئيسي إلى زيادة إيرادات النفط والغاز، والتي ساعدت الحكومة في تنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة، ما أدى إلى تحسن الوضع الاقتصادي بشكل عام. هذا التحسن في الاقتصاد ساهم في تحسين سوق العمل وخلق فرص عمل جديدة، خاصة في قطاعات البناء والبنية التحتية.

ومع ذلك، شهدت الجزائر بعد عام *2014* ارتفاعًا في معدل البطالة مجددًا، حيث وصل إلى *14.04*% في *2020*. تعود هذه الزيادة إلى عدة أسباب، من أبرزها تراجع أسعار النفط في السوق العالمية في تلك الفترة، مما أثر بشكل مباشر على الإيرادات الوطنية وأدى إلى تقليص النفقات العامة. كما ساهم تراجع الاستثمار الأجنبي وتباطؤ النمو في القطاعات غير النفطية في خلق أزمة بطالة مستمرة.

في عام *2020*، كان للآثار الاقتصادية لجائحة كورونا دور كبير في تفاقم الوضع الاقتصادي في الجزائر. وفقًا لمصادر حكومية، فقدت الجزائر ما لا يقل عن *500,000* وظيفة خلال هذا العام بسبب تداعيات فيروس كورونا *(COVID-19)* *(Statista, 2024)* . حيث تسببت القيود والإغلاقات المرتبطة بالجائحة في تقليص العديد من الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد العاطلين عن العمل.

بين عامي *2021* و*2022*، بدأ معدل البطالة في الجزائر في الانخفاض بشكل طفيف، حيث سجل *12.44*% في *2022* بعد أن كان *13.61*% في *2021*. هذا الانخفاض الطفيف قد يكون نتيجة للتعافي الاقتصادي البطيء بعد الجائحة، وكذلك محاولات الحكومة لتنفيذ برامج إصلاحية تهدف إلى تقليل البطالة، مثل تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنمية القطاع غير النفطي.

4. التضخم:

الجدول 9: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة - (1995-2022)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم(%)	29,78%	18,68%	5,73%	4,95%	2,65%
التغيير السنوي(%)	0,73%	-11,10%	-12,95%	-0,78%	-2,30%
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
معدل التضخم(%)	0,34%	4,23%	1,42%	4,27%	3,96%
التغيير السنوي(%)	-2,31%	3,89%	-2,81%	2,85%	-0,31%
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم(%)	1,38%	2,31%	3,68%	4,86%	5,74%
التغيير السنوي(%)	-2,58%	0,93%	1,37%	1,18%	0,88%
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
معدل التضخم(%)	3,91%	4,52%	8,89%	3,25%	2,92%
التغيير السنوي(%)	-1,83%	0,61%	4,37%	-5,64%	-0,34%
السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
معدل التضخم(%)	4,78%	6,40%	5,59%	4,27%	1,95%
التغيير السنوي(%)	1,87%	1,61%	-0,81%	-1,32%	-2,32%
السنوات	**2020**	**2021**	**2022**	**-**	**-**
معدل التضخم(%)	2,42%	7,23%	9,27%	-	-
التغيير السنوي(%)	0,46%	4,81%	2,04%	-	-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: (macrotrends)

الشكل11 : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة - *(1995-2022)*

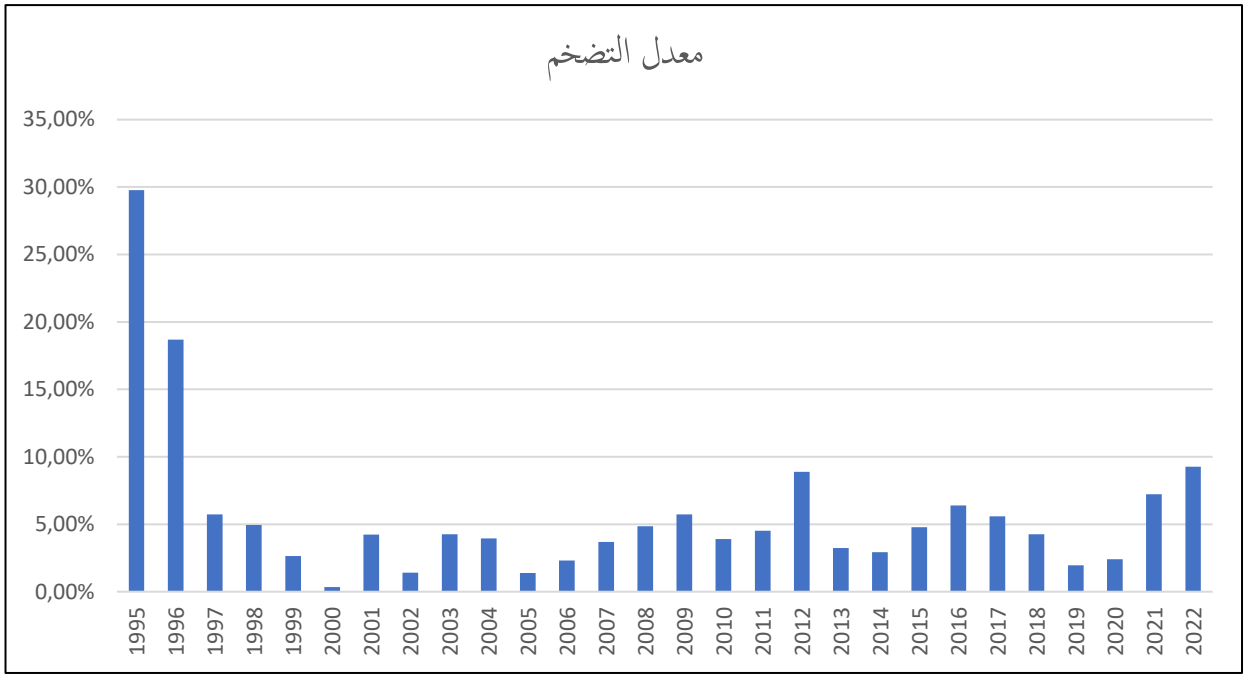

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على *(macrotrends)*

تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (*1995 – 2022*)

يُظهر الجدول تطور معدل التضخم في الجزائر بين عامي *1995* و*2023*، مع تقلبات ملحوظة تعكس تأثيرات داخلية وخارجية على الاقتصاد. خلال الفترة *1995-2001*، عانت الجزائر من معدلات تضخم مرتفعة بلغت ذروتها عند *29.78*% عام *1995* نتيجة للإصلاحات الاقتصادية، ثم تراجعت تدريجيًا مع تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي. بين *2002* و*2008*، شهدت معدلات التضخم استقرارًا نسبيًا تراوح بين *1.42*% و*5.74*% بفضل إيرادات النفط المرتفعة. في الفترة *2009-2013*، تقلبت المعدلات مع ارتفاع مؤقت إلى *8.89*% عام *2012* بسبب زيادة الإنفاق الحكومي، وانخفاض لاحق إلى *3.25*% عام *2013* نتيجة جهود ضبط السيولة النقدية. بين *2014* و*2020*، تراجعت معدلات التضخم لتصل إلى *1.95*% في *2019*، متأثرة بانخفاض أسعار النفط وتقليص الإنفاق الحكومي. ومع جائحة كورونا في *2020*، ارتفع التضخم إلى *2.42*% بفعل ارتفاع أسعار السلع الأساسية. بين *2021* و*2022*، بلغ التضخم أعلى مستوياته عند *9.27*% عام *2022* نتيجة ضعف الإنتاج المحلي، وتراجع قيمة الدينار الجزائري.

ثانيا: القطاعات الاقتصادية في الجزائر

تتميز الجزائر بمزيج متنوع من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الواعدة للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام، والتي تتأثر بشكل كبير بمواردها الطبيعية الهائلة وتاريخها الاقتصادي. على الرغم من اعتمادها الكبير على قطاع المحروقات، الذي يشكل الركيزة الأساسية لاقتصادها، إلا أن هناك جهودًا حثيثة لتنويع الاقتصاد وتطوير قطاعات أخرى. وفي هذا السياق، يمكن لعدد من القطاعات الواعدة أن تساهم في تحقيق النمو طويل الأجل والتنمية الاقتصادية: *(ECONOMIC ACTIVITY)*

الشكل *12*: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لسنة *2022*

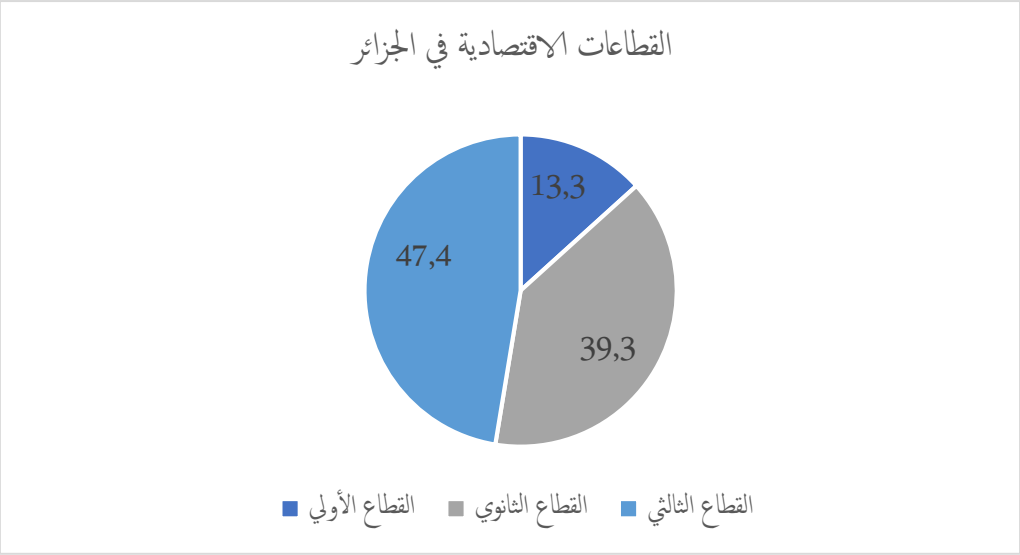

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: *(ECONOMIC ACTIVITY)*

تتنوع الأنشطة الاقتصادية في الجزائر وتتركز بشكل رئيسي في ثلاث قطاعات: *(ECONOMIC ACTIVITY)*

- **القطاع الأولي:** يشكل *13.3*% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يشمل (الزراعة والصيد، المحروقات، التعدين. ...)؛

- **القطاع الثانوي:** يشكل *39.3*% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يشمل (الصناعات التي تحول المواد الخام إلى منتجات جاهزة للاستهلاك)؛

- **القطاع الثالثي:** يشكل *47.4*% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يشمل (الخدمات، البنوك والتمويل، السياحة)؛

1.1. القطاع الأولي:

أ. قطاع الزراعة

شهد القطاع الأولي في الجزائر، وخاصة الزراعة، ازدهارًا بفضل المناخ المتنوع والموارد الطبيعية الوفيرة. حيث تُخصص الجزائر *17.35*% من أراضيها للزراعة، مما يمكّن البلاد من إنتاج مجموعة متنوعة من المحاصيل مثل الحبوب، الزيتون، والتمور، إلى جانب إنتاجها الكبير من الفلين والثروة الحيوانية *(ECONOMIC ACTIVITY)*.

في عام *2020*، ساهمت الأنشطة الزراعية وتربية الماشية وصيد الأسماك بنحو *14*% من الناتج المحلي الإجمالي، ووظفت حوالي *10*% من السكان العاملين، أي ما يزيد عن مليون شخص. على الرغم من ذلك، تواجه الزراعة تحديات جغرافية ومناخية بسبب المساحات الشاسعة من الصحراء، حيث يتم استخدام *17*% فقط من أراضي الجزائر للزراعة، ما يعادل حوالي *41* مليون هكتار، وهي واحدة من أقل النسب في إفريقيا، لكنها تحتل المرتبة التاسعة من حيث المساحة المطلقة.

في السنوات الأخيرة، أطلقت الحكومة مبادرات لتحفيز القطاع، مثل "الخطة الاستراتيجية لتطوير إنتاج الحبوب *2023-2028*"، التي تهدف إلى تقليل فاتورة واردات الغذاء السنوية. ومع ذلك، شهد عام *2023* تحديات كبيرة نتيجة موسم الجفاف الثالث على التوالي، ما أدى إلى انخفاض إنتاج القمح والحبوب بنسبة *17*% و*12*% على التوالي مقارنة بالعام السابق، وفقًا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) *(Crédit Agricole Group; Statista)*.

ب. قطاع النفط والغاز

كان الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل حتى عام *1962*، حيث شكّل جزءًا مكملًا لاقتصاد فرنسا. ومع الاستقلال، تحوّل التركيز الاقتصادي نحو

استخراج وإنتاج المحروقات، التي أصبحت النشاط الأكثر أهمية في البلاد، ما أدى إلى تحقيق تصنيع سريع وتعزيز دور المحروقات في الاقتصاد الوطني *(Chanderli & Zaimeche, 2024)* . اليوم، يُعد قطاع المحروقات والاستثمار العام العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث يمثل حوالي *40%* من الناتج المحلي الإجمالي، و*94%* من الصادرات، وثلث الإيرادات المالية للدولة (*Crédit Agricole Group*).

تحتل الجزائر مكانة عالمية بارزة في مجال المحروقات، حيث تُعد من بين أكبر عشر دول مصدرة للغاز الطبيعي وتحتل المرتبة السادسة عشرة عالميًا في احتياطيات النفط المؤكدة، إضافة إلى امتلاكها ثالث أكبر موارد للغاز الصخري غير المستغلة في العالم. ومع ذلك، فإن حوالي ثلثي الأراضي الجزائرية لا تزال غير مستغلة، مع وجود ما يقرب من *100* اكتشاف غير مطور، مما يبرز الإمكانيات المستقبلية لتعزيز إنتاج المحروقات *(TRAD, 2023)* . تُنتج الجزائر النفط بمعدل يومي يبلغ حوالي *1.4* مليون برميل، مع احتياطيات مؤكدة تزيد عن *12* مليار برميل، ما يجعلها ثالث أكبر احتياطيات نفطية في إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا *(Statista)* .

ج. قطاع التعدين:

يساهم قطاع التعدين في الجزائر بنسبة متواضعة تبلغ *1٪* فقط من الناتج المحلي الإجمالي، رغم ما تمتلكه البلاد من موارد معدنية وفيرة ومتنوعة. *(Ecofinagency, 2024)* تشمل هذه الموارد الحديد والرصاص والفوسفات واليورانيوم والزنك والملح والفحم، والتي تلعب دورًا في تغذية الأنشطة الصناعية مثل معالجة الأغذية، والمنتجات النسيجية والكيميائية، والمعادن، ومواد البناء (*Crédit Agricole Group*).

تمتلك الجزائر رواسب ضخمة من خام الحديد عالي الجودة في أونزة (بالقرب من الحدود الشرقية) وغار جبيلات (بالقرب من تندوف). تغذي خامات أونزة صناعة الصلب المحلية، بينما يتم تكثيف الجهود لاستخراج الاحتياطيات الهائلة من خام غار جبيلات. أما الفوسفات، فتتواجد رواسبه في جبل أونك جنوب تبسة، حيث يُستخدم جزء منه في مجمع

الأسمدة في عنابة ويُصدر الباقي. ورغم تراجع إنتاج الفوسفات في التسعينيات، يبقى هذا المورد حيويًا للصناعات.

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الجزائر حصة كبيرة من إنتاج الهيليوم العالمي، مما يضيف بُعدًا فريدًا إلى ثروتها المعدنية *(African Mining, 2024)* .

وفي محاولة لتعزيز تأثير هذا القطاع اقتصاديا، أطلقت الجزائر عدة مشاريع رئيسية، منها تطوير منجم خام الحديد في غار جبيلات وإنشاء مصنع صلب متكامل، بالإضافة إلى التعاون مع الصين في مشروع فوسفات بلاد الحدبة واستغلال منجم الزنك والرصاص في تالا حمزة. ولجذب الاستثمارات، تعمل الحكومة على مراجعة لوائح التعدين وتقديم حوافز ضريبية، مما يعكس رغبتها في تعزيز دور القطاع في تنويع الاقتصاد *(Ecofinagency, 2024)* .

د. قطاع الطاقات المتجددة:

تتمتع الجزائر بقدرات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، خاصةً في مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وعلى الرغم من اعتمادها الكبير على المحروقات، فقد أدركت الحكومة الحاجة إلى تنويع مزيج الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما دفعها إلى اتخاذ خطوات جدية في هذا المجال. في هذا السياق، ساهمت مصادر الطاقة المتجددة بحوالي *3%*من إنتاج الكهرباء بحلول عام *2023*، بما يعادل *686*ميجاواط سنويًا، تتوزع بين الطاقة الشمسية بـ *448*ميجاواط، والطاقة المائية بـ *228*ميجاواط، وطاقة الرياح بـ *10*ميجاواط *(TRADE, 2023; Mordor Intelligence)*.

لتحقيق المزيد من التقدم، أطلقت الحكومة الجزائرية برنامج الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، الذي يهدف إلى تحقيق قدرة إجمالية من الطاقة الكهروضوئية تبلغ *13,575*ميجاواط بحلول عام *2030*، إلى جانب مشاركتها في مبادرة ديزرتك الصناعية، التي تسعى لاستغلال موارد الطاقة من الصحراء لتزويد جزء من احتياجات أوروبا الكهربائية بحلول عام *2050* *(Mordor Intelligence; Zafar, 2023)*.

يعتمد تطوير قطاع الطاقة المتجددة في الجزائر على عدة عوامل رئيسية، منها تنويع الاقتصاد، حيث يُعد التحول إلى الطاقة المتجددة جزءًا من استراتيجية أشمل لتقليل الاعتماد على المحروقات التي تُشكل أكثر من *90%*من توليد الطاقة. *(Mordor Intelligence)* بالإضافة إلى ذلك، يسهم التحول إلى المصادر المتجددة في تعزيز أمن الطاقة من خلال تلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة مع الحفاظ على موارد المحروقات للتصدير، إلى جانب معالجة الاعتبارات البيئية المرتبطة بتغير المناخ عبر تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتعزيز الاستدامة *(Mordor Intelligence; DLA PIPER)*.

2.1. القطاع الثانوي: (قطاع التصنيع)

يمثل قطاع التصنيع في الجزائر *39.3*% من الناتج المحلي الإجمالي، ويُظهر نموًا ملحوظًا في النشاط الصناعي وفقًا لبيانات وزارة الصناعة، حيث سجل القطاع الصناعي العام نموًا بنسبة *5.6*% و*1.3*% خلال الربعين الأول والثاني من عام *2023* مقارنة بالعام السابق *(LLOYDS BANK)*.

يعمل هذا القطاع كركيزة أساسية للاقتصاد الجزائري، ويوفر فرص عمل لحوالي *1.3* مليون شخص، أي ما يعادل *13*% من إجمالي القوى العاملة في البلاد *(MTC SOLUTIONS)*.

يشمل قطاع التصنيع في الجزائر عدة مجالات رئيسية؛ أبرزها البتروكيماويات والكيماويات، التي تمثل *35*% من الإنتاج وتشمل البلاستيك والأسمدة، ومعالجة الأغذية (*22*%)، ومواد البناء (*18*%)، بالإضافة إلى الأدوية (*12*%)، وتصنيع آخر (*13*%) مثل تجميع السيارات ومعدات الطاقة المتجددة *(MTC SOLUTIONS)*.

ورغم مساهمته الكبيرة، يواجه القطاع تحديات عديدة، أبرزها تقادم البنية التحتية، حيث تعمل *65*% من المصانع بمعدات قديمة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض كفاءة الطاقة. كما تعاني الشركات من نقص الكوادر الفنية المؤهلة، مما يعوق استخدام أنظمة

الصيانة الحديثة. إضافةً إلى ذلك، فإن كفاءة استهلاك الطاقة في القطاع أقل بكثير من المعايير الأوروبية، مما يؤثر سلبًا على القدرة التنافسية *(MTC SOLUTIONS)*.

3.1 القطاع الثالثي:

أ. قطاع الخدمات:

تضمن القطاع الثالثي الخدمات التي تعتمد على المعرفة والوقت لتلبية الاحتياجات وتعزيز الإنتاجية. يشمل هذا القطاع في الجزائر الخدمات غير الملموسة مثل الاستشارات والخبرات، مع التركيز على قطاعات رئيسية مثل الرعاية الصحية، التعليم، الاتصالات، والنقل والخدمات اللوجستية *(ECONOMIC ACTIVITY)*.

يعد قطاع الخدمات جزءًا حيويًا من الاقتصاد الجزائري، حيث يساهم بنسبة *38.6*% من الناتج المحلي الإجمالي ويشغل حوالي *59-60*% من القوى العاملة (*Crédit Agricole Group*)، مما يجعله المصدر الرئيسي للتوظيف في البلاد منذ عام *2010*. وقد أظهر هذا القطاع نموًا مستقرًا مع زيادة حصته في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة، مستقطبًا أنشطة متنوعة تشمل الاتصالات، السياحة، النقل، التجارة بالجملة والتجزئة، والخدمات المالية والتعليمية والصحية والعقارية. *(Statista, 2024; Global Economy)* تلعب هذه الأنشطة دورًا رئيسيًا في تعزيز التنمية الاقتصادية، مما يعكس أهمية قطاع الخدمات في الاقتصاد الجزائري والاقتصادات العالمية الأخرى، حيث يُقاس أثره بنسبة القيمة المضافة للخدمات من الناتج المحلي الإجمالي *(Statista, 2024; Global Economy)*.

ب. القطاع المصرفي:

يهيمن القطاع المصرفي في الجزائر على البنوك العامة، التي تعاني من مستويات مرتفعة من القروض المتعثرة للمؤسسات المملوكة للدولة. من بين *20* بنكًا تعمل في الجزائر، تستحوذ ستة بنوك حكومية على الحصة الأكبر من السوق (*Crédit Agricole Group*) . ومع ذلك، فإن دور الأسواق المالية الفعّالة لا يقتصر على تحسين أداء النظام المصرفي فحسب، بل يشكل

عنصراً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار المالي على المدى الطويل. إذ توفر هذه الأسواق منصة لجمع وتخصيص رأس المال بكفاءة، وإدارة المخاطر، وتحديد أسعار الأصول، مما يساهم في دعم قرارات المستثمرين وتعزيز ثقتهم من خلال الشفافية والإنصاف *(OECD)* .

ج. قطاع السياحة:

تتمتع الجزائر بمقومات سياحية هائلة تجمع بين السواحل المتوسطية الممتدة لأكثر من *1,600* كيلومتر والمواقع الثقافية والتاريخية العريقة، بالإضافة إلى المناظر الخلابة في الصحراء الكبرى، مما يجعلها وجهة جذابة للسياح من الداخل والخارج. (*Crédit Agricole Group*) تمثل هذه المزايا فرصة كبيرة لتعزيز القطاع السياحي كرافد أساسي للنمو الاقتصادي، حيث تسهم السياحة في توليد الدخل، جذب الاستثمارات، وتحسين البنية التحتية. ومع ذلك، لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الإمكانات، يجب إدارة السياحة بطريقة مستدامة تقلل من آثارها البيئية السلبية وتحقق فوائد اقتصادية واجتماعية شاملة. بدعم حكومي وتعاون من جميع الأطراف، يمكن للسياحة أن تصبح محركًا رئيسيًا للتنمية المستدامة في الجزائر *(MAGISTER PARIWISATA)*.

ثالثا: تحليل القطاعات الاقتصادية في الجزائر ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني*(1995-2022)*

كما تم الإشارة إليه سابقًا، يتألف الاقتصاد الجزائري من عدة قطاعات رئيسية، حيث يلعب كل قطاع دورًا حيويًا في تعزيز النمو المستدام. إلا أن التباين في مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي يعكس التحديات والفرص المتاحة أمام الجزائر. من خلال هذا التحليل، سنركز على دراسة دور كل قطاع في الاقتصاد الجزائري ومدى تأثيره على الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام خلال الفترة الممتدة من *1995* إلى *2022*. سنسلط الضوء على التغيرات التي طرأت على هذه القطاعات خلال السنوات الماضية، وذلك لتأكيد ضرورة التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الجدول *10*: تطور القطاعات الاقتصادية في الجزائر *(1995-2022)*

وحدة: مليون دينار

السنوات	***1995***	***1996***	***1997***	***1998***	***1999***	***2000***	***2001***
الفلاحة	*196559.5*	*277842.1*	*240 406.8*	*324 845.8*	*359 665.8*	*346 171.4*	*412 119.5*
المحروقات	*505562.8*	*750415.3*	*838 985.8*	*638 221.5*	*890 943.3*	*1 616 314.7*	*1 443 928.1*
ص.خ.م*	*193904.7*	*213419.5*	*222 114.2*	*256 821.1*	*270 395.5*	*290 749.6*	*315 230.5*
ب.أ.ع**	*191160.7*	*217685.1*	*243 651.0*	*265 412.1*	*271 257.7*	*292 046.3*	*320 507.1*
الخدمات	*76291.8*	*90837.9*	*103 307.4*	*109 841.2*	*118 889.0*	*130 448.6*	*141 882.9*
السنوات	***2002***	***2003***	***2004***	***2005***	***2006***	***2007***	***2008***
الفلاحة	*417 225.2*	*515281.7*	*580505.6*	*581615.8*	*641285.0*	*708072.5*	*727413.1*
المحروقات	*1 477 033.6*	*1868889.6*	*2319823.6*	*3352878.4*	*3882227.8*	*4089308.6*	*4997554.5*
ص.خ.م*	*337 556.2*	*355370.6*	*247610.9*	*418294.9*	*449493.3*	*479791.1*	*519631.6*
ب.أ.ع**	*369 939.3*	*401014.4*	*102051.2*	*505423.9*	*610071.1*	*732720.7*	*869988.6*
الخدمات	*153 889.6*	*169482.6*	*21889.7*	*205771.1*	*226224.6*	*247972.1*	*280131.5*
السنوات	***2009***	***2010***	***2011***	***2012***	***2013***	***2014***	***2015***
الفلاحة	*931349.1*	*1015258.8*	*1183216.1*	*1421693.3*	*1640006.1*	*1772202.4*	*1935113.0*
المحروقات	*3109078.9*	*4180357.7*	*5242502.8*	*5536381.8*	*4968018.3*	*4657811.3*	*3134242.7*
ص.خ.م*	*570673.2*	*617404.9*	*664194.5*	*729514.8*	*771787.4*	*837716.8*	*919370.4*
ب.أ.ع**	*1000054.9*	*1194113.5*	*1262566.7*	*1411159.6*	*1569313.5*	*1730198.1*	*1859784.5*
الخدمات	*323684.6*	*369400.0*	*412721.5*	*460340.0*	*516178.5*	*568322.8*	*628404.1*
السنوات	***2016***	***2017***	***2018***	***2019***	***2020***	***2021***	***2022***
الفلاحة	*2140304.7*	*2219064.4*	*2426906.9*	*2529053.9*	*2546860.1*	*2688315.7*	*3226135.3*

المحروقات	3025612.5	3699650.7	4547784.2	3991028.4	2575136.6	4912064.9	8705293.8
ص.خ.م*	979303.0	1044920.1	1127981.6	1161653.5	1148381.6	1234576.3	1417875.0
ب.أ.ع**	1993653.1	2117392.9	2254104.9	2400389.6	2285088.5	2584999.7	2899205.7
الخدمات	699632.3	777700.5	815926.7	893209.4	796532.8	922942.3	1091094.8

*ص.خ.م: الصناعات خارج المحروقات

**ب.ا.ع: البناء والأشغال العمومية

Source: (Office National des Statistiques, 2021, pp. 62-64; Office National des Statistiques, 2023, p. 109; Office National des Statistiques, p. 6)

تحليل تطور القطاعات الاقتصادية في الجزائر *(1995-2022)*

الجدول يكشف بوضوح الهيمنة المستمرة لقطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني. طوال الفترة المدروسة، شكل قطاع المحروقات الحصة الأكبر من الناتج الداخلي الخام *(GDP)* مقارنة مع القطاعات الأخرى، حيث بلغت مساهمته ذروتها في عام *2022* بقيمة *8,705,293.8* مليون دينار، ما يعكس تأثير الزيادة الكبيرة في أسعار النفط والغاز عالميًا. ولكن، لوحظت بعض التقلبات في مساهمة القطاع، مثل الانخفاض الكبير في عام *2020*، حيث سجلت مساهمته *2,575,136.6* مليون دينار نتيجة لجائحة كوفيد-*19* التي أدت إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة.

في المقابل، سجلت القطاعات الأخرى زيادات متفاوتة في مساهماتها في الاقتصاد الجزائري. قطاع الفلاحة، على سبيل المثال، شهد نموًا ملحوظًا من *196,559.5* مليون دينار في *1995* إلى *3,226,135.3* مليون دينار في *2022*، ما يعكس الجهود الحكومية لتحفيز الزراعة وتنميتها كجزء من استراتيجية التنويع الاقتصادي. أما الصناعات خارج المحروقات، فظلت مساهمتها محدودة نسبيًا، حيث ارتفعت من *193,904.7* مليون دينار في *1995* إلى *1,417,875* مليون دينار في *2022*. قطاع البناء والأشغال العمومية شهد تطورًا كبيرًا، مع زيادة مساهمته من *191,160.7* مليون دينار في *1995* إلى *2,899,205.7* مليون دينار في *2022*، مما يعكس الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية والتنمية العمرانية التي سعت الحكومة الجزائرية

لتنفيذها بهدف تحسين البنية التحتية وتوفير فرص عمل. قطاع الخدمات كان من القطاعات الأقل مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى. ومع ذلك، شهد القطاع نموًا ثابتًا خلال هذه الفترة، حيث زادت مساهمته من *76,291.8* مليون دينار في *1995* إلى *1,091,094.8* مليون دينار في *2022*. هذا النمو يعكس تطور قطاعات مثل الاتصالات، النقل، والخدمات المالية. ويمثل هذا القطاع فرصة مهمة لتعزيز الاقتصاد الوطني في المستقبل، حيث يمكن أن يسهم في التنويع الاقتصادي إذا تم توجيه الاستثمارات بشكل أفضل.

بناءً على هذه البيانات، يمكن استنتاج أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، خاصة خلال فترات ارتفاع أسعار الطاقة. رغم بعض التحسن في مساهمة قطاعات مثل الفلاحة والبناء، إلا أن هذه القطاعات مجتمعة لم تتمكن من تعويض الاعتماد الكبير على المحروقات. وهذا يعكس الحاجة الماسة إلى استراتيجيات مستدامة لتعزيز التنويع الاقتصادي من خلال دعم القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والزراعة والخدمات، بهدف تقليل التركز الاقتصادي.

المطلب الثاني: تنويع الاقتصاد الجزائري: من هيمنة المحروقات إلى آفاق النمو المستدام

يُعدّ تنويع الاقتصاد أحد الرهانات الأساسية التي تواجه الجزائر في سعيها نحو تحقيق نمو مستدام ومتوازن، لاسيما في ظل الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للعائدات. فقد أظهرت الأزمات النفطية المتكررة هشاشة الاقتصاد الوطني، وضرورة إعادة هيكلته بالتركيز على قطاعات بديلة قادرة على توليد الثروة ومناصب الشغل. من هنا برزت أهمية تبني استراتيجية تنويع اقتصادي فعالة.

أولا: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر

إدراكًا لحتمية التنويع الاقتصادي والتحديات الهيكلية التي يواجهها الاقتصاد الجزائري، مثل ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، والتعرض للصدمات الاقتصادية الخارجية، تسعى الجزائر إلى تحقيق تحول استراتيجي بعيدًا عن الاعتماد المفرط على المحروقات من

خلال استراتيجية تنويع اقتصادي طموحة تم إطلاقها ضمن خطة النمو الجديدة للفترة *2016-2030*. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توسيع القاعدة الاقتصادية من خلال تطوير قطاعات غير مرتبطة بالمحروقات، وتعزيز الإنتاجية، وخلق فرص عمل لفئة الشباب التي تشهد نموًا مستمرًا. *(World Bank GROUP, 2024)*. ولضمان نجاح هذه الاستراتيجية وتحقيق أهدافها، تتطلب مجموعة متكاملة من المكونات والسياسات التي تعمل بشكل مترابط لخلق اقتصاد أكثر مرونة وتنافسية، قادر على مواجهة التحديات المستقبلية. تشمل أهم مكونات هذه الاستراتيجية ما يلي:

***1.* الاستثمار في القطاعات غير المرتبطة بالمحروقات**:

حيث وضعت الحكومة أهدافًا طموحة تشمل تحقيق أكثر من *15* مليار دولار من الصادرات غير الهيدروكربونية بحلول عام *2027*، مع التركيز على تطوير قطاعات واعدة مثل: (الهيدروجين الأخضر، التعدين، الزراعة، السياحة، والصناعات الثقيلة....)، كركائز أساسية لتحقيق هذا التحول الاقتصادي، وذلك من خلال: *(World Bank GROUP, 2024; BNP PARIBAS Economic Research , 2024; Energy Capital Power., 2024)*

***1.1.* الهيدروجين الأخضر:** تعمل الجزائر على تطوير مشاريع مثل محطة تجريبية لإنتاج الهيدروجين الأخضر في أرزيو بالتعاون مع شركاء دوليين.

***2.1.* التعدين:** يشهد قطاع التعدين خطوات إصلاحية لتعزيز دوره الاقتصادي، مع التركيز على مشاريع ضخمة مثل خام الحديد في "غار شبيلات" وتطوير الفوسفات.

***3.1.* الزراعة:** تهدف الجزائر إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج القمح الصلب بحلول *2025*، وزيادة المساحات الزراعية المروية.

***4.1.* الصناعات الثقيلة:** يشهد قطاع الصناعات الثقيلة توسعا ملحوظا، مع تركيز على تصنيع المعدات الكهربائية والصناعية بالتعاون مع شركات دولية.

***5.1.* السياحة:** تسعى الحكومة إلى زيادة عدد السياح إلى *10* ملايين بحلول *2030* من خلال تحسين البنية التحتية السياحية وتسهيل إجراءات التأشيرات.

2. الإصلاحات التنظيمية:

شملت الإصلاحات الأخيرة قانونًا جديدًا للمحروقات يخفف القيود على الاستثمارات الأجنبية وقانون استثمار يهدف إلى تحسين بيئة الأعمال. صُممت هذه التغييرات لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تعمل القوانين الاستثمارية الجديدة التي أصدرتها الحكومة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يجعل تطوير أسواق مالية منظمة وفعالة ضرورة ملحة لتوفير بيئة داعمة للاستثمار، مع ضمان دور مصرفي قوي لتلبية احتياجات التمويل ودعم التحول الاقتصادي (*World Bank Group*).

3. استراتيجية التجارة الوطنية:***(NTS)***

تُعد استراتيجية التجارة الوطنية عنصرًا أساسيًا في جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث تركز على تعزيز التنافسية في القطاعات ذات الأولوية وتقليل التعرض لصدمات أسواق السلع. وفي هذا الإطار، يهدف المشروع إلى تقديم مساعدة تقنية مخصصة وبناء القدرات لأصحاب المصلحة والمؤسسات الرئيسية لتصميم وتنفيذ استراتيجية التجارة الوطنية *(NTS)* بنجاح. ومن المتوقع أن تسهم هذه الاستراتيجية في تنويع الاقتصاد الجزائري والاستفادة من فرص التجارة المتاحة، مع تعزيز التنافسية في القطاعات ذات الأولوية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة*(International trade center)* .

4. **الشراكات بين القطاعين العام والخاص**:***(PPP)***

تعمل الحكومة على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص *(PPP)* كجزء من جهودها لاستثمار القطاع الخاص في البنية التحتية وتقديم الخدمات، وهو ما يُعد ضروريًا لتنويع الاقتصاد وتحسين الكفاءة. وفي سياق هذا التوجه، جعلت خطة عمل الحكومة

الصادرة في سبتمبر/أيلول *2021* من التحول إلى نموذج نمو بقيادة القطاع الخاص أولوية تنموية، مع التركيز على خلق فرص العمل من خلال ترشيد الإنفاق العام، وخفض الواردات، وتعزيز الصادرات غير الهيدروكربونية. كما تتضمن الخطة إدخال تحسينات كبيرة على بيئة الأعمال، بما في ذلك إصلاح البنوك العامة والشركات المملوكة للدولة، لدعم دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام (*World Bank Group*).

5. **التركيز على توظيف الشباب**:

تُعد استراتيجية خلق فرص العمل في الجزائر محورًا أساسيًا ضمن جهودها لتنويع الاقتصاد وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب. وفي هذا السياق، وضعت الحكومة أهدافًا طموحة ومبادرات رئيسية لتعزيز فرص العمل وتحسين سوق العمل.

ومن أبرز هذه المبادرات، تخطط الحكومة لخلق *97,030* فرصة عمل خلال عام *2025*، وذلك عبر الجمع بين التوظيف الجديد وملء الشواغر الحالية. وقد تم إدراج هذه المبادرة ضمن مشروع قانون المالية لعام *2025*، حيث أشار وزير المالية فايد إلى أن هذا الجهد يُتوقع أن يسهم في توفير ما يقرب من *100* ألف وظيفة، مما يمثل خطوة حاسمة في مواجهة البطالة وتعزيز سوق العمل في البلاد *(Saada, 2024)*.

ثانيا: مناقشة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال مؤشر هيرفيندال هيرشمان:

تشكل استراتيجية الجزائر للتنويع القطاعي جزءًا أساسيًا من أجندتها الإصلاحية الاقتصادية، التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على المحروقات وتعزيز النمو المستدام. لتحقيق هذه الأهداف، يُعد قياس التنويع الاقتصادي أمرًا ضروريًا، حيث تُستخدم العديد من المؤشرات الإحصائية لهذا الغرض، والتي تختلف في كفاءتها وملاءمتها بناءً على الخاصية التي تقيسها. من بين هذه الأدوات، يبرز معامل هيرفيندال هيرشمان *(Hertindal-Hirshman)* كأحد أكثر المؤشرات شيوعًا لتقييم مدى تنوع الاقتصاد وتركيز القطاعات الاقتصادية، ويُستخدم

بشكل واسع في الجزائر لتحديد مستوى التنوع الاقتصادي. ووفقًا لمركز بيانات الأونكتاد الإحصائي *(UNCTAD)* فإن مؤشرات تركز وتنويع الصادرات والواردات السلعية، سنوية في الجزائر خلال الفترة من *1995* إلى *2022* كانت كالتالي:

الجدول *11*: معامل هيرفندال – هيرشمان للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)

السنة	***1995***	***1996***	***1997***	***1998***	***1999***	***2000***	***2001***
معامل *HHI*	*0.523*	*0.528*	*0.510*	*0.521*	*0.511*	*0515*	*0.502*
السنة	***2002***	***2003***	***2004***	***2005***	***2006***	***2007***	***2008***
معامل *HHI*	*0.520*	*0.541*	*0.586*	*0.588*	*0.602*	*0.598*	*0.580*
السنة	*2009*	*2010*	*2011*	*2012*	*2013*	*2014*	*2015*
معامل *HHI*	*0.554*	*0.523*	*0.538*	*0.540*	*0.541*	*0.485*	*0.485*
السنة	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*
معامل *HHI*	*0.489*	*0.480*	*0.478*	*0.480*	*0.458*	*0.477*	*0.504*

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على *(UNCTAD)*

التحليل الاقتصادي لمعامل هيرفيندال هيرشمان *(HHI)* للفترة *1995-2022*:

لتقييم مدى تنوع أو تركّز الاقتصاد، يُستخدم مؤشر هيرفيندال-هيرشمان*(HHI)* ، الذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد*(1 ≤ HHI ≤0)* ، تشير القيم الأقرب إلى الصفر إلى مستوى عالي من التنوع الاقتصادي وتوزيع النشاط على قطاعات متعددة. في المقابل، تدل القيم المرتفعة على تركّز واضح للنشاط الاقتصادي في عدد محدود من القطاعات *(Brezina et al., 2014, p. 04).*

لتفسير دلالات هذا المؤشر بدقة، يُصنّف ***HHI*** ضمن ثلاثة مستويات رئيسية للتركيز الاقتصادي: *(Brezina et al., 2014, pp. 05 - 06)*

- اقتصاد متنوع*(HHI < 0.15)* : يعكس توزيعًا متوازنًا للنشاط الاقتصادي بين قطاعات متعددة دون هيمنة قطاع واحد.

- تركيز متوسط*(0.15 ≤ HHI ≤ 0.25)* : يشير إلى وجود قطاع أو قطاعين مهيمنين نسبيًا، مع استمرار مساهمة معتبرة من قطاعات أخرى.

- اقتصاد عالي التركيز*(HHI > 0.25)* : يُظهر هيمنة واضحة لقطاع رئيسي، ما يعكس ضعفًا في التنويع وزيادة هشاشة الاقتصاد أمام التقلبات، كما هو الحال في الدول الريعية.

بالتالي، يُبرز تحليل معامل هيرفيندال–هيرشمان *(HHI)* تطوّر هيكل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة *1995–2022*، موضحًا استمرار هيمنة قطاع المحروقات وضعف جهود التنويع الاقتصادي، رغم بعض التحسّنات الظرفية خلال مراحل محددة.

ففي المرحلة الأولى (*1995–1999*)، تراوحت قيم المؤشر بين *0.502* و*0.528*، ما يعكس مستوى تركّز مرتفعًا جدًا في النشاط الاقتصادي، حيث ظل قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للناتج المحلي، بينما كانت مساهمة القطاعات الأخرى مثل الفلاحة والخدمات محدودة

خلال المرحلة الثانية (*2000–2008*)، استمر الارتفاع في مستويات التركّز، إذ بلغت قيمة *HHI*ذروتها في *2004* عند *0.586*، متأثرةً بـ الطفرة النفطية العالمية التي عمّقت الطابع الريعي للاقتصاد. ورغم توفر موارد مالية هائلة، لم تُترجم السياسات الاقتصادية إلى تنويع فعلي في البنية الإنتاجية، مما جعل الاقتصاد أكثر عرضة لتقلبات الأسواق الطاقوية.

وفي المرحلة الثالثة (*2009–2015*)، بدأ المؤشر في التراجع التدريجي، ليصل إلى *0.485* في عام *2015*، في إشارة إلى تحسن نسبي في مساهمة بعض القطاعات غير الريعية كالبناء

والفلاحة، بدعم من تراجع أسعار النفط وتوجهات إصلاحية محدودة. إلا أن هذا الانخفاض ظل سطحيًا ولم يعكس تحولًا هيكليًا حقيقيًا في بنية الاقتصاد.

أما في الفترة (*2016–2020*)، فقد واصل المؤشر انخفاضه الطفيف إلى *0.458* في عام *2020*، ما يشير إلى تنوع نسبي أفضل بفضل تباطؤ أسواق الطاقة وتأثير جائحة كوفيد-*19* التي قللت من الاعتماد على المحروقات مؤقتًا. ومع ذلك، لم يستمر هذا التحسن طويلًا، إذ عاد المؤشر إلى الارتفاع في *2021* و*2022* (حتى *0.504*) مع عودة أسعار النفط للارتفاع، مما أبرز هشاشة النموذج الاقتصادي الجزائري واستمرار ارتهانه للقطاع الريعي.

بوجه عام، تُظهر القيم المسجلة لمعامل *HHI* في الجزائر أنها تقع ضمن نطاق اقتصاد عالي التركّز *(HHI > 0.25)* طوال الفترة المدروسة، أي بين *0.48* و*0.60* تقريبًا، مما يعكس هيمنة قطاع واحد على النشاط الاقتصادي الوطني. ويرتبط هذا الوضع بغياب بدائل قوية قادرة على خلق توازن في مصادر الدخل، وبمحدودية مساهمة قطاعات مثل الفلاحة، الصناعة التحويلية، والخدمات في الناتج المحلي.

وتُبرز هذه النتائج أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من ضعف التنويع البنيوي، ما يجعله هشًا أمام الصدمات الخارجية، ويحد من قدرته على تحقيق نمو مستدام ومتوازن. لذا، تظل الحاجة ملحّة إلى إصلاحات هيكلية عميقة تُعزّز تنافسية القطاعات الإنتاجية، وتدعم التحول نحو نموذج اقتصادي أكثر تنوعًا واستقرارًا.

المطلب الثالث: العوامل المعيقة للتنويع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام في الجزائر

الجزائر، وهي دولة غنية بالموارد في شمال إفريقيا، اعتمدت بشكل كبير على الهيدروكربونات (النفط والغاز الطبيعي) كعمود فقري لاقتصادها. وعلى الرغم من أن هذا الاعتماد قد وفر إيرادات كبيرة، إلا أنه فرض تحديات كبيرة على جهود التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو المستدام. تتأثر هذه الجهود بمجموعة من العوامل الهيكلية والقيود السياسية،

بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية التي تعيق تحول الاقتصاد الجزائري بعيداً عن الاعتماد الكبير على عائدات النفط والغاز، مما يشكل عائقاً أمام تحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

أولا: الاعتماد الكبير على الهيدروكربونات

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات الهيدروكربونات، التي تمثل حوالي ***95%***من عائدات التصدير. هذا الاعتماد الكبير يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة العالمية، مما يؤثر بشكل مباشر على الإيرادات الوطنية والاستقرار الاقتصادي. وبالنظر إلى هذه المخاطر، يصبح من الضروري تعزيز الأنشطة الاقتصادية البديلة لتقليل الاعتماد على المحروقات وتحقيق الاستدامة الاقتصادية *(Kermi & Dahmoune , 2024)* .

***1.* تقلب الإيرادات:** عندما تنخفض أسعار النفط، كما رأينا خلال انهيار أسعار النفط في الفترة *2014-2016* وجائحة فيروس كورونا *2020*، تواجه الجزائر عجزًا في الميزانية وانخفاض الإنفاق العام، مما يؤدي إلى خنق النمو الاقتصادي.

***1.1.* عجز الميزانية:** عندما تنخفض أسعار النفط بشكل حاد، تواجه الجزائر عجزًا كبيرًا في الميزانية .ترتبط الصحة المالية للبلاد ارتباطًا وثيقًا بإيرادات النفط، وبالتالي، فإن انخفاض أسعار النفط يترجم مباشرة إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، مما يؤدي إلى خفض الإنفاق العام والاستثمار *(Bahlouli & Hamza , 2024; HADJI & BEN ABDERRAHMANE, 2024)*.

***2.1.* تخفيضات الإنفاق العام:** غالبًا ما تؤدي الحاجة إلى معالجة عجز الميزانية إلى خفض الإنفاق العام، مما يخنق النمو الاقتصادي .على سبيل المثال، خلال الفترة *2014-2016*، أجبر الانخفاض الكبير في أسعار النفط الحكومة الجزائرية على تنفيذ تدابير تقشف أثرت سلبًا على مشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية *(HADJI & BEN ABDERRAHMANE, 2024; Wang et al., 2022)*.

***2.* ركود النمو الاقتصادي:** إن تقلب عائدات النفط يخلق بيئة اقتصادية غير مستقرة . تشير الدراسات إلى أن التقلبات في أسعار النفط أدت تاريخيًا إلى اضطرابات في معدل نمو

الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر .على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط بنسبة 1٪ إلى ارتفاع كبير في النمو الاقتصادي؛ ومع ذلك، فإن التأثيرات السلبية المتأخرة من انخفاض الأسعار السابق يمكن أن تعيق الاستقرار الاقتصادي العام (HADJI & BEN ABDERRAHMANE, 2024; Wang et al., 2022).

ثانيا: الإهمال النسبي للقطاعات الأخرى (القطاعات غير النفطية المتخلفة)

الإهمال النسبي للقطاعات الأخرى مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، والسياحة في الجزائر قد أعاق بشكل كبير تنويع الاقتصاد ونموه.

***1.* الزراعة**

***1.1.* ضعف الأداء والاعتماد على الواردات:** يعاني القطاع الزراعي في الجزائر من صعوبة في تلبية احتياجات الغذاء الوطنية، حيث يغطي فقط حوالي 15%من هذه الاحتياجات، ويُسهم بنحو 10%من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، أصبحت الجزائر واحدة من أكبر مستوردي المنتجات الغذائية، مع فاتورة غذائية سنوية تقترب من 4مليارات دولار .يعكس هذا الاعتماد على الواردات أوجه القصور وعدم التطور في القطاع الزراعي (LAOUBI & YAMAO, 2012, pp. 66-72).

***2.1.* فشل السياسات**: فشلت السياسات الزراعية المختلفة منذ الاستقلال في تعزيز الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي. أدت النهج المركزية لتنمية الزراعة إلى زيادة اللوائح التي تفتقر إلى الاستمرارية والفعالية. وعلى الرغم من الجهود الحديثة ضمن البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية(PNDAR) ، لا تزال التحديات الكبيرة قائمة، بما في ذلك قضايا ملكية الأراضي، ونقص الاستثمار، وتناقص توفر المياه(ADOUANE , 2014) .

***2.* الصناعة التحويلية**

***1.2.* نمو محدود**: لم يتطور قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر بالقدر المطلوب، وذلك أساسًا بسبب التركيز الكبير على قطاع المحروقات. تمثل الصناعة التحويلية حوالي **5%**فقط

من الناتج المحلي الإجمالي. يؤدي نقص الاستثمار في هذا القطاع إلى تقليص فرص خلق الوظائف والابتكار *(LAOUBI & YAMAO, 2012, pp. 66-72)*.

2.2. عوائق بيروقراطية: على غرار الزراعة، تواجه الصناعة التحويلية عقبات بيروقراطية كبيرة تعيق الاستثمار المحلي والأجنبي. كما أن العمليات التنظيمية غير الفعالة ونقص البنية التحتية تقيد نمو هذا القطاع *(LAOUBI & YAMAO, 2012, pp. 66-72)*.

3. السياحة

1.3. إمكانات غير مستغلة: على الرغم من التراث الثقافي الغني والمناظر الطبيعية المتنوعة التي تتمتع بها الجزائر، إلا أن قطاع السياحة لا يزال غير متطور. يساهم القطاع بحوالي ***2%***فقط من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس فرصة ضائعة لتنويع الاقتصاد. وعلى الرغم من أن الحكومة تدرك إمكانات السياحة، إلا أنها تجد صعوبة في خلق بيئة جاذبة للسياح بسبب ضعف البنية التحتية واستراتيجيات التسويق *(LAOUBI & YAMAO, 2012, pp. 66-72)*.

2.3. مبادرات حكومية: تهدف المبادرات الحديثة إلى تعزيز السياحة من خلال تحسين البنية التحتية وتبسيط إجراءات التأشيرات؛ ومع ذلك، لا تزال آثار هذه التدابير غير ملموسة بالكامل. تحديات مثل التصورات المتعلقة بالأمان والجهود الترويجية المحدودة تعرقل نمو هذا القطاع الحيوي *(LAOUBI & YAMAO, 2012, pp. 66-72)*.

ثالثا: ضعف القطاع الخاص (هيمنة الدولة)

لا يزال القطاع الخاص في الجزائر متخلفا، حيث يمثل إجمالي القروض المستحقة للقطاع الخاص أقل من *20%* من الناتج المحلي الإجمالي .هذا المستوى المنخفض من تغلغل البنوك يحد من إمكانية حصول رواد الأعمال والشركات الصغيرة على التمويل، وهو أمر بالغ الأهمية لخلق فرص العمل والتنويع الاقتصادي *(BNP PARIBAS Economic Research , 2024)*.

رابعا: العوائق التنظيمية والبيروقراطية

على الرغم من الإصلاحات الأخيرة التي تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال، فإن العقبات البيروقراطية والإطار التنظيمي المعقد لا تزال تمنع الاستثمار الأجنبي وتبطئ ريادة الأعمال المحلية .وقد أدى إرث التخطيط المركزي إلى اتباع نهج حذر لتحرير السوق، وهو أمر ضروري لتعزيز اقتصاد أكثر ديناميكية *(Laframboise et al., 1998)*.

خامسا: محدودية الوصول إلى التمويل

تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة صعوبات في الوصول إلى التمويل .وهذا يحد من قدرتها على التوسع والمساهمة في التنويع الاقتصادي *(ZIANI, 2024)*.

سادسا: عدم توافق المهارات وارتفاع معدل البطالة

يُعد عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل من العوامل الرئيسية التي تسهم في تفاقم بطالة الشباب. فكثير من الخريجين يواجهون صعوبة في العثور على فرص عمل تتناسب مع مؤهلاتهم، مما يسهم في ارتفاع معدلات البطالة بين الفئات الشابة المتعلمة *(Madoui, 2015; European Training Foundation, 2020)*.

سابعا: ضعف البنية التحتية (تحديات في النقل والاتصالات)

عجز البنية التحتية في الجزائر، وخاصة في مجالات النقل، والخدمات اللوجستية، والبنية التحتية للطاقة، يمثل تحديات كبيرة أمام التنمية الاقتصادية وتنويع الاقتصاد.

***1.* البنية التحتية للنقل**

***1.1.* شبكة الطرق**: تمتلك الجزائر واحدة من أحدث شبكات الطرق في إفريقيا، أبرزها الطريق السيار الشرقي-الغربي الذي يمتد على مسافة *1,216* كيلومترًا .ومع ذلك، تظل حالة الطرق متباينة، خاصة في المناطق الجنوبية حيث تتسبب الرياح الرملية في إعاقة الطرق.

يعتمد حوالي ***85%***من نقل البضائع والركاب على النقل البري، مما يشير إلى اعتماد كبير على هذا النمط من النقل *(Dumouza, 2018; PWC, pp. 19-23)*.

2.1. **النقل بالسكك الحديدية والنقل الحضري**: عانت شبكة السكك الحديدية من الإهمال، خاصة في التسعينيات. وعلى الرغم من الاستثمارات الأخيرة التي تهدف إلى تطوير وتوسيع خدمات السكك الحديدية، لا تزال المناطق الحضرية تعاني من الازدحام بسبب عدم كفاية حلول النقل العام. يُعتبر إدخال أنظمة المترو والترام في المدن الكبرى خطوة إيجابية، لكن هناك حاجة لمزيد من التحسينات لتخفيف مشاكل المرور *(OXFORD BUSINESS GROUP; OXFORD BUSINESS GROUP)* .

3.1. **الخدمات اللوجستية**: تحسن أداء الجزائر في مجال الخدمات اللوجستية مؤخرًا، ومع ذلك، لا تزال الكفاءة اللوجستية تمثل تحديًا، خاصة من حيث ارتفاع تكاليف النقل والتأخيرات التي تعيق التجارة والاستثمار *(Dumouza, 2018)* .

2. البنية التحتية للطاقة

1.2. **تحديات إمدادات الطاقة**: تركز البنية التحتية للطاقة في الجزائر بشكل رئيسي على استخراج وتوزيع الهيدروكربونات. وعلى الرغم من امتلاكها احتياطيات كبيرة من النفط والغاز، إلا أن البنية التحتية للطاقة المتجددة لا تزال غير متطورة. أدركت الحكومة الحاجة إلى التنويع نحو المصادر المتجددة، لكنها تواجه تحديات في تنفيذ حلول طاقة مستدامة *(Dumouza, 2018; PWC, pp. 19-23)*.

2.2. **حاجة للاستثمار**: أطلقت الحكومة عدة برامج استثمارية عامة تهدف إلى تطوير البنية التحتية للطاقة. ومع ذلك، فإن القيود الميزانية وتقلبات عائدات النفط قد حدت من نطاق وسرعة هذه التحسينات. يؤثر الاعتماد على الهيدروكربونات ليس فقط على إمدادات الطاقة ولكن أيضًا على استقرار الاقتصاد بشكل عام *(OXFORD BUSINESS GROUP; PWC)*.

ثامنا: الفساد (توزيع غير عادل للموارد)

الفساد في الجزائر يتجلى بوضوح من خلال التوزيع غير العادل للموارد، مما يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

***1.* سوء تخصيص الموارد:** يؤدي الفساد إلى سوء إدارة الأموال العامة وعائدات الموارد الطبيعية، حيث تُوجه غالبًا لفائدة قلة محددة بدلًا من الاستفادة العامة للسكان. أظهرت دراسة تحلل العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي في الجزائر أن الفساد يؤثر سلبًا على الأداء الاقتصادي من خلال سوء تخصيص الموارد وإعاقة جهود التنويع *(Layat & Benazza, 2024, pp. 39-53)*.

***2.* السلوك الريعي:** يُعد السلوك الريعي ظاهرة بارزة في الجزائر، خاصة في القطاعات الغنية بالموارد الطبيعية. يميل الأفراد والشبكات النافذة إلى الانخراط في ممارسات فساد لضمان عقود ومزايا مربحة، مما يزيد من حدة التفاوتات ويحد من فرص المنافسة العادلة بين الشركات *(Layat & Benazza, 2024, pp. 39-53)* . هذا السلوك لا يعيق الابتكار فحسب، بل يُكرس أيضًا دورة من الاعتماد على الموارد الحكومية.

تاسعا: نقص الكفاءات (قلة الخبرات)

نقص الكفاءات في الجزائر يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية، ويتفاقم بسبب عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. ويعود ذلك لمجموعة من العوامل:

1. **محدودية النظام التعليمي**: يركز النظام التعليمي الجزائري بشكل تقليدي على المعرفة النظرية بدلاً من المهارات العملية، مما يؤدي إلى تخرج طلاب غير مجهزين لوظائف السوق. غالبًا ما تفشل الجامعات في التعاون مع الشركات لفهم متطلبات المهارات الخاصة بها، مما يؤدي إلى نقص في الكفاءات ذات الصلة. *(Madoui, 2015)*.

2. **تفضيل العمالة الأجنبية**: تبنت الحكومة سياسة استيراد العمالة الأجنبية الماهرة لسد فجوات الخبرة، مما يبرز عدم كفاية الكفاءات المحلية. هذا الاعتماد على العمالة الأجنبية يقلل من الحوافز لتطوير المهارات المحلية *(Saïb Musette, 2013)* .

3. **تدريب مهني غير فعال**: لا يُنظر إلى برامج التدريب المهني كمسارات وظيفية جذابة، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات التسجيل. يقلل نقص الترويج والدعم للتعليم المهني من عدد الحرفيين المهرة المتاحين في سوق العمل *(Saïb Musette, 2013)* .

بالتالي، واستنادًا إلى ما ورد في تقرير مؤسسة بيرتلسمان *(Bertelsmann Stiftung)* ضمن "مؤشر التحول *(BTI)* لعام *2024* – الجزائر"، فإن ضمان استدامة وتعزيز تعافي الاقتصاد الجزائري الحالي، ينبغي على الحكومة أن تعطي الأولوية لتنويع الاقتصاد من أجل تقليل الاعتماد على صادرات المحروقات. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية، ولا سيما الزراعة، والخدمات، والصناعات التحويلية .كما يُستحسن أن تواصل الحكومة إزالة القيود المفروضة على الملكية الأجنبية، وأن توفر الدعم للمؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة .إن هذه الإجراءات، إلى جانب تعزيز دور الجمعيات المستقلة وبرامج التدريب والتبادل الدولي، يمكن أن تسهم في بناء علاقة أكثر إيجابية بين الإدارة والمواطنين. كما أن تشجيع الاستثمار الأجنبي سيساعد في تعزيز فرص العمل، والإبداع، والتنمية الاقتصادية.

ولمواجهة مشكلة التضخم، ينبغي للحكومة أن تعتمد سياسات تعزز الإنتاج الغذائي المحلي وتحدّ من الواردات، مع زيادة الدعم للمواد الأساسية لحماية القدرة الشرائية للأسر محدودة الدخل. كما تُعد الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى رفع الإنتاجية وخفض التكاليف في القطاع العام ضرورية، بما في ذلك تبسيط الخدمات الإدارية وتقليص البيروقراطية *(Bertelsmann Stiftung, 2024, p. 40)*.

المبحث الثاني: السياحة المستدامة في الجزائر

تعد السياحة المستدامة إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوازنة في العالم الحديث. برزت السياحة كوسيلة فعّالة للحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية، مع تعزيز الفوائد الاقتصادية والمجتمعية للمجتمعات المحلية. في هذا السياق، تمتلك الجزائر مقومات سياحية فريدة تجعلها قادرة على لعب دور محوري في هذا المجال، وتراثها الثقافي الغني، ومع ذلك، فإن استغلال هذه الثروات السياحية يتطلب استراتيجية مستدامة توازن بين احتياجات النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة والتراث الثقافي.

يهدف هذا المبحث إلى استعراض واقع السياحة المستدامة في الجزائر، ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يناقش الاستراتيجيات المتبعة والتحديات التي تواجهها الدولة في تحقيق أهدافها، مع التركيز على كيفية تطوير القطاع السياحي لتحقيق التنويع الاقتصادي وتحسين جودة حياة الأفراد.

المطلب الأول: مقومات صناعة السياحة في الجزائر

تتمتع الجزائر بكنوز سياحية غنية ومتنوعة، تمزج بين جمال طبيعتها الخلابة وعمق تراثها الثقافي والحضاري . في هذا المطلب، سنسلط الضوء على واقع السياحة في الجزائر، مُبرزين أهم المقومات التي تشكل حجر الزاوية لبناء صناعة سياحية قوية .هذه المقومات، إذا ما استُغلت بفعالية، قادرة على دعم جهود التنمية الاقتصادية وتوسيع قاعدة مصادر الدخل في البلاد.

أولا: السياحة في الجزائر

تشير السياحة في الجزائر إلى الأنشطة والخدمات المتعلقة بزيارة الأفراد من داخل وخارج البلاد بغرض الترفيه، الأعمال، الاستكشاف، والتبادل الثقافي*(TOURISMALGERIA.COM)* . فهي تعتبر ثالث أهم قطاع استراتيجي في الجزائر بعد الزراعة والصناعة، لما تمثله من مصدر سريع

للعملات الأجنبية بفضل الإيرادات السياحية التي تحققها (خضار و عمار، *2020*، صفحة *155*).

تمتاز الجزائر، الواقعة في شمال إفريقيا، بتنوع جغرافي فريد يمتد على مساحة شاسعة تبلغ *2,381,741* كيلومترًا مربعًا، وحدود طويلة تصل إلى حوالي *6000* كيلومتر مع دول الجوار، مثل تونس، ليبيا، النيجر، ومالي. تجمع الجزائر بين مناظر طبيعية خلابة تشمل شواطئ البحر الأبيض المتوسط، التي تمتد بطول *1200* كيلومتر، والصحراء الكبرى التي تغطي جنوب البلاد بمساحة تقارب مليوني كيلومتر مربع *(Consulate General of Algeria in New York; Ministry of Foreign Affairs and National Community Abroad)*.

هذا التنوع الجغرافي يجعل الجزائر وجهة مثالية للسياحة على مدار العام، حيث تزخر بكنوز طبيعية وتاريخية تقدم تجارب فريدة. ومن أبرز عوامل الجذب السياحي في الجزائر: *(TOURISMALGERIA.COM)*

- **تنوع المناظر الطبيعية**: سواحل البحر المتوسط، الصحراء الكبرى، والجبال الخضراء.
- **غنى التاريخ والثقافة**: آثار رومانية، معمار إسلامي، ومتاحف أثرية.
- **الضيافة الدافئة**: الشعب الجزائري المعروف بكرمه، بجانب الأطباق التقليدية اللذيذة.
- **فرص المغامرات**: رحلات السفاري، رياضات المياه، وتسلق الجبال.
- **المهرجانات الثقافية**: مثل مهرجان السينما الدولي في الجزائر ومهرجان الراي في وهران.
- **المواقع التاريخية العالمية**: مثل تيمقاد، طاسيلي ناجر، وكسّاب الجزائر.

بفضل هذا المزيج المتناغم بين الطبيعة، الثقافة، والتاريخ، تُعد السياحة في الجزائر قطاعًا واعدًا بإمكانات هائلة لتعزيز الاقتصاد الوطني وجذب السياح من مختلف أنحاء العالم.

ثانيا: المناطق والمعالم الرئيسية للسياحة في الجزائر

تحتضن الجزائر مجموعة متنوعة من المناطق، حيث تقدم كل منها تجارب وأنشطة فريدة تناسب مختلف أوقات السنة: *(Consulate General of Algeria in New York)*

- **الشريط الساحلي:** يمتد على طول البحر الأبيض المتوسط، ويتميز بشواطئه البكر وخليجانه الخلابة ومدنه النابضة بالحياة مثل الجزائر العاصمة ووهران وعنابة. يعد هذا الشريط وجهة مثالية للاسترخاء والرياضات المائية، حيث يوفر ملاذًا متوسطيًا رائعًا.

- **منطقة القبائل:** مع تضاريسها الجبلية، تشتهر المنطقة بجمالها الطبيعي وقراها الأمازيغية التقليدية، إلى جانب مواقع ثقافية تعكس التراث المميز للمنطقة.

- **جبال الأوراس:** تعد هذه الجبال مثالية لعشاق المغامرة، حيث توفر أنشطة مثل المشي لمسافات طويلة والأنشطة الخارجية في منطقة غنية بالتاريخ والأهمية الثقافية.

- **وادي مزاب:** منطقة صحراوية فريدة يعكس أسلوب الحياة فيها القيم التقليدية. يُعتبر وادي مزاب أحد مواقع التراث العالمي لليونسكو، ويشتهر بقراه المحصنة القديمة وأسلوبه المعماري المميز.

- **وادي سوف:** منطقة واحة مذهلة حيث تتعايش بساتين النخيل والكثبان الرملية مع المجتمعات الصحراوية التقليدية، مما يوفر ملاذًا هادئًا ونظرة على الحياة في الصحراء.

- **جبال الهقار وتاسيلي:** تزخر هذه المناطق بتاريخ طبيعي وثقافي غني، وهي موطن لفن الصخور القديم ومناظر صحراوية خلابة، ما يجعلها مثالية للمستكشفين المهتمين بالعالم ما قبل التاريخ والتكوينات الجيولوجية الفريدة.

- **واحات توات وقورارة:** تقع في الصحراء الكبرى، وتوفر هذه الواحات بيئة مثالية للاسترخاء والاستكشاف، حيث تحيط بها بساتين النخيل الجميلة والهندسة المعمارية الطينية التقليدية.

كما تمكنت الجزائر من تسجيل العديد من هذه المواقع على قائمة اليونسكو للتراث العالمي، مما يعكس أهميتها التاريخية والثقافية على الصعيد العالمي. *(Consulate General of Algeria in New York)*

– **تاسيلي ناجر (ولاية تمنراست وإليزي):** تضم واحدة من أكبر مجموعات فنون الكهوف ما قبل التاريخ في العالم، مع أكثر من *15,000* رسم ونقش يصور الحياة على أطراف الصحراء من *6,000* قبل الميلاد إلى القرون الأخيرة. إنها موقع جذاب لمحبي الحياة والفنون ما قبل التاريخ.

– **جميلة (ولاية سطيف):** تقع على ارتفاع *900* متر فوق مستوى سطح البحر، تُعرف أيضًا باسم كويكول، وهي مثال على التخطيط الروماني للمدن في التضاريس الجبلية. معابدها والبازيليكات والمنتديات المحفوظة تقدم رؤية رائعة للحياة الرومانية.

– **وادي مزاب (ولاية غرداية):** بُني في القرن العاشر، ويمثل نموذجًا للتجمعات البشرية التقليدية في الصحراء، مع خمس قرى محصنة (قصور). أثرت هذه الهندسة المعمارية على مفاهيم التخطيط الحضري الحديثة التي تركز على العيش المشترك.

– **قصبة الجزائر:** مدينة إسلامية تاريخية على الساحل المتوسطي، تضم المساجد، القصور، والهياكل الحضرية التقليدية. يعكس إحساس المجتمع والتراث العريق أجواءها أثناء استكشاف الزوار لشوارعها الضيقة.

– **قلعة بني حماد (ولاية المسيلة، بلدية المعاضيد):** بقايا أول عاصمة للأمراء الحماديين التي تعود إلى عام *1007*. تقع في منطقة جبلية خلابة، وتضم واحدة من أكبر المساجد في الجزائر.

– **تيمقاد (ولاية باتنة):** مستعمرة عسكرية رومانية تأسست على يد الإمبراطور تراجان عام *100* ميلادية، وتُعد مثالاً للتخطيط الروماني الدقيق للمدن. تشتهر بشبكتها المربعة والشوارع القديمة المحفوظة.

– **تيبازة (ولاية تيبازة):** مركز تجاري فينيقي سابق تحول إلى مركز روماني، يجمع بين آثار فينيقية، رومانية، بيزنطية، ومحلية على الساحل، بما في ذلك ضريح "قبر الرومية" الشهير. *(Consulate General of Algeria in New York)*

ثالثا: فرص السياحة في الجزائر

***1.* المناطق السياحية**

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة لتطوير قطاع السياحة، مدعومة بمواردها الطبيعية والثقافية المتنوعة، إلى جانب الدعم الحكومي المستمر لتحسين البنية التحتية وجذب السياح من جميع أنحاء العالم. الجزائر تقدم مجموعة متنوعة من التجارب السياحية التي تناسب مختلف الاهتمامات: *(Consulate General of Algeria in New York)*

***1.1.* السياحة الشاطئية:** مع شريط ساحلي يبلغ طوله *1,640* كيلومترًا على البحر الأبيض المتوسط، يمتد من المغرب إلى تونس، تُعد الجزائر جنة لعشاق الشواطئ. قربها من أوروبا (على بُعد ساعة طيران فقط) يجعلها وجهة يسهل الوصول إليها. تتميز بصيف حار وجاف مثالي للاستمتاع بحمامات الشمس، السباحة، والرياضات المائية.

2.1. **السياحة الصحراوية:** من أكتوبر إلى أبريل، تتحول الصحراء الجزائرية الشاسعة، التي تمتد على أكثر من مليوني كيلومتر مربع، إلى وجهة ساحرة. يمكن للزوار استكشاف المناظر الطبيعية المتنوعة للصحراء مثل الكثبان الرملية، الصحاري الصخرية، والواحات الخضراء. كما يمكنهم زيارة مواقع ثقافية فريدة، مثل فنون الصخور في تاسيلي، عمارة وادي مزاب، والواحات التاريخية مثل تيميمون، تاغيت، والوادي. توفر السياحة الصحراوية مزيجًا من المغامرة والانغماس في الثقافة الجزائرية.

3.1. **السياحة الجبلية:** تُعد الجزائر بجبالها المتنوعة، مثل جبال جرجرة، الأوراس، البابور، البيبان، الونشريس، والأطلس البليدي، وجهة مثالية لعشاق السياحة الجبلية. هذه

السلاسل الجبلية مثالية للتنزه، التسلق، والرياضات الشتوية، مع منتجعات تزلج قائمة في تالا غيلاف وتيكجدة في البويرة، والشريعة قرب الجزائر العاصمة.

4.1. **السياحة الثقافية**: تتميز الجزائر بتاريخ غني محفوظ في العديد من المواقع الأثرية، من المواقع الفينيقية القديمة إلى المعالم الرومانية، الإسلامية، والعثمانية. يمكن للسياح استكشاف مدن رومانية محفوظة جيدًا مثل تيبازة، جميلة، وتيمقاد. وللمهتمين بالتراث الديني والثقافي، توفر جولة "على خطى القديس أوغسطينوس" زيارات لمواقع رومانية ومسيحية مهمة مثل كنيسة هيبون ومدرسة القديس أوغسطينوس في ماداور.

2. الهياكل السياحية:

***1.2.* قدرة الإيواء حسب فئة التصنيف**:

يمكن اعتبار طاقات الإيواء أحد أهم المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس تقدم وارتقاء القطاع السياحي بالجزائر.

الجدول *12*: توزيع طاقات الإيواء حسب درجة التصنيف خلال الفترة (*2015-2023*)

	2015	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*2023*
فندق *5**	*4 242*	*6 734*	*6 734*	*6 734*	*7 234*	*7 345*	*7 613*	*8559*	*8724*
فندق *4**	*1 800*	*2 810*	*4 508*	*4 746*	*6 161*	*6 824*	*7 935*	*10223*	*11705*
فندق *3**	*5 829*	*7 045*	*5 678*	*5 886*	*6 427*	*6 861*	*7 707*	*9083*	*10505*
فندق *2**	*4 605*	*4 425*	*4 565*	*5 185*	*5 381*	*5 995*	*7 935*	*10403*	*11893*
فندق *1**	*11 295*	*11 295*	*11 335*	*11 684*	*12 612*	*12 724*	*13 027*	*14075*	*15060*
فندق غير مصنف	*8 533*	*8 533*	*8 533*	*8 590*	*9 456*	*9 456*	*9 456*	*9456*	*9019*
إقامة سياحية *2**	*384*	*384*	*384*	*384*	*384*	*384*	*384*	*384*	*400*
إقامة سياحية*1*	*313*	*313*	*313*	*313*	*313*	*313*	*313*	*806*	*806*
موتيلنزل طريق*2*	*93*	*93*	*93*	*93*	*93*	*93*	*93*	*152*	*209*
موتيلنزل طريق*1*	*30*	*30*	*30*	*30*	*86*	*86*	*148*	*168*	*280*
نزل ريفي *2**	*16*	*16*	*16*	*16*	*16*	*16*	*16*	*16*	*16*

نزل ريفي 1*	20	20	20	20	20	20	20	20	20
قرية عطل3*	274	274	274	274	274	274	274	434	434
قرية عطل2*	0	0	0	0	0	0	0	0	625
قرية عطل1*	0	0	0	0	0	0	0	616	670
نزل مفروش" وحيدة الصنف"	91	91	91	205	205	205	205	205	205
نزل عائلي" وحيدة الصنف"	426	426	426	426	426	426	426	426	426
هياكل أخرى موجهة للفندقة	9 381	9 381	9 786	9 984	9 984	9 984	9984	9984	9984
محطة الاستراحة" وحيدة الصنف"	170	170	170	170	170	170	170	170	170
مجموع المؤسسات المصنفة		52 040	52 551	54 428	59 242	61 176	65 706	75180	81151
مؤسسات فندقية في طريق التصنيف	54 742	55 380	59 713	64 727	66 434	66 438	66 560	70346	69901
المجموع	**102 244**	**107 420**	**112 264**	**119 155**	**125 676**	**127 614**	**132266**	**145526**	**151052**

المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

تحليل جدول توزيع طاقة الإيواء حسب درجة التصنيف خلال الفترة (2015-2023)

يتبين من خلال الجدول أن طاقات الإيواء في الجزائر تنقسم إلى عدة أصناف، مع تركيز ملحوظ على الفنادق ذات النجمة الواحدة التي تمثل النسبة الأكبر، تليها الفنادق غير المصنفة. ورغم هذا التوزيع، يظهر أن المؤسسات الفندقية غير المصنفة أو تلك التي ما زالت قيد التصنيف تفوق عدد المؤسسات المصنفة، مما يعكس تحديًا يتعلق بتطوير التصنيف ورفع معايير الجودة.

على مدى الفترة بين 2015 و2023، شهدت طاقات الإيواء المصنفة تطورًا ملحوظًا، حيث ارتفع إجمالي طاقة الإيواء من 102,244 في 2015 إلى 151052 في 2023، مع زيادة كبيرة في

المؤسسات المصنفة التي بلغت *75,180* في *2022* مقارنة بـ *52,040* في *2015*. وقد تم تنويع هذه الطاقات حسب الطابع والتصنيف، مع تركيز على تحسين خيارات الإقامة، بدءًا من الفنادق الفاخرة (5 نجوم) التي تضاعفت طاقتها تقريبًا، وصولًا إلى الفنادق الاقتصادية (ذات النجمة الواحدة والنجمتين) التي سجلت نموًا كبيرًا.

في المقابل، لم تسجل الفنادق غير المصنفة أي تطور يُذكر منذ *2019*، ما يعكس ركودًا قد يؤثر على جودة الخدمات المقدمة. كما شهدت المؤسسات قيد التصنيف نموًا بارزًا من *54,742* في *2015* إلى *69901* في *2023*، مما يشير إلى توسع مستمر في مشاريع الإيواء السياحي التي تحتاج إلى تسريع عملية التصنيف لتعزيز الجاذبية السياحية.

بشكل عام، يعكس هذا النمو الكبير جهود الجزائر في توسيع البنية التحتية السياحية كجزء من استراتيجية التنويع الاقتصادي. ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر هو تطوير فئات الإيواء غير المصنفة والإقامات السياحية الأخرى، لضمان تنوع الخيارات وجودة الخدمات، بما يتماشى مع متطلبات السياحة المحلية والدولية.

2. توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج

الجدول *13*: توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج خلال الفترة (*2015-2023*)

السنة	*2015*	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*2023*
حضري	*62 479*	*69 135*	*69 861*	*74 712*	*80470*	*81 863*	*85 577*	*93906*	*97721*
ساحلي	*30 380*	*32 200*	*31 326*	*32 581*	*32926*	*32 971*	*33 588*	*37586*	*39059*
صحراوي	*3 636*	*4 912*	*4 928*	*5 477*	*5895*	*6 299*	*6 620*	*6946*	*6986*
حموي	*3 866*	*4 202*	*4 266*	*4 502*	*4502*	*4 598*	*4 598*	*5189*	*5339*
مناخي	*1 883*	*1 883*	*1 883*	*1 883*	*1 883*	*1 883*	*1 883*	*1899*	*1947*
المجموع	***102 244***	***107 420***	***112 264***	***119 155***	***125 676***	***127 614***	***132 266***	***145526***	***151052***

المصدر: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

تحليل توزيع طاقات الإيواء حسب نوع المنتج خلال الفترة (*2015-2023*)

يتضح من الجدول أن طاقات الإيواء السياحي حسب نوع المنتج في الجزائر شهدت نموًا ملحوظًا من سنة *2015* إلى سنة *2023*، حيث ارتفع إجمالي الطاقة الإيوائية من *102,244*وحدة في *2015* إلى *151052*وحدة في *2023*. يعكس هذا النمو استثمارات كبيرة في البنية التحتية السياحية لتعزيز المنتجات السياحية المختلفة وتلبية احتياجات السياح.

ومع ذلك، يظهر الجدول أن هذه الطاقات تركزت بشكل كبير في صنفين رئيسيين هما الإيواء الحضري والإيواء الساحلي، اللذان شهدا زيادات كبيرة مقارنة بالأصناف الأخرى. فقد ارتفع الإيواء الحضري من *62,479* في *2015* إلى *97721* في *2023*، ما يجعله يمثل النسبة الأكبر من إجمالي الطاقة الإيوائية. بينما ارتفع الإيواء الساحلي من *30,380*إلى *39059* خلال نفس الفترة. يعكس هذا التوزيع تمركز أغلب المؤسسات الفندقية في المناطق الشمالية، حيث تتواجد المدن الكبرى والمناطق الساحلية.

أما الأصناف الأخرى مثل الإيواء الصحراوي، الحموي، والمناخي، فقد شهدت معدلات نمو أقل. فقد زاد الإيواء الصحراوي من *3,636*في *2015* إلى *6986*في *2023*، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بالسياحة الصحراوية. كما ارتفع الإيواء الحموي من *3,866*إلى *5339*، في حين بقي الإيواء المناخي شبه مستقر بزيادة طفيفة من *1,883*إلى *1947*.

بشكل عام، يعكس الجدول توجه الجزائر نحو تعزيز الإيواء الحضري والساحلي، مع جهود متزايدة لتنويع المنتجات السياحية في المناطق الصحراوية والحموية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة لاستراتيجيات متوازنة لتطوير جميع الأصناف السياحية بشكل متكامل، بما يساهم في تحسين توزيع المؤسسات الفندقية على مختلف المناطق.

المطلب الثاني: استراتيجية تطوير وتنمية السياحة في الجزائر

يتمتع قطاع السياحة في الجزائر بإمكانات كبيرة للنمو، مدفوعًا بتراثه الثقافي الغني ومناظره الطبيعية المتنوعة ومواقعه التاريخية .نفذت الحكومة استراتيجيات مختلفة لتعزيز تنمية السياحة، بهدف جعل الجزائر وجهة جذابة في المنطقة الأورومتوسطية.

أولا: المبادرات الحكومية

بعد استقلال الجزائر عام *1962*، أولت الحكومة الأولوية لقطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والبناء، بينما لم تحظ السياحة باهتمام كبير بسبب نقص الموارد. وفي عام *1963*، تأسست وزارة السياحة لتطوير هذا القطاع تدريجيًا. ركزت الجهود الأولية على التعاون مع مستثمرين أجانب، وتجديد المدن الشمالية، وبناء بنية تحتية سياحية.

من *1989* إلى *2005*، عرقلت العشرية السوداء نمو السياحة بسبب الفقر والخوف، مما أدى إلى تراجع القطاع بشكل كبير. بحلول عام *2008*، أطلقت الجزائر خطة "أفق *2025*" كإطار استراتيجي وطموح للتنمية الوطنية، تُعرف رسميًا باسم المخطط الوطني لتهيئة التراب الوطني *2025*. تهدف الخطة إلى تعزيز النمو الشامل والتحديث من خلال التركيز على قطاعات متعددة، بما في ذلك السياحة.

تركز خطة "أفق *2025*" على تطوير قطاع السياحة في الجزائر عبر الاستفادة من مواردها التاريخية والثقافية والطبيعية. وضعت الخطة أهدافًا لتطوير البنية التحتية، مثل إنشاء فنادق عالمية المستوى، توسيع شبكات النقل، وتعزيز الخدمات السياحية. كما تضمنت إصلاحات شاملة في مجالات النقل، والثقافة، والصحة، وغيرها، لجعل الجزائر وجهة سياحية جذابة على البحر الأبيض المتوسط.

ومع ذلك، واجهت الخطة تحديات كبيرة، أبرزها عدم الاستقرار السياسي وتأثيرات جائحة كوفيد-*19*، مما أعاق تحقيق أهدافها في مراحلها الأولى. ورغم ذلك، استمرت الجزائر في العمل على تنفيذ هذه الخطة بالتعاون مع خبراء محليين ودوليين، لتعزيز قطاع السياحة

كجزء من استراتيجية التنويع الاقتصادي، مع التركيز على الأصالة والطبيعة. *(Algeria.com; El Azzaoui et al., 2022)*.

وفي سياق تطوير هذه الرؤية، جاء مخطط التهيئة السياحية *SDAT 2030* كأداة استراتيجية جديدة تعكس عزم الدولة على استثمار الإمكانيات الطبيعية، الثقافية، والتاريخية للبلاد في خدمة التنمية السياحية. يهدف هذا المخطط إلى النهوض بالجزائر كوجهة سياحية رائدة على المستوى الأورو-متوسطي، ويُعد مرجعًا لتحقيق التنمية المتماسكة والمستدامة للسياحة*(Ministry of Tourism and Handicrafts Boumerdes)*.

تم تصميم *SDAT 2030* ليكون إطارًا استراتيجيًا شاملاً لتوجيه جهود إنعاش وتطوير القطاع السياحي في الجزائر وفق ثلاث مراحل زمنية رئيسية: *(Ministry of Tourism and Handicrafts Boumerdes)*

- المدى القصير: بحلول عام *2015* (أهداف قصيرة الأجل)؛
- المدى المتوسط: بحلول عام *2020* (أهداف متوسطة الأجل)؛
- المدى الطويل: بحلول عام *2030* (أهداف طويلو الأجل)؛

ثانيا: مكونات إستراتيجية تطوير السياحة

وفيما يلي المكونات الرئيسية لهذه الاستراتيجية:

1. **تنويع العروض السياحية:** تركز الجزائر على تنويع عروضها السياحية بما يتجاوز المعالم التقليدية. يشمل ذلك الترويج للسياحة الثقافية، وسياحة البيئة، وسياحة المغامرات، والسياحة الدينية. الهدف هو خلق تجربة سياحية متعددة الجوانب تلبي احتياجات شرائح مختلفة من المسافرين. *(ZERMANE et al., 2021, p. 328)*

2. **تحسين البنية التحتية**: تُجرى استثمارات كبيرة في البنية التحتية لدعم نمو السياحة. يشمل ذلك تطوير شبكات النقل مثل الطريق السريع شرق-غرب، تحسين الطرق، وتطوير مرافق الضيافة لاستيعاب العدد المتزايد من السياح. كما خصصت الحكومة موارد مالية كبيرة

لمشاريع الأشغال العامة التي تدعم البنية التحتية السياحية. *(Algeria.com; ZERMANE et al., 2021)* .

3. **تشجيع السياحة الداخلية**: حث الجزائريين على استكشاف بلدهم، مما يساعد في تعزيز الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على السياح الدوليين. *(ZERMANE et al., 2021, p. 328)*

4. **السياحة المستدامة**: تؤكد على أهمية السياحة المستدامة لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية المستمرة والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للجزائر. *(Bouadam, 2011, p. 30)*

5. **التسويق والترويج**: تنفيذ استراتيجيات تسويقية فعّالة لجذب السياح المحليين والدوليين*(BENCHAIB , 2022)* .

6. **التدريب والتطوير**: يُعتبر تطوير الموارد البشرية أمرًا حاسمًا لتحسين جودة الخدمات في قطاع السياحة. تُنفذ برامج تدريبية لتحسين المهارات في إدارة الضيافة وخدمة العملاء، لضمان قدرة الكوادر المحلية على تلبية المعايير الدولية. *(Bouadam, 2011, p. 30)*

7. **الشراكات بين القطاعين العام والخاص (*PPP*)**: تشجع الحكومة الشراكات بين القطاعين العام والخاص لجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة. ومن المتوقع أن تسهم هذه الشراكات، بما في ذلك التعاون مع سلاسل الفنادق الدولية ومنظمي الرحلات السياحية، في تحسين جودة الخدمات وتعزيز مكانة الجزائر كوجهة سياحية تنافسية. *(Ministry of Foreign Affairs and National Community Abroad; Algeria.com)*

8. التعاون مع منظمة السياحة العالمية (*UNWTO*): تم إبرام اتفاقية مع منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة لتطوير إحصاءات سياحية موثوقة وتحسين أنظمة تصنيف الفنادق. *(Algeria.com)*

ثالثا: أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية*(SDAT)*

يركز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على تحقيق النقاط التالية: (وزارة السياحة والصناعة التقليدية)

- جعل السياحة أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي.
- تعزيز اقتصاد بديل ومستدام يقلل الاعتماد على عائدات المحروقات.
- تنظيم العروض السياحية لتلبية احتياجات السوق الوطنية بفعالية.
- منح الجزائر مكانة سياحية دولية وتحقيق التميز في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- تحفيز القطاعات الاقتصادية الأخرى عبر تأثير إيجابي متسلسل.
- الدمج بين الترويج للسياحة وحماية البيئة لضمان الاستدامة.
- الترويج للتراث التاريخي، الثقافي، والديني للجزائر.
- العمل على تحسين صورة الجزائر بشكل مستدام على الصعيدين المحلي والدولي.

هذا التكامل بين الأهداف يعكس رؤية شاملة لتطوير القطاع السياحي كرافعة اقتصادية واستراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة.

المطلب الثالث: تقييم استراتيجية الجزائر في ترقية النشاط السياحي خلال الفترة (*1995-2022*)

تعتبر السياحة من القطاعات الحيوية التي تساهم بشكل فعال في تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر. وفي مواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، تبنت الجزائر مجموعة من الاستراتيجيات لتطوير القطاع السياحي. من خلال هذا المطلب، نسعى إلى تحليل وتقييم فعالية هذه الاستراتيجيات في ترقية النشاط السياحي خلال الفترة الممتدة من *1995* إلى *2022*.

أولا: مساهمة للسياحة في الناتج المحلي الجزائري

الجدول *14*: حصة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ح.م.ن.م.إ*	4,24	4,46	4,99	5,25	5,05	4,69	4,88	5,17	5,73	6,56
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ح.م.ن.م.إ*	5,70	6,33	6,16	5,68	6,51	5,61	5,21	5,82	6,22	5,92
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022		
ح.م.ن.م.إ*	6,17	5,89	5,72	5,50	5,50	3,20	4,20	5,30		

* حصة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: (ناجم، *2023*)*(World Travel & Tourism Council, 2024)*

الشكل *13*: حصة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)

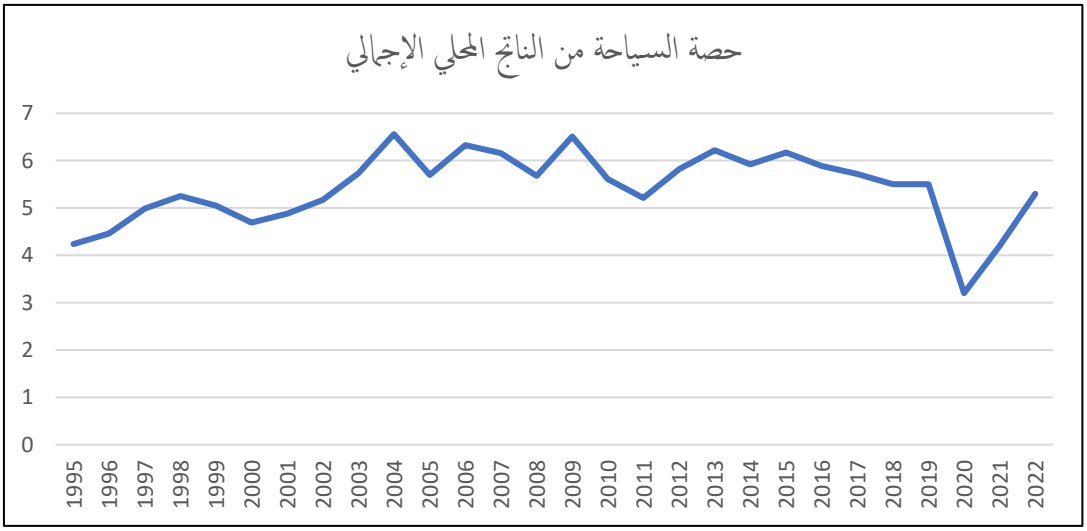

المصدر: (ناجم، *2023*)*(World Travel & Tourism Council, 2024)*

تحليل حصة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (*1995-2022*)

شهدت حصة السياحة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة *1995-2022* تقلبات واضحة يمكن تقسيمها إلى أربع مراحل رئيسية. في المرحلة الأولى (*1995-2004*)،

لوحظ نمو تدريجي حيث ارتفعت الحصة من *4.24*% في *1995* إلى *6.56*% في *2004*، مدفوعة بتعافي الاقتصاد من أزمات التسعينيات وتحسين البنية التحتية السياحية. أما المرحلة الثانية (*2005-2014*)، فقد تميزت بتقلبات واستقرار نسبي، حيث بلغت الحصة ذروتها عند *6.33*% في *2006*، لكنها تراجعت لاحقاً إلى *5.92*% في *2014*، نتيجة لعوامل مثل ضعف التنافسية الدولية والاعتماد على السياحة الداخلية.

في المرحلة الثالثة (*2015-2020*)، شهدت السياحة تراجعاً ملحوظاً، إذ انخفضت الحصة من *6.17*% في *2015* إلى *3.20*% في *2020*، متأثرة بجائحة كوفيد-*19* التي أثرت بشكل كبير على النشاط السياحي العالمي. وأخيراً، خلال المرحلة الرابعة (*2021-2022*)، بدأ القطاع في التعافي التدريجي مع تحسن الأوضاع العالمية، حيث ارتفعت الحصة إلى *5.30*% في *2022*، إلا أنها ظلت أقل من المستويات المحققة في الفترات السابقة.

تظهر هذه التقلبات الحاجة إلى إصلاحات جذرية في القطاع السياحي الجزائري لتعزيز استدامة النمو، خاصة في ظل تأثير الأزمات وضعف التنويع الاقتصادي. ويوصى بالاستثمار في البنية التحتية، تطوير السياحة الدولية، وتنويع المنتجات السياحية، مع الاستفادة من الدروس المستخلصة خلال الجائحة لتعزيز مرونة القطاع.

ثانيا: مساهمة السياحة في التوظيف (العمالة)

الجدول *15*: مساهمة السياحة في التوظيف خلال الفترة (*1995-2022*)

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	*1995*	*1996*	*1997*	*1998*	*1999*	*2000*	*2001*	*2002*	*2003*	*2004*
العمالة	*1.43*	*1.54*	*1.67*	*1.80*	*1.84*	*1.85*	*1.91*	*1.96*	*2.00*	*2.15*
السنوات	*2005*	*2006*	*2007*	*2008*	*2009*	*2010*	*2011*	*2012*	*2013*	*2014*
العمالة	*2.30*	*1.97*	*1.94*	*1.90*	*2.21*	*2.06*	*1.99*	*2.02*	*2.20*	*2.06*
السنوات	*2015*	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*		
العمالة	*2.15*	*2.03*	*2.00*	*1.93*	*1.90*	*1.40*	*1.70*	*1.90*		

المصدر: (ناجم، *2023*)*(World Travel & Tourism Council, 2024)*

الشكل *14*: مساهمة السياحة في التوظيف خلال الفترة (*1995-2022*)

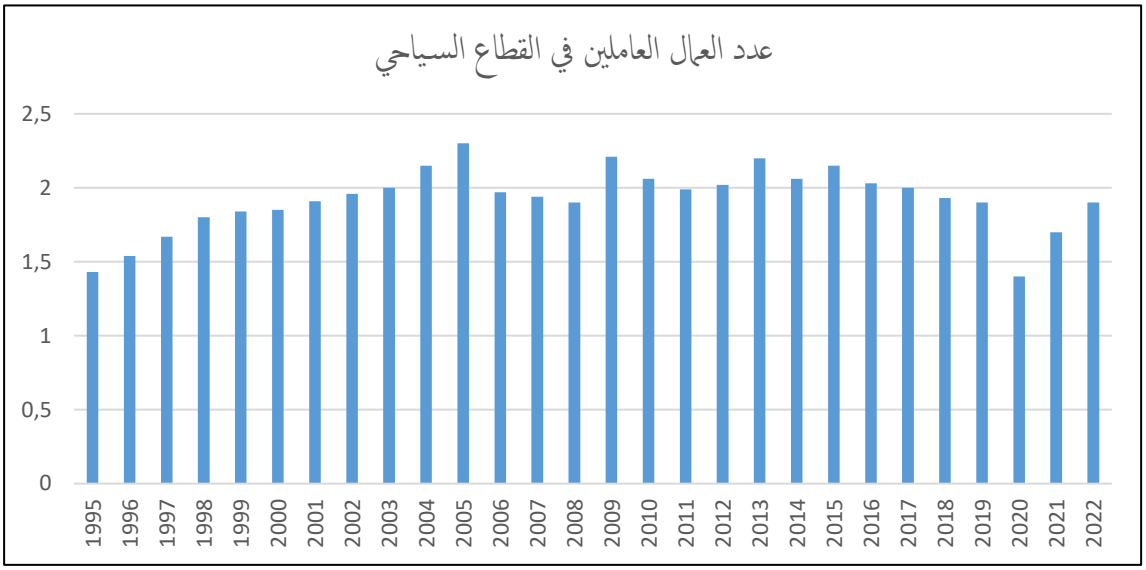

المصدر: (ناجم، *2023*)*(World Travel & Tourism Council, 2024)*

تحليل مساهمة السياحة في التوظيف خلال الفترة (*1995-2022*)

شهد عدد العمال العاملين في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة *1995-2022* تطوراً ملحوظاً تخللته تغيرات متباينة نتيجة لتأثير عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية. يمكن تقسيم هذا التطور إلى أربع مراحل رئيسية. في المرحلة الأولى (*1995-2004*)، ارتفع عدد العمال بشكل مستمر من *1.43%* في *1995* إلى *2.15%* في *2004*، وهو ما يعكس زيادة الاستثمارات في القطاع وتحسن ظروف العمل، بالإضافة إلى السياسات الحكومية التي ركزت على تعزيز السياحة كرافد للاقتصاد الوطني. أما المرحلة الثانية (*2005-2014*) فتميزت بتقلبات ملحوظة في العمالة، حيث ارتفع العدد إلى *2.30 %* في *2005*، لكنه انخفض بشكل حاد إلى *1.90 %* في *2008*، ثم عاد للارتفاع إلى *2.20 %* في *2013* قبل أن ينخفض مجدداً إلى *2.06 %* في *2014*، ما يشير إلى تأثير مشكلات هيكلية في القطاع وضعف التنويع في الأنشطة السياحية.

في المرحلة الثالثة (*2015-2020*)، بدأ عدد العمال بالانخفاض التدريجي، حيث تراجع من *2.15 %* في *2015* إلى أدنى مستوى له عند *1.40 %* في *2020*، وهو ما يعكس تأثير الأزمات، وعلى رأسها جائحة كوفيد-*19* التي شلت الحركة السياحية محلياً ودولياً. وأخيراً، شهدت المرحلة

الرابعة (*2021-2022*) تعافياً تدريجياً مع ارتفاع عدد العمال من *1.40 %* في *2020* إلى *1.90 %* في *2022*، مما يعكس استئناف الأنشطة السياحية بشكل جزئي، وإن كان العدد لا يزال أقل من مستويات ما قبل *2015*.

بناءً على هذه التطورات، يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات، أبرزها أن النمو في العمالة السياحية كان متذبذباً نتيجة للتحديات الاقتصادية والسياسية، كما أن الأزمات الكبرى أثرت بشكل كبير على العمالة في هذا القطاع، ما يكشف عن غياب سياسات مستدامة لدعم القطاع خلال الأزمات. لذا، يوصى بتعزيز الاستثمارات في القطاع السياحي، ووضع سياسات مرنة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، وتشجيع تنويع الأنشطة السياحية لتوفير فرص عمل مستدامة، بالإضافة إلى تحسين جودة التدريب المهني لمواكبة متطلبات سوق العمل في القطاع السياحي.

ثالثا: تطور ميزان المدفوعات (الإيرادات والنفقات السياحية)

***1.* تطور الإنفاق السياحي الداخلي في الجزائر**

الجدول *16*: تطور الإنفاق السياحي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	*1995*	*1996*	*1997*	*1998*	*1999*	*2000*	*2001*	*2002*	*2003*	*2004*
الإنفاق	*1,37*	*1,60*	*1,77*	*1,85*	*1,90*	*2,14*	*2,19*	*2,34*	*2,89*	*3,94*
السنوات	*2005*	*2006*	*2007*	*2008*	*2009*	*2010*	*2011*	*2012*	*2013*	*2014*
الإنفاق	*5,16*	*5,04*	*5,83*	*7,11*	*6,83*	*7,48*	*8,98*	*9,52*	*10,39*	*9,92*
السنوات	*2015*	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*		
الإنفاق	*8,09*	*7,47*	*7,90*	*8,00*	*7,80*	*3,60*	*6,00*	*8,80*		

المصدر: *(World Travel & Tourism Council, 2024)*

الشكل 15: تطور الإنفاق السياحي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (1995-2022)

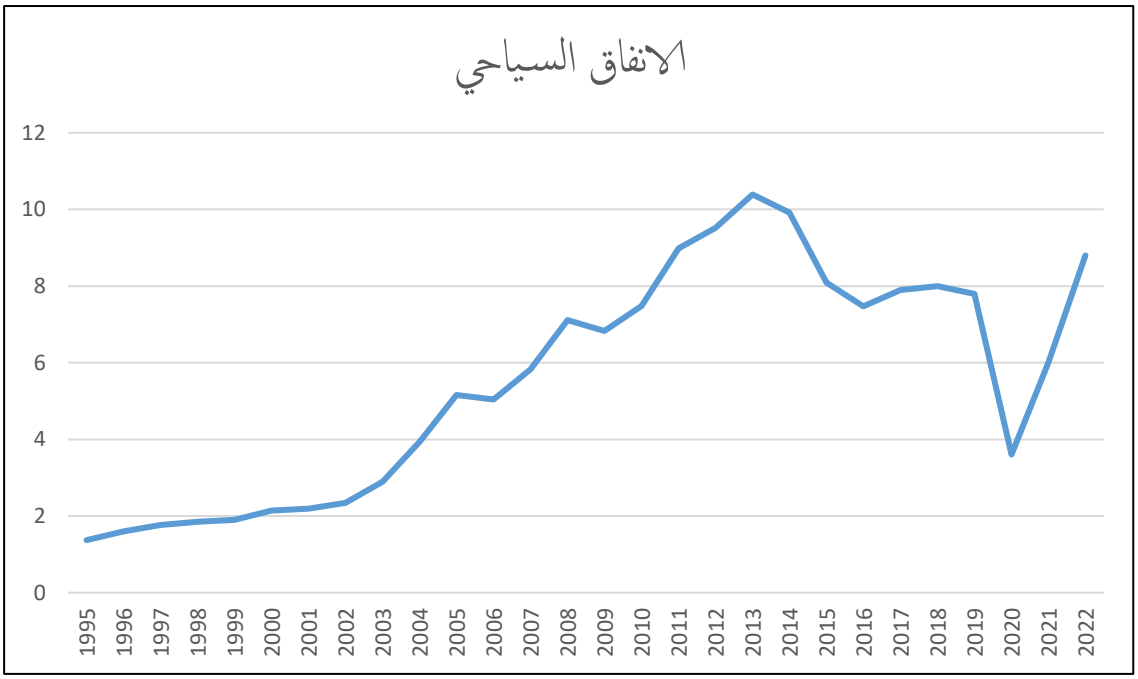

المصدر: *(World Travel & Tourism Council, 2024)*

تحليل تطور الإنفاق السياحي الداخلي خلال الفترة (1995-2022)

شهد الإنفاق السياحي الداخلي في الجزائر تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من *1995* إلى *2022*، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى أربع مراحل رئيسية تعكس تغيرات واضحة في السياحة الداخلية.

في المرحلة الأولى (*1995-2004*)، شهد الإنفاق زيادة تدريجية من *1.37* مليار دولار إلى *3.94* مليار دولار، وهو ما يعكس تحسناً في الأنشطة السياحية المحلية وزيادة الوعي بأهمية السياحة الداخلية. هذا التحسن كان مدفوعاً بتحسن الأوضاع الاقتصادية بعد الأزمة السياسية والأمنية في التسعينيات، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية السياحية.

أما المرحلة الثانية (*2005-2014*)، فقد شهدت نمواً سريعاً في الإنفاق السياحي الداخلي، حيث ارتفع من *5.16* مليار دولار في *2005* إلى ذروته في *2013* عند *10.39* مليار دولار، قبل أن ينخفض إلى *9.92* مليار دولار في *2014*. هذا النمو كان مدفوعاً بزيادة الاهتمام بالسياحة

الداخلية في إطار استراتيجية الحكومة لتنويع الاقتصاد، وتأثرت النتائج بزيادة الدخل الوطني نتيجة لارتفاع أسعار النفط، مما ساهم في تحسن القوة الشرائية للمواطنين.

وفي المرحلة الثالثة (*2015-2020*)، تعرض الإنفاق السياحي لتراجع تدريجي من *8.09* مليار دولار في *2015* إلى *3.60* مليار دولار في *2020*، ويرجع هذا التراجع إلى الأزمة الاقتصادية التي نشأت بعد انهيار أسعار النفط في *2014*، بالإضافة إلى تأثير جائحة كوفيد-*19* في عام *2020*، التي أدت إلى انخفاض حاد في الإنفاق نتيجة لتقييد السفر والإغلاق العام.

لكن في المرحلة الرابعة (*2021-2022*)، شهد القطاع السياحي انتعاشاً جزئياً مع تحسن الأوضاع العالمية بعد الجائحة، حيث ارتفع الإنفاق السياحي من *3.60* مليار دولار في *2020* إلى *8.80* مليار دولار في *2022*. هذا التعافي يعكس استئناف السفر وزيادة النشاط السياحي الداخلي، مما يدل على قدرة القطاع على التعافي بعد الأزمات.

من خلال هذه المراحل، يمكن استخلاص أن النمو في الإنفاق السياحي الداخلي كان متذبذباً، متأثراً بالأزمات الاقتصادية والصحية. كما أن السياحة الداخلية تأثرت بشكل كبير بالأزمات العالمية مثل انخفاض أسعار النفط وجائحة كوفيد-*19*، مما يعكس هشاشة القطاع في مواجهة التغيرات الاقتصادية. لذلك، يمكن القول أن النمو لم يكن مستداماً بسبب غياب استراتيجيات فعالة لدعم السياحة الداخلية خلال الأزمات.

ولضمان استدامة النمو السياحي الداخلي، ينبغي تعزيز السياحة من خلال حملات ترويجية موجهة للمواطنين، والاستثمار في البنية التحتية والخدمات السياحية. كما يجب وضع خطط للتعامل مع الأزمات تضمن استقرار القطاع السياحي، مع تطوير منتجات سياحية متنوعة مثل السياحة البيئية والصحراوية لتعزيز جاذبية السوق المحلي.

2. تطور الإيرادات السياحية في الجزائر

الجدول 17: تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (1995-2022)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
إ.س*	6,28	8,08	9,83	13,81	17,30	22,63	24,52	27,68	28,42	32,56
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إ.س*	34,93	28,52	23,12	30,49	26,24	24,07	21,91	22,90	25,83	25,44
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022		
إ.س*	34,99	26,23	19,00	22,90	16,70	6,30	11,10	27,00		

المصدر: (ناجم، 2023)(World Travel & Tourism Council, 2024)

الشكل 16: تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (1995-2022)

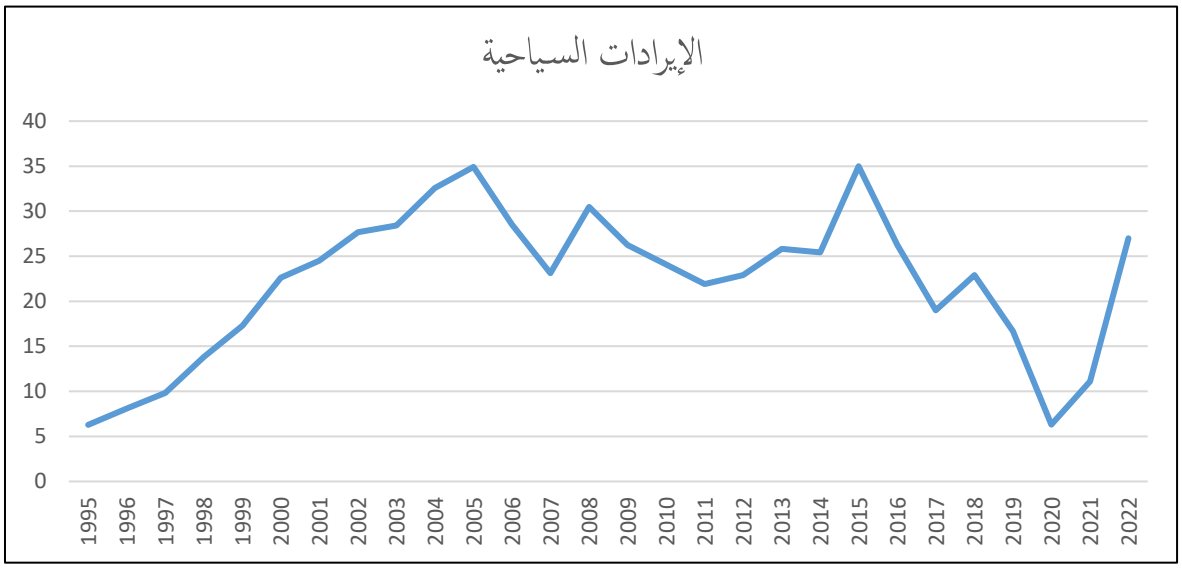

المصدر: (ناجم، 2023)(World Travel & Tourism Council, 2024)

تحليل تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة من 1995 إلى 2022

من خلال دراسة البيانات، نلاحظ أن الإيرادات السياحية شهدت تقلبات كبيرة خلال هذه الفترة، مما يعكس تأثير العوامل الداخلية والخارجية على القطاع السياحي في الجزائر.

في الفترة من *1995* إلى *2004*، شهدت الإيرادات السياحية نمواً مطرداً، حيث ارتفعت من *6.28*مليار دينار في *1995* إلى *32.56*مليار دينار في *2004*، ما يعكس تحسناً ملحوظاً في القطاع نتيجة للجهود المبذولة في تحسين البنية التحتية السياحية وزيادة الترويج للوجهات السياحية الجزائرية.

أما في الفترة من *2005* إلى *2014*، فقد شهدت الإيرادات تقلبات كبيرة. بعد أن بلغت *34.93*مليار دينار في *2005*، انخفضت الإيرادات بشكل ملحوظ في السنوات التالية، حيث وصلت إلى *23.12*مليار دينار في *2007* قبل أن ترتفع مجدداً إلى *30.49*مليار دينار في *2008*، ثم تراجعت إلى *25.44*مليار دينار في *2014*. هذا التذبذب يعكس تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في *2008*، التي أثرت على السياحة الدولية، بالإضافة إلى الاضطرابات الأمنية في المنطقة التي أدت إلى تراجع السياحة في الجزائر.

أما في الفترة من *2015* إلى *2022*، فقد شهدت الإيرادات تحولات حادة، حيث ارتفعت في *2015* إلى *34.99*مليار دينار قبل أن تنخفض بشكل كبير في *2017* إلى *19.00*مليار دينار، ثم سجلت أدنى مستوياتها في *2020* نتيجة لجائحة كوفيد-*19* التي دمرت صناعة السياحة على مستوى العالم. ومع ذلك، بدأت الإيرادات في التعافي تدريجياً في *2021* و*2022*، حيث ارتفعت إلى *11.10*مليار دينار في *2021* و *27.00*مليار دينار في *2022*، مما يعكس بداية الانتعاش في القطاع السياحي بعد أزمة الجائحة.

وبالتالي، يُوصى بتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية السياحية، وتنويع العروض السياحية لجذب أسواق جديدة، بالإضافة إلى تطوير خطط استراتيجية للتعامل مع الأزمات المستقبلية وضمان استقرار الإيرادات السياحية.

رابعا. تطور عدد المشاريع الاستثمارية للسياحة في الجزائر

الجدول *18*: تطور الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	*1995*	*1996*	*1997*	*1998*	*1999*	*2000*	*2001*	*2002*	*2003*	*2004*
ا. س*	*9,62*	*17,51*	*23,60*	*22,80*	*20,50*	*22,36*	*31,81*	*50,04*	*65,70*	*85,03*
السنوات	*2005*	*2006*	*2007*	*2008*	*2009*	*2010*	*2011*	*2012*	*2013*	*2014*
ا. س*	*120,1*	*133,6*	*156,6*	*134,3*	*128,5*	*123,2*	*132,0*	*145,54*	*150,3*	*160,5*
السنوات	*2015*	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*		
ا. س*	*179,2*	*192,14*	*189,4*	*202,0*	*193,6*	*132,4*	*155,3*	*200,5*		

*ا.س: الاستثمار السياحي

المصدر: (ناجم، *2023*)*(World Travel & Tourism Council, 2024)*

الشكل *17*: تطور الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)

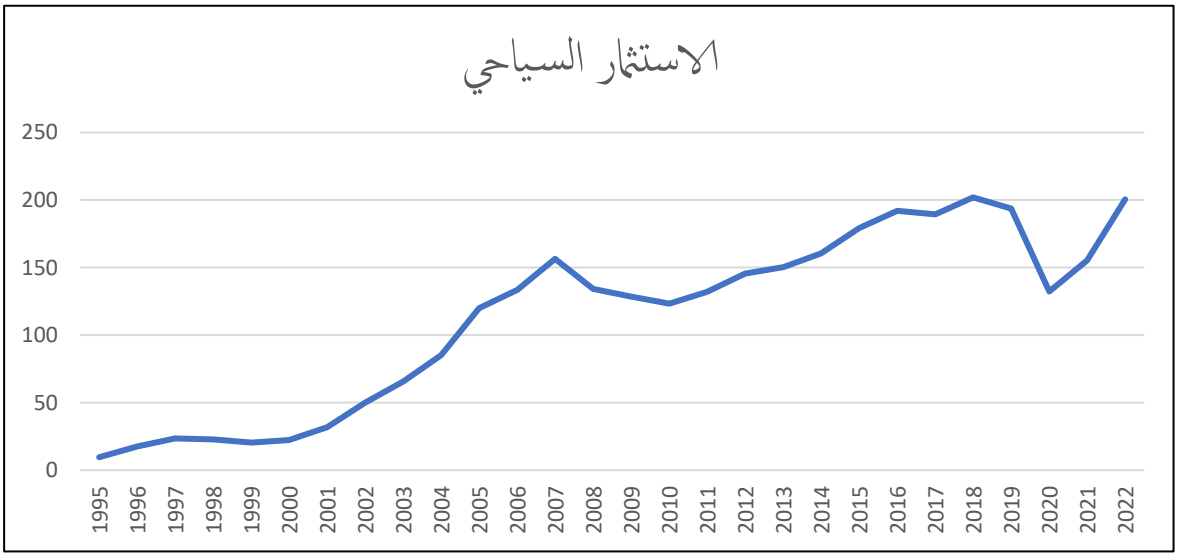

المصدر: (ناجم، *2023*)*(World Travel & Tourism Council, 2024)*

تحليل تطور الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة (*1995-2022*)

تحليل تطور الاستثمار السياحي في الجزائر خلال الفترة من *1995* إلى *2022* يكشف عن عدة اتجاهات مهمة تتأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية، مع تذبذب في معدلات الاستثمار.

في الفترة من *1995* إلى *2004*، بدأ الاستثمار السياحي بمبلغ *9.62* مليار دينار في *1995*، وارتفع تدريجياً ليصل إلى *85.03* مليار دينار في *2004*، ما يعكس تزايد اهتمام الدولة بالقطاع السياحي وتحسين البنية التحتية، خاصة بعد تعافي الاقتصاد الوطني من الأزمة السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد في التسعينيات.

في الفترة من *2005* إلى *2014*، شهدت الجزائر استقراراً ملحوظاً في حجم الاستثمار السياحي، حيث بدأ الاستثمار من *120.1*مليار دينار في *2005*، وصعد تدريجياً ليصل إلى *160.5* مليار دينار في *2014*، رغم التذبذب الذي حدث في بعض السنوات، مثل انخفاض الاستثمار في *2008* إلى *134.3* مليار دينار بسبب الأزمة المالية العالمية. ومع ذلك، استمر الاهتمام الحكومي بتطوير القطاع السياحي كجزء من استراتيجية تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، ما ساهم في استمرار نمو الاستثمار السياحي بشكل عام.

أما في الفترة من *2015* إلى *2022*، فقد شهد القطاع السياحي معدلات مرتفعة من الاستثمار، حيث بلغ في *2015* *179.2* مليار دينار، ووصل إلى ذروته في *2018* مع *202*مليار دينار، قبل أن ينخفض إلى *132.4*مليار دينار في *2020* بسبب تداعيات جائحة كوفيد-*19*. لكن الاستثمار استعاد عافيته بسرعة بعد الجائحة ليصل إلى *200.5*مليار دينار في *2022*، ما يعكس قدرة القطاع على التعافي بعد الأزمات الاقتصادية والصحية.

بالتالي، يمكن الاستنتاج أن القطاع السياحي في الجزائر شهد نمواً مستمراً في استثماراته بشكل عام، مع تذبذب طفيف خلال الفترات التي تأثرت بالأزمات الاقتصادية أو الصحية. كما أن هذه الزيادة تؤكد أهمية السياحة كأداة لتنويع الاقتصاد الوطني، خاصة في ضوء التراجع في عائدات النفط. بناءً على ذلك، يُوصى بالاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية السياحية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي لضمان استدامة النمو، بالإضافة إلى التركيز على تطوير السياحة المستدامة لتعزيز الجاذبية السياحية وزيادة الإيرادات.

خامسا: تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2022)

الجدول 19: تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2022)

الوحدة: سائح

السنوات	السياح	السنوات	السياح	السنوات	السياح
1995	520000	2005	1443000	2015	1710000
1996	605000	2006	1638000	2016	2039000
1997	635000	2007	1743000	2017	2451000
1998	678000	2008	1772000	2018	2657000
1999	749000	2009	1912000	2019	2371000
2000	866000	2010	2070000	2020	591000
2001	901000	2011	2395000	2021	125000
2002	988000	2012	2634000	2022	140000
2003	1166000	2013	2733000		
2004	1234000	2014	2301000		

المصدر: (ناجم، 2023)(World Travel & Tourism Council, 2024)

الشكل 18: تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (1995-2022)

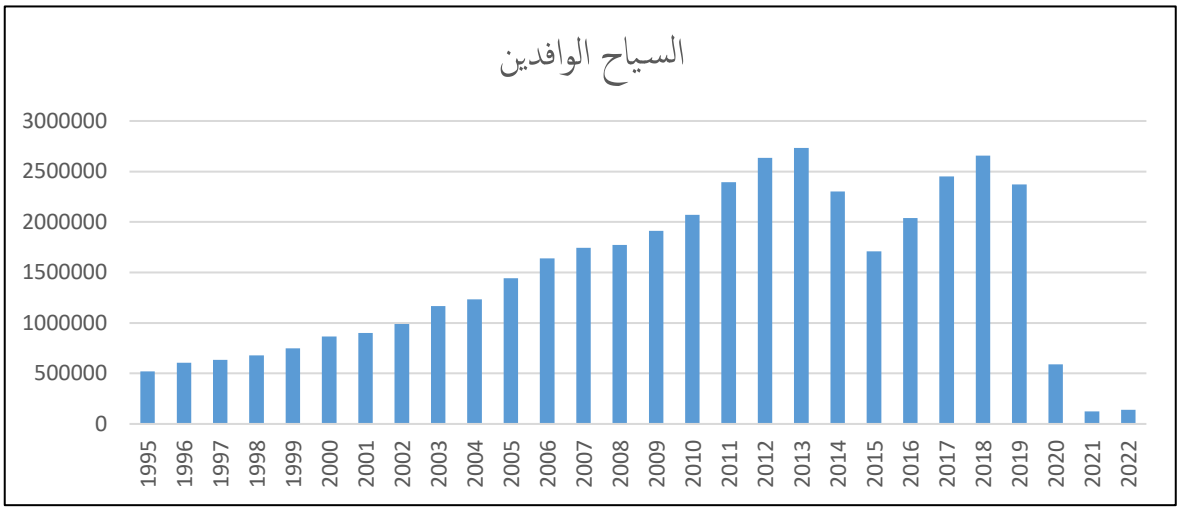

المصدر: (ناجم، 2023)(World Travel & Tourism Council, 2024)

تحليل تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة من 1995 إلى 2022

تحليل تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة من 1995 إلى 2022 يظهر تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن الأزمات العالمية والصحية على هذا القطاع. في الفترة 1995-2004، شهدت الجزائر زيادة ثابتة في عدد السياح، حيث ارتفع العدد من 520,000

سائح في *1995* إلى *1,234,000*سائح في *2004*، وذلك بفضل تحسين البنية التحتية السياحية وزيادة الترويج للسياحة كأداة اقتصادية. هذا النمو كان له دور مهم في تعزيز قطاع السياحة المحلي واستقطاب السياح الأجانب.

في الفترة *2005-2014*، استمر عدد السياح في الزيادة، حيث وصل إلى *2,301,000*سائح في *2014* بعد أن كان *1,443,000*سائح في *2005*. ومع ذلك، شهدت هذه الفترة بعض التذبذبات، مثل الانخفاض الملحوظ في *2014* مقارنة بالعام الذي قبله، وهو ما يُعزى إلى تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية والاضطرابات السياسية في المنطقة. على الرغم من ذلك، فإن الزيادة الإجمالية تشير إلى أن الجزائر كانت تسير نحو تعزيز مكانتها كوجهة سياحية.

أما في الفترة *2015-2022*، فقد استمر نمو عدد السياح حتى *2019*، حيث وصل إلى *2,371,000*سائح، إلا أن هذا النمو كان أقل مقارنة بالسنوات السابقة، نتيجة لتأثر الجزائر بتقلبات الأسعار النفطية والأوضاع الاقتصادية غير المستقرة. ومع ظهور جائحة كوفيد-*19* في *2020*، شهدت الجزائر انخفاضاً كبيراً في عدد السياح، حيث تراجع العدد إلى *591,000*سائح في *2020*، وواصل التراجع في *2021* و*2022* ليصل إلى *125,000*سائح و*140,000* سائح على التوالي، وذلك بسبب القيود المفروضة على السفر والتأثيرات الصحية والاقتصادية للجائحة.

المبحث الثالث: دراسة قياسية

بعد استعراض الأطر المفاهيمية والنظرية وتحليل الواقع الاقتصادي للجزائر، ينتقل هذا المبحث إلى الجانب التطبيقي المتمثل في الدراسة القياسية. هنا، سنقوم بتحليل كمي للعلاقات بين المتغيرات الرئيسية باستخدام النماذج الإحصائية، بهدف اختبار الفرضيات التي طرحتها الدراسة وتقديم أدلة كمية تدعم فهمنا لدور السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

أولا . وصف متغيرات الدراسة

في سياق موضوع دراستنا لمدى مساهمة السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي وبلوغ النمو المستدام، ولتوضيح العلاقات الديناميكية بين المتغيرات يمكن تقديم مخطط توضيحي وهو كالتالي:

الشكل*19* : العلاقات الديناميكية بين المتغيرات

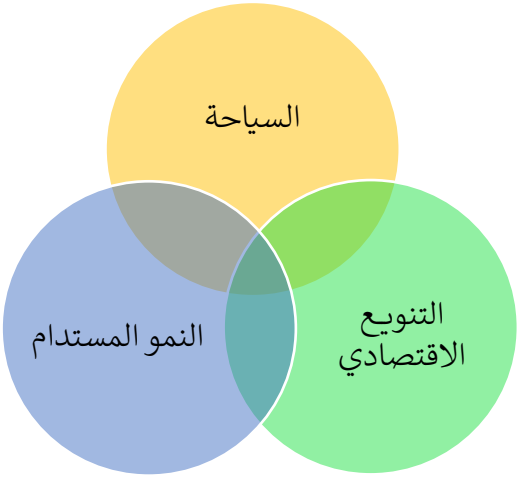

المصدر: من إعداد الطالبة

حيث أن:

- **السياحة:** تمثل مجموعة الأنشطة والخدمات المتعلقة بالسفر والسياحة، بما في ذلك النقل والإقامة والطعام والترفيه.
- **التنويع الاقتصادي:** يشير إلى عملية توسيع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على قطاع واحد، مثل النفط أو الزراعة.
- **النمو المستدام:** يمثل نموًا اقتصاديًا يراعي الجوانب البيئية والاجتماعية بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية، ويضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة.
- **منطقة التداخل بين السياحة والتنويع الاقتصادي:** تشير إلى دور السياحة في خلق فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل، مما يساهم في تقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية.

▪ **منطقة التداخل بين السياحة والنمو المستدام:** تشير إلى أهمية السياحة المستدامة التي تحافظ على البيئة والثقافة المحلية، وتساهم في تحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية.

▪ **منطقة التداخل بين التنويع الاقتصادي والنمو المستدام:** تشير إلى أن التنويع الاقتصادي المستدام يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى الطويل، من خلال تقليل الاعتماد على موارد محدودة وتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة.

▪ **منطقة التداخل بين الثلاث:** تمثل النقطة المركزية للنموذج، وتشير إلى أن السياحة المستدامة يمكن أن تكون محركًا قويًا للتنويع الاقتصادي والنمو المستدام، بشرط التخطيط الجيد والإدارة الفعالة.

ثانيا .مصادر متغيرات الدراسة

يُعد اختيار المتغيرات المناسبة عنصرًا أساسيًا لضمان دقة التحليل وفهم العلاقة المعقدة بين السياحة والنمو الاقتصادي. فإدراج متغيرات غير ملائمة قد يؤدي إلى استنتاجات خاطئة، مما يعيق تطوير سياسات سياحية فعالة. لذا، من الضروري اتباع منهجية دقيقة ومدروسة في عملية الاختيار لضمان استخلاص نتائج موثوقة.

وفي إطار تحليل التأثيرات المتعددة الأبعاد للسياحة على تنويع الاقتصاد والنمو المستدام، استندنا إلى الدراسات السابقة لتحديد المتغيرات الأكثر ملاءمة، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات العلمية وتقييم نقاط القوة والضعف لكل متغير في تمثيل العلاقات بين السياحة والنمو الاقتصادي. وقد أسفر هذا التحليل عن تحديد مجموعة من المتغيرات الأساسية التي توفر رؤية شاملة ودقيقة لإجراء الدراسة القياسية، وهي:

▪ *TR*: إيرادات السياحة *(Tourism Revenue)* هي إجمالي الدخل الناتج عن السياحة (محليًا ودوليًا) وهي كمؤشر لقطاع السياحة؛

▪ *TI*: الاستثمار السياحي *(Tourism Investment)* كمحرك لتنمية البنية التحتية السياحية؛

- *TE*: الإنفاق السياحي *(Tourism Expenditure)* القيمة النقدية الكلية التي يصرفها السائحون (الزوار) داخل الوجهة المضيفة على سلع وخدمات.؛

- *HHI*: مؤشر هيرفندال–هيرشمان *(Herfindahl–Hirschman Index)* للتنويع الاقتصادي؛

- *SGI*: وهو مؤشر مركب للاستدامة النمو (*Sustainable Growth Indicator*) وهي الطريقة الأكثر شيوعا وعملية لتحويل المتغيرات المتعددة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) إلى متغير واحد ويتكوّن المؤشر من ثلاثة مكونات رئيسية: الناتج المحلي الإجمالي *(GDP)* لقياس الأداء الاقتصادي، ومؤشر التنمية البشرية *(HDI)** لتمثيل البعد الاجتماعي، وانبعاثات الكربون (CO_2) لقياس الأثر البيئي. وقد تم بناء هذا المؤشر المركّب عبر مجموعة من الخطوات المنهجية كما يلي:

***1-* تحديد القيم القصوى والدنيا:** يتم استخراج أعلى قيمة (*Max*) وأدنى قيمة (*Min*) لكل من سلاسل: *GDP*، *HDI*، CO_2 خلال فترة الدراسة.

2-* تطبيع السلاسل*(Normalization)

لتحويل القيم إلى نطاق موحّد (*0–1*)، تُستخدم المعادلات التالية:

- **للمتغيرات ذات الأثر الإيجابي على الاستدامة*(GDP)* ، *(HDI)***

$$Normalized\ Value = (Actual\ Value - Min) / Max - min$$

* مؤشر التنمية البشرية *(HDI)* هو مقياس إحصائي مركب تستخدمه الأمم المتحدة لتقييم مستوى التنمية البشرية في الدول. يقيس هذا المؤشر مدى تحقيق البلدان لإنجازات متوسط العمر المتوقع (كمعيار للصحة وطول الحياة)، ومستوى التعليم (الممثل بمجموعة من مؤشرات مثل متوسط سنوات الدراسة وسنوات الدراسة المتوقعة)، ومستوى المعيشة (نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب تعادل القوة الشرائية).

- **للمتغير ذي الأثر السلبي على الاستدامة *(CO_2)***

Normalized Value= (Max – Actual Value) / Max - min

3- تجميع المؤشر المركّب*(Aggregation)*

بعد تطبيع السلاسل الثلاث على نطاق *0–1*، يتم دمجها في مؤشر واحد. وبغياب مبرر نظري لمنح أوزان مختلفة، تُستخدم الأوزان المتساوية كالآتي:

$$(\text{Normalized GDP})\frac{1}{3} + (\text{Normalized HDI})\frac{1}{3} + (\text{Normalized co}_2)\frac{1}{3}$$

فمن خلال تحليل هذه المتغيرات، سنتمكن من تقييم العلاقة بين القطاع السياحي ومؤشرات النمو الاقتصادي المستدام والتنويع، مما يسهم في تقديم توصيات علمية لدعم استراتيجيات الاستدامة.

ولتخفيف مشكلة اختلاف الوحدات قمنا بتحويلها الى اللوغاريتم باستخدام *Eviews* لمعالجة هذه الفروقات:

الجدول *20*: المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية

المتغير الأصلي	المتغير المحول	المصدر:
الإنفاق السياحي (مليار دولار)	اللوغاريتم الإنفاق السياحي	تقارير المجلس العلمي للسفر والسياحة (*WTTC*)
الإيرادات السياحية (مليار دينار)	اللوغاريتم الإيرادات السياحية	تقارير المجلس العلمي للسفر والسياحة (*WTTC*)
الاستثمار السياحي (مليار دينار)	اللوغاريتم الاستثمار السياحي	تقارير المجلس العلمي للسفر والسياحة (*WTTC*)
مؤشر التنويع الاقتصادي مؤشر هيرفندال– هيرشمان - مقياس نسبي تتراوح قيمه بين [*0-1*]	-	*UNCTAD*
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	اللوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي	الديوان الوطني للإحصائيات *(ONS)*

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (طن)	اللوغاريتم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الوقود الأحفوري	قاعدة بيانات الانبعاثات لأبحاث الغلاف الجوي العالمية (*EDGAR*)
مؤشر التنمية البشرية *(HDI)* - مقياس نسبي تتراوح قيمه بين [*0-1*]	-	*United Nations Development Programme*

المصدر: من إعداد الطالبة

ثالثا. منهجية الدراسة *(ARDL)*

لتحقيق أهداف الدراسة، اعتُمدت منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *(Auto Regressive Distributive Lags- ARDL)*التي صاغها *(Pesaran et al., 2001)* يُعد هذا النموذج بديلاً فعالاً لاختبارات التكامل المشترك التقليدية كمنهجيتي إنجل *(Engle & Granger, 1987)* وجوهانسن*(Johansen, 1988, 1990)* .

تكمن الميزة الأساسية لمنهجية *(ARDL)* في مرونتها، حيث لا تشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بل تقبل مزيجاً من سلاسل ساكنة عند المستوى *I(0)* وسلاسل ساكنة عند الفرق الأول*I(1)* ويُعدّ الشرط المنهجي الوحيد لتطبيق النموذج هو عدم وجود أي سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الثانية*I(2)* .

إضافة إلى ذلك، يتميز نموذج *(ARDL)* بقدرته على استيعاب عدد كافٍ من فترات الإبطاء، مما يضمن الوصول إلى تقديرات دقيقة ونتائج إحصائية فعّالة، وهي خاصية تجعله مناسباً بشكل خاص للعينات ذات الحجم الصغير، كتلك المستخدمة في هذه الدراسة التي تستخدم *28* مشاهدة.

يمكن تمثيل النموذج *(ARDL)* بالصيغة التالية:

$$y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i y_{t-1} + \sum_{j=1}^{k} . \sum_{i=1}^{q} \beta_{ij}\, x_{j,t-1} + u_t$$

حيث أن:

- p: عدد فترات الإبطاء للمتغير التابع؛
- q: عدد فترات الإبطاء للمتغير المستقل؛
- k: عدد المتغيرات المستقلة؛
- u_t: متجه الأخطاء العشوائية؛

رابعا. اختبار جذر الوحدة *(Unit Root Test)*

يُعدّ اختبار جذر الوحدة *(Unit Root Test)* من الأساليب الإحصائية الأساسية في تحليل السلاسل الزمنية، إذ يُستخدم لتحديد مدى سكون المتغيرات والكشف عمّا إذا كانت تتبع مساراً عشوائياً نتيجة امتلاكها لجذر وحدة. وفي إطار هذه الدراسة، جرى فحص استقرارية جميع السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي–فولر المعزّز *(ADF)* عبر برنامج ***EViews 10***، وذلك لضبط الخصائص الديناميكية لكل متغير والتحقق من درجة تكامله.

يرتكز الاختبار على الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية العدمية *H0* :** وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية *(λ=0)*، (غير مستقرة).
- **الفرضية البديلة *H1***: عدم وجود جذر وحد*(λ<0)*، (السلسلة مستقرة).

ويتم اتخاذ القرار من خلال مقارنة القيمة الإحصائية المحسوبة T_t_ بالقيم الحرجة *Tc* وفق القاعدة التالية:

- إذا كانت ***Tt* < *Tc***، يتم قبول الفرضية العدمية*(H_0)* ، مما يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة.
- إذا كانت ***Tt* > *Tc***، يتم رفض الفرضية العدمية*(H_0)* ، مما يشير إلى أن السلسلة الزمنية مستقرة.

ولتعزيز دقة النتائج، تم تطبيق اختبار *ADF* وفق ثلاثة نماذج: نموذج يحتوي على ثابت فقط، نموذج يجمع بين ثابت واتجاه خطي، ونموذج يخلو منهما معاً. ويُقبل استقرار السلسلة عندما يكون إحصاء *t* أكثر سالبية من القيمة الحرجة أو عندما تكون القيمة الاحتمالية *(Prob)* أصغر من مستويات الدلالة المقبولة (*0.01*، *0.05*، أو *0.10*).

وبناءً على النتائج المقدّمة، يمكن تحديد استقرارية المتغيرات ودرجات تكاملها بما يتوافق مع المتطلبات القياسية لبناء نماذج السلاسل الزمنية.

- **اختبار *(ADF)* لمتغير الإنفاق السياحي *(TE)***

الجدول *21*: نتائج اختبار *(ADF)* لمتغير الإنفاق السياحي *(TE)*

شكل النموذج	*t-Statistic*	القيمة الحرجة عند *1% - 5%*	*Prob.*	القرار
عند المستوى (*Level*)				
ثابت *(Constant)*	*−1.658104*	*−2.976263*	*0.4403*	قبول *H0*
ثابت واتجاه *(Constant, Trend)*	*−1.582087*	*−3.587527*	*0.7734*	قبول *H0*
بدون ثابت *(None)*	*0.800284*	*−1.953858*	*0.8796*	قبول *H0*
عند الفرق الأول (*First Difference*)				
ثابت *(Constant)*	*−4.825740*	*−2.981038*	*0.0007*	رفض *H0*
ثابت واتجاه *(Constant, Trend)*	*−4.335556*	*−3.603202*	*0.0109*	رفض *H0*
بدون ثابت *(None)*	*−4.529299*	*−1.954414*	*0.0001*	رفض *H0*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

- **اختبار *(ADF)* لمتغير الاستثمار السياحي *(TI)***

الجدول *22*: اختبار *(ADF)* لمتغير الاستثمار السياحي *(TI)*

شكل النموذج	*t-Statistic*	القيمة الحرجة عند *10% - 5%*	*Prob.*	القرار
عند المستوى (*Level*)				
ثابت *(Constant)*	*−3.198398*	*−2.976263*	*0.0312*	رفض *H0*
ثابت واتجاه	*−1.852148*	*−3.587527*	*0.6509*	قبول *H0*

(Constant, Trend)				
بدون ثابت *(None)*	*1.092363*	*−1.954414*	*0.9239*	قبول *H0*
عند الفرق الأول (*First Difference*)				
ثابت *(Constant)*	*−3.671285*	*−2.981038*	*0.0110*	رفض *H0*
ثابت واتجاه *(Constant, Trend)*	*−3.424803*	*−3.595026*	*0.0698*	قبول *H0*
بدون ثابت *(None)*	*−3.373175*	*−1.954414*	*0.0016*	رفض *H0*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

- **اختبار *(ADF)* لمتغير الإيرادات السياحية *(TR)***

الجدول *23*: اختبار *(ADF)* لمتغير الإيرادات السياحية *(TR)*

شكل النموذج	*t-Statistic*	القيمة الحرجة عند *1% - 5%*	*Prob.*	القرار
عند المستوى (*Level*)				
ثابت *(Constant)*	*−2.201335*	*−2.991878*	*0.2108*	قبول *H0*
ثابت واتجاه *(Constant, Trend)*	*−2.196722*	*−3.612199*	*0.4700*	قبول *H0*
بدون ثابت *(None)*	*−0.424544*	*−1.955681*	*0.5192*	قبول *H0*
عند الفرق الأول (*First Difference*)				
ثابت *(Constant)*	*−2.132902*	*−2.991878*	*0.2344*	قبول *H0*
ثابت واتجاه *(Constant, Trend)*	*−5.644689*	*−3.603202*	*0.0006*	رفض *H0*
بدون ثابت *(None)*	*−2.233422*	*−1.955681*	*0.0274*	رفض *H0*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

- **اختبار *(ADF)* لمتغير التنويع الاقتصادي *(HHI)***

الجدول *24*: نتائج اختبار *(ADF)* لمتغير التنويع الاقتصادي *(HHI)*

شكل النموذج	*t-Statistic*	القيمة الحرجة عند *1%*	*Prob.*	القرار
عند المستوى (*Level*)				
ثابت *(Constant)*	*−5.196516*	*−3.699871*	*0.0002*	رفض *H0*
ثابت واتجاه *(Constant, Trend)*	*−5.088867*	*−2.653401*	*0.0000*	رفض *H0*
بدون ثابت *(None)*	*−5.380502*	*−4.339330*	*0.0009*	رفض *H0*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

- **اختبار *(ADF)* لمتغير النمو المستدام *(SGI)***

الجدول *25*: نتائج اختبار *(ADF)* لمتغير النمو المستدام *(SGI)*

شكل النموذج	*t-Statistic*	القيمة الحرجة عند *5%*	*Prob.*	القرار
عند المستوى (*Level*)				
ثابت *(Constant)*	*−3.690894*	*−2.976263*	*0.0102*	رفض *H0*
ثابت واتجاه *(Constant, Trend)*	*−3.527162*	*−3.587527*	*0.0564*	قبول *H0*
بدون ثابت *(None)*	*2.246042*	*−1.953858*	*0.9923*	قبول *H0*
عند الفرق الأول (*First Difference*)				
ثابت *(Constant)*	*−4.274488*	*−2.981038*	*0.0026*	رفض *H0*
ثابت واتجاه *(Constant, Trend)*	*−4.120197*	*−3.595026*	*0.0168*	رفض *H0*
بدون ثابت *(None)*	*−3.619151*	*−1.954414*	*0.0008*	رفض *H0*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

أظهرت النتائج أن متغيرات الإنفاق السياحي(*TE*) ، الاستثمار السياحي(*TI*) ، الإيرادات السياحية(*TR*) ، إضافة إلى النمو المستدام(*SGI*) ، غير مستقرة عند المستوى، ما يؤكد وجود اتجاهات زمنية طويلة الأجل تؤثر في تطورها. غير أنّ جميع هذه المتغيرات أصبحت ساكنة بعد الفرق الأول، مما يدل على أنها متكاملة من الدرجة الأولى *I(1)* . ويعكس هذا السلوك الطبيعة الديناميكية لهذه المتغيرات، إذ تتأثر بالدورات الاقتصادية، وبالتغيرات في الطلب السياحي الدولي، وبالاستثمارات الموجهة للقطاع، وبالتحولات التنموية والاجتماعية، قبل أن تستقر حول مستويات جديدة مع مرور الوقت. في المقابل، تميّز مؤشر التنويع الاقتصادي (*HHI*)بكونه ساكناً عند المستوى*I(0)* ، وهو ما يعكس استقرار هيكلي في بنية الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. فمؤشر التركز الاقتصادي يميل إلى التحرك ضمن نطاقات محدودة حول متوسط معين نتيجة استمرار الاعتماد على قطاع المحروقات، وغياب تحولات جذرية واسعة في هيكلة الاقتصاد. ويُظهر هذا الاستقرار أن الصدمات الاقتصادية لم تكن كافية لإحداث تغيرات حادة في مستوى التنويع.

من منظور اقتصادي وقياسي، تؤكد هذه النتائج ملاءمة استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (*ARDL*) ، إذ تتوافق جميع المتغيرات مع شرط التكامل المختلط *I(0)* و*I(1)* ، مع غياب أي متغير من الدرجة الثانية. ويتيح هذا الأساس الإحصائي المتين الانتقال بثقة نحو تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين السياحة، التنويع الاقتصادي، والنمو المستدام، مع ضمان سلامة النموذج وانضباطه القياسي.

المطلب الثاني: تحليل قياسي لأثر السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي

يركّز هذا المطلب على تحليل نتائج النموذج المخصّص لقياس تأثير مكوّنات القطاع السياحي على مستوى التنويع الاقتصادي. ويُستخدم مؤشر هيرفندال–هيرشمان (*HHI*) بوصفه المتغير التابع، باعتباره مقياسًا كميًا يعبّر عن درجة التركز الاقتصادي ومن ثم مستوى التنويع. كما تعتمد الدراسة على متغيرات السياحة الرئيسية -الإنفاق السياحي(*TE*) ، الإيرادات السياحية(*TR*) ، الاستثمار السياحي*TI*) - كعوامل تفسيرية تشرح سلوك التنويع الاقتصادي.

يُمكن تمثيل العلاقة بين التنويع الاقتصادي (باستخدام مؤشر هيرفندال–هيرشمان) ومتغيرات قطاع السياحة في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *ARDL (p, q_1, q_2, q_3,)* بالصيغة التالية:

$$\Delta HHI_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} y_i \, \Delta HHH_{t-i} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_{1j} \Delta TE_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_{2j} \Delta TR_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_{3j} \Delta TI_{t-j} + \lambda_1 HHI_{t-1} + \lambda_2 TE_{t-1} + \lambda_3 TR_{t-1} + \lambda_4 TI_{t-1} + u_t$$

حيث:

- p: عدد فترات الإبطاء للمتغير التابع.*(HHI)*
- $q1,q2,q3$: عدد فترات الإبطاء للمتغيرات المستقلة *(TE,TR,TI)* على التوالي.
- $\beta 0$الحد الثابت في النموذج.
- $\gamma i, \delta ij$: معاملات المدى القصير.
- λk: معاملات المدى الطويل (وهي التي تُستخدم في اختبار الحدود (*Bounds Test*)

1. اختبار الحدود (*Bounds Test*) للنموذج الأول

اختبار الحدود *(Bounds Test)* في إطار اختبار علاقة التكامل المشترك يُستخدم لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازن طويلة الأمد (تكامل مشترك) بين متغيرين أو أكثر في نموذج الانحدار الذاتي للتأخر الموزع*(ARDL)* ، بغض النظر عن كون المتغيرات ساكنة من الدرجة صفر أو عند الفرق الأول أو مزيج منهما.

الاختبار يعتمد على فرضية العدم *(H0)* التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. يتم حساب قيمة إحصائية *F* ومقارنتها بقيم حرجة لها حد أدنى وحد أعلى. إذا كانت قيمة *F* المحسوبة أكبر من الحد الأعلى فإن فرضية العدم تُرفض وتُقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأمد. أما إذا كانت قيمة *F* أقل من الحد الأدنى فإن فرضية العدم لا تُرفض، وإذا كانت ضمن الحدود بين الحد الأدنى والأعلى يكون القرار غير حاسم.

الجدول26 : نتائج اختبار الحدود (*Bounds Test*) للنموذج الأول

F-Bounds Test		*Null Hypothesis: No levels relationship*		
Test Statistic	*Value*	*Signif.*	*I(0)*	*I(1)*
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	*4.484166*	*10%*	*2.97*	*3.74*
k	*3*	*5%*	*3.38*	*4.23*
		2.5%	*3.8*	*4.68*
		1%	*4.3*	*5.23*

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

أظهرت النتائج أن قيمة إحصاء *F* بلغت *4.484166* مع وجود ثلاثة متغيرات مستقلة *(k = 3)*. وبمقارنة هذه القيمة بالحدود الحرجة عند مستويات الدلالة المختلفة، يتبين أن قيمة *F*تتجاوز الحد الأعلى *I(1)* عند مستوى دلالة *5%*، حيث تقع فوق القيمة الحرجة البالغة *4.23*.

وبناءً على ذلك، يتم رفض الفرضية الصفرية التي تفيد بعدم وجود علاقة في المستويات بين المتغيرات، والقبول بوجود تكامل مشترك بينها. وتشير هذه النتيجة إلى أن المتغيرات ترتبط فيما بينها بعلاقة توازنية مستقرة على المدى الطويل، مما يمهّد للانتقال إلى تقدير معاملات المدى الطويل وبناء نموذج تصحيح الخطأ *(ECM)* لتفسير ديناميكية المدى القصير.

2.تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة (*ARDL*) للنموذج الأول

اعتماداً على معايير اختيار النماذج الإحصائية—وبشكل خاص معيار معلومات أكايكي *(AIC)*، ومعيار شوارتز*(SC)* ، ومعيار هانان–كوين—*(HQ)* تم تحديد رتبة الإبطاء المثلى تبين أن النموذج ***ARDL(4, 4, 4, 4)*** للنموذج الأول هو النموذج الأمثل، وتم الحصول على تقديرات المدى القصير والطويل كما يلي:

الجدول27 : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة للنموذج الأول

Conditional Error Correction Regression

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
C	*385.0586*	*588.9694*	*0.653784*	*0.5599*
@TREND	*85.19462*	*35.85153*	*2.376317*	*0.0979*
*HHI(-1)**	*-5.672973*	*1.312578*	*-4.322008*	*0.0228*
TE(-1)	*-229.4821*	*247.4750*	*-0.927294*	*0.4222*
TI(-1)	*-1298.901*	*444.5222*	*-2.922016*	*0.0614*
TR(-1)	*1559.251*	*456.7160*	*3.414049*	*0.0420*
D(HHI(-1))	*3.373650*	*1.077588*	*3.130743*	*0.0520*
D(HHI(-2))	*1.963536*	*0.686907*	*2.858520*	*0.0647*
D(HHI(-3))	*0.799808*	*0.318659*	*2.509922*	*0.0869*
D(TE)	*-228.2635*	*220.2567*	*-1.036352*	*0.3762*
D(TE(-1))	*-11.68658*	*338.1696*	*-0.034558*	*0.9746*
D(TE(-2))	*-134.3916*	*323.7449*	*-0.415116*	*0.7060*
D(TE(-3))	*540.8969*	*317.2630*	*1.704885*	*0.1868*
D(TI)	*-582.7963*	*375.9215*	*-1.550314*	*0.2188*
D(TI(-1))	*117.4204*	*300.8520*	*0.390293*	*0.7224*
D(TI(-2))	*364.4297*	*317.8582*	*1.146517*	*0.3347*
D(TI(-3))	*-384.0699*	*348.6902*	*-1.101465*	*0.3511*
D(TR)	*457.6252*	*204.3909*	*2.238970*	*0.1111*
D(TR(-1))	*-1110.062*	*378.5792*	*-2.932178*	*0.0609*
D(TR(-2))	*-805.1123*	*380.5572*	*-2.115614*	*0.1247*
D(TR(-3))	*-670.7672*	*284.9866*	*-2.353680*	*0.1000*

** p-value incompatible with t-Bounds distribution.*

Levels Equation

Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
TE	*-40.45182*	*43.86799*	*-0.922126*	*0.4245*
TI	*-228.9630*	*75.29198*	*-3.041001*	*0.0558*
TR	*274.8561*	*76.25478*	*3.604444*	*0.0366*
@TREND	*15.01763*	*6.878642*	*2.183226*	*0.1170*

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

تُظهر نتائج نموذج *ARDL* صورة تفسيرية مركّبة تجمع بين قوة العلاقة طويلة الأجل وديناميكية المدى القصير. فمن جهة أولى، جاء معامل تصحيح الخطأ (*ECM*) سالباً ومعنوياً عند مستوى *5% (prob= 0.0228)*، وبقيمة مطلقة مرتفعة للغاية *(5.67)*، ما يشير إلى أن أي اختلال في مؤشر التنويع الاقتصادي *(HHI)* يتم تصحيحه بسرعة استثنائية تبلغ نحو *567%* سنوياً.

أما في المدى الطويل، فتبرز الإيرادات السياحية *(TR)* كأقوى المتغيرات تأثيراً، حيث يشير معاملها الإيجابي والمعنوي إلى أن زيادة الإيرادات بنسبة *1%* ترتبط بارتفاع *HHI* بمقدار *274.85* وحدة. هذا يشير إلى أن النمو القائم على الإيرادات السياحية يتجه نحو تنمية القطاعات الاقتصادية المرتبطة مباشرة بالسياحة (مثل الإيواء والترفيه)، مما يزيد من هيمنة قطاعات محددة ويقلل من التنويع الكلي للاقتصاد.

وفي المقابل، يظهر الاستثمار السياحي *(TI)* بمعامل سلبي كبير وقريب من الدلالة عند مستوى *10%*، بما يعني أن الاستثمار السياحي قد يساهم في تقليل التركز، أي دعم التنويع الاقتصادي، هذا يشير إلى أن الاستثمارات في البنية التحتية والمرافق السياحية قد تكون موجهة نحو فتح أسواق جديدة أو دعم سلاسل إمداد متنوعة تخدم السياحة، مما يساعد على تقليل التركز الاقتصادي (زيادة التنويع).

وهو ما يتناقض مع أثر الإيرادات السياحية وقد يعكس وجود قنوات استثمارية غير متوازنة أو اختلاف طبيعة الأثر بين التدفقات التمويلية المباشرة (الاستثمار) والعوائد المالية (الإيرادات). يُظهر معامل الإنفاق السياحي *(TE)* في النموذج أنه سالب لكنه غير معنوي إحصائياً، ما يعني أن هذا المتغير لا يمارس أي أثر حقيقي أو موثوق على التنويع الاقتصادي. ونتيجة لذلك، لا يمكن القول إن الإنفاق السياحي يُسهم في تخفيض التركز الاقتصادي أو دفع عملية التنويع، بل يُستنتج أن دوره في هذا السياق يبقى ضعيفاً وغير فعّال ضمن الهيكل الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

3. الاختبارات التشخيصية(Diagnostic Tests)

الاختبارات التشخيصية *(Diagnostic Tests)* لنموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة *(ARDL)* تهدف إلى التأكد من صحة النموذج وكفاءة تقديراته، وتشمل عدة اختبارات مهمة من بينها:

- **اختبار وجود ارتباط ذاتي:**

اختبار إحصائي يُستخدم للكشف عن وجود ارتباط ذاتي *(Autocorrelation)* في بواقي نموذج الانحدار، خصوصًا من الرتبة الأعلى *(Higher-order autocorrelation)*. ويُستخدم مع النماذج التي تحتوي على متغيرات متخلفة *(Lagged Variables)* .

الجدول28 : نتائج اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية *Breusch- Godfrey* للنموذج الأول

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	*15.09643*	*Prob. F(2,1)*	*0.1790*
*Obs*R-squared*	*23.23059*	*Prob. Chi-Square(2)*	*0.0000*

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

يكشف إحصاء *F-statistic = 15.09643* مع *Prob(F) = 0.1790* عن *عدم وجود دلالة إحصائية* عند مستوى 5% *(0.1790>5%)*، مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ. وبذلك، وفق إحصاء*F* ، يبدو أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

- **اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:**

اختبار يُستخدم لتحديد ما إذا كان تباين الأخطاء ثابتًا *(Homoscedasticity)* أو غير ثابت *(Heteroscedasticity)*. ويُعدّ أحد أكثر الاختبارات شيوعًا في تحليل الانحدار للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين التي قد تؤثر في كفاءة التقديرات.

الجدول29 : نتائج اختبار *Breusch–Pagan–Godfrey* للنموذج الأول

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	*0.390834*	*Prob. F(20,3)*	*0.9161*
*Obs*R-squared*	*17.34361*	*Prob. Chi-Square(20)*	*0.6306*
Scaled explained SS	*0.443519*	*Prob. Chi-Square(20)*	*1.0000*

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

أظهر اختبار *Breusch–Pagan–Godfrey* لعدم تجانس التباين أن جميع إحصاءات الاختبار غير معنوية عند مستويات الدلالة التقليدية، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصاء *F*حوالي *0.9161*، ولإحصاء *Obs*R-squared* نحو *0.6306*. ولذلك، تُقبل الفرضية الصفرية التي تفترض تجانس التباين، مما يشير إلى أن النموذج القياسي لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين وأن التقديرات المحصل عليها تتمتع بخصائص الاتساق والكفاءة.

- **اختبار *ARCH***

اختبار يُطبّق للكشف عن وجود تباين مشروط ذاتي ***(Autoregressive Conditional Heteroskedasticity Test)***، وهو سلوك شائع في السلاسل المالية أو المتقلبة. يشير ظهور تأثير *ARCH* إلى أن تباين الأخطاء يعتمد على فترات سابقة، مما يستدعي استخدام نماذج *ARCH/GARCH*.

الجدول30 : اختبار*ARCH* للنموذج الأول

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	*1.462473*	*Prob. F(1,21)*	*0.2400*
*Obs*R-squared*	*1.497470*	*Prob. Chi-Square(1)*	*0.2211*

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

تشير نتائج اختبار *ARCH* إلى أن كلًّا من قيمة الاحتمال المرتبطة بإحصاء *Prob. F =* *0.2400*وقيمة *Prob. Chi-Square = 0.2211* تفوق مستوى الدلالة 5%، مما يعني عدم وجود

مبرر إحصائي لرفض الفرضية الصفرية التي تفترض غياب تأثير *ARCH* في بواقي النموذج. ووفقًا لذلك، يمكن الاستنتاج أن تباين الأخطاء ثابت عبر الزمن ولا يعتمد على القيم السابقة له، بما يدل على خلوّ النموذج من مشكلة التباين المشروط الذاتي.

- **اختبار *(Jarque–Bera)* للاعتدالية**

اختبار جاك–بيرا يُستخدم للتحقق مما إذا كانت بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي. يعتمد على قياس الالتواء *(Skewness)* والتفلت/التفلطح*(Kurtosis)* ، ويُعدّ شرطًا مهمًا لصحة الفرضيات الكلاسيكية لنماذج الانحدار.

الشكل *20*: اختبار *(Jarque–Bera)*للاعتدالية النموذج الأول

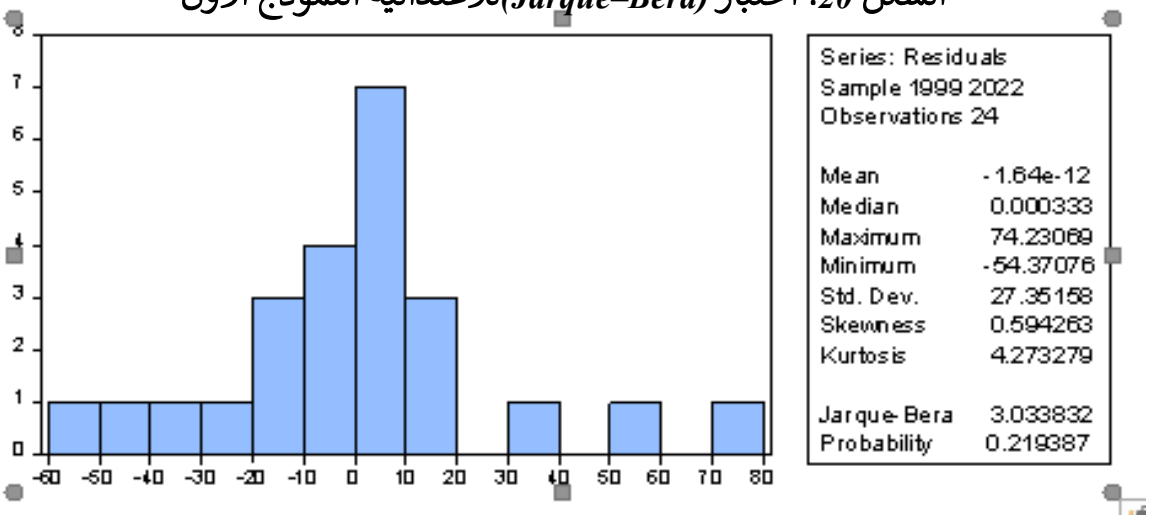

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

أظهر اختبار *Jarque–Bera (JB)* أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي؛ إذ بلغت قيمة الاحتمالية *0.219387*، وهي أعلى من مستوى الدلالة *0.05*، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفيد بأن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً. كما أن قيمة الالتواء *(Skewness = 0.594)* قريبة من الصفر، وقيمة التفرطح *(Kurtosis = 4.273)* قريبة من القيمة النظرية *3*، وهما مؤشران يدعمان فرضية الاعتدالية.

4.اختبار الاستقرار الهيكلي *(CUSUM)* و*(CUSUMSQ)* :

يُعد اختبارا ***(CUSUM)*و*(CUSUMSQ)*** من الأدوات الإحصائية المستخدمة لتقييم الاستقرار الهيكلي لنماذج الانحدار عبر الزمن. ويعتمد اختبار *CUSUM* (المجموع التراكمي

للبواقي المتتابعة) على احتساب مجموع البواقي التراكمية ورسمه مقابل الزمن، بحيث يشير بقاء المنحنى داخل الحدود الحرجة—عادة عند مستوى معنوية 5%—إلى استقرار معاملات النموذج وعدم حدوث تغيرات هيكلية خلال فترة الدراسة. أما اختبار *CUSUMSQ* (المجموع التراكمي لمربعات البواقي)، فيعتمد على تتبع التراكم المربع للبواقي، ويُعد أكثر حساسية للتقلبات في تباين الأخطاء عبر الزمن، مما يمكّنه من الكشف عن أي اختلالات أو تغيرات هيكلية محتملة أو فترات عدم استقرار في النموذج.

الشكل *21*: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي *(CUSUM)* و*(CUSUMSQ)* للنموذج الأول

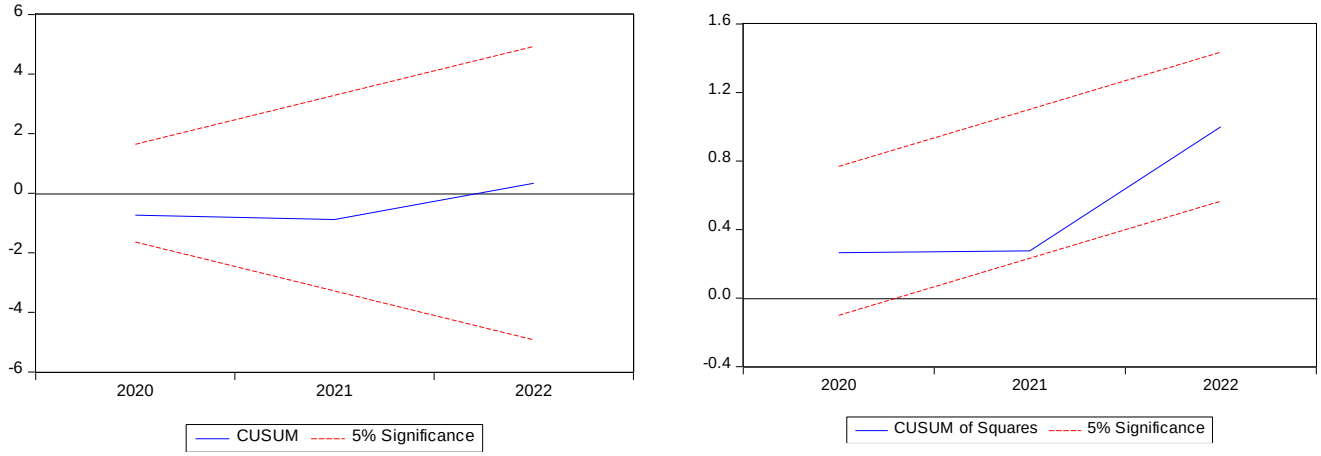

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

تشير نتائج اختبارَي *CUSUM* و*CUSUMSQ* إلى تقييم الاستقرار الهيكلي لنموذج *(HHI)*، يمثّل الرسم *(CUSUM)* المجموع التراكمي للمتبقيات القياسية، بينما يعكس الرسم *(CUSUM of Squares)* المجموع التراكمي لمربعات هذه المتبقيات. ويُشترط للحكم على استقرار النموذج أن يبقى منحنى الاختبار (الخط الأزرق) واقعًا بالكامل داخل الحدود الحرجة الممثلة بالخطوط الحمراء المتقطعة عند مستوى دلالة *5%*.

بالفعل، يُظهر كل من مخطط *CUSUM* ومخطط *CUSUMSQ* أن الخط الأزرق يظل ضمن الحدود الحرجة طوال فترة الدراسة، مما يدل بوضوح على استقرار النموذج هيكليًا . ووفقًا لذلك، يمكن التأكيد على أن معاملات المدى الطويل والمدى القصير المستخرجة من

النموذج *(F = 4.484)* تبقى ثابتة ولا تشهد أي تغيّر جوهري عبر الزمن خلال الفترة الممتدة من *1995* إلى *2022*.

المطلب الثالث: تحليل قياسي لأثر السياحة والتنويع الاقتصادي على النمو المستدام

يركّز هذا المطلب على دراسة نتائج النموذج المخصّص لقياس العلاقة بين السياحة، التنويع الاقتصادي، والنمو المستدام. وفي هذا السياق، يُستخدم مؤشر النمو المستدام المركب*(SGI)* ، المكوّن من الناتج المحلي الإجمالي*(GDP)* ، مؤشر التنمية البشرية*(HDI)* ، وانبعاثات الكربون*(CO2)* ، كمتغير تابع يعكس مسار النمو المستدام. أما المتغيرات المستقلة فتشمل مؤشرات السياحة ذاتها (*TE* ، *TR*، *TI*)، بالإضافة إلى مؤشر هيرفندال–هيرشمان *(HHI)* لقياس التنويع الاقتصادي.

يُمكن تمثيل العلاقة بين النمو المستدام (*SGI*) والمتغيرات المفسِّرة (السياحة والتنويع) في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *ARDL (p, q_1, q_2, q_3, q_4)* بالصيغة القياسية التالية:

$$\Delta SGI_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} y_i \, \Delta SDI_{t-i} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_{1j} \Delta TE_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_{2j} \Delta TR_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_{3j} \Delta TI_{t-j} + \sum_{j=0}^{q-1} \delta_{4j} \Delta HHI_{t-j}$$

$$+ \lambda_1 SDI_{t-1} + \lambda_2 TE_{t-1} + \lambda_3 TR_{t-1} + \lambda_4 TI_{t-1} + \lambda_5 HHI_{t-1} + u_t$$

1. اختبار الحدود (*Bounds Test*)

الجدول*31* : نتائج اختبار الحدود (*Bounds Test*) للنموذج الثاني

F-Bounds Test		*Null Hypothesis: No levels relationship*		
Test Statistic	*Value*	*Signif.*	*I(0)*	*I(1)*
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	*4.199663*	*10%*	*1.9*	*3.01*
k	*4*	*5%*	*2.26*	*3.48*
		2.5%	*2.62*	*3.9*
		1%	*3.07*	*4.44*

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

تُظهر نتائج اختبار الحدود لنموذج السياحة والنمو المستدام أن قيمة *F* المحسوبة (*4.199663*) تتجاوز القيم الحرجة العليا *I(1)* عند مستويات الدلالة *10*% و*5*%، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود علاقة في المستويات. وبذلك، يمكن الجزم بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط مؤشر النمو المستدام المركب *(SGI)* بكل من مؤشرات السياحة (*TE* ، *TR*، *TI*) ومؤشر التنويع الاقتصادي*(HHI)* ، وهو ما يؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات خلال فترة الدراسة.

2. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة *ARDL*

الجدول*32* : تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة للنموذج الثاني

Conditional Error Correction Regression

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
*SGI(-1)**	*-0.410292*	*0.150400*	*-2.728006*	*0.0134*
TE(-1)	*-0.055918*	*0.015996*	*-3.495796*	*0.0024*
TI(-1)	*0.072990*	*0.020239*	*3.606340*	*0.0019*
*TR***	*-0.000858*	*0.011787*	*-0.072796*	*0.9427*
HHI(-1)	*0.000165*	*8.44E-05*	*1.959980*	*0.0648*
D(TE)	*0.001572*	*0.026421*	*0.059505*	*0.9532*
D(TI)	*0.025704*	*0.032830*	*0.782943*	*0.4433*
D(HHI)	*6.71E-05*	*5.28E-05*	*1.269706*	*0.2195*

** p-value incompatible with t-Bounds distribution.*

*** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).*

Levels Equation

Case 1: No Constant and No Trend

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
TE	*-0.136287*	*0.056290*	*-2.421149*	*0.0256*
TI	*0.177898*	*0.034134*	*5.211704*	*0.0000*
TR	*-0.002091*	*0.028962*	*-0.072210*	*0.9432*
HHI	*0.000403*	*0.000199*	*2.024709*	*0.0572*

*EC = SGI - (-0.1363*TE + 0.1779*TI -0.0021*TR + 0.0004*HHI)*

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

تُظهر نتائج نموذج *ARDL* المقدر وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهو ما تؤكده دلالة معامل تصحيح الخطأ الذي جاء سالباً ومعنوياً عند مستوى *5%* (*–0.4103*). وتشير هذه القيمة إلى أن ما نسبته *41%* من أي اختلال عن مسار النمو المستدام يتم تصحيحه في كل فترة، بما يعكس عودة تدريجية ومستقرة نحو التوازن طويل الأجل.

أما على مستوى المدى القصير، فقد بيّنت التقديرات أن التغيرات الآنية في الإنفاق السياحي والاستثمار السياحي ومؤشر التنويع الاقتصادي لا تترك تأثيراً معنوياً على مؤشر النمو المستدام، مما يدل على أن *SGI* يستجيب ببطء للصدمات قصيرة الأجل في القطاع السياحي.

وفي المقابل، تكشف تقديرات المدى الطويل عن فروقات واضحة في طبيعة تأثير المتغيرات السياحية؛ إذ تبين أن الاستثمار السياحي يُعد العامل الأكثر تأثيراً وإيجابية في دعم النمو المستدام، حيث يرتبط بارتفاع *SGI* بشكل معنوي وقوي. هذا يشير إلى أن توجيه رؤوس الأموال لقطاع السياحة يساهم في بناء بنية تحتية مستدامة أو خلق فرص عمل مستدامة.

بينما أظهر الإنفاق السياحي أثراً سلبياً ومعنوياً، بما يوحي بأن نمط الإنفاق السياحي السائد لا يساهم في تعزيز الاستدامة. أما الإيرادات السياحية فلم تُظهر أي دلالة إحصائية، مما يشير إلى محدودية انعكاسها على أبعاد النمو المستدام خلال فترة الدراسة.

ويبرز كذلك دور مؤشر التنويع الاقتصادي، الذي جاء تأثيره إيجابياً وقريباً من الدلالة، في الإشارة إلى أن التحسن في تنويع القاعدة الاقتصادية يساهم في تعزيز مسار النمو المستدام على المدى الطويل. وبذلك، يحقق النموذج درجة مقبولة من الاتساق ويُبرز أهمية الاستثمار السياحي والتنويع الاقتصادي باعتبارهما القناتين الأكثر فعالية في دعم الاستدامة الاقتصادية في الجزائر.

3. الاختبارات التشخيصية *(Diagnostic Tests)*

- **اختبار وجود ارتباط ذاتي**

الجدول*33* : نتائج اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية *Breusch- Godfrey* للنموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	*0.878913*	*Prob. F(2,17)*	*0.4333*
*Obs*R-squared*	*2.530214*	*Prob. Chi-Square(2)*	*0.2822*

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

تُظهر نتائج الاختبار أن قيمة إحصاء *F* بلغت *0.8789* مع قيمة احتمالية *0.4333*، وهي قيمة أكبر بكثير من *0.05*، مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية القاضية بغياب الارتباط الذاتي. كما يؤكد إحصاء *Obs*R-squared* النتيجة نفسها، حيث بلغت قيمته *2.5302* مع احتمالية *0.2822*، وهي أيضاً أعلى من *0.05*، ما يدل على عدم وجود أي ارتباط ذاتي في حدود الخطأ.

بالتالي، جميع مؤشرات الاختبار متوافقة وتؤكد أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وأن المتبقيات مستقلة عبر الزمن. وهذا يعزز من موثوقية نتائج نموذج *ARDL* للنمو المستدام، ويدعم صحة الاستدلالات المتعلقة بعلاقات المدى الطويل والمدى القصير.

- **اختبار عدم ثبات التباين حد الخطأ:**

الجدول*34* : نتائج اختبار *Breusch–Pagan–Godfrey* للنموذج الثاني

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	*0.648799*	*Prob. F(8,18)*	*0.7279*
*Obs*R-squared*	*6.043049*	*Prob. Chi-Square(8)*	*0.6424*
Scaled explained SS	*3.101227*	*Prob. Chi-Square(8)*	*0.9278*

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

تُظهر نتائج اختبار *Breusch–Pagan–Godfrey* أن جميع القيم الاحتمالية جاءت أعلى بكثير من مستوى الدلالة *0.05*، مما يعني عدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض تجانس التباين في حدود الخطأ. وبناءً على ذلك، تؤكد جميع مؤشرات الاختبار عدم وجود مشكلة عدم تجانس في التباين داخل النموذج، وهو ما يشير إلى أن الحدود العشوائية تتسم بتباين ثابت وأن تقديرات النموذج تتمتع بخواص الاتساق والكفاءة. وبالتالي، فإن نتائج المدى الطويل والمدى القصير المستخرجة من النموذج تصبح أكثر موثوقية وقابلة للاعتماد في التحليل والاستنتاج.

- **اختبار *ARCH***

الجدول*35* : اختبار*ARCH* للنموذج الثاني

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	*1.616838*	*Prob. F(1,24)*	*0.2157*
*Obs*R-squared*	*1.641022*	*Prob. Chi-Square(1)*	*0.2002*

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

تشير نتائج الاختبار إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة تغاير التباين المشروط الذاتي *(ARCH)*، حيث إن تقلبات الأخطاء لا تعتمد على تقلباتها في الفترات السابقة، مما يعني أن تباين الخطأ ثابت بمرور الزمن. ويستند هذا الاستنتاج إلى كون قيمة الاحتمالية لاختبار *F* البالغة *0.2157*. وبذلك يتم قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود تأثير *ARCH* في النموذج.

- **اختبار *(Jarque–Bera)* للاعتدالية**

الشكل *22*: اختبار *(Jarque–Bera)* للاعتدالية النموذج الثاني

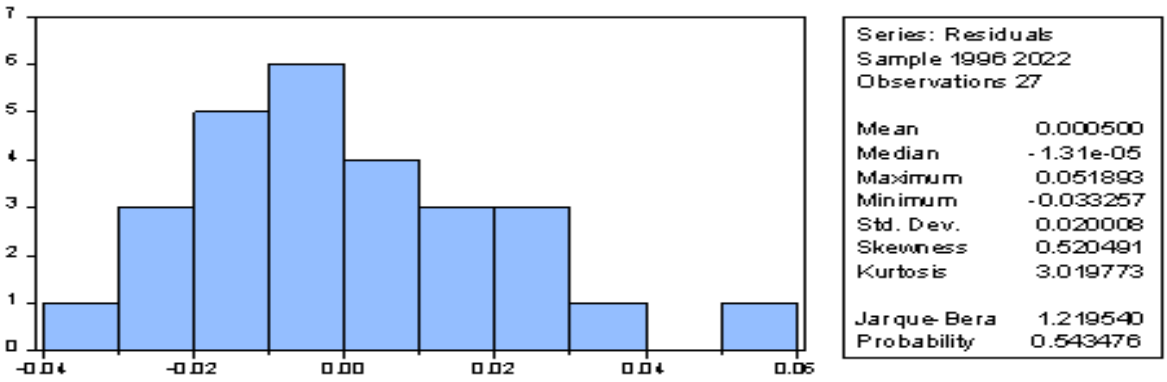

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

تُظهر النتائج أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة قوية، إذ بلغت قيمة الاحتمالية لاختبار *Jarque–Bera 0.543476* ، وهي قيمة مرتفعة تتجاوز بوضوح مستوى الدلالة *0.05*، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض الاعتدالية. كما تؤكد مقاييس الشكل الإحصائي هذا الاستنتاج؛ فمعامل التفرطح *3.019* قريب جداً من القيمة النظرية *3*، ومعامل الالتواء *0.520* قريب من الصفر، وهو ما يعكس توزيعاً متماثلاً ومعتدلاً.

4.* اختبار الاستقرار الهيكلي *(CUSUM)* و*(CUSUMSQ)

الشكل *23*: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي *(CUSUM)* و*(CUSUMSQ)* للنموذج الثاني

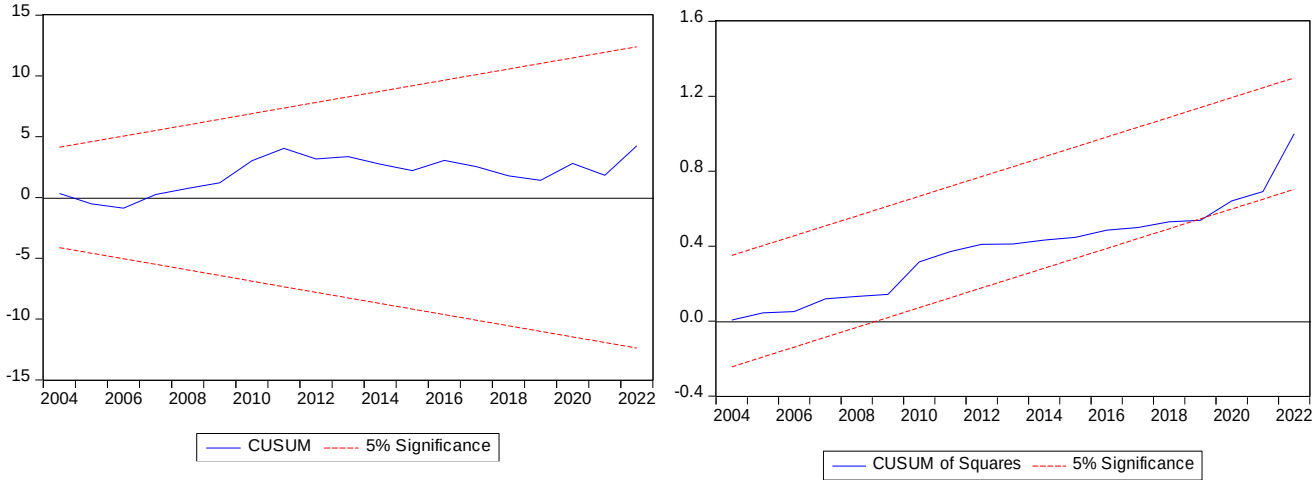

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

تُظهر نتائج اختباري ***CUSUM*** و ***CUSUMSQ*** الخاصة بالنموذج الثاني أن منحنى الاختبار (الخط الأزرق) يبقى بالكامل ضمن الحدود الحرجة الممثلة بالخطوط الحمراء المتقطعة في كل من الرسمين. ويشير هذا التمركز داخل الحدود عند مستوى دلالة 5% إلى أن النموذج الثاني *(SGI)* يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الهيكلي، مما يعزز موثوقية معاملاته ويؤكد ثباتها على امتداد فترة الدراسة.

خلاصة الفصل الثاني

تناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل واقع الاقتصاد الجزائري، مبرزًا طابعه الريعي القائم على الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، وما نجم عنه من ضعف في أداء القطاعات الإنتاجية الأخرى، لا سيما الفلاحة والصناعة والخدمات. وقد أظهرت المؤشرات الاقتصادية للفترة *(1995–2022)* محدودية مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وتذبذب معدلات النمو، في ظل هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية. كما أظهر تحليل مؤشر هيرفيندال-هيرشمان *(HHI)* استمرار التركّز المرتفع في البنية الاقتصادية، مما يعكس قصورًا في جهود التنويع رغم السياسات المعلنة. وفي هذا السياق، برز قطاع السياحة كأحد البدائل الممكنة لتنشيط الاقتصاد وتحقيق تنمية أكثر توازنًا واستدامة، غير أن مساهمته الفعلية ظلت محدودة بسبب معوقات هيكلية ومؤسساتية.

أما في الجزء المخصص بالدراسة القياسية، فقد تمّ اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة— *(ARDL)* لضمان دقة تحليل ديناميكيات المدى الطويل— لدراسة العلاقة بين السياحة، التنويع الاقتصادي، والنمو المستدام. وقد بيّنت النتائج مفارقة لافتة، تمثلت في وجود علاقة عكسية بين الأثر الكلي للنشاط السياحي والتنويع الاقتصادي (أي أن الإيرادات السياحية تميل لتعزيز التركز)، مما يتناقض مع الفرضيات النظرية لدور السياحة كمفكك للتركّز. في المقابل، أظهر التحليل أن بعض المكونات السياحية النوعية، وتحديداً حجم الاستثمار السياحي*(TI)* ، لها تأثير إيجابي ومعنوي على التنويع الاقتصادي والنمو المستدام، وهو ما يبرز أهمية تحسين جودة القطاع وليس فقط توسيع حجمه أو عدد وظائفه. كما أكدت اختبارات التشخيص الإحصائي صلاحية النماذج القياسية وخلوها من الانحرافات المنهجية. وبناءً عليه، خلص الفصل إلى أن السياحة، رغم إمكاناتها الهائلة، لا يمكن أن تؤدي دورًا فعّالًا في تحقيق التنويع الاقتصادي والنمو المستدام إلا في ظل إصلاحات هيكلية شاملة، وتحول في منطق التخطيط من التركيز على التدفقات الكمية إلى الأثر النوعي للاستثمار في البنية التحتية والمهارات.

خاتمة عامة

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة الإشكالية البحث المتعلقة بمدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنويع الاقتصادي وبلوغ النمو المستدام في الجزائر، لا سيما في سياق الاعتماد الهيكلي الراهن على قطاع المحروقات وما يترتب عليه من هشاشة اقتصادية وتعرض للصدمات الخارجية.

لقد تم بناء الدراسة على أساس نظري ومفاهيمي متين، مستعرضة الترابط الوثيق بين السياحة، التنويع الاقتصادي، والنمو المستدام. هذا الأساس استند إلى تحليل معمق للنظريات الاقتصادية ذات الصلة والدراسات السابقة، مما أكد أن السياحة، عند توافر الشروط الملائمة، يمكن أن تكون رافعة اقتصادية فاعلة تدعم التحول نحو تنمية أكثر توازنًا وشمولًا.

انتقلت الدراسة بعد ذلك إلى الجانب التطبيقي والقياسي، مغطية الفترة الزمنية من *1995* إلى *2022*، بهدف تقديم قراءة واقعية ومتكاملة. بدأ التحليل بدراسة هيكل الاقتصاد الجزائري، لتحديد نقاط القوة والضعف الكامنة، وتقييم إمكانات النمو، بما يسهم في صياغة سياسات اقتصادية فعالة. كما تم تسليط الضوء على التحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد الجزائري، جنبًا إلى جنب مع الفرص المتاحة لتعزيز التنويع وتحقيق الازدهار المستقبلي.

توازى مع ذلك، استعرضت الدراسة واقع السياحة المستدامة في الجزائر، وبحثت في دورها المحتمل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وناقشت الاستراتيجيات المتبعة من قبل الدولة لتطوير القطاع، بالإضافة إلى التحديات القائمة التي تعيق تحقيق الأهداف المنشودة. وقد ركز هذا الجزء على كيفية تطوير القطاع السياحي ليكون محركًا أساسيًا للتنويع الاقتصادي وتطوير الاقتصاد الوطني.

أما في الجانب القياسي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *(ARDL)* تم دراسة التأثير المباشر للسياحة على التنويع الاقتصادي الجزائري، ثم دراسة الأثر التراكمي لكل من السياحة والتنويع الاقتصادي على النمو المستدام في الجزائر خلال الفترة *(1995-2022)*.

في ضوء ما سبق، تستعرض هذه الخاتمة اختبار فرضيات الدراسة، وتلخص النتائج الرئيسية المتوصل إليها، وتُقدِّم في ضوئها التوصيات العملية المقترحة لتطوير القطاع السياحي وتعزيز التنويع الاقتصادي ودعم مسار النمو المستدام في الجزائر.

- **اختبار الفرضيات:**

-**الفرضية الأولى**: " يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لقطاع السياحة على تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (*1995–2022*)"، تُرفض الفرضية التي تفترض وجود أثر إيجابي ومعنوي شامل لقطاع السياحة على التنويع الاقتصادي في الجزائر؛ إذ أظهرت النتائج القياسية وجود مفارقة مرتبطة بطبيعة البنية الاقتصادية للبلاد. فقد بينت النتائج أن الاستثمار السياحي *(TI)* يمارس أثراً سلبياً ومعنوياً على مؤشر التركز الاقتصادي*(HHI)* ، بما يعني أنه يساهم في تقليل التركز وتعزيز التنويع عبر خلق هياكل جديدة وتوسيع قاعدة الأنشطة الإنتاجية. وفي المقابل، أظهرت الإيرادات السياحية *(TR)* أثراً إيجابياً ومعنوياً على*HHI* ، مما يدل على أنها تؤدي إلى زيادة التركز بدل تخفيضه، وهو ما يعكس وجود تسرب اقتصادي وضعف في الروابط بين إيرادات السياحة والقطاعات الإنتاجية المحلية.

-**الفرضية الثانية:** "يساهم الاستثمار السياحي بشكل إيجابي ومعنوي في تحقيق النمو المستدام في الجزائر خلال الفترة (*1995–2022*)"، تُقبل هذه الفرضية استناداً إلى نتائج نموذج *ARDL*الخاص بالنمو المستدام، حيث أظهرت معادلة المدى الطويل أن الاستثمار السياحي يمارس تأثيراً إيجابياً قوياً ومعنوياً على مؤشر*SGI* . فقد بلغ معامل الاستثمار السياحي *0.177898*، بقيمة احتمالية تقترب من الصفر *Prob=0.0000*، مما يؤكد أن زيادة الاستثمارات في القطاع السياحي تساهم مباشرة في تعزيز النمو المستدام. وتشير هذه النتيجة إلى أن الاستثمار السياحي يُعدّ المحرك الأساسي لتحقيق الاستدامة في الجزائر، كونه يركز على تطوير البنية التحتية والخدمات ذات القيمة المضافة، على خلاف التدفقات السياحية قصيرة المدى أو الإيرادات غير الموجهة.

-**الفرضية الثالثة:** "يعمل التنويع الاقتصادي كوسيط جوهري يدعم العلاقة بين قطاع السياحة والنمو المستدام في الجزائر خلال الفترة (*1995–2022*)"، تُقبل هذه الفرضية وتُعدّ من النتائج المحورية في الدراسة. فقد بينت تقديرات المدى الطويل لنموذج *ARDL* أن مؤشر التنويع الاقتصادي *(HHI)* يلعب دوراً تفسيريّاً أساسياً للنمو المستدام*(SGI)* ، حيث جاء معامل *HHI* موجباً وذا دلالة إحصائية مقبولة *(0.000403, Prob=0.0572)* ورغم أن الإشارة الموجبة تعني ظاهرياً أن ارتفاع التركز الاقتصادي يزيد من*SGI* ، إلا أن ذلك يُفسَّر اقتصادياً على أنه أثر تفاعلي يعكس انتقال الاقتصاد نحو أنشطة أكثر تنظيماً وقيمة مضافة، مما يساهم في تعزيز أبعاد الاستدامة. وهذا يشير إلى أن تأثير السياحة على النمو المستدام لا يتحقق بشكل مباشر، بل يمر عبر قناة التنويع النوعي الذي يُبعد الاقتصاد عن الأنشطة الهشة وغير المستدامة.

- **نتائج الدراسة:**

لقد خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. يُظهر مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر، كما عكسه تحليل معامل*(HHI)*، أن تأثيره على النمو الاقتصادي كان محدوداً وغير مستدام، حيث ظل التنويع عملية ظرفية أكثر منها هيكلية .لقد استمر الاقتصاد الجزائري في الوقوع ضمن نطاق التركّز الاقتصادي العالي طوال الفترة، ما يؤكد أن جهود التنويع لم تنجح في خلق بدائل قوية تفكك هيمنة قطاع المحروقات. أي تحسن في المؤشر (انخفاض معامل *(HHI)*) كان مرتبطاً بـ انكماش دور قطاع النفط نتيجة صدمات خارجية (كتراجع الأسعار أو الجائحة)، ولم يكن نتيجة لنمو مستدام ومستقل في القطاعات غير الريعية كالزراعة أو الصناعة التحويلية. وبالتالي، فإن التأثير الاقتصادي للتنويع الضعيف يكمن في زيادة هشاشة النمو الاقتصادي أمام تقلبات الأسواق العالمية، وتقييد قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام ومتوازن. النمو الاقتصادي الفعلي في الجزائر لا يزال رهينة لأسعار النفط، مما يوجب تحولاً جذرياً لتعزيز التنافسية وهيكلة القطاعات البديلة.

2. رغم ما سجله الناتج المحلي من نمو تدريجي خلال العقود الأخيرة، إلا أن هذا النمو بقي هشًا ومتذبذبًا بسبب الاعتماد المفرط على المحروقات، وهو ما أكدته قيم مؤشر *HHI* التي عكست درجة تركّز اقتصادي عالية.

3. تميزت مساهمة السياحة في الناتج المحلي بالتذبذب، خاصة بين *2015* و*2020* بفعل تداعيات جائحة كوفيد-*19*، قبل أن تُظهر مؤشرات التعافي بعض التحسن دون أن تعود لمستويات ما قبل الأزمة.

4. على الرغم من توسّع مشاريع الإيواء السياحي، إلا أن توزيعها بقي غير متوازن جغرافيًا، مع هيمنة المناطق الساحلية والحضرية، في حين بقيت السياحة الصحراوية والحموية دون استغلال فعّال.

5. استقرار *HHI* عند المستوى يشير إلى أن درجة التنويع الاقتصادي لم تكن تتغير بشدة، بل تتحرك ضمن نطاقات محدودة، وهو ما يؤكد هيمنة بنية اقتصادية قائمة على قطاع رئيسي واحد (المحروقات) مع محدودية التغيرات الجذرية في الهيكلة الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

6. تمتلك السياحة في الجزائر قدرة كامنة على دعم التنويع الاقتصادي عبر الاستثمار، غير أن هذه القدرة لا تتحقق فعلياً في ظل الهيكل الاقتصادي الحالي. لذا يتطلب الأمر إصلاحات مؤسسية وسياساتية لضمان تحويل الاستثمارات السياحية إلى أثر فعّال على الإيرادات والإنفاق بما يعزز التنويع الاقتصادي.

7. تأثير السياحة على التنويع الاقتصادي غير متجانس ولا يعمل تلقائياً، بل هو "ذو حدين": ففي حين أثبت الاستثمار السياحي جدارته كقناة فعّالة تدفع بوضوح نحو التنويع (يخفض التركز)، فإن الإيرادات السياحية فشلت في ذلك، بل وأظهرت ميلاً لتعزيز التركز الاقتصادي. يشير هذا التناقض إلى وجود تسرب مالي هيكلي وضعف في الروابط الخلفية بين القطاع السياحي والمنتجات المحلية في الجزائر، مما يحوّل الإيرادات النقدية إلى أرباح

محدودة النطاق بدلاً من توسيع القاعدة الاقتصادية. وبالتالي، فإن نجاح السياحة كأداة تنويع مرهون بتحويل التركيز من مجرد جذب العملة الصعبة إلى إدارة فعّالة للاستثمار وتوجيه الإيرادات نحو القطاعات الإنتاجية المحلية.

8. أظهر النموذج أثراً موجباً لمؤشر (*HHI*) على النمو المستدام (*SGI*)، وهو ما يعكس خصوصية الهيكل الاقتصادي الجزائري خلال فترة الدراسة. فالتحسن المسجل في *SGI* لا يرتبط بتفكيك التركز الاقتصادي، بل بتغير نوعي داخل هذا التركز نحو قطاعات أكثر استدامة، خاصة الاستثمار السياحي والأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى. وتشير النتائج إلى أن النمو المستدام بدأ يتحسن قبل أن يظهر ذلك كمياً في مؤشرات التنويع الاقتصادي. وبالتالي، فإن العلاقة الموجبة تعكس مرحلة انتقالية يكون فيها "تحسن نوعية التركز" سابقاً على التنويع الواسع والشامل للاقتصاد.

9. التنويع الاقتصادي له ارتباط ضعيف بالنمو المستدام، مما يشير إلى أن التنويع في الجزائر ما يزال في بداياته. على الرغم من أن معامل مؤشر *(HHI)* في معادلة النمو المستدام *(SGI)* جاء معنوياً اقتصادياً *(Prob. 0.0572)* وموجباً (مما يشير إلى أهمية التركيز النوعي)، فإن قيمة هذا المعامل جاءت ضعيفة جداً *(0.000403)*. هذا الضعف في القيمة يشير إلى أن الأثر الفعلي للتنويع على النمو المستدام لا يزال محدوداً جداً على المدى الطويل. هذا الأثر الضعيف يعكس حقيقة أن الجهود المبذولة لتنويع القاعدة الاقتصادية للجزائر (الخروج من هيمنة المحروقات) ما تزال في مراحلها الأولية ولم تكتسب بعد القوة الكافية لتحدث تأثيراً كبيراً وملموساً على مؤشرات الاستدامة الكلية .الخلاصة: التنويع له أهمية منهجية (معنوي)، لكنه ضعيف القيمة (قرب الصفر)، مما يثبت أن النمو المستدام في الجزائر لا يزال في حاجة إلى دفع هيكلي أكبر في مرحلة ما بعد المحروقات.

10. تُظهر نتائج الدراسة أن التحسن في مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر لا يتحقق عبر التوسع الأفقي في عدد الأنشطة، بل من خلال (تنويع نوعي) يرتكز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمستدامة، وفي مقدمتها الاستثمار السياحي. ويعني ذلك أن الخروج

التدريجي من الأنشطة الهشة واعتماد قطاعات أكثر صلابة بيئياً واقتصادياً هو ما يدعم النمو المستدام فعلياً. كما أن الأثر الإيجابي والقريب من الدلالة لمؤشر التنويع الاقتصادي يؤكد أن تحسن تنويع القاعدة الإنتاجية ينعكس مباشرة على تعزيز مسار النمو المستدام على المدى الطويل.

- **التوصيات:**

استنادًا إلى نتائج الدراسة وتحليلها الشامل، ولضمان تحويل قطاع السياحة إلى محرك فعال ومستدام للتنويع الاقتصادي والنمو في الجزائر، نُقدم فيما يلي مجموعة من التوصيات المفصلة كالتالي:

1 .صياغة رؤية وطنية واضحة للسياحة: من الضروري صياغة رؤية وطنية واضحة وشاملة تجعل من السياحة ركيزة أساسية في استراتيجية النمو المستدام للجزائر، بدلاً من التعامل معها كقطاع ثانوي أو تكميلي. هذه الرؤية يجب أن تُترجم إلى خطط عمل طويلة الأجل تتضمن أهدافًا ومؤشرات أداء واضحة.

2 .تسهيل بيئة الأعمال السياحية وتشجيع الاستثمار: يجب على الحكومة الجزائرية العمل بجد على تسهيل بيئة الأعمال السياحية لجذب وتشجيع كل من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. يتطلب ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية، توفير حوافز ضريبية وجمركية، وضمان استقرار الإطار القانوني. يجب أن يكون التركيز بشكل خاص على المشاريع ذات القيمة المضافة العالية والمستدامة، التي تعود بالنفع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على المدى الطويل.

3. الحد من مشكلة "التركّز الإيرادي": توصي الدراسة بوضع سياسات مالية وحوافز اقتصادية لتعزيز الروابط الخلفية بين السياحة والقطاعات المحلية الأخرى، بما يضمن إعادة توجيه جزء معتبر من الإيرادات السياحية نحو قطاعات مثل الزراعة، والصناعات التقليدية،

والخدمات المحلية. من شأن ذلك منع تركز الأرباح في مؤسسات محدودة، وتحويل الإيرادات إلى قوة داعمة للتنويع الاقتصادي.

4 .تعزيز الإنفاق السياحي وتحسين جودة الخدمات: لزيادة العوائد، من الضروري تعزيز الإنفاق السياحي عبر استهداف الشرائح السياحية ذات القدرة الشرائية المرتفعة. هذا يتطلب ليس فقط جذب هؤلاء السياح، بل أيضًا تحسين جودة الخدمات السياحية المقدمة في جميع جوانبها، من الإقامة والنقل إلى المطاعم والأنشطة الترفيهية، لضمان تجربة سياحية مميزة تشجع على الإنفاق الأعلى.

5 .توسيع وتحديث البنية التحتية السياحية: يتوجب على الدولة الاستثمار في توسيع وتحديث البنية التحتية السياحية، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق التي لم يتم استغلال إمكاناتها بعد، مثل المناطق الداخلية والصحراوية. هذا يضمن تنمية شاملة ومتوازنة لا تقتصر على المناطق الساحلية المعروفة، ويفتح آفاقًا جديدة للسياحة المتنوعة.

6 .تنويع المنتج السياحي: يجب على الجزائر تبني استراتيجيات طموحة لتنويع المنتج السياحي. هذا يشمل التركيز على تطوير السياحة البيئية، الثقافية، العلاجية، والصحراوية، بالإضافة إلى السياحة الشاطئية التقليدية. يهدف هذا التنويع إلى زيادة جاذبية الجزائر كوجهة سياحية متعددة الخيارات، تلبي أذواق واهتمامات شريحة أوسع من السياح.

7 .ربط السياحة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى: يجب العمل على ربط السياحة بشكل وثيق بالقطاعات الإنتاجية الأخرى في الاقتصاد الجزائري، مثل الصناعة التقليدية، الفلاحة، والخدمات المحلية. هذا الربط يدعم التنويع الهيكلي، ويزيد من القيمة المضافة المحققة داخل الاقتصاد الوطني، ويخلق سلاسل قيمة متكاملة تعود بالنفع على المجتمعات المحلية.

8 .تعزيز السياحة الداخلية: لتخفيف الاعتماد على السياحة الخارجية وتقليل التأثر بالصدمات العالمية، ينبغي تعزيز السياحة الداخلية من خلال إطلاق حملات تحفيزية موجهة

للمواطنين الجزائريين. يتطلب ذلك أيضًا تحسين الخدمات والتسهيلات المقدمة لهم، وجعل الوجهات السياحية الداخلية أكثر جاذبية ومتاحة.

9 .اعتماد خطط استباقية لإدارة الأزمات: يجب على السلطات المعنية وضع خطط استباقية وفعالة لإدارة الأزمات التي قد تؤثر على القطاع السياحي (مثل الأزمات الصحية، الأمنية، أو الاقتصادية). هذا يضمن استمرارية القطاع السياحي ويساعد في الحفاظ على مستويات التوظيف والاستثمارات في مواجهة الظروف غير المتوقعة.

10 .تأهيل وتطوير الكفاءات السياحية: الاستثمار في تأهيل وتطوير الكفاءات السياحية أمر حيوي. يجب توفير برامج تدريب مهني متخصصة تواكب أحدث المتطلبات والمعايير الدولية للجودة في قطاع الضيافة والسياحة، لضمان تقديم خدمات عالمية المستوى.

11 .توجيه العوائد السياحية نحو القطاعات المنتجة: لضمان تحقيق نمو طويل الأجل وتقليل الاعتماد على الإيرادات الريعية، يجب توجيه العوائد المحققة من القطاع السياحي نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة الأخرى في الاقتصاد، مما يعزز القاعدة الإنتاجية الشاملة للبلاد.

12 .تعزيز التكامل بين السياحة والتنويع الاقتصادي: يجب على الحكومة صياغة سياسات تنموية متكاملة تهدف إلى تعزيز التكامل بين السياحة والتنويع الاقتصادي. هذا يعني أن تُصمم السياسات السياحية بحيث تدعم بشكل مباشر جهود تقليل التركز الاقتصادي، وتحقيق استدامة شاملة تمس جميع جوانب التنمية.

قائمة المصادر والمراجع

- **مراجع عربية:**

أولا. الكتب

1. إبراهيم الأخرس. (*2005*). التجربة الصينية الحديثة في النمو. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

2. إبراهيم العيسوي. (*2003*). التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. مصر: دار الشروق.

3. إبراهيم بضاضو. (*2010*). السياحة البيئية وأسس استدامتها. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

4. إبراهيم خليل. (*2009*). الجغرافيا والمعالم السياحية (الطبعة *1*). عمان: الوراق للنشر والتوزيع.

5. أحمد عبد السميع علام. (*2008*). علم الاقتصاد السياحي (الطبعة *1*). مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

6. أحمد فوزي ملوخية. (*2005*). اقتصاديات السياحة. الإسكندرية: مكتبة الشيان.

7. أحمد ماهر، وعبد السلام أبو القحف. (*1999*). تنظيم وإدارة المنشآت السياحية والفندقية (الطبعة *2*). مصر: المكتب العربي الحديث.

8. أحمد محمود مقابلة. (*2008*). صناعة السياحة (الطبعة *1*). عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية

9. إسماعيل بن قانة. (*2012*). اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات) (الطبعة *1*). الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

10. أعمر جوابرة الملكاوي. (*2008*). مبادئ التسويق السياحي والفندقي (الطبعة *1*). الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.

11. إلياس سراب. (*2002*). تسويق الخدمات السياحية (الطبعة ط *1*). عمان: دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

12. أنيسة بن رمضان. (*2014*). دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي. الجزائر: دار هومة للطبع والنشر والتوزيع.

13. بدر حميد عساف. (*2016*). الجغرافيا السياحية. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

14. بن عبد الرحمن خالد آل دغيم. (*2014*). الإعلام السياحي وتنمية السياحة الوطنية (الطبعة *1*). عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

15. حسين رحيم. (*2014*). السياحة والتنمية السياحية مع دراسة خاصة حول مناطق الهضاب العليا بالجزائر. برج بوعريريج: دار النشر جيطلي.

16. حميد عبد النبي الطائي. (*2004*). التسويق السياحي (مدخل استراتيجي). الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

17. رعد مجيد العاني. (*2008*). الاستثمار والتسويق السياحي (الطبعة *1*)، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

18. روزه كلاوي. (*1990*). الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي (الطبعة *1*). (عباس علي عدنان، المحرر) بنغازي: جامعة قاريونس.

19. زيد منير عبوي. (*2008*). الاقتصاد السياحي (الطبعة *1*). عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

20. زيد منير عبوي. (*2016*). مبادئ السياحة الحديثة (الطبعة *1*). عمان – الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع.

21. سعيد صفي الدين الطيب. (*2001*). مقومات التنمية السياحية في ليبيا، دراسة في الجغرافية السياحية. القاهرة: جامعة القاهرة.

22. سهيل المدان. (*2001*). الإدارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفنداقية. دمشق: دار الرضا للنشر.

23. صلاح الدين عبد الوهاب. (*1991*). التنمية السياحية. القاهرة: مطبعة زهران.

24. صلاح الدين عبد الوهاب. (*1998*). كتاب السنوي للسياحة العالمية والفنادق. منشأة المعارف الاسكندرية. مصر، الجمعية المصرية للسياحية العالميين.

25. صليحة محمد عيشي. (*2018*). جغرافيا السياحة في بلدان المغرب العربي (الطبعة *1*). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

26. عبد الرحمن أبو رباح. (*1989*). دراسة أولية لاستراتيجية العمل السياحي العربي المشترك. القاهرة: الاتحاد العربي للسياحة.

27. عبد السلام أبو قحف. (*2004*). إدارة المنشآت السياحية والفندقية بين النظرية والتطبيق. مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

28. عبد السميع صبري. (*2006*). الأسس العلمية للتسويق السياحي والفندقي. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

29. عبد القادر محمد عطية. (*2000*). اتجاهات حديثة في التنمية (الطبعة *1*). الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.

30. عبد الله الصعيدي. (*2004*). مبادئ علم الإقتصاد. دبي: مطالع البيات التجارية.

31. عبد الله بن عبد الرحمن البريدي. (*2015*). التنمية المستدامة (مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي) (الطبعة *1*). العبيكان للنشر.

32. عصام حسن السعدي. (*2009*). إدارة مكاتب وشركات وكلاء السياحة والسفر (الطبعة *1*). عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

33. عصام حسن السعيدي. (*2009*). الدلالة والارشاد السياحي (الطبعة *1*). الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.

34. على فلاح الزعبي. (*2013*). التسويق التسياحي والفندقي (مدخل صناعة السياحة والضيافة). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

35. علي عبد الكريم، وحسين الجابري. (2012). دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن. عمان: دار دجلة للنشر.

36. فريد, ا. (1999). التحالفات الاستراتيجية. مصر: ايتراك للنشر والتوزيع.

37. الليثي, م. ع. (2005). التنميةالاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها). الاسكندرية: الدار الجامعية.

38. ماهر عبد الخالق السيسي. (2003). صناعة السياحة الأساسيات والمبادئ. مصر: مطابع الولاء الحديثة.

39. ماهر عبد الخالق السيسي. (2015). مبادئ السياحة (الطبعة 2). القاهرة: مجموعة النيل العربية.

40. ماهر عبد العزيز توفيق. (1997). صناعة السياحة. الأردن: دار زهران.

41. ماهر عبد العزيز. (2011). صناعة السياحة. دار زهران للنشر والتوزيع.

42. مثنى طه الحوري، وإسماعيل محمد علي الدباغ. (2001). مبادئ السفر والسياحة. الأردن.

43. محمد حسن خليفة ناجي. (2001). النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم. القاهرة: دار القاهرة للنشر.

44. محمد فريد عبد الله. (2015). التخطيط والتنمية السياحية (الطبعة 1). دار الأيام للنشر والتوزيع.

45. محمد مدحت مصطفى، وسهير عبد الظاهر أحمد. (1999). النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية. الأسكندرية: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر

46. محمد منير حجاب. (2002). الإعلام السياحي. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

47. محمود علي الشرقاوي. (2015). النمو الاقتصادي وتحديات الواقع. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

48. مدحت القريشي. (2007). التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات (الطبعة 1). الأردن: دار وائل للنشر.

49. مروان محمد أبورحمة. (2016). مبادئ التسويق السياحي والفندقي. عمان، الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

50. مصطفى عليان، وإبراهيم فاضل. (2004). تسويق المعلومات. الأردن: دار صفاء.

51. مصطفى يوسف كافي. (2008). اقتصاديات السياحة. دمشق: دار الرضا للنشر.

52. مصطفى يوسف كافي. (2009). صناعة السياحة والأمن السياحي (الطبعة 1). سوريا: دار مؤسسة رسلان.

53. مصطفى يوسف كافي. (2014). السياحة البيئية المستدامة -تحدياتها وأفاقها المستقبلية- . دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

54. مصطفى يوسف كافي. (2016). التنمية المستدامة (الطبعة 1). عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

55. مصطفى يوسف كافي. (2016). فلسفة اقتصاد السياحة والسفر (الطبعة 1). عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

56. مصطفى يوسف كافي، وهبة كافي. (2016). جغرافية السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية (الطبعة 1). عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

57. ميشيل تودارو. (2006). التنمية الاقتصادية. (محمود حسن حسني، حامد محمود، وعبد الرزاق محمود، المحررون) الرياض: دار المريخ للنشر.

58. نديم شمسين. (2001). مبادئ في السياحة. دمشق: الجمعية الجغرافية السورية.

59. نسيمة فاطمة. (2019). الاستثمار ودوره في تحقيق التنمية المستدامة (الطبعة 1). قسنطينة: دار ألفا للنشر والتوزيع.

60. يسرى عبد الرحمن أحمد. (*2003*). تطور الفكر الاقتصادي. الاسكندرية: الدار الجامعية.

ثانيا. مقالات في مجلات علمية (أكاديمية)

1. . نرمين مجدي. (*2021*). مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الاجمالي. صندوق النقد العربي. أبو ظبي، الامارات.

2. أحمد محمد مرزوق، وهبة محمد عمار. (*07, 2024*). مدخل النمو الاقتصادي المستدام طبقا للقدرات الاقتصادية للمدن المصرية. مجلة البحوث الحضرية، *49(03)*.

3. الادارة العامة لتصميم وتطوير المناهج. (بلا تاريخ). سفر وسياحة، تسويق سياحي. المملكة العلابية السعودية: المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني.

4. إسماعيل صاري. (*2019*). التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح). مجلة البشائر الاقتصادية، *5(2)*.

5. أسيا حمودي، ووافية زاير. (*2021*). اعتماد التسويق السياحي الإلكتروني كآلية لتفعيل النشاط الترويجي في مؤسسة سياحية -دراسة حالة وكالة الزعاطشة للسياحة والأسفار- حجوط تيبازة. مجلة الابداع، *11(02)*.

6. أمين حواس. (*2021*). نماذج النمو الاقتصادي. الجزائر: منشورات مخبر توير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

7. بختة يوسفي، وأحمد غريبي. (*2021*). مساهمة السياحة في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (*1995-2019*) دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة*Ardl*. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، *7(2)*.

8. بشير بن موسى، أحمد نصير، ويونس زين. (*2020*). الصناعة التحويلية كخيار إستراتيجي للتنويع الإقتصادي في الدول العربية "مع الإشارة إلى حالة الجزائر -المغرب وتونس". الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، *13*.

9. بلال مسعي، وهبة الله أوريسي. (*2016*). تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة - حالة الجزائر-. مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، *1(1)*.

10. الجودي صاطوري، وسعدية بوعلاق. (*2017*). التسويق السياحي الإلكتروني بين متطلبات التنفيذ وحتمية الواقع. مجلة الباحث الاقتصادي*(04)*.

11. حسني حسن مهران، محمد سعيد بسيوني، محمد إبراهيم عواد، وإيناس غنيمي. (*2022*). دور الهندسة المالية في تعزيز النمو المستدام في مصر. مجلة الدراسات و البحوث التجارية، *42(03)*.

12. حفصة كوبيبي، والعجال بوزيان. (بلا تاريخ). النمو، التنمية والتنمية المستدامة مراجعة للمفاهيم. مجلة المواقف، *17*(*02*). تم الاسترداد من *https://asjp.cerist.dz/en/article/178956*

13. خولة نجيمي. (*2018*). إشراك المجتمع المحلي في التنمية السياحية بولاية الجلفة. مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة.

14. خيرة مجدوب. (*2020*). الاساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته. *1*. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

15. سميرة جمعي، إبراهيم قارة، ونور الدين مناقر. (*2018*). الاستثمار في البنية التحتية ودوره في تطوير وتنمية القطاع السياحي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية (*1995 – 2011*). مجلة دفاتر، *14(1)*.

16. شهرزاد بوجمعة. (*2021*). دور السياحة الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي: دراسة قياسية لتأثير صناعة السياحة على النمو الاقتصادي في ظل التنمية المستدامة خلال الفترة *1995-2017*. مجلة دفاتر *MECAS*، *17*(*02*). تم الاسترداد من *https://asjp. cerist. dz/en/article/158376*

17. شهرزاد بوجمعة، ومصطفى بلمقدم. (01 11, 2020). تقييم النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية للفترة (1995-2016). مجلة البشائر الاقتصادية، 6(2). تم الاسترداد من https://asjp. cerist. dz/en/article/133506

18. شهرزاد بوجمعة، ووفاء القرصو. (2021). صناعة السياحة وعلاقتها بالتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة. كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة. تم الاسترداد من http://dspace. zu. edu. ly/xmlui/handle/1/1626

19. شيماء عبد القوي، أحمد عبد الشافي سالم، و محمد فراج. (2024). دراسة تأثير السياحة الافتراضية على ارتباط السائحين بالمقصد السياحي المصري. المجلة الدولية لدراسات السياحة والضيافة، 7(1).

20. الطاهر جليط. (2018). دراسة قياسية لأثر الاستثمار السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات التجارية(3).

21. عاطف لافي مرزوك. (2013). التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل. (4).

22. عامر روابح، وعلي حبيطة. (2023). دراسة لبعض محددات النمو الاقتصادي المستدام في الجزائردراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2019. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 6(1). تم الاسترداد من https://asjp. cerist. dz/en/article/217006

23. عبد الحليم شاهين. (2021). التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي. دراسات تنموية(73).

24. عبد العال حسن أحمد إبراهيم. (2021). دور السياحة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في واحة سيوه " في ظل التحديات الراهنة. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 36(02). تم الاسترداد من https://scholar. google.

com/citations?view_op=view_citation&hl=ar&user=NJqidvUAAAAJ&citation_for_view=NJqidvUAAAAJ:Se3iqnhoufwC

25. عبد العزيز عبدوس. (2016). تحسين بيئة الأعمال مطلب أساسي لتحقيق التنويع الاقتصادي. مجلة الباحث الإقتصادي(6).

26. العربي طعبية، وعلي بن ساحة. (2022). التنبؤ بالنمو الاقتصادي للجزائر باستخدام منهجية بوكس جينكيز للفترة الزمنية (1980 - 2020). مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 8(2).

27. فكرية عبد الفتاح إسماعيل عجينة، وأحمد يوسف عبد السلام محمد علي بهريز. (2022). دور السياحة الافتراضية في الترويج للوجهات السياحية في مصر في ظل جائحة كورونا (COVID 19)على ضوء تجارب بعض الدول العربية. مجلة كلية السياحة والفنادق(11).

28. كاهنة قماط، وأحمد رجراح. (02 08, 2020). أثر الاستثمار السياحي على التنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(1). تم الاسترداد من https://asjp. cerist. dz/en/article/122482

29. كمال طرفاية، وعثمان توات. (03 11, 2021). أثر النشاط السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1997 – 2018. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 14(0). تم الاسترداد منhttps://asjp. cerist. dz/en/article/167883

30. محمد إبراهيم عراقي، وفاروق عبد النبي عطا الله. (بلا تاريخ). التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية - دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الاسكندرية-. الاسكندرية: المعهد العالي للسياحة والفنادق والحاسب الألي http://www. seyouf. org/paper_02. pdf

31. محمد بولصباع. (2016). واقع ترويج السياحة الحموية في الجزائر. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات(4).

32. محمد دعمي. (2022). واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2000-2020. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 18(2).

33. محمد زعيش، ورندة بولقرون. (30 04, 2019). السياحة في الجزائر قطاع إستراتيجي للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، 3(1). تم الاسترداد من https://asjp. cerist. dz/en/article/188288

34. محمد كريم قروف. (2016). قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014). مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 9(2).

35. مختار عمور، وياسين عبد الله. (2024). دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي وآليات تطويره في الجزائر خلال الفترة (2001-2020). مجلة دفاتر بوادكس، 13(1).

36. مسعود بن مويزة. (2018). دور السياحة في أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية - إشارة لحالة الجزائر. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 04(03).

37. مصطفى يونسي. (2013). دور وأهمية السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية -حالة الجزائر. دراسات وأبحاث، 5(13).

38. ممدوح عوض الخطيب. (2015). أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 22(03).

39. منال ميسوم. (2016). واقع السياحة الجبلية في الجزائر وآفاق النهوض بها. المجلة الدولية للتنمية، 5(1).

40. مولود كبير، أحمد طلحة، ومحمد طلحة. (2022). أثر الإنفاق السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا دراسة قياسية باعتماد *Dynamic Panel Analysis* للفترة: 1995-2018. مجلة التنظيم والعمل، 11(3).

41. نبيلة نوي. (2018). التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية - دراسة حالة الجزائر-. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - العدد الاقتصادي، 12(03).

42. نعيمة سماعيني، ونسيمة لخضاري. (2021). مساهمة التسويق السياحي في تحفيز الطلب السياحي في الجزائر - دراسة حالة- عينة من وكالات السياحة والأسفار بولاية المسيلة. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 11(04).

ثالثا. أطروحات الدكتوراه

1. أحلام زواوية. (2018). جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة وأثره على النمو الاقتصادي المستدام -دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1980-2014) (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية). سطيف، كلية العلوم الاقتصاية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس -سطيف 1-.

2. أحمد ضيف. (2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989 - 2012) (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر - 3-.

3. أسيا بلقاضي. (2022). دراة قياسية لمحددات الطلب السياحي الدولي: مقارنة بين الجزائر وتونس (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس. تم الاسترداد من http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/3800/1/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b7%d8%b1%d9%88%d8%ad%d8%a9.pdf

4. جمال الدين صادقي. (2024). محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة -حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

5. خديجة عزوزي. (2015). التنمية السياحية المستدامة بين الامكانيات والآفاق -دراسة حالة ولاية قالمة (أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية والتنمية المستدامة). قالمة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

6. ريان زير. (2018). مساهمة التسويق السياحي في تطوير السياحة في الوطن العربي دراسة مقارنة الجزائر تونس الامارات (أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.

7. زروق بن موفق. (2019). إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية ومالية). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة زيان عاشور بالجلفة.

8. سارة زاغز. (2021). اثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في ترويج الخدمات السياحية دراسة ميدانية لمجموعة من الوكالات السياحية بالجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر. بسكرة.

9. عامر عيساني. (2010). الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة -حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير). باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة الحاج لخضر -باتنة.

10. عبد القادر مراد. (2020). أثر النمو الاقتصادي على التشغيل في بعض دول المغرب العربي الجزائر، تونس، المغرب -دراسة قياسية تحليلية للفترة 1991 - 2012- (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية). تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

11. نبيلة نوي. (2017). أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية - دراسة تجربة: الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج (أطروحة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس - سطيف *1*-.

12. يوسف مقعاش. (*2021*). دور الاعلام السياحي في تنشيط السياحة الجزائرية دراسة ميدانية على عينة من الوكالات السياحية في الشرق الجزائري (أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات). كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: جامعة باتنة *1* الحاج لخضر.

رابعا. رسائل الماجيستر

1. سهيلة عريوة. (*2011*). مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة -دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري- (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس سطيف.

2. صادق هادي. (*2014*). دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة *2000- 2012* (رسالة ماجستير في اقتصاد دولي وتنمية مستدامة). سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير: جامعة فرحات عباس سطيف.

3. محمود العوني. (*2012*). السياحة والتنمية المستدامة، دراسة حالة ولاية (رسالة الماجستر في الاقتصاد). كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية: جامعة وهران، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير.

خامسا. الملتقايات والمؤتمرات الدولية

1. إسماعيل بوغازي، ولمين تغليسية. (*2013*). واقع التنمية السياحية في الجزائر وآفاق تطويرها. الملتقى الدولي: التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف. غرداية: المركز الجامعي غرداية.

2. إيمان حسينات. (2018). السياحة كخيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الجزائري. الملتقى العلمي الدولي حول صناعة المستقبل في السياسات العربية نحو تفعيل لدور الدراسات المستقبلية.

3. سليمة طبايبية، والهادي لرباع. (2008). التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية. ملتقى دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة. جامعة فرحات عباس - سطيف.

3. عائشة بن عاشور. (2021). دور السياحة في تحقيق التنمية القتصادية بالجزائر. كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة. تم الاسترداد من *http://dspace. zu. edu. ly/xmlui/handle/1/1634*

4. يسرى دعبس. (2001). السياحة. الملتقى المصري للابداع والتنمية. القاهرة.

سادسا. المواقع الالكترونية الرسمية

1. المعهد العربي للتخطيط بالكويت. (بلا تاريخ). سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية. تم الاسترداد *10 11 2024*، من *https://www. arab-api. org/TrainingDetails. aspx?TrainingID=221*

2. الهيئة العامة للاحصاء. (2017). نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. السعودية، https://www. stats. gov.

3. وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (بلا تاريخ). التهيئة السياحية. تاريخ الاسترداد *07 01, 2025*، من

https://www. mta. gov. dz/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%87%d9%8a%d8%a6%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d9%8a%d8%a9/

4. وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (بلا تاريخ). المقومات الأساسية للسياحة. تاريخ الاسترداد *07 01, 2025*، من

https://www. mta. gov. dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d9%88%d9%85%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%ad%d8%a9/#el-d94a9fbb

5. منظمة الأمم المتحدة للسياحة. (بلا تاريخ). تمكين المرأة والسياحة. أهداف التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 21 10, 2024، من https://www.untourism.int/gender-and-tourism

- **مراجع أجنبية:**

أولا. كتب:

1. Adelman, I. (1961). Theories of Economic Growth and Development. California: Stanford University Press.

2. Berbecaru, I. (1975). Conducerea modernă în turism. Bucureşti: Editura pentru Turism.

3. Burgenmeier, B. (2008). Politique Économique Du Développement Durable (éd. 1). Belgique.

4. Camilleri, M. A. (2018). Travel Marketing, Tourism Economics and the Airline Product. Springer International Publishing AG.

5. François, V. (2007). economie et polotique du tourisme interntional (Vol. 2).

6. Froyen, R. T. (2009). Macroeconomics: Theories and policies. New jersey: Pearson Education, Upper.

7. Grossman, G. M., &Helpman, E. (1992). Innovation and growth in the global economy. Cambridge: Massachusetts, MIT Press.

8. Higgins, B. (1993). Economic Development: Problems, Principles & Politicies. New Delhi: Universal Book Stall.

9. Hvidt, M. (2013). Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends. Kuwait Program on Development; Governance and Globalization in the

Gulf States. London: The London School of Economics and Political. Retrieved from http://eprints. lse. ac. uk/55252/1/Hvidt%20final%20paper%2020. 11. 17_v0. 2. pdf

10. Krippendorf, J. (1971). Marketing et tourism. Berne: Herbert Lang.

11. Krippendorf, J. (1999). The holiday makers: Understanding the impact of leisure and travel. London: Oxford: Butterworth-Heinemann.

12. Kuznets, S. (1971). Modern Economic Growth: Findings and Reflections. Lecture to the memory of Alfred Nobel.

13. lanquar, R. (1993). le tourisme international, Que sais-je ? (Vol. 5). Paris: presses universitaires.

14. Leiper, N. (1979). The Framework Of Tourism Towards A Definition Of Tourism, Tourist, And The Tourist Industry. Australia, Sydney Technical College: School Of Business & Administrative Studies.

15. lexley, p., &Richanl, S. (2005). The Management of tourism. London: SAGE Publications.

16. Ministère de l'économie. (2012). Les facteurs et indicateurs de la compétitivité des entreprises de services rendus. France: Ministère de l'économie, des finances et de l'industrie – DGITIP – Services des Industries Manufacturières.

17. Nicolescu, E. (1975). Marketing înturism. Bucureşti: Editura Sport-Tourism.

18. Radvic-Markovic, Nikitovic, &Jovancevic. (2015). Toward Green Economy: Opportunities and Obstacle for Western Balkan Countries. Serbia: Xilibris Library of Congress.

19. Schwartz, J. (1984). Pour un approche marketing de la promotion touristique. Lausanne.

20. The Global Growth Institute. (2015). Global Green Growth: Clean Energy Industrial Investments and Expanding Job Opportunities. Seoul: The Global Green Growth Institute.

21. Thirlwall, A. (2003). Growth and Development, with special reference to developing economies.

22. Thirlwall, A. P. (2000). Alternative Approaches to the Analysis of Economic Growth: Based on Lectures given at the National University of Mexico. Mexico.

23. Thirlwall, A. P. (2012). Balance of payments constrained growth models: history and overview, In Models of Balance of Payments Constrained Growth. London:Palgrave Macmillan

24. Williams, S. (2004). General introduction, Tourism: critical concepts in the social sciences: the nature and structure of tourism. New York: Routledge.

ثانيا. مقالات في مجلات علمية (أكاديمية)

1. ADOUANE, R. (2014, 06). Aiming a productive, a viable and a sustainable agriculture for the emergence of Algerian economy in the framework of the unavoidable globalization. Industrial Economics Journal(06). Retrieved from http://dspace. univ-batna. dz/bitstream/123456789/2498/1/Aiming%20A%20Productive,%20A%20Viable%20And%20A%20Sustainable%20Agriculture%20For%20The%20Emergence%20Of%20Algerian%20Economy%20In%20The%20Framework%20Of%20The%20Unavoidable%20Globalization%20. pdf

2. Ahmed, A. A. (2019). Economics Diversification in Nigeria: The Prospect of Tourism. Journal of Environmental Management and Tourism.

3. Akter Poli, T., Hasan Sawon, M., & Nasir, M. (2024). Tourism And Climate Change: Mitigation And Adaptation Strategies In A Hospitality Industry In Bangladesh. Educational Administration: Theory and Practice, 30(05).

4. Alipour, M., &Darabi, E. (2011, May). The Role Of Service Marketing Mix And Its Impact On Marketing Audit In Engineering And Technical Service Corporations. Global Journal of Management and Business Research, 11(6).

5. Al-Smadi, M., & Al-Saad, S. (2023). Analyzing Outbound Tourism as a Form of Economic Leakage: A Qualitative Approach. African Journal of Hospitality Tourism and Leisure, 11(4). Retrieved from African Journal of Hospitality Tourism and Leisure: https://www. researchgate. net/publication/366917465_Analyzing_Outbound_Tourism_as_a_Form_of_Economic_Leakage_A_Qualitative_Approach

6. Álvaro, D., José, V., & Leandro, P. (2024, Feb 14). Barriers and policies affecting the implementation of sustainable tourism: the Portuguese experience. Journal of Policy Research in Tourism. doi:https://doi. org/10. 1080/19407963. 2024. 2314514

7. Andreea, O., & Simona Marcela. (2021). Measuring Sustainable Economic Growth. Management Strategies Journal,, 54(4).

8. Ante, M., Željko, M., & Lana, K. (2018). Tourism Infrastructure, Recreational Facilities And Tourism Development. Tourism and Hospitality Managemen, 24(1).

9. Archer, B., & Cooper, C. (1995). The positive and negative impacts of tourism. Global Tourism: The Next Decade.

10. AYENI, D. (2020). Predicting the effects of economic diversification on sustainable tourism development in Nigeria. American Journal of Tourism Management, 2(1).

11. Ayeni, D. (2020). Predicting the effects of economic diversification on sustainable tourism development in Nigeria. American Journal of Tourism Management, 2(1).

12. Baatartogtokh, B. (2018). The State of Outsourcing in the Canadian Mining Industry. Resources Policy, 59.

13. Bahlouli, A., & Hamza, A. (2024). Analysis of the impact of global oil price volatility... Journal of Management and Economic Sciences Prospects, 08(02).

14. Baloch, Q. B., Shah, S., Iqbal, N., Sheeraz, M., Asadullah, M., Mahar, S., & Umar Khan, A. (2022, Aug). Impact of tourism development upon environmental

sustainability: a suggested framework for sustainable ecotourism. PMC PubMed Central. doi:10. 1007/s11356-022-22496-w

15. Benchaib, M. (2022). The strategy of developing the domestic tourism sector... International Journal of Economic Performance (IJEP), 05(01).

16. Berthélemy, J. -C. (2005). Commerce international et diversification économique. Revue d'économie politique, 115(5).

17. Biruta, S., Dalia, S., & Edmundas, J. (2021). Tourism – a tool for economic diversification... Humanities Studies, 7(84).

18. Bogdan-Constantin, I., Oana Mihaela, S., & Alina, M. (2018, 10 01). The Impact of Tourism on Sustainable Development of Rural Areas: Evidence from Romania. Sustainability, 10(10). Retrieved from https://doi. org/10. 3390/su10103529

19. Bouadam, K. (2011). The national strategy of tourism development in Algeria... Review of Applied Socio-Economic Research, 02.

20. Bowen, D. (2001). Research on tourist satisfaction and dissatisfaction. Journal of Vacation Marketing, 7(1).
– Brainard, W., & Richard, C. (1968). Uncertainty and Diversification of International Trades. Food Research Institute Studies...

21. Breusch, T., & Pagan, A. (1979). A simple test for heteroscedasticity and random coefficient variation. econometrica, 47. Retrieved 02 06, 2025, from https://doi. org/10. 2307/1911963

22. Çelik, A., Özcan, S., Topcuoğlu, A., &Yıldırım, K. (2013). Effects of the Tourism Industry on the Balance of Payment. 24(1). doi:10. 1080/13032917. 2013. 772529

23. Charef, N. (2022). The role of cultural heritage sites... AFAQ Review of Research and Studies, 5(2).

24. Cirikoviý, E. (2014). Marketing Mix in Tourism. Academic Journal of Interdisciplinary Studies, 3(2). doi:10. 5901/ajis. 2014. v3n2p111

25. Digital Tourism and Smart Development: State-of-the-Art Review. (2024). Sustainability, 16(23). Retrieved from https://doi. org/10. 3390/su162310382

26. Digital Tourism and Smart Development: State-of-the-Art Review. (2024). Sustainability, 16(23). Retrieved from https://doi.org/10.3390/su162310382

27. Dini, M., & Pencarelli, T. (2022). Wellness tourism and the components of its offer system: A holistic perspective. Tour. Rev(77).

28. Elgzoli, E. H. (2024). The impact of tourism sector variables on economic growth in the kingdom of saudiarabia during the period 2010-2020.

29. Gabriela, P., & Ion, A. T. (2005). Economic Impact Of Tourism. Œconomica.

30. Gina, I. (s. d.). TOURISM AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT. CES Working Papers, 32(2). Récupéré sur https://ceswp. uaic. ro/articles/CESWP2014_VI2_BUT. pdf

31. Guttentag, D. (2010). Virtual reality: Applications and implications for tourism. journal Tourism Management, 31(5).

32. Guttentag, D. (2010). Virtual reality: Applications and implications for tourism. journal Tourism Management, 31(5).

33. HADJI, Y., & BEN ABDERRAHMANE, A. (2024). Analyzing the impact of oil price fluctuations on economic growth in Algeria: an empirical study. Theoretical and Applied Economics, 640(3),

34. Ileana, A. (2023). The Importance of Educational Tourism in Cultural Heritage Preservation... Research and Education. doi:10. 56177/red. 8. 2023. art. 7

35. Irene Hanna, H., & Ni Made, S. (2024). SUSTAINABLE CULTURAL TOURISM IN THE ERA OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT. International Journal of Sustainable Competitiveness on Tourism, 3(2). doi:10. 34013/ijscot. v3i02. 1601

36. Jafari, J. (1977). Annals of Tourism Research, 5.

37. Jalil, A. Mahmood, T., & Idrees, M. (2013). Tourism–growth nexus in Pakistan: Evidence from ARDL bounds tests. Economic Modelling, 35.

38. Jamil, S. A. (2024). Does tourism expansion and expenditure impact economic growth in Oman... Journal of Infrastructure Policy and Development. https://doi. org/10. 24294/jipd. v8i7. 5439

39. Jean, G. (2002). De la croissance au développement, A la recherche d'indicateurs alternatifs. futuribles(281).

40. Jiyun, Y. (2014). Impact of Tourists' Intercultural Interactions. Journal of Travel Research, 53(2).

41. John, A. (1993). Sustainable Tourism in the Nature and National Parks of Europe. The George Wright Forum, 10(04).

42. Justice, M. (2019). Sustainable development... Cogent Social Sciences, 5. doi:10. 1080/23311886. 2019. 1653531

43. Kermi, M., &Dahmoune, F. (2024, 06 30). Economic diversfication in Algeria, prospects and challenges. Journal of Economics and Human Development, 15(1), Ketter, E, & Avraham, E. (2021). Tourism destinations' digital marketing strategies during the COVID-19 pandemic. Travel Tour. Mark. (38).

44. Ketter, E., & Avraham, E. (2021). Tourism destinations' digital marketing strategies during the COVID-19 pandemic. Travel Tour. Mark.(38).

45. KOVAÇI, I., HASANAJ, P., KRASNIQI, A., & TAHIRI, A. (2021). The impact of Tourism on the Economic Development of Kosovo. Journal of Environmental Management and Tourism, 12(49).

46. KULCSÁR, E. (2012). CONSIDERATIONS ON TOURIST MARKETING THEORY AND PRACTICE IN ROMANIA. Journal of tourism.

47. Lakhouit, A. (2020). Tourism Impact on Marine Ecosystems in the North of Red Sea. Journal of Sustainable Development, 13(01). https://doi.org/10.5539/jsd.v13n1p10

48. LAOUBI, K., & YAMAO, M. (2012, March). The Challenge of Agriculture in Algeria: Are Policies Effective? Agricultural and Fisheries Economics Research(12), pp. 65-73. Retrieved from https://home. hiroshima-u. ac. jp/food0709/seika/seika2012-3. pdf

49. Layat, D., & Benazza, M. (2024). The impact of corruption, natural resources on economic growth... Review of Socio-Economic Perspectives, 9(1). doi:10. 19275/RSEP173

50. Leiper, N. (1979). The framework of tourism: Towards a definition of tourism tourist and the tourist industry. Annals of Tourism Research, 6(4).

51. Leo, B., & Binte Halim, H. (2024). Evaluating the Long-Term Impact of Sustainable Tourism Practices... Integrated Journal for Research in Arts and Humanities, 4(3). https://doi. org/10. 55544/ijrah. 4. 3. 27

52. Lew, A. (1987). A Framework of Tourist Attraction Research. Annals of Tourism Research, 14.

53. Madoui, M. (2015). Unemployment among Young Graduates in Algeria: A Sociological Reading. Open Journal of Social Sciences, 3. doi:10. 4236/jss. 2015. 311006

54. Mahfuzur, R., Shariful Islam, M., Al Amin, Rebeka, S., & Talukder, I. (2019). Effective Factors of Service Marketing Mix on Tourist Satisfaction: A Case Study. Asian Social Science, 15(07). doi:10. 5539/ass. v15n7p1

55. Manzoor, F., Wei, L. B., Asif, M., Haq, M. Z., & Rahman, H. (2019). The Contribution of Sustainable Tourism to Economic Growth and Employment in Pakistan. Int J Environ Res Public Health, 16(19). doi:10. 3390/ijerph16193785.

56. Marzouk, A. M. (2019). The Influence of Augmented Reality and Virtual Reality Combinations on Tourist Experience.

57. Massell, B. F. (1970). Export Instability and Economic Structure. American Economic Review, 60(4).

58. Mokodongan, T. (2024). Analysis of The Application of Ecotourism Principles In Indonesian Natural Tourism Destinations: A Literature Review. Journal of Indonesian Tourism, Hospitality and Recreation, 7(2). Retrieved from https://doi.org/10.17509/jithor.v7i2.73637

59. Onifade, O., & Olanrewaju, S. (2020). Investigating Performances of Some Statistical Tests for Heteroscedasticity Assumption in Generalized Linear Model: A Monte Carlo Simulations Study. Open Journal of Statistics. https://doi. org/10. 4236/ojs. 2020. 10

60. Panasiuk, A. (2018). Relations of the tourist market with substitution markets. Economic Problems of Services (130). doi:10. 18276/epu. 2018. 130-10

61. Peter, B. (2000). Ecotourism from a conceptual perspective, an extended definition of a unique tourism form. International Journal of Tourism Research, 2(3).

62. PIERRE-PAUL, P. (2006). L'EXTERNALISATION DE LA PRODUCTION DE BIENS ET SERVICES: CONTEXTE, DÉFINITION ET EFFETS ÉCONOMIQUES SUR LE PAYS D'ORIGINE ET D'ACCUEIL. CAHIERS DE RECHERCHE -CEIM(ISSN 1714-7638), p. 09.

63. Prebisch, R. (1950). The Economic Development of Latin America and its Principal Problems. Lake Success, United Nations Department of Economic Affairs: Economic Commission for Latin America.

64. Radianti, J. M. (2020, April). A systematic review of immersive virtual reality applications forhigher education: Design elements, lessons learned, and research agenda. journal Computers &Education(147).

65. Ranjbar, O., Saboori, B., & Gholipour, H. F. (2023). Does tourism development spur export product diversification? Taylor & Francis Online. doi:10. 1080/13683500. 2023. 2284784

66. Rowland, L. (2024). Impacts Of Cultural Events And Festivals On Cultural Tourism. Journal Of Advanced Zoology(45).

67. Shujaat, A., Sunil, T., & Umer, S. (2024, November). Impacts of clean water and sanitation on international tourism in South Asia: does quality governance matters? Environment, Development and Sustainability: A Multidisciplinary Approach to the Theory and Practice of Sustainable Development, Springer, 26(11). Retrieved from https://ideas.repec.org/a/spr/endesu/v26y2024i11d10.1007_s10668-023-04379-3.html

68. Tchouamou Njoya, E., & Seetaram, N. (2017, Apr 4). Tourism Contribution to Poverty Alleviation in Kenya: A Dynamic Computable General Equilibrium Analysis. J Travel Res, 57(4). https://doi.org/10.1177/0047287517700317

69. Thad, D. (2005). Resource Dependence, Economic Performance, and Political Stability. Journal of Conflict Resolution.

70. Thadewald, T., & Buning, H. (2007). Jarque-Bera Test and its Competitors for Testing Normality: A Power Comparison. Diskussionsbeiträge (09). doi:10. 1080/02664760600994539

71. TohidyArdahaey, F. (2011). Economic Impacts of Tourism Industry. International Journal of Business and Management, 6(8). doi:10. 5539/ijbm. v6n8p206

72. Tona, A. (2025). Handicrafts and Traditional Arts: Driving Sustainable Growth in Village Tourism. JOURNAL OF HUMANITIES SOCIAL SCIENCES AND BUSINESS, 4(2).

73. Torabi, Z.-A. (2024, September 18). Breaking barriers: how the rural poor engage in tourism activities without external support in selected Iranian villages. Social Impact of Tourism, 03. https://doi.org/https://doi.org/10.3389/frsut.2024.1404013

74. Torsney, A. (2025). Defining ecotourism for mainstream application and to support sustainable tourism governance. Ecological Solutions and Evidence, 6(2). doi:10. 1002/2688-8319. 70050

75. Torsney, A. (2025). Defining ecotourism for mainstream application and to support sustainable tourism governance. Ecological Solutions and Evidence, 6(2). Retrieved from https://doi.org/10.1002/2688-8319.70050

76. Valentinas, N., &Asta, M. (2009). The Possibilities for the Identification and Evaluation of Tourism Sector Competitiveness Factors. ENGINEERING ECONOMICS (THE ECONOMIC CONDITIONS OF ENTERPRISE FUNCTIONING), 61(1).

77. Verhoef, P., Broekhuizen, T., & Bart, Y. (2019). Digital transformation: A multidisciplinary reflection and research agenda. J. Bus. Res(122).

78. Verhoef, P., Broekhuizen, T., & Bart, Y. (2019). Digital transformation: A multidisciplinary reflection and research agenda. J. Bus. Res(122).

79. Virkar, A. R., &Prita, M. D. (2018). A review of dimensions of tourism transport affecting tourist satisfaction. Indian Journal of Commerce and Management Studies, 9(1).

80. Wang, K., Zhen, L., Zhen, W., Siyuan, L., Ayad, H., Djedaiet, A., & Saeed Meo, M. (2022, July 07). How Does Algerian Trade Respond to Shocks in Oil Prices and Uncertainty? Environmental Economics and Management, 10. doi: https://doi. org/10. 3389/fenvs. 2022. 944209

81. YILMAZ, A. E. (2014). IMPACT OF TOURISM INDUSTRY ON ECONOMIC GROWTH. FACULTY OF BUSINESS: DOKUZ EYLUL UNIVERSITY.

82. ZERMANE, K., BARHOUM, A., & BADIS, N. (2021). The development of tourism in Algeria within the master plan for tourism. Economic Sciences, Management and Commercial Sciences Review, 14(02).

83. Zhang, H., Richard, T., & Long, W. (2023, November). Has COVID-19 changed tourist destination choice? Annals of Tourism Research, 103. https://doi.org/https://doi.org/10.1016/j.annals.2023.103680

84. ZIANI, Z. (2024, 06 28). The determinants of economic diversification in Algeria: an empirical approach. Journal of Economics and Human Development, 15(1), pp. 104-117.

ثالثًا: مقالات و تقارير منشورة إلكترونيا عبر بوابات أكاديمية إلكترونية

1. Adhikari, G. (2022). Interpreting the Basic Results of Multiple Linear Regression. School journal. Retrieved from https://doi. org/10. 3126/scholars. v5i1. 55775

2. Alan, G. (2010). Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelless, Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau du FMI Ressources naturelles, finance et développement. Alger.

3. Anne Marie, G., & Marianne, S. -G. (2024). Purchasing Power Parity Based Weights for the World Economic. International Monetary Fund. Retrieved from file:///C:/Users/nesri/Downloads/9781557753373-ch06. pdf

4. Assipova, Z. (n.d.). Bases of Tourismology. Department of Recreational geography and tourism: AL-FARABI KAZAKH NATIONAL UNIVERSITY. Retrieved from https://farabi.university/storage/files/2294515440672f729751182871082039_Lecture%209%20-%20%D1%82%D1%83%D1%80%D0%B8%D0%B7%D0%BC%D0%BE%D0%BB%D0%BE%D0%B3%D0%B8%D1%8F.pdf

5. Bansal, S., Gautam, P. K., Verma, R., Sharma, R., Mendiratta, S., & Dogra, B. (n. d.). Tourism and Hospitality Marketing. Tourism and Hospitality. Retrieved from https://www. google. com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&cad=rja&uact=8&ved=2ahUKEwjF6bjipduHAxXM3gIHHR3ANrMQFnoECBMQAQ&url=https%3A%2F%2Fepgp. inflibnet. ac. in%2Fepgpdata%2Fuploads%2Fepgp_content%2FS001827%2FP001853%2FM030180%2FET%2F152593453814. 30_E

6. Baum, C., & Wiggins, V. (2002). Bgtest: stata module to calculate breusch-godfrey test for serial correlation.

7. Bertelsmann Stiftung. (2024). Bertelsmann Stiftung's Transformation Index (BTI) 2024. Algeria. Retrieved 02 01, 2025, from https://bti-project.org/en/reports/country-report/DZA?cHash=c08bd730257b5d6d5505f327e8b4d91b

8. Brel, O., Zaytseva, A., & Kaizer, P. (2020). Contribution of tourism to diversification and development of a green economy. E3S Web of Conferences. Retrieved from https://www. e3s-conferences. org/articles/e3sconf/pdf/2020/77/e3sconf_ersme2020_05001. pdf

9. Christy, S. (2023). How Does Tourism Contribute To The Economy. Tourist secrets. Retrieved from https://www. touristsecrets. com/travel-tips/how-does-tourism-contribute-to-the-economy/

10. city-countyobserver. (2024). The Economic Challenges of Regions Highly Dependent on Tourism. Retrieved 11 05, 2024, from https://city-countyobserver. com/446029-2/

11. Corinne, C., Giovanni, M., Monique, N., & Chris, P. (2024). Economic Diversification in Developing Countries – Lessons from Country Experiences with Broad-Based and Industrial Policies. IMF DEPARTMENTAL PAPERS, Economic Diversification in Developing Countries. Retrieved from https://www. elibrary. imf. org/view/journals/087/2024/006/article-A001-en. xml

12. Drummond, A. (n. d.). Sustainable tourism: Balancing economic growth and environmentally responsible transportation. Retrieved 11 10, 2024, from https://corporateculture. co. uk/sustainable-tourism-balancing-economic-growth-and-environmentally-responsible-transportation/

13. El Azzaoui, I., Carnicelli, S., & Khodadadi. (2022). Tourism development in Algeria and the Horizon 2025 Plan. CAB International, Wallingford, UK. Retrieved from https://myresearchspace. uws. ac. uk/ws/portalfiles/portal/51288026/2021_11_22_El_Azzaoui_et_al_Tourism_accepted. Pdf

14. ESCAP. (2015). Integrating the three dimensions of sustainable development: a framework and tools. Greening of Economic Growth Series. Retrieved from https://repository. unescap. org/handle/20. 500. 12870/3161

15. European Training Foundation. (2020). ALGERIA EDUCATION, TRAINING AND EMPLOYMENT DEVELOPMENTS 2020. Retrieved 01 05, 2025, from https://www. etf. europa. eu/sites/default/files/document/Country%20fiche%202020%20Algeria%20-%20Education_%20Training%20and%20Employment%20Developments. pdf

16. Fletcher, J. (1994). Input-output analysis. Tourism Marketing and Management Handbook, 2.

17. Frechtling, D. (1987). Assessing the impacts of travel and tourism – measuring economic benefits. Tourism and Hospitality Research – a Handbook for Managers and Researchers. New York.

18. Frechtling, D. C. (1994). ASSESSING THE ECONOMIC IMPACTS OF TRAVEL AND TOURISM – INTRODUCTION TO TRAVEL ECONOMIC IMPACT ESTIMATION (Chapter 31 Travel, Tourism and Hospitality Research: A Handbook for Managers and Researchers). New York.

19. Geniusloci. (n. d.). Slow tourism, a vector of growth and economic diversification of a region. Retrieved 11 05, 2024, from https://geniusloci. com/en/slow-tourism-vector-of-growth-and-economic-diversification-region/

20. Giz. (2022). Diversification as a key strategy for more innovation and competitiveness in tourism. Retrieved from https://cdn. leverist. de/prod/6990/handbook-diversification-in-tourism.pdf

21. IGI Global. (2022). What is tourism demand. Retrieved 12 01, 2024, from https://www.igi-global.com/dictionary/the-impact-of-exchange-rate-on-tourism-industry/49776

22. IMD. (2024). Economic Sustainability: principles and practices for long-term success. Retrieved 11 06, 2024, from https://www. imd. org/blog/sustainability/economic-sustainability/

23. International Trade Center. (n. d.). Algeria: National trade strategy to support Algeria's economic diversification (AfTIAS). Retrieved 01 01, 2025, from

24. James, B. (2023). Robert Solow on Sustainability. https://economistwritingeveryday. com/2023/12/21/robert-solow-on-sustainability/

25. John, P., & Henning, M. (n. d.). Sustainable Development and Sustainable Growth: Conceptual Plain or Points on a Conceptual Plain? Proceedings system dynamics. Retrieved 11 03, 2024, from https://proceedings. systemdynamics. org/1999/PAPERS/PARA197. PDF

26. Jonathan, H. M. (2000). Basic Principles of Sustainable Development. GLOBAL DEVELOPMENT AND ENVIRONMENT INSTITUTE. Retrieved from https://sites. tufts. edu/gdae/files/2019/10/00-04Harris-BasicPrinciplesSD. pdf

27. Lejárraga, I., & Walkenhorst, P. (2013). Economic policy, tourism trade and productive diversification. CEPII(07). Retrieved from https://www. cepii. fr/PDF_PUB/wp/2013/wp2013-07. pdf

28. library. fiveable. (n. d.). Key term – Gross National Income (GNI). Retrieved 07 03, 2024, from

29. Lily, H., & Gabriel, F. (n. d.). Direct, Indirect, and Induced Impacts in Tourism. https://www. studysmarter. co. uk/explanations/hospitality-and-tourism/...

30. Lorenzo, G. B. (n. d.). Agricultural Policy Support Service. Rome, Policy Assistance Division: FAO. Retrieved from http://www. fao. org/docs/up/easypol/329/gini_index_040en. pdf

31. Ltandc. Org. (2023). Toolkit for tourism project managers to progress the SDGs.https://www. ltandc. org/toolkit-for-tourism-project-managers-to-progress-the-sustainable-development-goals-sdgs/

32. Magdalena Karolak, O. M. (2022). Tourism, economic diversification and economic diplomacy: Lessons from the Arabian Gulf. Research Centre Cambridge. https://www. academia. edu/68521822/Tourism_economic_diversification_and_economic_diplomacy_Lessons_from_the_Arabian_Gulf

33. MAGISTER PARIWISATA. (n. d.). Exploring Economic Potential Through Tourism: How Does It Impact Economic Growth? UNIVERSITAS PENDIDIKAN INDONESIA. https://mpar. upi. edu/en/menggali-potensi-ekonomi-melalui-pariwisata-bagaimana-dampaknya-terhadap-pertumbuhan-ekonomi/

34. Marzouk, A. M. (2019). The Influence of Augmented Reality and Virtual Reality Combinations on Tourist Experience.

35. Matvienko, V., Atamanova, E., &Shabalina, T. (2023). Economic diversification of tourist experience industry for enhancing domestic potential of monoterritories. E3S Web of Conferences. Retrieved from https://www. e3s-conferences. org/articles/e3sconf/pdf/2023/68/e3sconf_itse2023_07013. pdf

36. Milana, M. R. (n. d.). The Impact Of Tourism On The Balance Of Payments Stability. Retrieved 05 09, 2024, from https://geografija. pmf. unsa. ba/jthm/files/izdvojeni/RADOVI%20JTHMC%20BR%205/5. pdf

37. Mimma Maripatul Uula, S. M. (2024). Tourism Sector Development and Economic Growth in OIC Countries. Halal Tourism and Pilgrimage, 3(1). https://www. researchgate. net/publication/377163973_Tourism_Sector_Development_and_Economic_Growth_in_OIC_Countries

38. Ming, L. N. (n. d.). Analysis of the Relationship among the Statistical Tests on Linear Regression Model. https://doi. org/None

39. Mordor Intelligence. (n. d.). Algeria Renewable Energy Market Size & Share Analysis – Growth Trends & Forecasts (2024–2029). Retrieved 12 22, 2024, from

40. MTC SOLUTIONS. (n. d.). Current State of Manufacturing in Algeria. Retrieved 12 08, 2024, from https://mtcsolutionscompany. com/en/algerias-manufacturing-sector-2024-comprehensive-industry-analysis/

41. Omodero, C., & Eriabie, S. (2022). Valued added taxation and industrial sector productivity: A granger causality approach. https://doi. org/10. 1080/23311975. 2022. 2126120

42. Pais, J. (2006). Tourism employment: an analysis of foreing tourism in India. Instititute for Studies in Industrial Development.

43. Paul, G. H. (2008). nstitutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges (Discussion paper). CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages. Retrieved 08 16, 2024, from http://www2. hw. ac. uk/sml/downloads/cert/wpa/2008/dp0804. pdf

44. Principles of Sustainable Development. (2014). Retrieved from https://www. princeedwardisland. ca/sites/default/files/publications/principles_of_sustainable_development. pdf

45. Rajni, G., Mohd Ear, A., & Janardhan, M. (2024). Sustainable Tourism Development: Balancing Economic Growth and Environmental Conservation. SSRN. https://papers. ssrn. com/sol3/papers. cfm?abstract_id=4901174

46. sector productivity: A granger causality approach. https://doi. org/10. 1080/23311975. 2022. 2126120

47. SEMCO. (n. d.). The 10 principles and the sustainable development goals. Retrieved from https://campaigns. semcomaritime. com/hubfs/The%2010%20principles%20and%20the%20sustainable%20development%20goals. pdf

48. Slobodan, Č., et al. (2017). The impact of tourism on the economic growth in BiH. Sinergija University International Scientific Conference, 3. https://www. academia. edu/...

49. Song, J. (2024). Application of hypothesis testing in estimating regression models. https://doi. org/10. 54254/2753-8818/39/20240596

50. statistics how to. (n. d.). Durbin Watson Test & Test Statistic. Retrieved 02 04, 2025, from https://www. statisticshowto. com/durbin-watson-test-coefficient/

51. Su, H., & Berenson, M. (n. d.). Comparing Tests of Homoscedasticity in Simple Linear Regression. https://doi. org/None

52. Sureiman, O., & Mangera, C. (2020). F-test of overall significance in regression analysis simplified. https://doi. org/10. 4103/jpcs. jpcs_18_20

53. Sustainable Development. (2022). Mainstreaming the Three Dimensions of Sustainable Development Throughout the United Nations System. https://sustainabledevelopment. un. org/...

54. Swati, G. (n. d.). Sustainable Development: Concepts & Dimensions. https://ebooks. inflibnet. ac. in/geop03/chapter/sustainable-development-concepts-dimensions

55. The Commonwealth iLibrary. (n. d.). Challenges and Contributions: Tourism Development in SIDS. Retrieved 11 05, 2024, from https://www. thecommonwealth-ilibrary. org/index. php/comsec/catalog/download/98/95/440?inline=1

56. The Investopedia Team. (2025). Gross National Product (GNP): Definition and How It's Used. Consulté le 06 03, 2025, sur https://www. investopedia. com/terms/g/gnp. asp

57. TOBY, N. (2018). TRAVEL & TOURISM A FORCE FOR GOOD IN THE WORLD. Travel and Tourism.pdf

58. xi-xiao. (2010). life cycle management for it of chore outsourcing service a case studY. Helsinki Metropolia University of Applied Sciences https://www. theseus. fi/bitstream/handle/10024/43118/Xi_Thesis. pdf;jsessionid=4AA0774A99DCF49BBE399444621E4224?sequence=1

59. ZHANG, L. -Y. (2003). Workshop on Economic Diversification. Teheran: UNFCCC. Retrieved from https://unfccc. int/files/adaptation/adverse_effects/application/pdf/background_paper_on_economic_diversification. Pdf

60. John, P., & Henning, M. (n.d.). Sustainable Development and Sustainable Growth: Conceptual Plain or Points on a Conceptual Plain? Proceedings system dynamics. Retrieved 11 03, 2024, from https://proceedings.systemdynamics.org/1999/PAPERS/PARA197.PDF

61. Saïb Musette, M. (2013, 09). EMPLOYMENT POLICIES AND ACTIVE LABOUR MARKET PROGRAMMES IN ALGERIA. ETF. Cread. Retrieved 01 06, 2025, from https://www. etf. europa. eu/sites/default/files/m/3F6D27A7987C47FEC1257CE60024C937_Employment%20policies_Algeria. pdf

62. Hammerl, M., Hamele, H., & Weiss, D. (2015, January 30). The Integration of Biodiversity in CSR Processes in the Tourism Industry. Retrieved 10 21, 2025, from https://www.gstc.org/strengthening-biodiversity-through-sustainable-tourism-certification/#:~:text=maximize%20benefits%20to%20the%20environment%20and%20minimize%20negative%20impacts

63. Westford. (2016, April 6). Importance of Tourism Infrastructure Development. Tourism & Hospitality Management. Retrieved 11 10, 2024, from https://www.mywestford.com/blog/importance-of-tourism-infrastructure-development/#:~:text=preserved%20with%20the%20help%20of%20funds%20received

64. Brian, M. (2017, Aug 10). The growth paradox: can tourism ever be sustainable? WORLD ECONOMIC FORUM. Retrieved 11 10, 2024, from https://www. weforum. org/stories/2017/08/the-growth-paradox-can-tourism-ever-be-sustainable/

65. Dumouza, A. (2018, January 09). Infrastructure in Algeria Under Significant Improvement. The Borgen Project. Retrieved 01 06, 2025, from https://borgenproject.org/infrastructure-in-algeria/

66. Sheilla, N., Nicholas, O., &Asongu, S. (2020, January). The Impact of Tourism Development on Economic Growth in Sub-Saharan Africa.

67. Hansen, K. (2023, june). Leveraging Sustainable Tourism to Support Growth & Diversification. Uganda Economic Update. World Bank Group. Retrieved from https://documents1. worldbank.org/curated/en/099062923142073868/pdf/P1798400477bf70370ba9509b80e44f53aa.pdf

68. Zafar, S. (2023, October 15). Renewable Energy in Algeria. EcoMENA Echoing Sustainability in MENA. Retrieved 12 22, 2024, from https://www. ecomena. org/renewables-algeria/

69. African Mining. (2024, May 01). Algeria, a fascinating mix of established hydrocarbon dominance and emerging diversity. Retrieved 12 09, 2024, from https://www. africanmining. co. za/2024/05/01/algeria-a-fascinating-mix-of-established-hydrocarbon-dominance-and-emerging-diversity/

70. Erdogan, S., &KorkutPata, U. (2024, june 06). Uncovering the linkage among tourism diversification, economic development, energy consumption, population density, technology, and carbon emissions: empirical evidence from New Zealand. Springer Nature Link, 17. Retrieved from https://link. springer. com/article/10. 1007/s11869-024-01594-3

71. Statista. (2024, jun 28). Distribution of employment in Algeria from 2010 to 2022, by sector. Consulté le 12 09, 2024, sur https://www. statista. com/statistics/1178481/employment-in-algeria-by-sector/

72. Fiveable. (2024, August). Growth rate of money – AP Macroeconomics. Retrieved 10 05, 2024, from https://library. fiveable. me/key-terms/ap-macro/growth-rate-of-money

73. Brajcich, K. (2024, September 19). 10 Ways Tourism Advances Peace. Sustainable Travel International. Retrieved 10 22, 2024, from https://sustainabletravel.org/how-tourism-advances-peace/#:~:text=creating%20opportunities%20for%20reconciliation%2C%20dialogue%2C%20and%20cooperation

74. Yusriadi, u., & Cahaya, A. (2024, November 06). Tourism and farmers' economic transformation: lessons from North Toraja. Land, Livelihoods and Food Security, 08. https://doi.org/https://doi.org/10.3389/fsufs.2024.1487452

75. Ekstrom, S. (2025, Feb 14). The Power of Education in Tourism: Why It's Our Greatest Tool for Destination Success. Learn Tourism. Retrieved from https://blog.learntourism.org/the-power-of-education-in-tourism-why-its-our-greatest-tool-for-destination-success

76. prysmian. (2024). Consulté le 11 03, 2024, sur Sustainable growth: what does it mean?: https://www. prysmian. com/en/insight/sustainability/sustainable-growth-what-does-it-mean

77. Serena. (2023, 10 31). Retrieved 11 03, 2024, from What is the difference between sustainability and sustainable development?: https://us.srna.co/blog/what-is-the-difference-between-sustainability-and-sustainable-development/

78. Sahawneh, N. (2025, Apr 14). Tourism as a Catalyst for Economic Growth: Leveraging GDP in Developing Countries. Retrieved from https://www.hu.ac.ae/knowledge-update/from-different-corners/tourism-as-a-catalyst-for-economic-growth-leveraging-gdp-in-developing-countries#:~:text=One%20of%20the%20primary%20ways%20in%20which%20tourism%20contributes%20to%20GDP%20is%20through%20foreign%

79. Bartolozzi, P. (2024, 05 22). Transforming Tourism: Energy Efficiency for Big Savings and Sales. Europe's Voice of Tourism. Retrieved 10 21, 2024, from https://www.skaleurope.org/news/transforming-tourism-energy-efficiency-for-big-savings-and-sales/

80. PWC. (n. d.). Algeria. Retrieved 01 06, 2025, from https://www. pwc. com/gx/en/transportation-logistics/publications/africa-infrastructure-investment/assets/algeria. pdf

81. Biosphere Sustainable. (2023, 09 07). Renewable energies in the tourism sector. Retrieved 10 21, 2024, from https://www.biospheresustainable.com/en/blog/77/renewable-energies-in-the-tourism-sector

82. Hulatt, L. (2024, 09 17). infrastructure development. studysmarter. Retrieved 10 21, 2024, from https://www.studysmarter.co.uk/explanations/hospitality-and-tourism/tourism-infrastructure/infrastructure-development/#:~:text=providing%20essential%20support%20in%20terms%20of%20transportation

83. Energy Capital Power. (2024, 09 24). Top Non-Hydrocarbon Sectors Set for Growth in Algeria. Retrieved 12 01, 2024, from https://energycapitalpower. com/top-non-hydrocarbon-sectors-set-for-growth-in-algeria/

رابعًا: مواقع إلكترونية رسمية

1. AAPI. (n. d.). Reasons to invest in Algeria. Prime Minister's Services. Retrieved 12 20, 2024, from https://aapi. dz/en/raisons-dinvestir-en-algerie-en/

2. agora. (n. d.). Sustainable Development Goals Beliefs and Principles. Retrieved from https://agora-parl. org/resources/aoe/sustainable-development-goals-beliefs-and-principles

3. Algeria. com. (n. d.). Tourism Development Strategy Horizon 2025. Retrieved 11 27, 2024, from https://www. algeria. com/blog/tourism-development-strategy-horizon-2025/

4. Assets publishing service gov. (n. d.). Guiding principles for sustainable development. Assets. publishing. service. gov. Retrieved 11 06, 2024, from https://assets. publishing. service. gov. uk/media/5a7dcc1640f0b65d8863478d/Guiding_principles_for_SD. pdf

5. BNP PARIBAS Economic Research. (2024, 15 07). Algeria: positive signs but major challenges. The Economic Research Portal. Retrieved 12 02, 2024, from https://economic-research. bnpparibas. com/html/en-US/Algeria-positive-signs-major-challenges-7/15/2024,49785

6. Bondarenko, P. (n. d.). Gross Domestic Product. Finance & the Economy. Retrieved from https://www. britannica. com/money/gross-domestic-product

7. Chanderli, A., &Zaimeche, S. (2024, Dec 05). Economy of Algeria. Britannica. Retrieved 12 08, 2024, from https://www. britannica. com/place/Algeria/Economy

8. Consulate General of Algeria in New York. (n. d.). Tourism. Retrieved 11 22, 2024, from https://www. algeria-cgny. org/tourism/

9. COUNCIL OF EUROPE PORTAL. (n. d.). SDG 8: Promote sustained, inclusive and sustainable economic growth, full and productive employment and decent work for all. Retrieved 11 06, 2024, from https://www. coe. int/en/web/congress/goal-8

10. Crédit Agricole Group. (n. d.). Economic and political overview. International Support In more than 90 countries. Retrieved 12 04, 2024, from https://international. groupecreditagricole. com/en/international-support/algeria/economic-overview

11. DLA PIPER. (n. d.). Electricity industry overview. Retrieved 12 22, 2024, from https://www. dlapiperintelligence. com/renewable/countries/index. html?t=02-electricity-industry&c=DZ

12. Earth-changers. (n. d.). Retrieved 06 02, 2024, from Employment, Livelihoods & Economy: https://www. earth-changers. com/purpose/employment-livelihoods

13. Ecofinagency. (2024, May 07). Algeria Pushes to Complete Its First Minerals Map This Year. Retrieved 12 09, 2024, from https://www. ecofinagency. com/mining/0705-45485-algeria-pushes-to-complete-its-first-minerals-map-this-year

14. ECONOMIC ACTIVITY. (n. d.). Economic Activities in Algeria: Primary, Secondary, Tertiary, and Quaternary. ECONOMIC ACTIVITY. Retrieved 12 15, 2024, from https://www. economicactivity. org/economic-activities-in-algeria-primary-secondary-tertiary-and-quaternary/

15. Economiesuisse. (2020). Sustainable development includes several dimensions. Retrieved from https://www. economiesuisse. ch/en/dossier-politics/sustainable-development-includes-several-dimensions

16. Emission Database for Global Atmospheric Research (EDGAR). (n.d.). Algeria CO2 Emissions. worldometers. Retrieved 01 22, 2025, from https://www.worldometers.info/co2-emissions/algeria-co2-emissions/

17. Geir, B. (1994). SUSTAINABILITY: ETHICAL FOUNDATIONS AND ECONOMIC PROPERTIES. The World Bank.

18. Global Economy. (n. d.). Algeria: Share of services. Retrieved 12 10, 2024, from https://www. theglobaleconomy. com/algeria/Share_of_services/

19. Global Sustainable Tourism Council & Emerging Destination Workshop. (2017). Clean water provision for communities & tourists. Yogyakarta. Retrieved from https://www.gstc.org/wp-content/uploads/Session9_GSTCEmrgDest_GiliBackKhiriTravel.pdf

20. GSTC. (2024). What is Sustainable Tourism? Global Sustainable Tourism council. Retrieved 11 09, 2024, from https://www. gstc. org/what-is-sustainable-tourism/?lang=fr

21. Investopedia. (2024). Gross National Income (GNI) Definition, With Real-World Example. Retrieved from https://www. investopedia. com/terms/g/gross-national-income-gni. asp

22. Khan Academy. (n. d.). Beyond GDP: other ways to measure the economy. https://www. khanacademy. org/...

23. LEADERS. (2022, Jul 21). How can tourism contribute to sustainable development? Retrieved 11 10, 2024, from https://leadersinternational. org/results-insights/how-can-tourism-contribute-to-sustainable-development/

24. LLOYDS BANK. (n. d.). Algeria: Economic and Political Overview. https://www. lloydsbanktrade. com/...

25. macrotrends. (n. d.). Algeria Inflation Rate 1970–2025. https://www. macrotrends. net/... /algeria/inflation-rate-cpi

26. Ministry of Foreign Affairs and National Community Abroad. (n. d.). Discover the most beautiful places, the best attractions and wonderful trips in Algeria. Tourism. Retrieved 11 26, 2024, from https://www. mfa. gov. dz/discover-algeria/tourism

27. Ministry of Tourism and Handicrafts Boumerdes. (n. d.). Tourist Development Plan. Retrieved 11 28, 2024, from https://boumerdes. mta. gov. dz/en/tourist-development-plan/

28. OECD. (2024). Tourism. Tourism Trends and Policies 2024. Retrieved 10 21, 2024, from https://www.oecd.org/en/topics/tourism.html#:~:text=driver%20of%20economic%20prosperity%2C%20jobs%2C%20income%20and%20wellbeing

29. OECD. (n. d.). Financial markets. https://www. oecd. org/en/topics/financial-markets. Html

30. Office National des Statistiques. (2021). RETROSPECTIVE DES COMPTES ÉCONOMIQUES DE 1963 A 2018. Alger: La Direction Technique Chargée de la

Comptabilité Nationale. Retrieved 01 03, 2025 from https://www.ons.dz/IMG/pdf/comptes_economiques1963_2018.pdf

31. Office National des Statistiques. (2023, Decembre). Les Comptes Nationaux Economiques 2001-2022 Base 2001. Alger: La Direction technique chargée de la comptabilité nationale. From https://www.ons.dz/IMG/pdf/Compte_Economique_Base_2001.pdf

32. Office National des Statistiques. (n.d.). Les comptes économiques. Retrieved 01 03, 2025 from https://www.ons.dz/IMG/pdf/cptes_econ2019-2021.pdf

33. Oliwia. (2024, 04 11). Exploring the Four Dimensions of Sustainability. one-more-tree. Retrieved 11 03, 2024, from https://one-more-tree.org/blog/2024/04/11/exploring-the-four-dimensions-of-sustainability/

34. OXFORD BUSINESS GROUP. (n. d.). Algeria focuses on transport infrastructure and housing. https://oxfordbusinessgroup. com/reports/algeria/2017-report/economy/peak-performance-the-development-of-key-projects-supports-modernisation

35. ROIBACK. (2024, August 29). 5 Sustainable Tourism Strategies / Local Economic Development. Retrieved 11 10, 2024, from https://en.roiback.com/rb-academy/5-sustainable-tourism-strategies-to-contribute-to-local-economic-development

36. Saada, H. (2024, Oct 17). Major Job Creation Initiative Announced for 2025: Algeria to Provide 97,030 Job Opportunities. dzair-tube. Retrieved 01 01, 2025, from https://www.dzair-tube.dz/en/major-job-creation-initiative-announced-for-2025-algeria-to-provide-97030-job-opportunities/

37. Serena. (2023, 10 31). Retrieved 11 03, 2024, from What is the difference between sustainability and sustainable development?: https://us.srna.co/blog/what-is-the-difference-between-sustainability-and-sustainable-development/

38. Soja, I. (2022, October 7). 10% of Jobs are Worldwide Connected to the Tourism Industry – What Does That Mean?. Retrieved 06 02, 2024, from

https://www.solimarinternational.com/10-of-jobs-are-worldwide-connected-to-the-tourism-industry-what-does-that-

39. Statista. (n. d.). Oil industry in Algeria – statistics & facts. Retrieved 12 08, 2024, from https://www. statista. com/topics/8232/oil-industry-in-algeria/#topicOverview

40. Statista. (n.d.). Agriculture in Algeria - statistics & facts. Retrieved 12 08, 2024, from https://www.statista.com/topics/9343/agriculture-in-algeria/#topicOverview

41. Stuart, K. (2023). It's Time to Talk About Tourism's Dirty Secret. Much Better Adventures. Retrieved 11 05, 2024, from https://www.muchbetteradventures.com/magazine/tourism-leakage/

84. The United Nations. (2023). Promote Inclusive and Sustainable Economic Growth, Employment and Decent Work for All. https://www. un. org/sustainabledevelopment/economic-growth/

85. The United Nations. (n. d.). Four steps towards a more sustainable global economy. Department of Economic and Social Affairs. Retrieved 11 06, 2024, from https://www. un. org/en/desa/four-steps-towards-more-sustainable-global-economy

86. The United Nations. (n. d.). Sustainable Development Goals. Retrieved 11 09, 2024, from https://www. un. org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

87. The United Nations. (s. d.). Inflation rate. Economic Development. Récupéré sur https://www. un. org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/methodology_sheets/econ_development/inflation_rate. pdf

88. The United Nations. (s. d.). Sustainable tourism. Consulté le 11 10, 2024, sur https://sdgs. un. org/topics/sustainable-tourism

42. Thraenhart, J. (2024, Feb 12). Towards Sustainable Horizons: The Critical Path of Balanced Tourism Growth. Tourism Analytics. Retrieved 11 10, 2024, from

https://tourismanalytics.com/blog-posts/towards-sustainable-horizons-the-critical-path-of-balanced-tourism-growth

89. TOURISMALGERIA. COM. (n. d.). TOURISM ALGERIA 2024. Retrieved 11 26, 2024, from https://www. tourismalgeria. com/index. html

90. TRAD. (2023, 01 31). Oil and Gas - Hydrocarbons. Retrieved 12 08, 2024, from https://www. trade. gov/country-commercial-guides/algeria-oil-and-gas-hydrocarbons

91. TRADE. (2023, 01 31). Algeria - Country Commercial Guide. Retrieved 12 22, 2024, from https://www. trade. gov/country-commercial-guides/algeria-renewable-energy

92. uk. indeed. (2024, 06 28). Retrieved 11 03, 2024, from What is sustainable economic growth? (And how it works): https://uk. indeed. com/career-advice/career-development/what-is-sustainable-economic-growth

93. UNCTAD. (2017). Economic Development in Africa (Tourism for Transformative and Inclusive Growth). Retrieved from Economic Development in Africa: https://unctad. org/system/files/official-document/aldcafrica2017_en. pdf

43. UNCTAD. (n.d.). UNCTADstat Data centre. Retrieved 12 27, 2024, from https://unctadstat.unctad.org/datacentre/

44. UNFCCC. (1999). The nine work Areas of the Nairobi work program. Economic Diversification. https://unfccc. int/resource/docs/publications/09_nwp_wp_9areas_en. pdf

94. UNIT 10 TOURISM DEMAND AND SUPPLY. (n. d.). Retrieved from https://egyankosh. ac. in/bitstream/123456789/67192/3/Unit-10. pdf

45. United Nations Economic Commission For Europe. (2014). Conference of European Statisticians Recommendations on Measuring Sustainable Development. Retrieved from https://unece.org/DAM/stats/publications/2013/CES_SD_web.pdf

95. United Nations System Staff College. (2017, 06 29). Understanding the Dimensions of Sustainable Development: Now available in 8 languages! Retrieved 11 03, 2024, from https://www. unssc. org/news-and-insights/news/understanding-dimensions-sustainable-development-now-available-8-languages

46. United Nations. (s.d.). SDG Indicators Global indicator framework for the Sustainable Development Goals and targets of the 2030 Agenda for Sustainable Development. Department of Economic and Social Affairs. https://doi.org/https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/

47. United Nations Development Programme. (n.d.). Human Development Index (HDI). Retrieved 01 22, 2025, from https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI

48. University of Pretoria. (n. d.). CHAPTER 3 – TOURISM DEMAND AND SUPPLY. UPSpace Repository. https://repository. up. ac. za/server/api/core/bitstreams/77ad68a0-d6ad-41cd-9321-39bbefda9fc8/content

49. UNWTO. (n. d.). Tourism & Sustainable Development Goals. Retrieved 11 10, 2024, from https://tourism4sdgs. org/tourism-for-sdgs/tourism-and-sdgs/

50. UNWTO. (n. d.). Tourism in the 2030 Agenda. Retrieved 11 09, 2024, from https://www. unwto. org/tourism-in-2030-agenda

51. Will, K. (2024). What Is Per Capita Income? Uses, Limitations, and Examples. Retrieved 07 03, 2024, from https://www. investopedia. com/terms/i/income-per-capita. asp

52. World Bank GROUP. (2024, 05 22). Algeria: Investing in Data Key for Diversified Growth. Retrieved 12 05, 2024, from https://www. worldbank. org/en/news/press-release/2024/05/22/algeria-investing-in-data-key-for-diversified-growth

53. World Bank Group. (n. d.). Economic-analysis-of-sustainable-growth-and-sustainable-development. Retrieved 11 03, 2024, from https://documents. worldbank. org/pt/publication/documents-

reports/documentdetail/23412149325744727/economic-analysis-of-sustainable-growth-and-sustainable-development

54. World Bank Group. (s. d.). The World Bank in Algeria. Consulté le 12 02, 2024, sur https://www. worldbank. org/en/country/algeria/overview

55. World Bank. (2022, March 31). Tourism and Competitiveness. https://www. worldbank. org/en/topic/competitiveness/brief/tourism-and-competitiveness

56. World Economic Forum. (2013). The Green Investment Report: The ways and means to unlock private finance for green growth. World Economic Forum. https://www. weforum. org/publications/green-investment-report-ways-and-means-unlock-private-finance-green-growth/

57. World Economic Forum. (2022). These are the 4 steps we need to make economic growth sustainable, resilient and inclusive. Consulté le 11 06, 2024, sur https://www. weforum. org/stories/2022/07/sustainable-resilient-inclusive-economic-growth/

58. World Tourism Organization. JICA. (2023). Tourism And Sdg 12 Responsible Consumption And Production. Retrieved 10 21, 2024, from https://tourism4sdgs.org/wp-content/uploads/2023/10/SDG-12-Single-Fact-sheet.pdf

59. World Trade Organization. (2004). International Trade Statistics. Geneva: World Trade Organization. https://www. wto. org/english/res_e/statis_e/its2004_e/its04_toc_e. htm

60. World Travel & Tourism Council. (2024). TRAVEL & TOURISM ECONOMIC IMPACT 2024. https://wttc. org/

الملاحق

- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، ومؤشر التنمية البشرية *(HDI)*

السنة	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (CO_2)(طن)	الانبعاثات لكل فرد	مؤشر التنمية البشرية *Human Development Index (HDI)*
1995	*80180230*	*2.82*	*0.608*
1996	*79068120*	*2.72*	*0.615*
1997	*77513170*	*2.62*	*0.624*
1998	*77682060*	*2.58*	*0.633*
1999	*80908240*	*2.65*	*0.643*
2000	*83584350*	*2.70*	*0.651*
2001	*81974530*	*2.62*	*0.659*
2002	*86476120*	*2.72*	*0.669*
2003	*92911590*	*2.89*	*0.677*
2004	*92480060*	*2.83*	*0.685*
2005	*98171710*	*2.97*	*0.692*
2006	*103187450*	*3.07*	*0.698*
2007	*105792960*	*3.09*	*0.704*
2008	*110619580*	*3.18*	*0.711*
2009	*114004530*	*3.21*	*0.714*
2010	*116363770*	*3.22*	*0.718*
2011	*122711370*	*3.33*	*0.718*
2012	*137269920*	*3.65*	*0.723*
2013	*141545840*	*3.68*	*0.727*
2014	*151970460*	*3.88*	*0.732*
2015	*161328170*	*4.03*	*0.737*
2016	*157928520*	*3.87*	*0.743*
2017	*161370190*	*3.87*	*0.746*
2018	*170433730*	*4.01*	*0.749*
2019	*176235450*	*4.07*	*0.753*
2020	*167634200*	*3.81*	*0.750*
2021	*178796420*	*3.99*	*0.755*
2022	*177079430*	*3.89*	*0.761*

***Source**: (Emission Database for Global Atmospheric Research (EDGAR)) (United Nations Development Programme)*

- نتائج اختبار ديكي فولر الموسع *(ADF)* عند المستوى *TE*

Null Hypothesis: TE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-1.658104*	*0.4403*
Test critical values:	*1% level*	*-3.699871*	
	5% level	*-2.976263*	
	10% level	*-2.627420*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: TE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-1.582087*	*0.7734*
Test critical values:	*1% level*	*-4.339330*	
	5% level	*-3.587527*	
	10% level	*-3.229230*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: TE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*0.800284*	*0.8796*
Test critical values:	*1% level*	*-2.653401*	
	5% level	*-1.953858*	
	10% level	*-1.609571*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

- نتائج اختبار ديكي فولر الموسع *(ADF)* عند الفرق الأول *TE*

Null Hypothesis: D(TE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-4.825740*	*0.0007*
Test critical values:	*1% level*	*-3.711457*	
	5% level	*-2.981038*	
	10% level	*-2.629906*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: D(TE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-4.335556*	*0.0109*
Test critical values:	*1% level*	*-4.374307*	
	5% level	*-3.603202*	
	10% level	*-3.238054*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: D(TE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-4.529299*	*0.0001*
Test critical values:	*1% level*	*-2.656915*	
	5% level	*-1.954414*	
	10% level	*-1.609329*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

- نتائج اختبار ديكي فولر الموسع *(ADF)* عند المستوى *TI*

Null Hypothesis: TI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-3.198398*	*0.0312*
Test critical values:	*1% level*	*-3.699871*	
	5% level	*-2.976263*	
	10% level	*-2.627420*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: TI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-1.852148*	*0.6509*
Test critical values:	*1% level*	*-4.339330*	

	5% level	*-3.587527*
	10% level	*-3.229230*

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: TI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*1.092363*	*0.9239*
Test critical values:	*1% level*	*-2.656915*	
	5% level	*-1.954414*	
	10% level	*-1.609329*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

- نتائج اختبار ديكي فولر الموسع *(ADF)* عند الفرق الأول *TI*

Null Hypothesis: D(TI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-3.671285*	*0.0110*
Test critical values:	*1% level*	*-3.711457*	
	5% level	*-2.981038*	
	10% level	*-2.629906*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: D(TI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-3.424803*	*0.0698*
Test critical values:	*1% level*	*-4.356068*	
	5% level	*-3.595026*	
	10% level	*-3.233456*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: D(TI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**

Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-3.373175*	*0.0016*
Test critical values:	*1% level*	*-2.656915*	
	5% level	*-1.954414*	
	10% level	*-1.609329*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

- نتائج اختبار ديكي فولر الموسع *(ADF)* عند المستوى *TR*

Null Hypothesis: TR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-2.201335*	*0.2108*
Test critical values:	*1% level*	*-3.737853*	
	5% level	*-2.991878*	
	10% level	*-2.635542*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: TR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-2.196722*	*0.4700*
Test critical values:	*1% level*	*-4.394309*	
	5% level	*-3.612199*	
	10% level	*-3.243079*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: TR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-0.424544*	*0.5192*
Test critical values:	*1% level*	*-2.664853*	
	5% level	*-1.955681*	
	10% level	*-1.608793*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

- نتائج اختبار ديكي فولر الموسع *(ADF)* عند الفرق الأول *TR*

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-2.132902*	*0.2344*
Test critical values:	*1% level*	*-3.737853*	
	5% level	*-2.991878*	
	10% level	*-2.635542*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-5.644689*	*0.0006*
Test critical values:	*1% level*	*-4.374307*	
	5% level	*-3.603202*	
	10% level	*-3.238054*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-2.233422*	*0.0274*
Test critical values:	*1% level*	*-2.664853*	
	5% level	*-1.955681*	
	10% level	*-1.608793*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

- نتائج اختبار ديكي فولر الموسع *(ADF)* عند المستوى *HHI*

Null Hypothesis: HHI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-5.196516*	*0.0002*
Test critical values:	*1% level*	*-3.699871*	
	5% level	*-2.976263*	

	10% level	*-2.627420*

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: HHI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-5.380502*	*0.0009*
Test critical values:	*1% level*	*-4.339330*	
	5% level	*-3.587527*	
	10% level	*-3.229230*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: HHI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-5.088867*	*0.0000*
Test critical values:	*1% level*	*-2.653401*	
	5% level	*-1.953858*	
	10% level	*-1.609571*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

- نتائج اختبار ديكي فولر الموسع *(ADF)* عند المستوى *SGI*

Null Hypothesis: SGI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-3.690894*	*0.0102*
Test critical values:	*1% level*	*-3.699871*	
	5% level	*-2.976263*	
	10% level	*-2.627420*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: SGI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

	t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic	*-3.527162*	*0.0564*

Test critical values:	*1% level*	*-4.339330*
	5% level	*-3.587527*
	10% level	*-3.229230*

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: SGI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*2.246042*	*0.9923*
Test critical values:	*1% level*	*-2.653401*	
	5% level	*-1.953858*	
	10% level	*-1.609571*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

- نتائج اختبار ديكي فولر الموسع *(ADF)* عند الفرق الأول *SGI*

Null Hypothesis: D(SGI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-4.274488*	*0.0026*
Test critical values:	*1% level*	*-3.711457*	
	5% level	*-2.981038*	
	10% level	*-2.629906*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: D(SGI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	*Prob.**
Augmented Dickey-Fuller test statistic		*-4.120197*	*0.0168*
Test critical values:	*1% level*	*-4.356068*	
	5% level	*-3.595026*	
	10% level	*-3.233456*	

**MacKinnon (1996) one-sided p-values.*

Null Hypothesis: D(SGI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.619151	0.0008
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

- نتائج اختبار الحدود (*Bounds Test*) للنموذج الأول

F-Bounds Test *Null Hypothesis: No levels relationship*

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.484166	10%	2.97	3.74
k	3	5%	3.38	4.23
		2.5%	3.8	4.68
		1%	4.3	5.23

- نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة *(ARDL)* للنموذج الأول

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(HHI)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend
Date: 11/04/24 Time: 16:15
Sample: 1995 2022
Included observations: 24

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	385.0586	588.9694	0.653784	0.5599
@TREND	85.19462	35.85153	2.376317	0.0979
HHI(-1)*	-5.672973	1.312578	-4.322008	0.0228
TE(-1)	-229.4821	247.4750	-0.927294	0.4222
TI(-1)	-1298.901	444.5222	-2.922016	0.0614
TR(-1)	1559.251	456.7160	3.414049	0.0420
D(HHI(-1))	3.373650	1.077588	3.130743	0.0520
D(HHI(-2))	1.963536	0.686907	2.858520	0.0647
D(HHI(-3))	0.799808	0.318659	2.509922	0.0869
D(TE)	-228.2635	220.2567	-1.036352	0.3762
D(TE(-1))	-11.68658	338.1696	-0.034558	0.9746
D(TE(-2))	-134.3916	323.7449	-0.415116	0.7060
D(TE(-3))	540.8969	317.2630	1.704885	0.1868
D(TI)	-582.7963	375.9215	-1.550314	0.2188
D(TI(-1))	117.4204	300.8520	0.390293	0.7224
D(TI(-2))	364.4297	317.8582	1.146517	0.3347
D(TI(-3))	-384.0699	348.6902	-1.101465	0.3511
D(TR)	457.6252	204.3909	2.238970	0.1111

D(TR(-1))	*-1110.062*	*378.5792*	*-2.932178*	*0.0609*
D(TR(-2))	*-805.1123*	*380.5572*	*-2.115614*	*0.1247*
D(TR(-3))	*-670.7672*	*284.9866*	*-2.353680*	*0.1000*

** p-value incompatible with t-Bounds distribution.*

Levels Equation
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
TE	*-40.45182*	*43.86799*	*-0.922126*	*0.4245*
TI	*-228.9630*	*75.29198*	*-3.041001*	*0.0558*
TR	*274.8561*	*76.25478*	*3.604444*	*0.0366*
@TREND	*15.01763*	*6.878642*	*2.183226*	*0.1170*

- اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية *Breusch- Godfrey* للنموذج الأول

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	*15.09643*	*Prob. F(2,1)*	*0.1790*
*Obs*R-squared*	*23.23059*	*Prob. Chi-Square(2)*	*0.0000*

- اختبار *Breusch–Pagan–Godfrey* للنموذج الأول

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	*0.390834*	*Prob. F(20,3)*	*0.9161*
*Obs*R-squared*	*17.34361*	*Prob. Chi-Square(20)*	*0.6306*
Scaled explained SS	*0.443519*	*Prob. Chi-Square(20)*	*1.0000*

- اختبار*ARCH* للنموذج الأول

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	*1.462473*	*Prob. F(1,21)*	*0.2400*
*Obs*R-squared*	*1.497470*	*Prob. Chi-Square(1)*	*0.2211*

- اختبار *(Jarque–Bera Test – J.B Test)* للاعتدالية للنموذج الأول

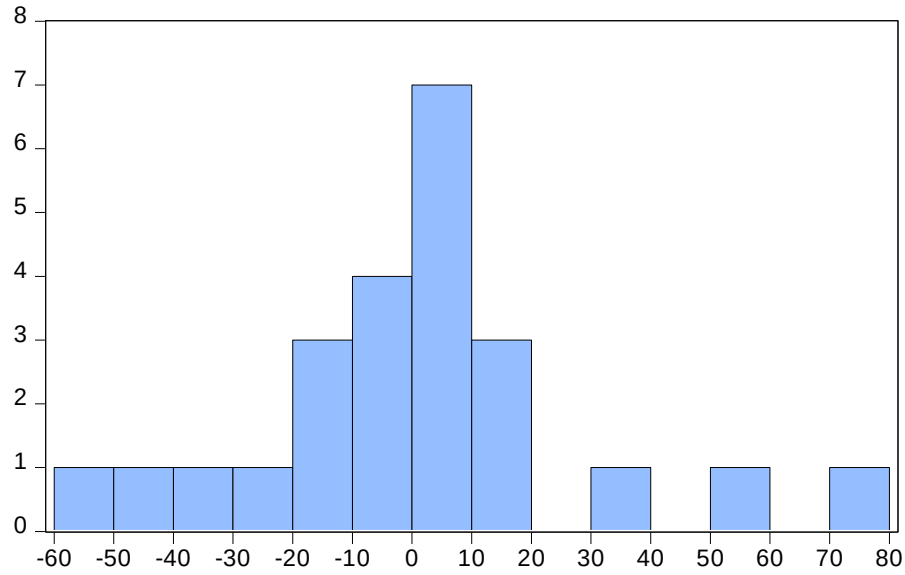

Series: Residuals	
Sample 1999 2022	
Observations 24	
Mean	-1.64e-12
Median	0.000333
Maximum	74.23069
Minimum	-54.37076
Std. Dev.	27.35158
Skewness	0.594263
Kurtosis	4.273279
Jarque-Bera	3.033832
Probability	0.219387

- اختبار الاستقرار الهيكلي *(CUSUM)* و*(CUSUMSQ)* للنموذج الأول

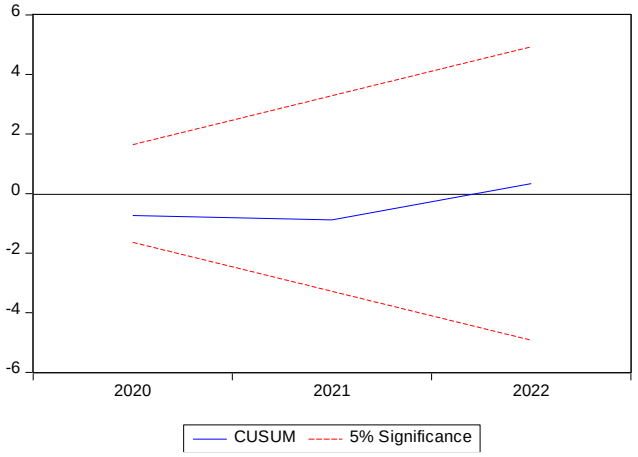

- اختبار الحدود (*Bounds Test*) للنموذج الثاني

F-Bounds Test *Null Hypothesis: No levels relationship*

Test Statistic	*Value*	*Signif.*	*I(0)*	*I(1)*
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	*4.199663*	*10%*	*1.9*	*3.01*
k	*4*	*5%*	*2.26*	*3.48*
		2.5%	*2.62*	*3.9*
		1%	*3.07*	*4.44*

- نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة *ARDL* للنموذج الثاني

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(SGI)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0, 1)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 11/04/24 Time: 18:56
Sample: 1995 2022
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
*SGI(-1)**	*-0.410292*	*0.150400*	*-2.728006*	*0.0134*
TE(-1)	*-0.055918*	*0.015996*	*-3.495796*	*0.0024*
TI(-1)	*0.072990*	*0.020239*	*3.606340*	*0.0019*
*TR***	*-0.000858*	*0.011787*	*-0.072796*	*0.9427*
HHI(-1)	*0.000165*	*8.44E-05*	*1.959980*	*0.0648*
D(TE)	*0.001572*	*0.026421*	*0.059505*	*0.9532*
D(TI)	*0.025704*	*0.032830*	*0.782943*	*0.4433*
D(HHI)	*6.71E-05*	*5.28E-05*	*1.269706*	*0.2195*

** p-value incompatible with t-Bounds distribution.*
*** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).*

Levels Equation
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
TE	*-0.136287*	*0.056290*	*-2.421149*	*0.0256*
TI	*0.177898*	*0.034134*	*5.211704*	*0.0000*
TR	*-0.002091*	*0.028962*	*-0.072210*	*0.9432*
HHI	*0.000403*	*0.000199*	*2.024709*	*0.0572*

*EC = SGI - (-0.1363*TE + 0.1779*TI -0.0021*TR + 0.0004*HHI)*

- اختبار ارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية *Breusch- Godfrey* للنموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	*0.878913*	*Prob. F(2,17)*	*0.4333*
*Obs*R-squared*	*2.530214*	*Prob. Chi-Square(2)*	*0.2822*

- اختبار *Breusch–Pagan–Godfrey* للنموذج الثاني

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	*0.648799*	*Prob. F(8,18)*	*0.7279*
*Obs*R-squared*	*6.043049*	*Prob. Chi-Square(8)*	*0.6424*
Scaled explained SS	*3.101227*	*Prob. Chi-Square(8)*	*0.9278*

- اختبار*ARCH* للنموذج الثاني

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	*1.616838*	*Prob. F(1,24)*	*0.2157*
*Obs*R-squared*	*1.641022*	*Prob. Chi-Square(1)*	*0.2002*

- اختبار*(Jarque–Bera Test – J.B Test)* للاعتدالية للنموذج الثاني

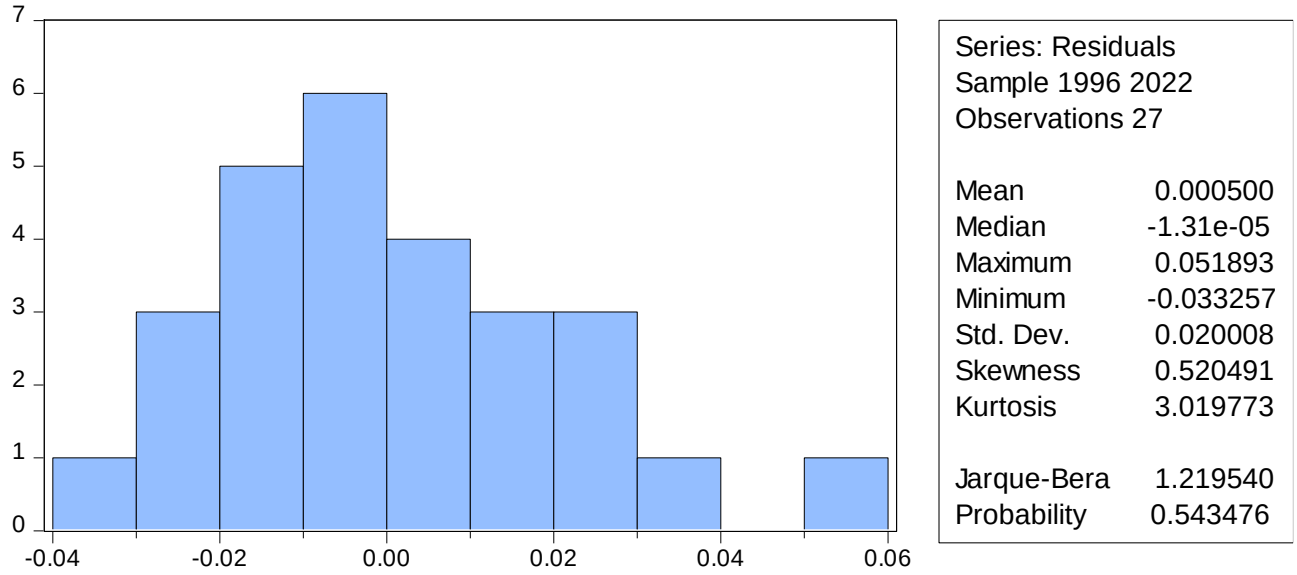

- اختبار الاستقرار الهيكلي *(CUSUM)* و *(CUSUMSQ)* للنموذج الثاني

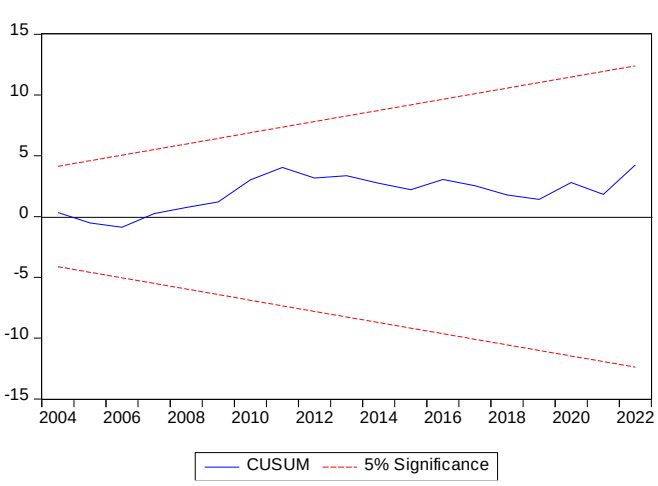

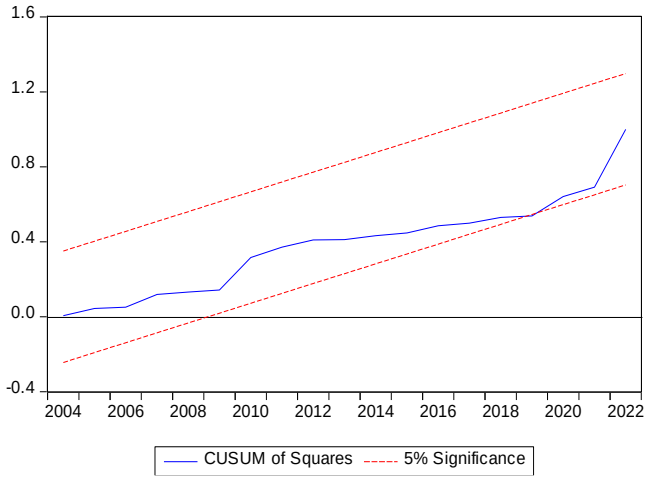

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القطاع السياحي في تعزيز التنويع الاقتصادي ودعم النمو المستدام في الجزائر خلال الفترة (*1995–2022*)، تم تبني إطار منهجي مزدوج يجمع بين التحليل النظري والتطبيق القياسي الكمي، حيث استُخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *(ARDL)* . وقد تم بناء هذا التحليل عبر نموذجين منفصلين لفهم طبيعة التفاعلات بين المتغيرات: أحدهما يقيس أثر السياحة على مستوى التنويع الاقتصادي، والآخر يحلل التأثير التراكمي المزدوج للسياحة والتنويع الاقتصادي على النمو المستدام. وتبين من النتائج أن الاستثمار السياحي يساهم في تخفيض التركز وتعزيز التنويع، في حين لم تُظهر الإيرادات السياحية الأثر ذاته نظرًا لضعف الروابط الإنتاجية. كما أظهرت النتائج أن التنويع الاقتصادي يمثل قناة وسيطة مهمة تعزّز تأثير السياحة على النمو المستدام، رغم محدودية دوره بسبب بطء التحول الهيكلي للاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: السياحة المستدامة؛ التنويع الاقتصادي؛ النمو الاقتصادي المستدام؛ نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع*(ARDL)* .

****

Abstract

This study aims to analyze the role of the tourism sector in promoting economic diversification and supporting sustainable growth in Algeria over the period 1995–2022. A dual methodological framework combining theoretical analysis and quantitative econometric application was adopted, employing the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The analysis was structured through two separate models to better understand the nature of interactions among the variables: the first measures the impact of tourism on the level of economic diversification, while the second examines the cumulative, joint effect of tourism and economic diversification on sustainable growth. The findings indicate that tourism investment contributes to reducing concentration and enhancing diversification, whereas tourism revenues did not exhibit the same effect due to weak productive linkages. The results further show that economic diversification constitutes an important mediating channel that strengthens the impact of tourism on sustainable growth, despite its limited role stemming from the slow structural transformation of the Algerian economy.

Keywords : *Sustainable Tourism; Economic Diversification; Sustainable Economic Growth; Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model.*